

٦٣

مختارات الاسرائيلية



ترجمات عبرية

- ضرب لبنان: حملة القوة
- هل يمكن إعادة إحياء المفاوضات الإقليمية؟
- حرب الأعصاب حول الجولان

كتابات عربية

- ما الذي يجمع العرب في عالم التسوية؟





مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

مدير التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمى

الخراج الفني

حامد العويضى

وحدة الترجمة

أحمد الحملى

د. جمال الرفاعى

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٢

مطابع الاهرام بكوننيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

السنة السادسة - العدد ٦٣ - مارس ٢٠٠٠

- مقدمة: ٢
- أولاً: دراسات:
- ١ - العرب واليهود في فترة الإنتداب ايلان بايه ٢
- ٢ - هل يمكن إعادة إحياء محادثات الشرق الأوسط متعددة الأطراف؟ جويل بيتز ١١
- ٣ - دمج أم فصل؟ مستقبل العلاقات بين إسرائيل والدولة الفلسطينية ٢٨
- ٤ - من الصراع إلى السلام: العلاقات الإسرائيلية / السورية والفلسطينية موشى ماعوز ٢٩
- ٥ - المؤرخون الجدد تيئوريا أو بيغورت ٣٩
- ثانياً: ترجمات عبرية:
- (١) ملف العدد: ضرب
- ١ - لبنان الآن ٤٦
- ٢ - نافذة الفرص للأش ٤٧
- ٣ - حكومة الهيستيريا ٤٨
- ٤ - لقد خسرنا هذه ٤٨
- ٥ - جوانب تكتيكية في لبنان ٤٩
- ٦ - لا يريدون لبنان ٥٠
- ٧ - إستطلاع آراء الوزراء حول مسألة الانسحاب ٥٢
- ٨ - بعد الانسحاب ٥٤
- ٩ - قذائف قوسفورية وطرد جماعى ٥٤
- ١٠ - سوريا لا تسيطر على حزب الله ٥٩
- ١١ - شهر يوليو المقدس ٥٩
- ١٢ - فخ باراك في لبنان ٦٠
- (٢) المسار السوري:
- ١ - لا تصدقهم ٦٢
- ٢ - في الطريق إلى ميدان باراك ٦٣
- ٣ - لن يجف أى حقل ٦٤
- ٤ - سيربالية شبيروتاتون ٦٥
- ٥ - من سأل الشعب؟ ٦٦
- ٦ - حرب الأعصاب حول الجولان ٦٧
- ٧ - المتسول والوصى ٦٨
- ٨ - علينا أن نتنظر الوريث ٦٩
- ٩ - على الرغم من السلام لا نتوقع أن يكون هناك تطبيع ٧٠
- ١٠ - الزمن الأصفر على سبيل المثال ٧٢
- ١٢ - السلام تحت المصباح ٧٣
- ١٣ - ما كان يحدث هذا عند الأسد ٧٤
- ١٤ - إقرأ شفثيه ٧٥
- (٣) إسرائيل / مصر:
- ١ - لماذا نزل باراك إلى مصر؟ ٧٦
- ٢ - الحرب مستمرة على آلات العزف ٧٧
- ٣ - السلام مع مصر علامة لما سيأتى ٧٩
- ٤ - مبارك لا يأتى ٨٠
- (٤) إيران:
- ١ - حتى آيات الله يدعون الديمقراطية ٨١
- ثالثاً: رؤية:
- ١ - نحو منهج تفاوض عربى جديد ٨٣
- ٢ - سلام الرادع النووي ٨٦
- ٣ - ما الذى يوحد العرب في زمن التسوية؟ ٩٠
- ٤ - مقياس السلام - ١٩٩٩ - نظرة تحليلية ٩٣

حماقة القوة

فى الوقت الذى كانت الجهود الإقليمية والدولية منصبة على استئناف المفاوضات على المسارات المختلفة، أقدمت إسرائيل على شن غارات جديدة على الجنوب اللبناى، ثم قصفت ثلاث محطات لتوليد الكهرباء فى خطوة مثلت خروجاً على « تفاهم نيسان » الذى يمنع ضرب المدنيين أو استهداف المنشآت المدنية، وأعقب هذا العمل سلسلة من التهديدات الإسرائيلية التى وصلت إلى درجة التهديد بحرق لبنان وتراشه الوطنى. وقد كشفت الاعتداءات الإسرائيلية عن جوانب سلبية عديدة فى المواقف الدولية لا سيما الموقف الأمريكى الذى بدأ فى شكل الباحث عن مبررات لأعمال البلطجة الإسرائيلية. وفى الوقت الذى ناشد فيه لبنان المجتمع الدولى مساعدته فى وقف العدوان الإسرائيلى، فإن أطراف الحكومة الإسرائيلية انتابتهم حالة من حالات الغطرسة النابعة من « حماقة القوة » فواصلوا تهديداتهم الاستفزازية واستعراض « العضلات » على لبنان ..

وهنا كان لابد من تحرك عربى ما، كي تتوقف الهجمات الإسرائيلية على لبنان وتتوقف من قبلها التهديدات السفارة التى تصدر من تل أبيب .. فى هذه الأجواء جاءت زيارة الرئيس مبارك إلى لبنان، تلك الزيارة التى استهدفت طمأنئة لبنان من ناحية، وتوجيه رسالة واضحة لتل أبيب بالتوقف عن ممارسات حماقة القوة من ناحية أخرى .. وفى الوقت الذى فهمت فيه القيادة اللبنانية مغزى زيارة الرئيس مبارك ومؤداها أن لبنان لن يترك وحده يواجه أعمال البلطجة وإرهاب الدولة فإن قادة تل أبيب لم يستوعبوا الرسالة، أو استوعبوها دون فهم حقيقى لمغزاها وبواقفها، ربما لأن العقلية الإسرائيلية عاجزة عن استيعاب مثل هذه الرسائل وأن حماقة القوة قد تملكهم على النحو الذى باتت معه اللغة العسكرية هى اللغة الوحيدة المفهومة لديهم .. وفى هذا السياق جاءت تعليقات أطراف الحكومة الإسرائيلية على زيارة مبارك للبنان، أشبه بالهذيان، فلم يجد دافيد ليفى وزير الخارجية وصفاً للزيارة سوى أنها تساهم فى بلورة مناخ عدائى ضد إسرائيل فى العالم العربى، كما أنه عاد مرة أخرى للتحدث بلغة تفتقد لأبسط قواعد آداب الحوار والأعراف الدبلوماسية فى مخاطبة مسئولين عرب، بل إنه بدا فى صورة مسرحية وهو يكرر تهديداته للبنان فى الكنيسة ويقول « دم بدم، وطفل بطفل .. » إلى آخر هذه الكلمات التى تنم عن عقلية تحركها حماقة القوة، عقلية عاجزة عن استيعاب مفهوم التسويات السياسية وربما عاجزة عن مجرد فهم معنى عملية تسوية سياسية لصراع اجتماعى ممتد ومعقد تتوقف فى منتصف الطريق ..

وبدلاً من أن يجرى استيعاب الرسائل الكامنة فى زيارة الرئيس مبارك، اجتاحت أطراف الحكومة الإسرائيلية حمى التصريحات، وبدأ أن هناك نوعاً من التسابق على الإتيان بتصريحات تبتعد أكثر عن مفردات التخاطب بين الأمم والشعوب المتحضرة، الأمر الذى يكشف أننا نتفاوض مع طرف تحركه حماقة بأكثر مما تحركه الرغبة فى تسوية سياسية شاملة وعادلة تنعم فى إطارها جميع شعوب المنطقة بالحياة الطبيعية. وربما تكون الحالة النفسية التاريخية للتجمعات اليهودية فى الشرق والغرب أحد مفاتيح فهم ما يحرك الحكومات الإسرائيلية.

ما نود التأكيد عليه هنا، هو أن المقاومة الوطنية حق مشروع لكل الشعوب والنول الخاضعة للاحتلال، تأتى المشروعية من ميثاق الأمم المتحدة نفسه، حق لا تسلبه الغارات والاعتداءات ولا يمكن أن تقول بعكسه اللغة الدبلوماسية مهما بالغت فى المجاملة .. وما لم تدرك إسرائيل معنى تسوية سياسية، وأن هناك حدوداً لحماقة القوة فسوف تتأكل تدريجياً روح التسوية والجهو التى بذلت على مدار السنوات الماضية.

نأمل أن يستوعب قادة إسرائيل درس التاريخ وأن يفهموا ولو لمرة واحدة أن الأمن شعور واحساس يتولد داخل النفس، ولا يتحقق بالسلح مهمات تراكم، أو عبر الأسوار الانعزالية مهما علت، أو بدعم القوى الكبرى مهما حاولت، فإسرائيل دولة وجدت فى المنطقة فى ظروف غير طبيعية، وما تقوم به الآن هو مقاومة السير فى عملية تسوية سياسية يفترض أن تقودها كي تكون دولة طبيعية، ولكن حماقة القوة تهدد بضيا ع الفرصة التاريخية !!!

العرب واليهود في فترة الإنتداب

تحرير / ايلان باية

« اتحاد عمال أرض إسرائيل » - ديناميكية اللقاء

بقلم / دافورا برنشتاين

إقامة حد مادي أو تشريعي يستطيع أن يفصل بين جمهوري العمال وفي ظل غياب سلطة وصلاحيات سياسية تستطيع أن تفرض إغلاق الاقتصاد اليهودي ، حاولت عامة مؤسسات الاستيطان اليهودي والحركة الصهيونية إيجاد تشغيل للعمالة اليهودية في الاقتصاد اليهودي ، وذلك عن طريق مزج الدعم الاقتصادي من ناحية ، والضغط السياسي للطوائف الداخلية من ناحية أخرى ولكن جهود إغلاق الاقتصاد اليهودي ومنع تشغيل العمالة العربية لم تكن كافية . فالفجوة بين أجر العامل العربي (غير متخصص) وبين نظيره اليهودي ، والتي وصلت الى أربعة أضعاف ، ظلت تشكل عنصر تهديد وصعبت عملية غلق الاقتصاد اليهودي في وجه الأيدي العاملة الأرخص بكثير

وكان هناك خوف من أن وجود مستويين مختلفين للمعيشة سوف يدمر بالضرورة مستوى معيشة اليهودي . وعلى هذا الأساس أثرت أكثر من مرة المبادرة بمكافحة هذا التهديد وذلك بتحسين ظروف العامل العربي الرخيص نفسه . ومن وقت لآخر كان يُقدّم طلب المساعدة لتنظيم العمالة العربية من أجل تحسين مستوى أجورهم ومعيشتهم ، وبذلك تقل الفجوة بين العامل اليهودي والعامل العربي غير المتخصص وتقل المنافسة بينهما . فتنظيم العمالة العربية ، إذن ، لم يأت بغرض خلق عنصر مشترك لكي يصل ما انقطع بين الوسطين اليهودي والعربي ، ولكنه استهدف تطوير وتحسين مستوى العامل العربي ، وبواسطة ذلك يقلل من مخاطر المراهنة على العامل اليهودي الغالي نسبياً ، بالنسبة للعامل العربي

* إتحاد عمال أرض إسرائيل «ومشكلة» العمل العبري !
أنشئ إتحاد عمال أرض إسرائيل بواسطة النقابة العامة للعمال العبريين في أرض إسرائيل ، من أجل تنظيم العمالة العربية ، تحت إشرافها وحمايتها . وقد نبعت المبادرة إلى عمل تنظيمي بين عمال عرب أصلاً ، من مخاوف العمال اليهود من منافسة قوة العمالة العربية ، الأرخص منهم بكثير . وقد جاء هذا التهديد على مستويات مختلفة . أولاً ، تهديد لاحتمالات إيجاد عمل للعمال اليهود الموجودين بالفعل في أرض إسرائيل ، نتيجة لتفضيل أصحاب الأعمال اليهود للعمالة العربية الأرخص بكثير . وثانياً ، تهديد لإمكانية تأمين أماكن عمل للعمال اليهود الذين سيأتون ، بغرض زيادة العمال المهاجرين اليهود والذين كان حضورهم حيويًا للزيادة السكانية ، ولتقوية التأييد الاقتصادي والسياسي للإستيطان اليهودي . وثالثاً ، تهديد لمستوى الأجور وظروف العمل التي نجح العمال اليهود في إنجازها والحصول عليها من أصحاب الأعمال بالقطاع اليهودي . لقد كانت الوسيلة الأساسية التي حاول من خلالها الهستدروت أن يؤمن مكاناً للعامل اليهودي في الحاضر والمستقبل ، هي غلق أبواب الاقتصاد اليهودي في وجه العامل العربي الرخيص . أي محاولة إيجاد فصل إقتصادي بين الاقتصاد اليهودي والعربي بجانب الفصل الشامل - السياسي ، وفي مصادر المياه ، والاجتماعي والثقافي ، بين سكان الطرفين . وقد كان غلق الوسط اليهودي يعد هدفاً صعب المنال ، وبالذات إزاء المزج المادي القائم للوسط اليهودي والعربي تحت سلطة حكومة الإنتداب وهذا الوضع الجغرافي والسياسي منع

الرخيص ، ومن أجل تدعيم الفصل بين الواسطين القوميين . وكان الخوف من المنافسة مع العامل العربي الرخيص ملموسا بالذات في مناطق الاستيطان ذات السكان المختلطين . وكانت حيفا المدينة ذات سكان يهود وعرب ، قد مرت بتطور اقتصادي كبير أعقبته زيادة سكانية ملموسة . فكانت حيفا هدفا لهجرة العرب الذين توافدوا عليها من البيئة القروية المجاورة ، من منطقة الجبل ودول مجاورة وكذلك كانت هدفا للهجرة اليهودية التي وصلت إليها خلال موجات الهجرة الكبيرة في العشرينات والثلاثينات والتي إنجذبت للمدينة المتطورة والصناعية .

ويتناول هذا المقال ، بناء على ذلك ، "إتحاد عمال أرض إسرائيل" (ببياي) - نشاطه وردود الفعل العربية نحوه في مدينة حيفا . ولست أنوي تناول الجدل الأيديولوجي بين أحزاب وتيارات مختلفة "لحركة العمل" فيما يتعلق بتنظيم العمالة العربية ودراسة التنظيم المشترك المفضل ، بل وحتى لا أنوي تناول المقترحات المختلفة التي قدمت للتنظيمات المشتركة .

إنني أعتزم أن أركز على الصور التي تم تشكيلها بالفعل بواسطة قرارات أساسية ومتعاقبة لواضعي السياسات والأنشطة سواء على مستوى حيفا المحلي أو على مستوى الهستدروت بصفة عامة . إن الواقع الحيفاوي في العشرينات كان يطرح مشكلة العامل اليهودي الذي يحاول أن يبني نفسه في سوق العمل ، من خلال منافسة خفية وظاهرة مع جمهور كبير ومتزايد من العمال الأرخص منه بكثير والذين ينافسونه على أماكن العمل وقيمة الأجر .

لقد جاء في تقرير مجلس عمال حيفا (ماياح) أعوام ١٩٢٠ - ١٩٢٧ في المناقشات " : إن مسألة تنظيم العمالة العربية طرحت أمام المجلس ليست بصورتها النظرية - الدقيقة بل وحتى ليست بصورتها المثالية ولكن بصورتها العملية الفعلية اليومية . فالعامل العبري يصطدم مرة بعد أخرى مع العامل العربي في العمل ، في حالات النزاع مع أصحاب الأعمال . وفي كل حالة كهذه اتضح ضرورة وجود فهم متبادل وعلاقات إجتماعية مع العامل العربي ، وإلا فإنه يمثل خطرا على الكفاح ضد ظروف العمل الانسانية وهو يمثل سوطا في أيدي أصحاب العمل ضدنا . "

وفي المقابل ، بدأت مجموعات من العمال العرب وبالذات المتخصصين منهم ، التوجه الى مجلس عمال حيفا على أمل الحصول منه على مساعدة لتحسين ظروف عملهم . وفي عام ١٩٢٥ حين كان هناك انتعاش اقتصادي شمل أيضا الوسط العربي ، توجه خياطون ونجارون لطلب المشورة والدعم في صراعهم من أجل تقصير يوم العمل

وزيادة الرواتب وفي أعقاب هذه الضغوط المختلطة دارت عدة مناقشات في مجلس عمال حيفا ، وتم تشكيل لجنة لفحص ذلك النشاط في أوساط العمال العرب وأقيم ناد كان من المفروض أن يكون الملاذ للعمال الذين بدأوا في التوجه للمجلس . وقد سمي النادي بـ "نادي العمال العام" وأداره السيد فيليب حاسون ، عربي مسيحي ، ومهنته في الأصل خياط . وقد عمل النادي تحت وصاية مجلس عمال حيفا ، بتمويل من القسم السياسي للوكالة بواسطة اللجنة التنفيذية للهستدروت . ومع افتتاح النادي بدأ النشاط الحقيقي لمجلس عمال حيفا وسط العمال العرب . وهذا النشاط إمتزج بالإطار التنظيمي لاتحاد عمال أرض إسرائيل ، مع انشاء الاتحاد ، وذلك عقب قرار المؤتمر الثالث للهستدروت في يونيو ١٩٢٧ . وكان النقاش الأول الذي دار في اللجنة التنفيذية لحزب عمال حيفا في أكتوبر ١٩٢٤ ، وقد حدث في أعقاب توجه عمال السكك الحديدية اليهود . وكان عمال السكك الحديدية قد أنشأوا نقاباتهم العمالية منذ عام ١٩١٩ ، وفي عام ١٩٢٢ دعوا العمال العرب للانضمام اليهم . وفي عام ١٩٢٤ كان ذلك التنظيم في الواقع مشتركا حيث كان نصف أعضائه يهوداً ونصفهم الآخر عربياً .

وقد أراد عمال السكك الحديدية ، الذين كان ينتمي الكثير منهم الى "عمال صهيون أليسار" توسيع هذا العمل المشترك ليتضمن مجالات أخرى للإقتصاد الحيفاوي ، وذلك بواسطة تنظيم نقابات مشتركة بمبادرة من حزب عمال حيفا . وقد أعرب باقي أعضاء المجلس عن تحفظهم الشديد على ذلك ، فالخوف الرئيسي كان بسبب أن التنظيم المشترك سوف يلتزم بتخصيص وتوفير عمل لكل أعضائه وبذلك سوف يمهّد الطريق لدخول العرب الى الاقتصاد اليهودي . وقد عبر عن ذلك جزء من رؤساء "إتحاد العمال" في حزب عمال حيفا : "فقد قال بيرل رفتور" : "علينا ألا ننسى قبل أي شيء هدفنا - في خلق مكانة للعمال العبريين في البلاد . إن التنظيم المشترك يمكن أن يضعنا في مواجهة مع معارضي الهجرة . وحتى الآن فإن معظم الأعمال التي تقوم هنا هي من أموال قومية ومن غير المعقول أن ننظم عمالة عربية في هذه الأعمال . " ...

وفي فترة النمو الاقتصادي عام ١٩٢٥ بدأ عمال آخرون في الشعور بالتهديد من قبل العمال العرب غير المنظمين . وقد كانت هذه سنة ازدهار سمحت للعمال اليهود ، للمرة الأولى ، بالمنافسة ليس فقط على مكان العمل ، بل أيضا على تحسين مستوى الأجور وظروف العمل . وكانت مخاوفهم من أن يصبح العمال العرب غير المنظمين أداة في أيدي أصحاب الأعمال اليهود بالقطاع الخاص من أجل نسف جهودهم وصراعهم . ومع ذلك لم تختلف

المخاوف من احتمالات دخول العرب للاقتصاد اليهودي ، بل تزايدت في ظل الجو العام من الرفاهية الذي ساد في أوج الهجرة الرابعة .

وخلال النقاش الذي أثير في حزب عمال حيفا في مارس عام ١٩٢٥ عرض متحدثو "اتحاد العمال" وهو التيار الفعال في المجلس ، طلب تنظيم العمالة العربية ، ولكن بشكل منفرد ، في نقابات عربية لعمال الاقتصاد العربي ، بل وحتى متحدثي التيارات الأخرى طرحوا من جديد ، وبدون تغيير مواقفهم الثابتة . ومرة أخرى أعرب عن القلق من الأضرار التي ستصيب العمالة العبرية من قبل أعضاء (هابوعيل ها تسعير) "العامل الصغير" ، وذلك مقابل المطالبة بالمشاركة الكاملة من قبل أعضاء "عمال صهيون اليسار" . "ولاعجب من أن هذا النقاش لم ينته بقرار تنفيذي ولكن بتكليف وتشكيل لجنة لدراسة الموضوع . وفي أبريل ١٩٢٦ أعلنت اللجنة عن نشاطها . وفي النقاش الذي دار طُرحت من جديد نفس الآراء والأفكار بدون تغيير ، وبالأذات المخاوف . وانتهى هذا النقاش أيضا بتقييم غير ملزم - أعلن عن استمرار اللجنة في نشاطاتها . وقد واكب الاتجاهان المتناقضان لحزب عمال حيفا فيما يتعلق بتنظيم العمالة العربية والمخاوف من الإضرار بالعمالة العبرية ، واكب نشاط "اتحاد عمال أرض إسرائيل" على طول الطريق .

وتعقيبا على ذلك أرى ، أن التخوف من أن تنظيم العمالة العربية بإشراف الهستدروت سوف يمهد الطريق أمام تشغيلهم في الوسط اليهودي ، قد فرض نفسه على القرارات وعلى نشاط "اتحاد عمال أرض إسرائيل" وخلق مكائد وشارك كانت مسئولة عن فشل أنشطة الاتحاد .

* أساليب نشاط اتحاد عمال أرض إسرائيل :

غموض ومكائد في التنظيم الحرفي ..

إن شكل نشاط الاتحاد ، والذي بلورته قيادته ونشاطه اليهود ، حاول أن يتعامل في وقت واحد مع الحاجة التي كان يشعر بها العامل اليهودي الى تنظيم العمالة العربية المنافسة ، ومع الرغبة في الحفاظ على إطار يهودي منفصل واقتصاد يهودي منفصل . وقد أوضحت الخطوط الرئيسية للإتحاد والقرارات التنفيذية التي اتخذتها قيادته أسس ومبادئ الفصل الذي كان كامنا في بناء الإتحاد من البداية . فقد تقرر في مؤتمر الهستدروت الثالث عام ١٩٢٧ أن تكون العضوية في الاتحاد عن طريق تكتلات قومية . فاليهود يكونوا أعضاء في التشكيل اليهودي (أليست هذه هستدروت عامة للعمال العبريين بأرض إسرائيل) والعرب في التشكيل العربي . وهذان التشكيلان من المفروض أن يتجاورا معا في إطار فيدرالي عام "اتحاد عمال أرض إسرائيل" .

قد أدت هذه الخطة أدت من ناحية الى تثبيت "التشكيل

اليهودي" - كل الهستدروت العامة ، ومن ناحية أخرى "التشكيل العربي" - وهم العرب الذين ينتظمون من خلال ارتباطهم بها . وقد أدى إنعدام التوازن الحاد بين "التشكيلين" الى تحول التناغم المفترض في لغة البرنامج الى أمر معيب للغاية ، ولكنه أبقى الأساس الفعلي والمبدئي للبرنامج - وهو التقسيم لهيئات منفصلة ومختلفة بعضها عن بعض بشكل متحيز ومتطرف لجوهرهم الفعلي . إن تنفيذ ذلك القرار بشكل فعلي لم يترك مكانا للتشكك . فقد كان اتحاد عمال أرض إسرائيل تنظيما للعرب كمجموعة منفصلة ، ملحقه بالهستدروت ومرتبطة بها . وكانت معايير القبول بالاتحاد ، والتي تم بلورتها بواسطة كوادره اليهودية ، قد عبرت حتى عن نوايا الامتناع بقدر المستطاع عن توجيه عمال عرب للاقتصاد اليهودي . فأولا ، لم يقبل أو ينضم لاتحاد عمال أرض إسرائيل من يبحثون عن عمل . فكل العرب الذين توجهوا الى فرع الاتحاد بحيفا بطلب للانضمام كأعضاء والحصول على توجيه بالعمل في الاقتصاد اليهودي ، تم رفضهم جميعا . وثانيا ، تقرر ألا يقبل الاتحاد أعضاء على أساس المعرفة الشخصية .

فقد كان هناك تخوف من أن مرشحين مثل هؤلاء ، حتى ولو كانوا يعملون في وقت توجيههم للاتحاد ، فمن المحتمل أن يصبحوا بسرعة من العاطلين ويتوقعون من الاتحاد أن يمد لهم بالأعمال . وفي غياب امكانية تزويدهم بالعمل في الاقتصاد العربي أو الحكومي ، أو عن طريق رفض طلبهم للعمل في الاقتصاد اليهودي قد إمتنع رجال الاتحاد عن قبولهم مسبقا . وكذلك فقد تقرر عدم قبول أعضاء جدد تحت سن العشرين ، وكان هذا القرار أيضا نابعا من الخوف من أن هذه الجماعة ذات السن الصغيرة سوف تؤدي الى عدم الاستقرار في العمل مستقبلا .

وبعد كل هذه التحفظات - بقي من المقبولين بالاتحاد مجموعات من العمال العرب الذين انتظموا في أماكن عملهم في الاقتصاد العربي أو الحكومي أو الولي وتوجهوا كمجموعة إلى الاتحاد . وحتى في هذه الحالة فضل نشطاء الاتحاد أن تأتي مبادرة الاتصال من الجماعة وليس من الاتحاد حتى لا تكون لدى الجماعة توقعات أكثر من اللازم - حين تقوم الهستدروت بالاتصال بهم - ويحدث إحباط بعد ذلك .

وفي الوقت الذي عكست فيه البرامج المقترحة وخطط العمل السابقة ، أسلوب العمل المفضل للعمال اليهود ، كما هو مُشكّل بواسطة قيادتهم ، فإن العمال العرب ردوا طبقا لوجهة نظرهم هم فيما يتعلق بأسلوب العمل المفضل لديهم . وكان رد الفعل الأول في الأعوام ١٩٢٥ - ١٩٢٢ حين توجهت مجموعات من العمال الذين رغبوا في الحصول على إرشاد وتأييد من مجلس عمال حيفا ، وذلك في صراعهم مع أصحاب أعمالهم في الوسط العربي

. وكان في مقدمتهم مجموعات من الخياطين والنجارين والذين عمل أغلبهم في ورش ومحال صغيرة لدى أصحاب عمل عرب وألمان وتطلعوا لتقصير يوم العمل ولزيادة الأجور وقد أدى توجههم الى تدخل "مجلس عمال حيفا" في المفاوضات مع أصحاب العمل المختلفين . وفي المقابل الى إنشاء نادى للعمال العرب باسم (نادى العمال العام). وقد تجددت الطلبات في عام ١٩٢١ ، مع انتهاء الأزمة الاقتصادية وبداية الرواج الاقتصادي . وفي ذلك العام توجه الى حزب عمال حيفا والى اتحاد عمال أرض إسرائيل عمال كثيرون ، منهم عمال مخبز يمتلكه ألمان ، وتجار عرب تم تشغيلهم بواسطة رانو وأبوزيد (والذان قاما أيضا بتشغيل عدد قليل من التجار اليهود في ميناء حيفا) ، ومجموعة من الحجارين الذين عملوا لدى المقاول الكبير عزيز خياط. وبدأ عن عام ١٩٢٣ تقريبا لم نجد من يواجه مثل هذه الطلبات . ويبدو أنه منذ ذلك العام فصاعدا توجه الى اتحاد عمال أرض إسرائيل عدد أقل من المجموعات من أماكن عمل معينة مع زيادة أعداد الأفراد ، والذين كان معظمهم يبحثون عن عمل في الوسط اليهودي . وهناك عدة تفسيرات لهذا التوجه، فالعنصر الرئيسى الحاسم حسب اعتقادى ، كان بسبب أن المساعدة القادمة من الهستدروت فشلت في معظم الحالات حيث برز الفشل أمام نجاح حزب عمال حيفا في تحسين وضع العمال اليهود وأنه لم يكن مصادفة ، بل إن الوضع عكس المشاكل الرئيسية في تنظيم العمالة العربية بواسطة النقابة العامة للعمال العرب في أرض إسرائيل .

لقد كانت المشكلة الأساسية للهستدروت هي غياب أى تأثير لها في الاقتصاد العربى وعلى ذلك لم تستطع الضغط على أصحاب العمل العرب بنفس القدر الذى مارست فيه الضغط على أصحاب العمل اليهود ، بالإضافة الى أن الهستدروت لم تعر اهتماما كبيرا لتنظيم العمال العرب مع ازدياد التناقضات التى صاحبت أنشطتها . كما عبر عن ذلك أفاحوشي بأسلوبه الحاد : " كانت المعارضة شديدة من جانب قادة الهستدروت ومعظم أنشطتها لمثل هذا العمل . تلك المعارضة التى تمثلت في تخصيص ميزانية ضعيفة لتحقيق هذا الأمر . وفي النهاية ، يجدر أن نذكر أن الفصل بين الوسطين العربى واليهودى ، ورفض تشغيل العرب داخل الاقتصاد اليهودى قد حال دون امكانية توفير العمل البديل للمضربين المفصولين في عملهم ، الامر الذى كان من الممكن ان يدعم موقفهم ويوطد علاقاتهم بالهستدروت واتحاد عمال أرض إسرائيل .

وبجانب الفشل الفعلى بالهستدروت- فقد واجهت نقدا حادا على صفحات الصحافة العربية ومن قبل الزعامة العربية ضد انحرافها الى إطار نقابى صهيونى واشتد هذا النقد مع بداية الثلاثينيات في أعقاب انتعاش نقابة

العمال العربية الفلسطينية ، التى أنشئت في عام ١٩٢٥ وانعقد مؤتمرها العام الأول في حيفا في يناير ١٩٢٠ ، وكذلك في أعقاب التوتر السياسى الذى ازداد في جميع أنحاء البلاد وفي حيفا على وجه الخصوص في النصف الاول من الثلاثينيات . واستجابت النقابة لمجموعات العمال التى كانت في نزاع مع أصحاب الأعمال . واتسع نشاطها المهني النقابى خلال هذه السنوات . هذا النشاط الذى تميز بقيادة موجة اضطرابات في ما بين أعوام ١٩٢٢ - ١٩٢٥ ، وهى ظاهرة نادرة في الاقتصاد العربى .

ويمكن تفسير استمرار الطلبات الموجهة لاتحاد عمال أرض إسرائيل ، من جانب الأفراد الباحثين عن عمل في القطاع اليهودى ، على خلفية الازدهار الاقتصادى فى المدينة بصفة عامة وفى الاقتصاد اليهودى بصفة خاصة . وعقب افتتاح ميناء حيفا بعد التجديد والهجرة اليهودية الكبيرة ، حدث نشاط اقتصادى مكثف فى المدينة ، التى اجتذبت الكثير من المهاجرين العرب من الأماكن القريبة والبعيدة على حد سواء . وكانت هذه الهجرة أكبر من قدرة استيعاب الاقتصاد الحيفاوى ، وهكذا وجد عمال كثيرون أنفسهم عاطلين بدون عمل . وكان اتحاد عمال أرض إسرائيل هو اللافتة المتاحة ، خاصة على ضوء النشاط الاقتصادى الموسع فى الاقتصاد اليهودى . فى هذه الفترة تولى إيلياهو أجاسى منصب سكرتير عام اتحاد عمال أرض إسرائيل فى حيفا . واعتاد إجاسى على توثيق وتسجيل علاقاته وانطباعاته مع العمال العرب ، ومن بين مآثره وراءه مذكرات بنشاطه فى سنوات ١٩٢٥ - ١٩٢٧ . ومن خلال هذا السجل يمكن أن نرصد العديد ممن توجهوا الى اتحاد عمال أرض إسرائيل على أمل الحصول على عمل فى القطاع اليهودى . ومن خلال القوائم التى سجلها أجاسى وخلفه شلوموه ألفيا ، فى الكراسى الوحيدة التى وصلتنا ، يمكن أن نميز المتقدمين بطلبات ، إذ أن معظم المهاجرين الى حيفا الذين جاؤا من مناطق ريفية ، نوى خبرة سابقة فى العمل بالأجر لدى أصحاب عمل يهود ، وغالبية العمال كانوا نوى حرفة (متخصصين) ، أو على الأقل ممن لديهم مهنة معينة كانت لهم فيها خبرة عمل سابقة.

ويبدو أن هؤلاء العمال شكلوا تجمعا مناسباً للانتظام فى اتحاد عمال أرض إسرائيل ، على الأقل من وجهة نظرهم . فقد كانوا جدداً فى حيفا، وعلى ذلك فإن علاقتهم بالاقتصاد العربى تكاد تكون منعدمة . وكانت لديهم خبرة عمل متخصص (بمستوى أو بآخر) وبذلك كان لديهم الأمل فى العمل بالاقتصاد اليهودى الذى كان أقل اهتماماً بالعمل غير المتخصص . وكان من شأن خبرة العمل بالأجر ، وخاصة لعلاقته بيهود أ و بالاقتصاد اليهودى أن تسهل توجيه هذه المجموعة بالذات . ولكن كما رأينا فإن الاتحاد تمسك بقيوده ، ومال الى رفضهم . وفى غياب توجيه مجموعات العمال العرب ، وفى ظل عدم

الاستعداد لاستيعاب عمال قرادى ، تركز نشاط اتحاد عمال أرض اسرائيل فى حيفا فى منتصف الثلاثينات فى تنظيم العمال العرب الذين تم تشغيلهم بالفعل فى منظومة الاقتصاد اليهودى وبالرغم من اعتراضات واحتجاجات الهستدروت الا أنه تعود على الأمر على الأقل مؤقتا . وكان ذلك ينطبق بشكل خاص فى مجال مواد البناء . ورغم أن حزب عمال حيفا عارض تماما استخدام عمال عرب فى مجال تصنيع مواد البناء فى الاقتصاد اليهودى . فقد وافق دون مبرر على تشغيل عمال عرب فى تصنيع مواد البناء بالمصانع التى دخلت فى منافسة شديدة مع مصانع عربية مشابهة . والواقع أن حالات أربع لتنظيم عمال عرب فى الاقتصاد اليهودى فى الثلاثينيات ، برزت فى ثلاثة محاجر ومصنع بلاط وكل حالة منها تمثل قصة فى حد ذاتها سنذكر منها أهم النقاط الرئيسية .

وفى أكتوبر ١٩٣٢ بدأ العمال العرب المشتغلون لدى المقاول العربى الكبير مصباح شاققى ، فى محجر لتقطيع الأحجار ، بدأوا بالإضراب . وتوجهوا الى لجنة عمال مصنع التقطيع ، وطلبوا مساعدتها فى مكافحة ظروف التشغيل القاسية . وتوجه رئيس اللجنة الى حزب عمال حيفا والى اتحاد عمال أرض اسرائيل ، فقاموا بضم عمال المحجر كأعضاء فى التنظيم ، وبدأوا مفاوضات باسمهم مع المقاول . وبعد التوصل الى اتفاق تضمن جانبا من متطلبات العمال ، عاد العمال الى العمل . وخلال عدة أشهر اتضح أن المقاول لم يحترم الاتفاق ، كما رفض تحكيم موظف الاقليم الشمالى باروبينا ، وتوقف عن تنفيذ الاتفاق وتحسين ظروف العمل . وفى غضون ستة أشهر تم فصل بعض العمال الذين كانوا على علاقة باتحاد عمال أرض اسرائيل وقام بتشغيل آخرين بدلا منهم . وبمرور الوقت تجددت الاضرابات فى المحجر ولكن دون أى توجيه من الاتحاد أو من حزب عمال حيفا .

وفى أحد مصانع انتاج بلاط الموازيك ، وكان ملك يهودى يدعى ولغمان ، اشتغل عمال عرب منذ افتتاحه ، فى منتصف العشرينيات . وبعد صراع مستمر من حزب عمال حيفا تم تشغيل عمال يهود أيضا فيه ، وفى مطلع الثلاثينيات أصبح هؤلاء العمال بصفة خاصة من أعضاء "العامل الصغير" - هابوعيل هاتسعيد ، حيث استقروا فى حيفا . وتمشيا مع موقف "العامل الصغير" ، بوجوب تنظيم العامل العربى أيضا فى الاقتصاد اليهودى إذا كان يعمل بشكل ثابت فى مكان عمله عدة سنوات ، عمل عمال "هابوعيل هاتسعيد" اليهود على تنظيم العمال العرب فى اتحاد عمال أرض اسرائيل . وفى عام ١٩٣٥ اندلع إضراب فى مصنع ولغمان حيث اشترك فيه العمال اليهود والعرب على السواء ، غير أن أسباب اشتراك كل مجموعة كانت مختلفة . فاليهود أضربوا لعدم انتظام رواتبهم وأجورهم ، والعرب لاحتمال فصلهم بعد انتقال المصنع الى أرض جديدة فى خليج حيفا ، وهناك يحظر العمل

العربى . وقام حزب عمال حيفا بدعوة العمال للانضمام الى إضراب العمال اليهود ، بسبب أحقيتهم فى تعويضات اقالة ، لكن بعضهم فقط استجاب لهذه الدعوة . أما الآخرون فقد أصيبوا بخيبة الأمل من عدم استعداد اتحاد عمال أرض اسرائيل وحزب عمال حيفا لتأييد حقهم فى الاستمرار بالعمل فى المصنع حتى بعد انتقاله ، وفضلوا قضاء الشهر المتبقى لهم فى العمل ومن ثم العودة بعد ذلك الى قراهم .

فى عام ١٩٣٥ ، إبان الازدهار وفى أعقاب تأثير الإضراب الكبير الذى جرى فى نفس العام (بنجاح نسبي) فى شركة النفط العراقى IPG ، انطلق إضراب العمال العرب الذين تم تشغيلهم (بمعرفة الهستدروت) فى محجر للحجر والجير ، ذى الملكية المشتركة بين سوليه بونيه والحاج طاهر كرامان . وبعد الإضراب طلب مديرو "سوليل بونيه" أن يقوم اتحاد عمال أرض اسرائيل بتنظيم عمال المحجر ، وتم ذلك . ولكن بعد ذلك بوقت قصير اندلعت حرب ايطاليا - الحبشة ودخل قطاع البناء كله فى أزمة طاحنة . وعلى أثر ذلك ترك ٦٠ عاملا من بين ١٦٠ عملهم فى المحجر وعادوا الى قراهم (حسب تقرير أجايسى) وبعد ذلك بفترة قصيرة تم فصل ٣٠ عاملا آخرين . وظل الثلاثون الآخرون على صلتهم باتحاد عمال أرض اسرائيل .

وفى نفس الوقت ، اندلع أيضا إضراب للعمال العرب فى محجر جرينبرج . واعترف بهم اتحاد عمال أرض اسرائيل عقب مطالبتهم بذلك من قبل . وحاول الاتحاد فى هذه الحالة تنظيم عمال المحجر المضربين ، لكن صاحب المحجر أعلن افلاسه وتفرق عماله وهكذا انقطعت علاقاتهم مرة أخرى باتحاد عمال أرض اسرائيل .

والأمر الذى يبعث على السخرية ، أن نشاط عمال أرض اسرائيل مع نهاية الثلاثينيات وفى الأربعينيات كان أكثر بعدا عن أهدافه الأساسية . وكان ذلك ظاهرا فى توجيه العمالة العربية الى أماكن العمل بالقطاع الحكومى ، والتى توافرت عن طريق أما مقاول يهودى أو تحت إشراف مدير عمل يهودى . وفى نهاية الثلاثينيات وتحت ضغط يهودى للحصول على الجزء الأكبر من الأعمال الحكومية ، بدأت شركة المقاولات "سوليل بونيه" اليهودية تحظى بالمناقصات شريطة تشغيل عدد متساو من العمالة اليهودية والعربية . وقد كان هذا الشرط ضمن المناقصات التى قدمت لبناء مجزر مدنى جديد فى حيفا ، ومستشفى حكومى وكذلك للفوز بمناقصات بناء معسكرات وثكنات الجيش البريطانى مع بداية الحرب العالمية الثانية . وكان من المقرر أن يكون هذا الشرط بمثابة رد على المعارضة العربية السياسية لحق حصول اليهود على المناقصات ، وفى نفس الوقت ليخفف عن سوليل بونيه التى كانت إنفاقها على العمالة العربية أقل بكثير من إنفاقها فى تشغيل العمال اليهود . وفى هذه الأحوال ، طلب اتحاد

عمال أرض إسرائيل من الهستدروت الزام سوليل بونيه بقبول العمال العرب عن طريقها ، وبهذا الشكل تستخدم وسيلة فعالة وهامة لجذب عمال عرب ، كانت تفتقدهم بشدة آنذاك .

وقد أثارت الفروق في ظروف العمل بين اليهود والعرب معارضة شديدة في المستشفى الحكومي ، وأيضا سيطرة مدراء العمل اليهود في معسكرات الجيش ، صحيح أن اتحاد عمال أرض إسرائيل قد ازدادت قوته لفترة قصيرة ، لكنها في نفس الوقت أهملت مطالب تنظيمات العمال العربية .

*** أوجه نشاط اتحاد عمال أرض إسرائيل - من تنظيم مهني الى الحاق أعضاء يون انتخب سياسى:**

يمكن القول أن الهدف من تنظيم العمالة العربية في الوسط العربي والحكومي - لرفع أجره ومن ثم لتقليل منافسته للعامل اليهودي - لم يتحقق على وجه الإطلاق فقد كانت أنشطة هذه العملية غير منتظمة ، وفي معظمها لم تحقق أهدافا مهنية - طبقية ، وكانت عملية تبديل أعضاء الاتحاد مستمرة وكثيرة والآلية التي وجدت من البداية لتحقيق تطوير طبقي اقتصادي يهودي تحولت الى وسيلة لتحقيق وانجاز أهداف سياسية في الأساس : فالعلاقات الاجتماعية - قدمها اتحاد عمال أرض إسرائيل على فترات متقاربة كدليل على المساعدة التي يمنحها العامل اليهودي للعامل العربي . ونبعت الحاجة الى التأكيد على النوايا الطيبة من النقد الموجه من الجانب العربي لسياسة "العمل العبري" وإبعاد العامل العربي عن الوسط اليهودي . وقد تم توجيه هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية أساسا الى عناصر خارجية - الى لجان بريطانية وبخاصة الى عمال وأعضاء النقابات البريطانية . وفي نشرات باللغة الانجليزية عن اتحاد أرض إسرائيل ، والتي خصصت للقراء الأجانب ، عرض الاتحاد كتنظيم عمالي عربي يعمل من خلال التعاون مع الهستدروت . وهذا التقديم بحد ذاته ظهر أيضا في مذكرة قسم الشؤون العربية التي كتبت بالانجليزية كملحق للاستطلاع الذي تم إعداده عن الاتحاد والتنظيمات العربية الأخرى .

وقد أصبح اتحاد عمال أرض إسرائيل بمثابة قناة لنقل الرسائل التي أراد الهستدروت نشرها بين أوساط الجمهور العربي ، خاصة في محاولة لتخفيف نظرة العداء لليهودي والصهيوني كنتيجة لنشاط الهستدروت (النقابي) في توفير عمل عبري في الوسط اليهودي . وتجلى أبرز مثال على ذلك في إصدار صحيفة باللغة العربية ، ومنشورات قام الاتحاد بطبعتها ، وعرضت موقف الهستدروت تجاه قضايا وموضوعات مختلفة ، مثل المنشور الذي تم توزيعه في حيفا فور بدء المصادمات التي أدت الى الإضراب العام والثورة العربية وقد تم توزيع

المنشور في ٢٢ ابريل عام ١٩٣٦ ومن بين مادعا اليه :

"أننا نطلب منكم أن تقوموا بدوركم كما نفعل نحن - فلنواصل في هدوء وفي سلام حياة العمل العادية كما كانت دائما ، ولا نتجرف وراء اشاعات كاذبة ولا نصدق عبارات التحريض والإثارة"

والمقصود هنا عمليات تجنيد العمال العرب ، من أجل كسر الاضرابات السياسية . فقد سارع الاتحاد بتعبئة العمال الذين يستطيعون تحويل توجه المضربين في الميناء وفي سكك حديد حيفا ، والذين انضموا في صيف ١٩٣٦ ولادة قصيرة الى الإضراب العام . والجدير بالذكر أن الانجليز قد فعلوا ما بوسعهم لمنع استغلال هذه المبادرة وفضلوا الانتظار حتى يعود المضربون الى أعمالهم .

وفي المقابل تم استغلال الاتصالات التي أجراها نشطاء اتحاد عمال أرض إسرائيل - بمن فيهم أقاحوشي سكرتير حزب عمال حيفا (كمصدر للمعلومات لما يحدث في الدوائر العربية المختلفة ، وكذلك كوسيلة لمحاولة التأثير على السلوك السياسي ، كما في حالة نقل أموال السائقين العرب في حيفا من أجل منعهم من الاشتراك في الاضراب العام الذي اندلع عام ١٩٣٦ .

وجاء استعراض شلوميه ألفيا ، سكرتير فرع اتحاد عمال أرض إسرائيل في حيفا لنشاط الفرع في عام ١٩٣٦ ليدلل على توجهات النشاط ومبادئه :

"من بين نشاط الاتحاد في حيفا على مدار هذا العام يمكن ان نذكر أن زدونا بعمال عرب المكتب التعاقدى لبناء المجرز ولأعمال أخرى في محطة كهرباء ٧ الجديدة في نفس أيام الأحداث . بـ جندنا عشرات العمال الذين كانوا مستعدين للدخول الى العمل في الميناء في اللحظة التي يندلع فيها الاضراب . جـ . أصدرنا منشورات للعرب كما وزعنا منشورات مختلفة أرسلت لنا من القدس . دـ كان أعضاء الاتحاد مصدرا هاما للمعلومات التي أمدا بها متطوعون . ومن ثم زدونا ا" دافار " بالمعلومات . هـ . أفضلنا اضراب السائقين في حيفا "

لقد عمل اتحاد عمال أرض إسرائيل قدر استطاعته على إضعاف تنظيمات العمال العرب - خاصة نقابة العمال العربية الفلسطينية . وقد تم هذا الأمر بوسائل مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة . فحاول اتحاد عمال أرض إسرائيل أن يجتذب الى صفوفه عمالا عربيا منافسا للنقابة بشكل مباشر . وبذلت الهستدروت ما في وسعها لمنع أى عمل مشترك مع النقابة في أماكن العمل الحكومية المختلطة ، وفضلت العمل بنفسها وسط العمال العرب عن طريق اتحاد عمال أرض إسرائيل ، وقد تراجعت الهستدروت عن أى تعاون كان يمكن أن يعتبر اعترافا بقوة النقابة ، أو يؤدي الى تقويتها . والمثال البارز على ذلك رفض الهستدروت التعاون مع نقابة العمال العربية الفلسطينية في الاضراب التحذيري بمعسكرات الجيش ،

في مايو ١٩٤٣ كذلك سعى نشطاء الهستدروت ، وخاصة أفاحوشي ، الى اقناع عناصر بريطانية للاعتراف بقيود ومساوئ النقابة . ومرة بعد أخرى أشاعت الهستدروت أن نقابة العمال العربية الفلسطينية (وأيضاً المنظمة التي انشقت عنها في ١٩٤٣ ، اتحاد النقابات) ليست تنظيماً عمالياً ، ولا تعنى بشؤون العامل العربي ، بل وتعمل ضد أي تعاون مع اليهود بما في ذلك - الابقاء على العامل العربي دون توجيه مناسب . كما ادعت أن العامل العربي محتاج بشكل عاجل الى يد معينة وتوجهه كاليمين المدبوتين من الهستدروت ، وبالأحرى اتحاد عمال أرض إسرائيل . وفيما يلي إحدى فقرات التقرير الذي كتبه أفاحوشي في هذا الموضوع في عام ١٩٤٥ :

"من الأنسب أن نعتبر زعماء نقابة العمال العربية واتحاد النقابات يتمسكون ببقايا أيديولوجيا غير واضحة . ذلك هو الطراز الحديث من النقابات البالية ، نقابات العصور الوسطى والتعاونيات الفاشستية ، وهناك خوف حقيقي من أنهم سينحرفون عن الطريق . هذه الحقائق تشير الى حاجة العامل العربي للمساعدة الخارجية في كل كفاحه العمالي والى فداحة الضرر الذي وقع عليه بسبب النظرة السلبية للتعاون بين العرب واليهود من جانب أولئك المتباهين بكونهم زعماء سياسيين وزعماء نقابات (مترجم من الانجليزية) .

رد فعل تنظيمات العمال العرب :

كان العمال العرب بالفعل أرخص أجرا بكثير من العمال اليهود ، لكنهم لم يظلوا طوال الوقت بدون ناطق بلسانهم وبدون تنظيم ، ولم تستمر أعمال الهستدروت واتحاد عمال أرض إسرائيل بلا رد فعل . وقد عكس رد الفعل كما في حالات كثيرة أخرى تناغماً متداخلاً . إذ أنه كما كان انشاء اتحاد عمال أرض إسرائيل ملتصقاً بنشاط الهستدروت ومفهومها الصهيوني العام ، كذلك عكست معارضة اتحاد عمال أرض إسرائيل ما كان من معارضة لسياسة العمل العبري بصفة عامة باعتباره جزءاً من الاستعمار الصهيوني . هذه المعارضة تم التعبير عنها مرة بعد أخرى سواء أمام جمهور عربي أو بمنشورات كانت موجهة لأطراف وعناصر خارجية . وقد عالجت الصحافة العربية الأثر السلبي للاستيطان الصهيوني على مجتمع العمال العربي ، وبخاصة سياسة "العمل العبري" للهستدروت . وهذا ما أكد عليه جورج منصور ، ممثل نقابة العمال العرب في يافا . في كلماته أمام لجنة التحقيق الرسمية . وكذلك في المقالة التي نشرها بعد شهادته ، وقد أصدرت نقابة العمال العربية الفلسطينية تقريراً مفصلاً بالانجليزية ، في أعقاب القرار المساند للصهيونية الذي اتخذ في مؤتمر النقابات العالمي في لندن ، ١٩٤٥ ، وأكدت فيه النقابة - على المغزى غير العمالي

للصهيونية والهستدروت . وقدمت مذكرة مشابهة للجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية في عام ١٩٤٧ . وفيما يلي عدة فقرات مقتبسة من تقرير نقابة العمال الفلسطينية الى السكرتارية العامة لمؤتمر النقابات العالمي . بالنسبة للصهيونية ورد " : الصهيونية هي حركة رجعية تعتمد على قوة بعض اليهود والمنعزلين والرأسماليين الامبرياليين . انها حركة عنصرية هدفها الرئيسي هو طرد مليون ونصف مليون عربي ، ووقف استمرار زيادتهم السكانية الطبيعية ، والتي استمرت دون توقف أكثر من ألف سنة ، في فلسطين . ان جميع العرب في فلسطين وبخاصة طبقات العمال والفلاحين يعارضون الصهيونية بشدة وسيكافحون ضدها .

وبالنسبة للهستدروت ورد :

والمدحش أن الصهيونية تحظى بتأييد إيجابي بل وداعم لقوتها من قبل نقابة العمال في فلسطين والمعروفة باسم "الهستدروت أو النقابة العامة" وهذا الكيان الذي تبنى فقط مبادئ الاشتراكية ، يعمل طبقاً لمبادئ النازية المختلفة التي توارثت من العالم . وشجعت على الكراهية العنصرية بادعائها بتفوق الجنس ، وهي ترفض مبادئ الديمقراطية الحقيقية عندما ترفض التعاون مع العرب في بناء فلسطين لصالح جميع سكانها .

ومن خلال الرغبة في قطع أي علاقة بين العرب واليهود ، نجحت الهستدروت في الحفاظ على المبادئ العنصرية المظلمة ، عن طريق استخدام القوة ضد اصحاب الأعمال اليهود الذي استخدموا عمالاً عرباً وضد العمال العرب أنفسهم الذين اشتغلوا لدى اليهود . لقد أنشئ صندوق لخرق الاضرابات هدفه إعالة وتمويل خارقى الاضرابات .. لقد أدانت الهستدروت جميع اليهود الذين يستخدمون عرباً ، واعتبرتهم خونة يستحقون عقاباً مضاعفاً .

لكن مع كل هذه الحدة في الكلمات ، فإننا لانجد فيها رد فعل معادياً تجاه اتحاد عمال أرض إسرائيل . فبينما كان رد الفعل تجاه الهستدروت مصحوباً بتناقض معين - فبجانب التصريحات الحادة قامت أيضاً علاقات رسمية وغير رسمية ، وكان هناك تقدير لما تحقق من انجازات لصالح العامل اليهودي ، ومحاولة تشجيع أساليب عمل معينة ، في حين كان رد الفعل تجاه اتحاد عمال أرض إسرائيل سلبياً تماماً وغاضباً . واعتبر اتحاد عمال أرض إسرائيل وسيلة يهودية لاستغلال العرب في تحقيق أهداف صهيونية وذلك للأضرار بالأهداف العربية القومية والطبقية . وقد اعتبر هذا النشاط عملاً لا يقتضى - سواء للهستدروت أو للنشطاء العرب داخله . وبينما كان هناك استعداد أحياناً للتعاون مع الهستدروت ، لم يكن هناك أي استعداد للتعاون مع اتحاد عمال أرض إسرائيل ولا للجلوس مع نشطائه العرب . ونجد مثلاً على ذلك فيما أورده خليل شنير سكرتير فرع نقابة العمال الفلسطينية العربية في يافا في الجلسة التي أقيمت في ١٦ يونيو

١٩٤٣، وحضر هذه الجلسة ممثلو مركز العمل التابع للهستدروت، وممثلو العمال العرب في معسكرات الجيش الكبرى، وممثلو نقابة العمال العربية الفلسطينية واتحاد عمال أرض إسرائيل، للبحث عن وسيلة للعمل المشترك بعد أن أقر الجانبان بمحدودية الكفاح المنفرد. ومع افتتاح الجلسة توجه خليل شنير إلى الممثلين اليهود وقال: "أنتي لأعرف جميع الأشخاص الذين حضروا من جانبكم لكن يخيّل لي أنه ليس بينكم أي شخص يمثل العاملين بالجيش. ربما يوجد بينكم من يمثل الهستدروت ولكنني أعرف إلى حد ما أ.أجاسي، أ.ح.كوهين، وأديب شوقي حيث أنهم يمثلون اتحاد عمال أرض إسرائيل، هذا الاتحاد الذي أوجده الهستدروت بهدف البدء في تدميرنا. ونحن لانعترف به. وفي اعتقادنا أن النقابة العربية هي الممثل الوحيد للعمال العرب... وحتى نحاول دون مناقشات طويلة حول هذه المسألة، فإننا نعلن للمرة الثانية أننا نعارض بقوة وبشدة مشاركة اتحاد عمال أرض إسرائيل في هذه المداولات ولن نجلس معه إطلاقاً. وعلى ذلك فإنني أقترح إلغاء هذه الجلسة ونشكل مفوضية تمثيل جديدة، للتفاوض حول القضايا الحيوية للعاملين في الجيش طبقاً لهذه التركيبة. ثلاثة ممثلين عرب من لجان العاملين بالمعسكرات، ثلاثة ممثلين لمركز العمل، مندوب واحد عن النقابة العربية، ومندوب واحد عن الهستدروت. كانت صيغة الحديث في هذا الاجتماع حاسمة وتتصف بالكياسة. أما الكلمات الأكثر حدة فكانت موجهة مباشرة ضد النشاط العرب في اتحاد عمال أرض إسرائيل أو ضد عمال عرب انضموا إلى فروع الاتحاد. والنشطاء العرب الذين انخرطوا في أنشطة فعلية باتحاد عمال أرض إسرائيل، وأيضا من عملوا كممثلين للمنظمة وسكرتيري فروع، تلقوا نصيبهم من الانتقادات والتهامات والافتراءات، ووصلتهم تهديدات بالقتل بل وتعرضوا لحوادث فعلية، خاصة في فترة الثورة العربية. وخشى العمال الذين فكروا في الاتصال بالاتحاد، من مقاطعة المجتمع العربي.

ختام واستنتاجات:

لقد كان مصير الأهداف السياسية التعاونية التي شكلت كيان اتحاد عمال أرض إسرائيل أن توارت مع الوقت إلى جانب الأهداف المهنية التطبيقية التي وجد من أجلها الاتحاد من البداية. فلم يكن الاتحاد مهياً أو قادراً على تنظيم العمال العرب لنضال مهني مؤثر. ولم يكن له تأثير في الوسط العربي أو الحكومي، وكان تأثيره في الوسط اليهودي مؤقتاً ومتصلاً في أفضل الأحوال،

بعملية التشغيل نفسها في هذا المشروع أو ذلك، ولكن لوجود له تقريبا بالنسبة لظروف التشغيل. من ناحية أخرى، أدى تغت الهستدروت وتصميمها على العمل بين العمال العرب فقط عن طريق الاتحاد، أدى في حالات معينة إلى نفس أي تعاون محتمل مع تنظيمات عمالية عربية. وبهذا الشكل ربما أهدرت فرص تحسين وضع العاملين، خاصة في أماكن عمل مختلطة. هذا الادعاء، على سبيل الرفض يلقي دعماً على مراجعة مواجهات التي جرت في أماكن عمل مختلطة. وكانت المواجهات الأكثر نجاحاً في الوسط الحكومي لم تدار عن طريق تنظيم يهودي يضم عرباً تحت رعايته (المقصود اتحاد عمال أرض إسرائيل)، بل عن طريق يهودي يمثل الجانب اليهودي وعربي يمثل الجانب العربي. وكمثال على ذلك، مواجهات عاملين بلدية حيفا قبل أعوام ١٩٣٦ - ١٩٤٣. إضراب مستخدمي الدولة في ١٩٤٦، ومواجهات عمال السكك الحديدية في حيفا. وفي عام ١٩١٩ أنشأ عمال السكك الحديدية اليهود تنظيمهم وانضم اليهم عمال عرب كثيرون كأعضاء متساوين. ولكن في عام ١٩٢٥ ترك معظم الأعضاء العرب التنظيم المشترك وأقاموا تنظيماً مستقلاً لعمال السكك الحديدية العرب، والذي اعتبر النواة لنقابة العمال العربية الفلسطينية.

وغالبية المواجهات المشتركة (وأبرزها في ١٩٣٥، ١٩٤٢، ١٩٤٤، ١٩٤٦ في حيفا إدارتها هيئات مشتركة تضم ممثلي نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف اليهودية ونقابة عمال السكك الحديدية العربية. ولا ادعى أنه لم يكن هناك تعاون مثمر بين اتحاد عمال أرض إسرائيل وبين تنظيمات عمالية يهودية وعربية. غير أن الصدام السياسي حول تسمية الوطن القومي حالت دون ذلك، فالهستدروت (وبدون صلة بالاتحاد) وكذلك حزب عمال حيفا، بصورة واضحة امتنعوا عن الاشتراك في النقابة عندما اتضح فقط أنها يمكن أن تعمل بمفردها، وهذا ما انتهجته. واعتقاداً بالنسبة لاتحاد عمال أرض إسرائيل متواضع جداً. فإن تفضيل اختيار الأعضاء دون انتخاب في محاولة للتعاون مع تنظيمات عربية ترعرت من خلال الواقع العربي الفلسطيني، قد شكل عاملاً آخر في تعويق امكانية تحقيق الأهداف المشتركة، بما فيها الهدف الذي من أجله أنشئ اتحاد عمال أرض إسرائيل منذ البداية. ألا وهو تحسين وضع العامل العربي الرخيص، لمنع تدهور وضع العامل اليهودي الأعلى سعراً. وفي الحالات التي كان يمكن فيها تحقيق هذه الأهداف بالنضال المشترك، كان اتحاد عمال أرض إسرائيل عاملاً معوقاً، قبل أي شيء آخر.

هل يمكن إعادة إحياء محادثات الشرق الأوسط متعددة الأطراف؟

جوئل بيترز - دورية الشرق الأوسط للشئون الدولية
المجلد الثالث - العدد الرابع - ديسمبر ١٩٩٩

Can the Multilateral Middle East Talks
Be Rervived?

- Joel Peters

Middle East Review of International Affairs (MERIA)

Volume 3, No.4-December 1999.

ترجمة وعرض / مالك عوني

وزير الخارجية الأمريكية آنذاك جيمس بيكر James Baker في ملاحظاته أمام اجتماع يناير ١٩٩٢ الافتتاحي للمحادثات متعددة الأطراف في موسكو:

«... إنه لهذه الأسباب اجتمعنا معاً، لمواجهة تلك القضايا المشتركة بالنسبة للإقليم والتي لا تقتصر بالضرورة على الحدود الوطنية أو الجغرافية».

«... هذه القضايا يمكن مواجهتها بأفضل شكل من خلال تركيز جهود الأطراف الإقليمية معاً مع دعم المجتمع الدولي والحوار والخبرة التي يمكنه توفيرها».

ويرتكز منهج المحادثات متعددة الأطراف على النظريات الوظيفية في العلاقات الدولية التي تعتقد أن انخراط الدول في أي شبكة واسعة من الاعتمادات المتبادلة في المجالات الاقتصادية، والفنية، وتحقيق الرفاهة سيَجبرهم على التخلي عن منافساتهم السياسية و/ أو الأيديولوجية وإيجاد منظور جديد للاحتياجات المشتركة. وكان من المرجو أن تساهم المحادثات متعددة الأطراف كإجراءات بناء ثقة والتي كانت ستسهل حينئذ التقدم على مستوى المحادثات الثنائية، وهكذا، كان من المحتمل أن يتنامى التعاون الوظيفي إلى سلام إقليمي.

ويعكس تأسيس المحادثات متعددة الأطراف كذلك، المفهوم المتنامي للأمن التعاوني في عصر ما بعد الحرب الباردة، مع تأكيد أكبر على معالجة الأسباب الأصلية للصراع ونشر الثقة، أكثر من التعويل المبني على الردع أو الاحتواء^(٢). وسيحدث التعاون، كما كان مرجواً تغيراً جوهرياً في السلوك يقود إلى تقارب التوقعات ووضع إطار مؤسسي لقواعد السلوك.

لكن المحادثات متعددة الأطراف عُلِّقت فعلياً منذ نهاية عام

أثار انتخاب إيهود باراك موجة من التفاؤل بالنسبة لمفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية والإسرائيلية السورية عقب ثلاث سنوات من العلاقات المتوترة. وفي ضوء المناخ الجديد، يبحث الكاتب فيما إذا كانت محادثات السلام العربية - الإسرائيلية متعددة الأطراف يمكن أو يجب إعادة إحيائها. وأخذ في الاعتبار الصعوبات التي واجهتها المحادثات خلال السنوات الثلاث الماضية. يطرح الكاتب أيضاً عدداً من الأفكار حول الكيفية التي يجب بها إعادة هيكلتها كي أن تصبح أكثر فاعلية.

تعرف محادثات السلام العربية - الإسرائيلية بالمحادثات الثنائية بين الأعداء المباشرين. ومع ذلك، فقد وضع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أساس سلسلة من المحادثات متعددة الأطراف التي صممت لتجمع معاً إسرائيل، وجيرانها العرب المباشرين، والدائرة الأوسع من الدول العربية في الخليج والمغرب، لمناقشة قضايا الاهتمام المتبادل^(١).

وفي حين تتعرض الثنائية بين إسرائيل والدول العربية لقضايا الاعتراف المتبادل والسلام، والانسحاب من الأراضي، وترسيم الحدود، وترتيبات الأمن، والحقوق السياسية للفلسطينيين، وهي القضايا التي تقع في قلب الصراع، فقد قصد بالمحادثات متعددة الأطراف توفير منتدى للأطراف لمواجهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمتد عبر الحدود الوطنية، والتي يعد حلها أساسياً لضمان التنمية والأمن. فإذا كانت المحادثات الثنائية تتعامل مع المشكلات الموروثة من الماضي، فإن المحادثات متعددة الأطراف ستركز على التشكيل المستقبلي للشرق الأوسط.

وقد تم تأصيل التفكير لمسار متعدد الأطراف بواسطة

١٩٩٦ كرد فعل من العالم العربي على إنسداد المفاوضات الخاصة بتحقيق انسحاب إضافي للقوات الإسرائيلية من الخليل. وفي حين حدثت بعض الأنشطة خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية في إطار مجموعات عمل اللاجئين، والبيئة، والمياه، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، وناقشت عدداً من لقاءات المسار الثاني الأكاديمية قضايا تواجهها مجموعات عمل ضبط التسليح والأمن الإقليمي، فإنه لم تجتمع أي من مجموعات العمل الخمس في جلسة مكتملة منذ مايو ١٩٩٦. وبالتأكيد، فقد اختفت المحادثات متعددة الأطراف فعلياً من جدول أعمال عملية السلام.

وعلى الرغم من الوضع الراهن، وحقيقة أن المحادثات لم تحظ باهتمام أكبر حتى عندما كانت تعمل بشكل كامل، فإن هذا المقال سيحاول بأن المحادثات متعددة الأطراف تقدم في الواقع مساهمة هامة لعملية السلام بين إسرائيل والعالم العربي، وبخاصة، فإنها تخلق بيئة يمكن فيها للعلاقات بين الطرفين التحرك من الصراع إلى التعاون. وكذلك، فإنها ترسي أسس استقرار طويل المدى عن طريق تطوير ترتيبات مؤسسية جديدة وتوليد أفكار تخص التنمية الاقتصادية الإقليمية والهيكل الأمنية التعاونية، وسيوضح هذا المقال كذلك لماذا تحتاج جميع الأطراف الإقليمية وما وراء الإقليمية إلى العمل معاً لإعادة إحياء هذا المسار العام لعملية السلام ودعمه.

هيكل المحادثات متعددة الأطراف:

تحتوي المحادثات متعددة الأطراف على خمس مجموعات: ضبط التسليح والأمن الإقليمي (ACRS)، التنمية الاقتصادية الإقليمية (REDWG)، اللاجئين، موارد المياه، والبيئة. وتضم عضوية مجموعات العمل هذه أطراف الصراع المباشرين (مصر، وإسرائيل، والأردن، والفلسطينيين) وأيضاً الدول العربية من الخليج والمغرب العربي، بالإضافة إلى حشد من المشاركين غير الإقليميين. ويترأس كل مجموعة عمل قوة خارجية، فالولايات المتحدة مسئولة عن مجموعتي ضبط التسليح والأمن الإقليمي، والمياه، والاتحاد الأوروبي عن التنمية الاقتصادية الإقليمية، اليابان عن البيئة، وكندا عن اللاجئين. وتم كذلك إنشاء مجموعة توجيه مسئولة عن الإشراف على أنشطة مجموعات العمل الخمس وإحداث أية تغييرات في هيكل المحادثات متعددة الأطراف.

كان إيجاد المحادثات متعددة الأطراف مشروعاً طموحاً ليس بدون مخاطرة، فيما يتعلق بالأهداف الأوسع لهذا المسار، كان هناك تصور محدود للقضايا المحددة التي يجب أن تواجهها المحادثات متعددة الأطراف، كيف يمكن إدارة اللقاءات، وكيف سيتم إدارة العملية. وأبرز عدم التأكيد المحيط بالمشروع في البدء وغموض علاقته بالمسار الثاني أسئلة هامة حول قيمته. ومع ذلك، فقد أثبتت المخاوف من احتمال سقوط المحادثات متعددة الأطراف في الحدة والفوضى، أنها غير مبررة، فسرعان ما أسست المحادثات وعياً بالتوجه والمقصد، وطورت نموذجاً، وهيكل ومجموعة من

الشروط الإجرائية المعترف بها، والتي تولد ألياتها ولغتها وقواعدها وإجراءاتها الخاصة.

عادة ما يتم التحدث فيما يتعلق بالمحادثات متعددة الأطراف عن الجماعية. ومع ذلك فإن مجموعات العمل تختلف، في الممارسة، بالنسبة لآليات عمل المجموعة، ودرجة التقدم التي تم إحرازها، والمصالح المحددة للأطراف المنخرطة، والمعوقات التي تواجهها.

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أنه بالرغم من أن أيّاً من مجموعات العمل لم تجتمع في جلسة مكتملة منذ جنيف ١٩٩٦، فقد استمرت الأطراف في الاجتماع لمناقشة عديد من المشروعات التي تم تحديدها في مجموعات العمل المختلفة.

وتعد مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، التي يترأسها الاتحاد الأوروبي^(٤)، هي أكبر مجموعات العمل الخمس، سواء فيما يتعلق بالمشاركة أو بعدد المشروعات. وتعكس مجموعة العمل هذه بشكل أكثر كمالاً الهدف طويل المدى للمحادثات متعددة الأطراف، وتحديد دخول دول الإقليم في مجموعة متكاملة من العلاقات الاقتصادية المنفعية المتبادلة وإحداث تغيير حقيقي في ظروف حياة شعوب المنطقة.

وفي يونيو ١٩٩٤، تم تكوين لجنة توجيه للسماح للأطراف الإقليمية الأربعة الرئيسية: مصر، وإسرائيل، والأردن والفلسطينيين، بلعب دور أكثر مباشرة في تنظيم أنشطة مجموعة العمل، وتطوير أولوياتها، وتحديد مشروعاتها المستقبلية. وقد انقسم العمل المحدد للجنة بين أربع لجان قطاعية، حيث أخذت مصر مسئولية العمل فيما يتعلق بالتمويل، وإسرائيل فيما يتعلق بالتجارة، والأردن فيما يتعلق بنشر البنية الأساسية الإقليمية، والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالسياحة.

وفي العام التالي، افتتحت سكرتارية دائمة مزودة بموظفين من المنطقة في عمان لدعم أنشطة مجموعة العمل، وفي عام عملها الأول، ساهمت السكرتارية في تنظيم مائة اجتماع ومازالت تعمل حتى اليوم، وإن كانت بطاقة أكثر محدودية.

وركزت مجموعة العمل حول المياه، والتي تتولى الولايات المتحدة تنسيقها، على أربعة مجالات: زيادة توافر البيانات، وإدارة المياه وصيانتها، وزيادة إيراد المياه، وتطوير مفاهيم جديدة للتعاون والإدارة الإقليمية. وعلى الرغم من أن المحادثات متعددة الأطراف تم تعليقها رسمياً منذ أكثر من ثلاث سنوات مضت، فقد استمرت الأطراف في الاجتماع بشكل غير رسمي، ووسعت حالياً بؤرة أنشطتها. وأنشئ مركز أبحاث إقليمي جديد لتحلية المياه في عمان بنهاية عام ١٩٩٦ ويدار بالتعاون مع خبراء إسرائيليين.

وبالإضافة إلى ذلك عمل الخبراء الإسرائيليون، والأردنيون، والفلسطينيون معاً لإقامة قاعدة بيانات وشبكة للحواسيب الآلية تتصل بقضايا المياه.

وركز جدول أعمال مجموعة عمل البيئة، تحت رعاية

اليابان، على أربعة موضوعات: ضبط التلوث البحري، ومعالجة مياه الصرف، والتصحر، والإدارة البيئية، وتولى الاتحاد الأوروبي مسئولية مشروع يركز على الإدارة البيئية للمنطقة الساحلية لشرق البحر المتوسط. وتشرف إيطاليا على إدارة المخلفات الصلبة، والولايات المتحدة على معالجة مياه الصرف للمجتمعات الصغيرة، والبنك الدولي على التصحر، والأردن على التعليم البيئي. ووقعت الأطراف، في الجلسة المكتملة والتي عقدت في البحرين في أكتوبر ١٩٩٤، على مذونة بيئية للسلوك في الشرق الأوسط. وتحدد هذه الوثيقة مجموعة متكاملة من المبادئ والخطوط الإرشادية التي تؤكد العلاقة بين الإدارة البيئية والأمن، والطبيعة عبر القومية لتلك المشكلات معاً مع الحاجة إلى التعاون الإقليمي وتطوير أطر مشتركة لمعالجة هذه القضايا.

وحفلت مجموعة عمل ضبط التسليح والأمن الإقليمي، التي تقودها بشكل مشترك كل من الولايات المتحدة وروسيا، بأكثر الصعوبات، وتميزت بالاختلافات الجوهرية بين إسرائيل والدول العربية حول الأولويات والمنهج. حددت الدول العربية، بقيادة مصر، الأولوية العليا في مشكلة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وتريد أن تضع قضية القدرة النووية لإسرائيل على جدول الأعمال. وعلى العكس، ركز الاقتراب الإسرائيلي على الحاجة إلى تطوير إجراءات بناء الثقة مثل الإعلان المسبق عن المناورات العسكرية كبيرة الحجم، وتطوير الخطوط الساخنة، وآليات الوقاية من الأزمات، وإجراءات التحقق. قسمت المجموعة عملها بين «سنتين» منفصلتين، وتتعامل السلة الأولى، «السلة العملية»، مع عدد كبير من القضايا العسكرية وإجراءات بناء الثقة، مثل الإعلان المسبق عن المناورات العسكرية، وإيجاد شبكة اتصالات، وعمليات البحث والإنقاذ المشتركة في البحر. تواجه السلة الثانية، «السلة المفاهيمية»، غايات طويلة المدى لعملية ضبط التسليح. وتركز هذه السلة على صياغة إعلان مبادئ حول ضبط التسليح والأمن الإقليمي، وحول السيطرة على العلاقات العسكرية المستقبلية بين دول الإقليم وإرساء خطوط إرشادية لتوجيه عملية ضبط التسليح. وقد عرقل النقاش حول إعلان المبادئ محاولة تضمينه بياناً عن أسلحة الدمار الشامل.

تختلف المجموعة الخامسة، مجموعة عمل اللاجئين، عن الأربعة الأخرى في كونها لا تتعامل مع العلاقة المستقبلية بين إسرائيل والعالم العربي، وإنما تركز فحسب على أحد جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي، تحديداً مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وفي حين أن هذه المشكلة يمكن حلها فقط في المحادثات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن إنشاء مجموعة العمل هذه إنما يمثل اعترافاً بأن نتيجة أي اتفاق يتم التوصل إليه ستمس تقريباً مصالح عديد من الأطراف الأخرى في المنطقة، وستتطلب دعم المجتمع الدولي، وبالمثل أهمية الضمانات في إطار متعدد الأطراف.

وقد كانت مجموعة عمل اللاجئين، التي تقودها كندا، نشطة في ثلاثة مجالات واسعة: تحديد بؤرة مشكلة

اللاجئين، تشجيع الحوار حول القضايا المتضمنة، وتعبئة الموارد المطلوبة لمواجهتها. ويتشكل أساس أنشطة المجموعة فيما بين الجلسات من الموضوعات التالية: قواعد البيانات (النرويج)، إعادة توحييد الأسر (فرنسا)، تنمية الموارد البشرية، وخلق الوظائف والتدريب المهني (الولايات المتحدة)، الصحة العامة (إيطاليا)، رفاهة الأطفال (السويد) والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية (الاتحاد الأوروبي). وحتى الآن، فقد طافت المجموعة بشكل واسع حول كافة القضايا مرتفعة التكلفة السياسية التي تقع في قلب مسألة اللاجئين. وقد عنيت معظم جهود المجموعة بتحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين اليومية وتعبئة الموارد المالية اللازمة للقيام بذلك، وقد شرع في هذه الأنشطة في ظل الاعتراف الضمني بأن العناية بالرفاه المباشر للسكان اللاجئين ينبغي ألا يضر بحقوقهم السياسية أو بوضعهم المستقبلي في أي تسوية نهائية يتم التوصل إليها بين إسرائيل والفلسطينيين.

إنجازات المحادثات متعددة الأطراف:

كان الانتقاد الأساسي الذي رفع أمام المحادثات متعددة الأطراف، أنه من الصعب عقب ما يقرب من ثمانية سنوات من الاجتماع تحديد نجاحات واضحة. لكن بإيجاد درجة من التعاون بين إسرائيل والعالم العربي، فإنها تكون قد ساهمت بشكل ضخم في عملية السلام.

ومن المهم الإشارة إلى أن المحادثات متعددة الأطراف تختلف عن المفاوضات الثنائية، في كونها لم تكن منتدى تساومت فيه إسرائيل والدول العربية حول قضايا وتنازلات متبادلة. بل منحت المحادثات متعددة الأطراف إسرائيل والعالم العربي حيزاً دبلوماسياً بديلاً للانخراط في اتصال وتبادل منخفض المخاطر لتطوير أشكال جديدة للتعاون، ولتوليد حلول وخطط إبداعية للمستقبل - وللمرة الأولى - على المستوى الإقليمي. لقد أتاحت فرصة لكلا الطرفين للحصول على تبصر بأهداف ونوايا الآخر، تصوراتها وهواجسه، مرونته وحدوده، وأتاحت هذه الاجتماعات كذلك إطاراً للأطراف من خارج الإقليم لتعزيز والدعم النشيطين للتعاون الإقليمي والاستقرار في الشرق الأوسط.

وبشكل ملحوظ، أتاحت المحادثات متعددة الأطراف منتدى لاتصالات ثنائية غير مسبوق بين إسرائيل وبعض الدول العربية، مثل البحرين، وقطر، وعمان، وتونس، والمغرب، تقود إلى انخراطها في عملية السلام، واستضافت هذه الدول، بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، بعض الجلسات المكتملة، وبدأت لعب دور نشط في العديد من الأنشطة فيما بين الجلسات. قادت هذه الاتصالات المبكرة إلى سلسلة من اللقاءات الثنائية بين وزراء إسرائيليين ونظرائهم العرب، وإلى تطوير الصلات الدبلوماسية بين إسرائيل والعالم العربي الأوسع.

لكن، الأهمية الحقيقية لمسار المحادثات متعددة الأطراف تكمن في مساهمتها في مرحلة ما بعد التسوية في عملية السلام العربية - الإسرائيلية. فلا يمكن إحداث تطوير

مفاهيم جماعية واسعة النطاق للعلاقات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار المفاوضات الثنائية، الحكومة بشكل حتمي بواسطة شواغل أكثر ضغطاً.

وقد جمعت المحادثات متعددة الأطراف معاً، من خلال تفكيك القضايا إلى مجالات وظيفية محددة بشكل دقيق، خبراء من كل المنطقة ومن خارجها، ومثلما أشير بواسطة مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إدوارد جيريجيان، في ملاحظاته حول مجموعة العمل الخاصة بالبيئة: «لقد تمثل أسلوب العمل في جلب خبراء - وليس سياسة أو دبلوماسيين - من المنطقة معاً في ورش عمل وتجميعهم لمواجهة المشكلات. ولقد وجدنا أننا حينما نضع هؤلاء الخبراء معاً فإنهم يحلون المشكلات. وفيما وراء وهج الأضواء السياسية الساطعة، فقد أوجدنا بيئة حيث يتحدث العلماء لغة مشتركة» (٥).

وفي كل قطاع تقريباً، انهمك خبراء من المنطقة في تطوير مشاريع ودراسات تواجه قضايا التعاون المستقبلي والمشروعات المشتركة. وعلى سبيل المثال، نجح خبراء المياه الإسرائيليون، والأردنيون، والفلسطينيون في إنتاج خطة مفصلة لتحديث وتوحيد قياس مجموعة بيانات المياه في المنطقة. كما وضعت الفرق الإسرائيلية، والمصرية، والأردنية خطة مشتركة للتعامل مع تسرب البترول في خليج العقبة، وعولجت قضايا أخرى بواسطة خبراء إقليميين وغير إقليميين تتضمن مشكلة التصحر وضبط تدهور الموارد الطبيعية، والنقل في الشرق الأوسط، والتجارة الإقليمية (٦).

ويمكن للتفاعل المستمر بين المتخصصين من مختلف البلدان أن يعزز، مع الوقت، تقارب التوقعات وإضفاء طابع مؤسسي على أنماط السلوك. ومن خلال العملية متعددة الأطراف، بدأت نول الشرق الأوسط في تطوير مجموعة متكاملة من المبادئ، والمعايير، والقواعد، وإجراءات صنع القرار للتحكم في طبيعة علاقاتهم المستقبلية.

وقد صاغت مجموعة العمل الخاصة بالبيئة مدونة البحرين البيئية للسلوك في الشرق الأوسط، في حين تنهمك جهود الأطراف في «السلة المفاهيمية» لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسليح والأمن الإقليمي في صياغة مسودة إعلان مبادئ لتغطية قضايا الأمن الإقليمي.

بدأت كذلك المحادثات متعددة الأطراف في إرساء أسس مجموعة جديدة متكاملة من المؤسسات الإقليمية، مثل مركز أبحاث تحلية المياه في عمان، ومراكز التدريب البيئي في الأردن والبحرين، ومركز مقترح للأمن الإقليمي في عمان، وكان تأسيس سكرتارية لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسليح والأمن الإقليمي في عمان منذ ثلاث سنوات مضت ذا دلالة خاصة. إذ يمثل إنشاء هذه السكرتارية خطوة نوعية هامة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على العملية متعددة الأطراف، ونحو وضع مسئولية قيادة عملية التعاون الإقليمي في أيدي الأطراف الإقليمية نفسها. وعلى الرغم من كونها بدائية في طبيعتها وعملها، فإن سكرتارية مجموعة العمل

الخاصة بضبط التسليح والأمن الإقليمي تعكس الخطوات التجريبية الأولى نحو تشكيل أبنية مشتركة جديدة للتعاون، والتنسيق وصنع القرار في الشرق الأوسط. إنها المؤسسة الإقليمية العاملة الأولى، وما تزال الوحيدة، التي تولدت عن عملية سلام الشرق الأوسط والتي يعمل فيها المصريون، والإسرائيليون، والأردنيون، والفلسطينيون معاً يومياً.

إخفاقات المحادثات متعددة الأطراف:

بالرغم من إنجازاتها، المتمثلة في اللقاءات المتعددة، والمشروعات المشتركة المختلفة تحت البحث، فإن توقف الإطار متعدد الأطراف منذ ثلاث سنوات مضت، والفشل في إعادة دفع المحادثات بعد بدء مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين في نوفمبر ١٩٩٩، يشير إلى هشاشة هذا المسار. وبشكل مزعوم، فإن سبب انهيار المحادثات متعددة الأطراف خلال ولاية بنيامين نتنياهو، يتمثل في تعطل المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن الانتكاسات في عملية السلام ليست كافية لتفسير توقف المحادثات. فلم تكن العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين دائماً مهددة خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦، لكن بالرغم من المصاعب التي أثارها، فلم تعلق المحادثات متعددة الأطراف رسمياً عند أي نقطة. علاوة على ذلك، فحتى قبل تعليقها رسمياً في نوفمبر ١٩٩٦، عانت المحادثات متعددة الأطراف من مواطن ضعف هيكلية وعملية وكانت تواجه عقبات، بشكل أكثر بروزاً في مجموعة العمل الخاصة بضبط التسليح والأمن الإقليمي حول مسألة أسلحة الدمار الشامل، ووفقاً لذلك، فإذا كان المرء بصدد تأمل مستقبل المسار المتعدد الأطراف - كيف يمكن إعادة إحياء المحادثات وإدارتها بشكل أكثر فاعلية - فمن الضروري دراسة مواطن الضعف فيها وليس فقط عزو توقفها إلى تقلبات عملية السلام.

من البداية، كان ينظر إلى المحادثات متعددة الأطراف باعتبارها تؤدي دوراً ثانوياً في عملية السلام العربية - الإسرائيلية. وبدون وظيفة محددة (فيما وراء مساهمتها كمكملة للمسار الثنائي) وبدون خطوط موجهة لإدارتها، نتج عن الاجتماعات المقيدة غير الرسمية، والمخصصة لهذا الغرض بالذات وغير العملية، ازواج المصادر وعدم وضوح في البؤرة والاتجاه. وقد فوضت مجموعة التوجيه، التي تم إنشاؤها عام ١٩٩٤، لوضع مجموعة متكاملة من الخطوط الاستراتيجية للحركة المستقبلية للمحادثات متعددة الأطراف وورقة تطوير رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة. ولم يتوافر أبداً هذا التوجيه كما لم تتم صياغة الخطوط الاستراتيجية. وكانت آخر مرة اجتمعت فيه مجموعة التوجيه، بالفعل، في مايو ١٩٩٥.

شابهت المناقشات المبكرة في المحادثات متعددة الأطراف سيمنارات أكاديمية حيث تثار الأفكار حول التعاون المستقبلي. وكان التأكيد متعمداً على الأطر المرنة، حيث التساوم كان استكشافياً والاتصال حر نسبياً. ومع ذلك، فحينما تنامت الرغبة في التوصل إلى اتفاقات وتنفيذ

مشروعات، أصبحت المناقشات أكثر حدة، وبرزت صراعات المصالح وزادت الاختلافات. وبدأت هذه الخلافات - وبخاصة المناقشة بين إسرائيل ومصر - في الهيمنة على المفاوضات وقد أعاقت بشكل جوهري أنشطة مجموعات العمل.

ومنذ البداية، عانت المحادثات متعددة الأطراف من اختلاف التوقعات، فقد رأت إسرائيل المحادثات باعتبارها فرصة لكسر عزلتها الإقليمية وتطوير علاقات مع دول من الخليج وشمال أفريقيا، أما مصر، على الجانب الآخر، فقد ركزت على تحييد نفوذ إسرائيل، وخاصة الاعتراض على احتكار إسرائيل النووي في الشرق الأوسط. وكان الصدام بين البلدين أكثر وضوحاً في مجموعة العمل الخاصة بضبط التسليح والأمن الإقليمي التي لم تجتمع منذ يونيو ١٩٩٥ نتيجة التناقض بين البلدين.

وبالرغم من إمكاناتها، فقد أقرت المحادثات متعددة الأطراف اقتراباً للتعاون الإقليمي برجماتياً وتدرجياً، بدلاً من أن يكون طموحاً ومبالغاً. وقد تأكدت أهمية هذا الاقتراب من خلال خبرة الجلسات، ويقود الافتقار إلى مخرجات محددة ناتجة عن المحادثات متعددة الأطراف، إلى عدم رضا، ويدعو إلى انتهاج اقتراب ذي مستوى أكثر ارتفاعاً وأكثر عمومية، مثل اجتماعات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (٧).

وعانت عملية السلام العربية - الإسرائيلية بشكل واضح ليس من نقص تعددية الأطراف، ولكن من إفراط. وفي إطار المحادثات متعددة الأطراف نفسها، كانت هناك درجة مرتفعة من التداخل في عديد من القضايا والأنشطة، بالإضافة إلى ذلك، لم تكن المحادثات متعددة الأطراف هي الإطار الوحيد للنقاش وتطوير هياكل جديدة للتعاون الإقليمي. فقد نتج عن المحادثات متعددة الأطراف عقد القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنهاية عام ١٩٩٤ في الدار البيضاء والتي هدفت إلى إدخال أنشطة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الإقليمية.

وفي أكتوبر ١٩٩٥، طرحت في برشلونة الشراكة الأوروبية - المتوسطية - والمسماة كذلك بعملية برشلونة - والهادفة إلى تطوير إطار جديد لعلاقات سلمية وتعاونية في منطقة البحر المتوسط. وبرغم أنه لا يوجد أي طرف في عملية السلام يخطط بتعمد في الواقع للانفصال عنها، فإن عملية برشلونة تدمج عديداً من ذات المشاركين وتواجه عديداً من ذات القضايا المماثلة لتلك المتضمنة في المحادثات متعددة الأطراف. وطرحت كذلك كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي مبادرات بخصوص تطوير الحوار الأمني مع بلدان جنوب البحر المتوسط.

وعلاوة على الاندماج والتداخل والتوسع الزائد، واستنزاف الموارد البشرية والمالية المحدودة، فإن المشروعات المختلفة تقود إلى مشكلة أخرى هي الانطباع بوجود منافسة

ما وراء إقليمية متنامية بين الولايات المتحدة (التي ينظر إليها باعتبارها مهيمنة على المحادثات متعددة الأطراف وقمم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والاتحاد الأوروبي (الذي يستبعد الولايات المتحدة من عملية برشلونة) لقيادة وإدارة الهياكل الأمنية التعاونية الجديدة في المنطقة ويتم اعتبارها بمثابة آليات حركة متنافسة، بدلاً من كونها متكاملة، للتعاون الإقليمي (٨) تقود هذه الأطر المختلفة إلى تشتيت الجهود الخاصة بتطوير التعاون الإقليمي بدلاً من تركيزها.

وهناك مصدر أخير لضعف المحادثات متعددة الأطراف يتمثل في كونها ربطت بشكل وثيق للغاية بمسألة التطبيع بالنسبة لإسرائيل. وفي الواقع مثل كون إسرائيل كانت قادرة على الجلوس مع البلدان العربية لتطوير أفكار حول التعاون المستقبلي، في ذاته، عنصر تطبيع وشرعية لإسرائيل. وركزت العناوين الرئيسية على قضية التطبيع، بدلاً من التقدم الإقليمي. وفي حين هاجم العالم العربي المحادثات متعددة الأطراف لأنها تمنح إسرائيل مكاسب السلام قبل التوصل إلى تسوية سياسية كاملة، فقد بالغت إسرائيل في تأكيد دورها من خلال إرسال مندوبين كبار إلى الجلسات الكاملة التي تستضيفها دول الخليج والمغرب العربية، مضاعفة بذلك التصورات الانتقادية. وأخذاً في الاعتبار التأكيد الزائد على التطبيع، فسيكون من الصعب المفاجأة بأن المحادثات متعددة الأطراف أصبحت رهينة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

السبل للتقدم:

بدأت هذه الورقة بطرح سؤالين: هل يمكن ويجب إعادة إحياء المحادثات متعددة الأطراف؟ وإذا كان ذلك كذلك، فما هي الخطوات المطلوب اتخاذها؟ والآن حيث أعيد إحياء العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين وهناك حديث حول استئناف المفاوضات على الجبهة الإسرائيلية - السورية، فإنه يجب إعطاء اهتمام أكبر للمسار متعدد الأطراف. وقد منحت فجوة الثلاث سنوات في المحادثات فرصة لتقييم نشاطها المستقبلي بشكل نقدي وخلق، ويجب مراعاة القضايا التالية:

• عدم الاقتران بالتطبيع:

في حين تمنح عملية الحوار في إطار المحادثات متعددة الأطراف، إسرائيل درجة من التطبيع والشرعية، فإنه من المهم عدم إغفال مساهمة المحادثات الأوسع في عملية السلام. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبح كل من الإقليمية والتكامل الإقليمي اتجاهين مهيمنين في إطار النظام الدولي واقتصاد العولمة، وفي هذا الجانب، يقبع الشرق الأوسط متخلفاً بعيداً جداً عن مناطق أخرى في العالم. وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط بصدد الانخراط بشكل تنافسي في اقتصاد العولمة، فإنها تحتاج للعمل كوحدة متكاملة، ولا يمكنها الانتظار حتى تصل تسوية المشكلة الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي إلى محطتها النهائية.

وعلى الرغم من كون سرعة التقدم في تنفيذ المشروعات الإقليمية التي أقرت على المستوى متعدد الأطراف تتوقف

على التقدم على المستوى الثنائي، خاصة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا يمكن توقع أن تتجاوزه، فإن رغبة اللاعبين الإقليميين للتخطيط من أجل المستقبل لا يجب أن تظل رهينة للتقدم في المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين أو السوريين، ولا يجب أن تصبح المحادثات مقياساً للمفاوضات على المستوى الثنائي.

بالنسبة لإسرائيل، سيمثل إعادة إحياء المحادثات متعددة الأطراف وإعادة عقد الاجتماعات المكتملة دفعة هامة لإعادة تعاطيها مع العالم العربي، ويحتل تطوير التعاون الإقليمي مكانة متقدمة على جدول أعمال رئيس الوزراء إيهود باراك، الذي أنشأ قبل ستة أشهر وزارة جديدة يرأسها شيمون بيريز مخصصة لهذا الغرض. (وبالتأكيد، مازالت الوظيفة الفعلية لتلك الوزارة غير محددة) ويجب على إسرائيل أن تتقدم بحرص، كيفما كان، وتتعترف بأهمية اقتراب مكبوح، ومترج لبناء السلام الإقليمي.

• إعادة هيكلة المحادثات متعددة الأطراف:

على الرغم من الطبيعة الخاصة للمحادثات والافتقار إلى خطة عمل عامة، فقد نما الهيكل العملي للمحادثات متعددة الأطراف حتى صار غير مرئي، فلم يكن فقط التقدم كمجموعة متكاملة يتوقف على المفاوضات الثنائية، لكن كل مجموعة عمل كان متوقفاً أن تتحرك للأمام بنفس سرعة التقدم. علاوة على ذلك، فإن مجموعة التوجيه، المسئولة عن الإشراف على العملية، يمكنها فقط الانعقاد بعد أن تكون المجموعات الخمس قد اجتمعت في جلسات مكتملة، ومجموعات العمل يمكنها فقط إعادة الانعقاد بعد اجتماع مجموعة التوجيه. وبالتالي، فقد أعاق مأزق مجموعة العمل الخاصة بضبط التسليح والأمن الإقليمي حول أسلحة الدمار الشامل التقدم فيما يخص عدد من القضايا الاجتماعية - الاقتصادية الهامة التي تناقشها المجموعات الأخرى.

ويجب أن تكون المشاورات المستقبلية لمجموعات العمل مستقلة عن بعضها البعض. فلا يجب للمصاعب التي تواجهها إحدى مجموعات العمل أن تكون عائقاً لفاعلية مجموعات العمل الأخرى - وسيكون من الصعب فهم أن يتوقف التقدم في إطار مجموعة عمل اللاجئين، التي تعالج قضايا تتعلق بتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على المستوى الإقليمي، على سبيل المثال، على المحادثات في مجال ضبط التسليح.

• ترشيد الموارد:

أفرزت المحادثات متعددة الأطراف مجموعة مثيرة وطويلة من المشروعات الإقليمية الممكنة والتي لم تتجاوز مرحلة التخطيط. وفي العديد من الحالات، تطلبت المشروعات مستوى من التمويل العام أكبر من المتاح حالياً، ولم يتم أبداً توفير الموارد المالية اللازمة للمشروعات المطورة في الإطار متعددة الأطراف بشكل ملائم، وما زال. وسيحتاج إدخال القطاع الخاص في الأنشطة متعددة الأطراف وقتاً طويلاً لحل المأزق المالي. علاوة على ذلك، إذا ما رغب في ألا تصبح المحادثات متعددة الأطراف مجرد سوقاً للأفكار، فإن تنفيذ

المشروعات يجب أن يصبح أولوية، ولا يجب البدء في المشروعات التي من غير المتوقع أن تلقى التمويل الملائم.

• تنسيق الأنشطة:

كانت هناك درجة مرتفعة من الأزواجية في عديد من الأنشطة داخل مجموعات العمل، علاوة على ذلك، لم تقل عديد من القضايا الهامة، مثل التعليم، والصحة، والزراعة عناية كبيرة عندما تم تخطيط المحادثات متعددة الأطراف قبل ثمانية أعوام، ويتطلب ترشيد الأنشطة المستقبلية، ودمج مجالات جديدة للنشاط، وإعطاء الأولوية للمشروعات وتمويلها، درجة أكثر نظامية من الإدارة.

ويجب أن تنظر الأطراف بدقة إلى تجربة سكرتارية مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية في عمان، التي دعمت ونسقت أنشطة مجموعة العمل هذه وفرت الدعم اللوجيستيكي في الاجتماعات وفي إعداد التوثيق الخلفي. خاصة اكتشاف سبل لبناء أنشطة السكرتارية وتحديد بآية سبل يمكن تكرار نجاحات مجموعات التنمية الاقتصادية الإقليمية في المجموعات الأخرى، بل وحتى التفكير فيما إذا كانت هذه السكرتارية يمكن أن تسهم كأداة لتنسيق وترشيد عمل المحادثات متعددة الأطراف في مجملها.

• إشراك المجتمع المدني:

لقد تم تصميم المحادثات متعددة الأطراف لكي تسمح للأطراف بإثارة قضايا بدون علانية كبيرة، وبالتأكيد، يمكن وصف المحادثات متعددة الأطراف على أحسن وجه بأنها ممارسة دبلوماسية سرية. لذلك، فقد تم منح تفكير محدود لوسائل إدراج المجتمع المدني في الإجراءات، وقاد نقص الوعي العام بشكل أساسي إلى خلاف حول أهداف المسار متعدد الأطراف، وهو تحديداً تأسيس مجموعة من إجراءات بناء الثقة بين شعوب المنطقة، فحيث أن المعرفة بأنشطة المحادثات متعددة الأطراف كانت قاصرة على الدبلوماسيين والنخب المخترطة، فلم يحدث أبداً بناء للثقة بين الشعوب. ويجب أن تشمل عملية إعادة انطلاق المسار متعدد الأطراف على أطر تعاونية تربط عناصر مختلفة للمجتمع المدني، مثل الصحة، والتعليم، والإعلام، إلخ. وبالتساوي يحتاج «الرأي العام» إلى إعلامه بشكل أفضل بالتطورات المحددة داخل مجموعات العمل مثلما هو الحال مع جماعات المصالح الخاصة والأكاديمية، وخاصة القطاع الخاص وجماعات الأعمال.

• التنسيق بين الأطراف غير الإقليمية:

أدى الإفراط في جهود السلام متعددة الأطراف إلى نقص التنسيق على المستوى ما وراء الإقليمي. خاصة داخل المجال الاقتصادي، في ظل اجتماعات مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية، والقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبعث الاقتصادي لعملية برشلونة. ونظرياً، فإن إسرائيل والنول العربية لديها الكثير لتكسبه من خلال أطر عدة متعددة الأطراف تطور فيها أفكار ويتم العثور على سبل لتجاوز خلافاتها. وعملياً، فقد أصبحت كيفية كان ذلك،

مصدراً لاستنزاف الموارد البشرية والمالية المحدودة المتاحة. ويتطلب نجاح الجهود المستقبلية متعددة الأطراف مستوى أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين الأطراف غير الإقليمية. وهذا هو الحال تحديداً فيما يتعلق بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولن يساهم التنافس عبر الأطلنطي على قيادة المحادثات متعددة الأطراف بشيء في عملية المصالحة بين إسرائيل والعالم العربي كما لا تمتلك أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي بمفردها القدرة على التوصل إلى تسوية شاملة ونهائية للصراع. وكذلك، لن تكسب الأطراف المنخرطة سوى النذر اليسير من الدعاوى المنفصلة للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي للعب دور أكثر نشاطاً في الإطار متعدد الأطراف على حساب الآخر أو باستبعاده.

الخلاصة:

مع بدء محادثات المرحلة النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، كان هناك توقع واسع في القدس بأن

المحادثات متعددة الأطراف سيتم إعادة إحيائها. ومما أفضى إلى خيبة أمل عميقة لإسرائيل، أن تحركاً محدوداً تم في هذا الاتجاه. وبالتأكيد، فقد أصبح إعادة بدء المحادثات متعددة الأطراف نقطة تنافس علني بين مصر وإسرائيل، في ظل سعي مصر لجعل استعادة حيوية هذا المسار مشروطة باستئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية.

وتمنح المحادثات متعددة الأطراف إسرائيل والعالم العربي بيئة دبلوماسية بديلة يتم فيها تطوير تصور لعلاقاتهما المستقبلية في عصر ما بعد عملية السلام وتأسيس هياكل جديدة لمواجهة المشكلات المشتركة، لقد بدأت المحادثات متعددة الأطراف في تعزيز حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي على المستوى الإقليمي، وفي حين يركز الانتباه حالياً على محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، فمن المهم عدم فقدان الوعي بهذا الهدف.

* الهوامش:

١ - وجهت الدعوات لحضور اجتماعات موسكو إلى لبنان، وسوريا، والأردن، والفلسطينيين (في إطار وفد فلسطيني / أردني مشترك، مثلما تم تحديده في صيغة مدريد)، وإسرائيل، ومصر، والجزائر، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، واليمن، والجماعة الأوروبية (والتي تمثل على المستوى الوزاري بواسطة رئاسة الجماعة واللجنة الأوروبية)، وتركيا، وكندا، واليابان، والصين. وقد قاطعت سوريا ولبنان هذه الترتيبات، واللذين قاطعتا المحادثات متعددة الأطراف، متحججتين بأن العالم العربي لا يجب أن ينخرط في مباحثات مع إسرائيل حول التعاون الإقليمي قبل أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية على المستوى الثنائي.

2- See Robert Bowker, Beyond Peace. The Search for Security in The Middle East (Boulder, Lynne Rienner, 1996).

٣ - تضم مجموعة التوجيه: الولايات المتحدة، وروسيا، وكندا، واليابان، الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والأردن، ومصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية، وتونس.

٤ - طورت المحادثات متعددة الأطراف مصطلحات فنية خاصة. وحامل المطرقة - The Gavel Holder هو المصطلح الذي يصف القوى ما وراء الإقليمية المسنولة عن تسيير مجموعات العمل. ومصطلح «الأنشطة بين النورية» يشير إلى الاجتماعات، والمشروعات وورش العمل المختلفة التي تعقد بين الجلسات المكتملة.

5 - US Department of State Dispatch, 11 October, 1993, 4, 41, p. 698.

٦ - لتفاصيل حول المشروعات التي صاغتها اجتماعات المحادثات متعددة الأطراف، انظر: Joel Peters, Pathways to Peace, The Multilateral Arab - Israeli Peace Talks (London, The Royal Institute of International Affairs, 1996) PP.16-60.

٧ - ألزمت إسرائيل والأردن نفسيهما فعلياً في البند الرابع من معاهدة السلام بينهما بإرساء مثل هذا الإطار.

8 - See Joel Peters, "The Arab - Israeli Multilateral Talks and The Barcelona Process: Competition or Convergence?" International Spectator, 33, 4, 1998, PP63 - 76.

دمج أم فصل؟

مستقبل العلاقات بين إسرائيل والدولة الفلسطينية

الجزء الثالث

مركز تامي شتا ينماتس لأبحاث السلام جامعة تل أبيب.

ملخصات جلسات الندوة التي عقدت في

نافيه إيلان ١٥ - ١٦ أبريل ١٩٩٩

اعداد/ تمار هيرمان وإفرايم يعر

الجلسة الثالثة: نظرات اجتماعية - ثقافية

رئيس الجلسة/ إفرايم يعر

مقدموا أوراق العمل:

* إفرايم يعر: الجلسة الأخيرة من هذه الندوة تتعرض لموضوع، يعتقد البعض أنه الأهم فيما طرح من قضايا - أولاً وهو العلاقات الاجتماعية / الثقافية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وقد قيل أن المجتمع الإسرائيلي في البداية تشكل على أيدي اليهود الذين جاءوا من أوروبا، صحيح لا يمكن القول أن الثقافة الإسرائيلية هي ثقافة أوروبية غربية تماماً، لكن سمات بارزة فيها تنتمي إلى هذا النوع. ونتيجة ذلك، فإن قدراً كبيراً من منظومة العلاقات بيننا وبين العرب وبشكل ما بيننا وبين أنفسنا، يتم تفسيره بمصطلحات تقابلية بين الغرب والشرق.

ومن الصعب التغاضي عن أن المسيرة التي نعيشها - والتي يتعامل البعض معها بتشكك والبعض الآخر بأمل - ترتبط بالتلاقى بين البشر، بين جماعات اجتماعية وثقافات مختلفة. وفي هذه الجلسة سنتناول انعكاسات وأثار هذا التلاقى على احتمالات التوصل إلى سلام.

* ميرون بنفنيشيتي:

تتبع الأهمية التي تكسبها إقامة دولة فلسطينية، من النظريات الصهيونية الكلاسيكية. فالاعتراف بجماعة فلسطينية قومية، لها الحق في تقرير المصير، تعتبر في الماضي - واعتقد أنها كذلك في نظر كثيرين اليوم - حكماً بموت الصهيونية. لذلك، كان يجب علينا نفى الاعتراف بهذه الجماعة. ولذا، كان القلق في ١٩٤٨ من أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سيتحول بسرعة إلى نزاع بين دول. أن كل طفل يهودي في دولة إسرائيل يعرف أن حرب

التحرير كانت حرباً بين جيوش عربية غزت أرض إسرائيل، وبين الدولة اليهودية التي قامت تواً، هذه النظرية، هي التي أوجدت مثلاً الاتفاق مع عبدالله، ومن هنا أيضاً جاء الخيار الأرني، وخطة ألون، والقرار ٢٤٢، وهكذا كل هذه المواقف تسود اليوم أيضاً على المستوى الأيديولوجي، ولكنهم يؤكّدون عن طريقها على النظرة الأمنية، والتي حسب النظريات الصهيونية الكلاسيكية لا تعني الجانب الأمني، لأن في الصهيونية، «أمن» تعني تأسيس المشروع الصهيوني. لذلك فإن «أمن» هي أيضاً اقتصادي وأمني هي أيضاً استيطاني، وأمن هي في الواقع كل شيء.

كذلك مصطلح «فصل» ليس جديداً، فهو منغرس في مفاهيم صهيونية قديمة، سعت لإنشاء جماعة تستقل بنفسها وتفترق عن العرب. ويمكن أن نستخلص من ذلك مثلاً، فكرة العمل العبري، فالفصل اعتمد على تراكم ضغوط عملية، بالإضافة إلى مكونات قوية شملت النهضة الأوروبية الصاعدة، الخوف من الغريب، وبما لا يقل أهمية - أداة لقرار صراعات أيديولوجية بين بطولة عرقية وبين العالمية. والفصل بصيغة اليوم تحتفظ بنظريات الماضي البعيد، فلولا أن فكرة الفصل كانت قائمة منذ بداية المشروع الصهيوني، لم يكن شعار الفصل اليوم يحظى بنفس الشرعية التي تلقاها من دوائر اليسار.

فالاتفاق على إقامة دولة فلسطينية، يعتبر استعداداً لإدخال تعديل على المواقف التقليدية المشار إليها، لذلك فالأمر يعتبر عسير الهضم بالنسبة لمن مازالوا يرتبطون بها. لكن الحقيقة هي أن الاتفاق أو الموافقة المبدئية تتبع من أن الأيديولوجية الصهيونية التقليدية انصهرت ولم تعد تشكل عنصر تجميع وترابط في المجتمع الإسرائيلي، إذ

انها تحلت أو بتعبير اصح لم تكن موجوة بالمرّة، لكن حقيقة ان الصهيونية، والتي يعرفها كل تيار سياسى فى اسرائيل بشكل مختلف، لم تزل على ما يبدو نواة الاتفاق الاسرائيلى القومى، يؤدى الى موقف مضاد لها، فالدولة الفلسطينية تعتبر مصطلحاً ثورياً.

ان الجدل السياسى بين اندماج اقليمى، أو «أرض اسرائيل الكاملة» وبين الفصل، أو اقامة كيان فلسطينى منفرد، أى دولة، هو جدل يفرض نفسه مؤخراً، وأوسلو معناها فى الواقع، اخراج غزة من تل ابيب، ذلك فقط اذا كان الفصل وشروطه يتحدد على يد الاسرائيليين. ان أى نقاش لدولة فلسطينية هو نقاش اسرائيل داخلى، بما يعنى، ما الذى نحن مستعدون لاعطائه لهم، عندما نسيطر على المسيرة الشاملة. ذلك هو سلام المنتصرين، ومثل هذا السلام المفروض لن يصمد، الفلسطينيون مستعدون لهذا السلام اليوم .. نعم ولكن ذلك لانهم فقط لا يريدون التفريط فى الفرصة الثانية التى سنحت لهم وفى ظل الظروف الحالية، فانهم مستعدون للذهاب الى أبعد من ذلك، بل حتى للقبول بشروط واملاءات، على خلفية ان الامور يمكن ان تتغير هذه المرة، ولكن فى مثل هذه الاوضاع والظروف فان من يتحدث عن نهايات النزاع فانه يخدع نفسه.

اننى اعتقد ايضاً، ان التعتن الاسرائيلى فى السيطرة على معابر الحدود، التى تموه عن طريقها كسيطرة امنية، هدفه الوحيد - السيطرة على حركة البشر. فالنقاش والاتفاق على اقامة دولة فلسطينية يعتمد على الاستعداد للتعامل معها كشريك مساو، وليس بالضرورة مساوياً فى الحقوق، فى تحديد انصبة موارد بلاد لا يمكنهم تقسيمها، اذا كان معنى الاعتراف بدولة فلسطينية، ان الفلسطينيين سيسيطرون على هذه الموارد بالشكل الذى يسيطرون به اليوم، بينما لن يدفع الاسرائيليون أى ثمن حقيقى مقابلها، فربما لا تكون هناك دولة، فالفصل الذى يدفع كل ثمنه الضعيف، لن يشكل قاعدة لسلام مستقر.

ان اقامة دولة فلسطينية يعد خطوة ايجابية، نظراً لانها تتواءم مع الاطار التقليدى الكلاسيكى فى نظرية حل النزاعات، هذه النظرية تعلمنا البحث عن مخرج قد يبدو من جانب لا اهمية له، ومن جانب مقابل يكتسب اهمية لا يس فيها، بالنسبة للاسرائيليين كما قلت، فان سجاجيد عرفات الحمراء لغرض الاستقبالات، وملابس قوات شرطته لا اهمية لها ولا تخيفهم، بل حتى ربما بدت لهم اشياء كوميدية اذا انهم اعتادوا عليها حتى ملوها، ولكن فى نظر الفلسطينيين، قد تصبح هى قمة التطلعات. مع ذلك فان اقامة الدولة الفلسطينية يمكن ان يبدو بالفعل فى نظر الاسرائيليين حلاً كاملاً للنزاع، لكنه ليس كذلك بالنسبة للفلسطينيين.

هناك مشكلة أخرى - فاقامة الدولة الفلسطينية فى الوضع الحالى سيبقى على علاقات مشوهة مع مؤسسة فلسطينية فاسدة، تستحوذ على احتكار العلاقات مع الادارة الاسرائيلية، وتجد لها شركاء اسرائيليين لهم

مصلحة فى وجود مثل هذا الاحتكار. ان ياسر عرفات قد اصبح لاعباً سياسياً فى المنظومة الفلسطينية، ووجود دولة فلسطينية لن يغير هذا الواقع التعايشى، بل ستؤكد.

«أدى كاو فمان:

اننى اعتبر نفسى ايضاً ضمن الذين يحاولون خلق حالة متخيلة بعض الشيء - لفداء اعلان قيام الدولة الفلسطينية. أريد أن اتعرض لقضية كيف يمكن اجتياز حالة الحد الأدنى من السلام الى عملية تقارب حقيقة؟

وأنا مع التدخل فى العملية الانتقالية. وذلك الفرق بين ادارة الصراع وبين نقل الصراع (- Conflict Trans- formation / Conflict mangement) عندما نحاول ان نحقق التقارب ليس فقط مكتوباً فى اتفاقيات بين حكومات، بل يتم التعبير عنه باستعداد من جانب الشعوب ليتصالح هذا مع ذاك ويرغبهم فى البحث عن طريقة تتيح لهم العيش احدهما مع الآخر.

كنت قد حضرت مؤتمراً فى جنوب افريقيا، كان موضوعها الرئيسى هو المصالحة أو التقارب، وأحد الآليات الاساسية التى عالجت هذا الامر، فى مرحلة ما بعد الاتفاق كانت لجنة تسمى «لجنة الصديق والتصالح» (Truth and Reconciliation Commission) والواقع انه فى الوقت الذى تجلس فيه هنا، يقام فى غزة لقاء بين اسرائيليين وفلسطينيين، يتناول قضية التصالح أو التقارب، ويثار سؤال، أليس من السابق لأوانه ومن السذاجة بعض الشيء ان نتحدث الآن فى هذا الامر، بحجة ان التقارب يحدث ضمناً فى مرحلة ما بعد ا لتوقيع على اتفاقية سلام.

وبذلك، فاننى اعتقد ان الجانبين فى شدة الاحتياج الآن للمصالحة والتقارب ولكن مازالت هناك فجوة كبيرة بين تطلعاتنا وما يطمح اليه الفلسطينيون، الامر الذى يقلل حالياً من احتمال المصالحة. اننا نتحدث عن سلام دائم، بينما يتحدث الفلسطينيون عن سلام عادل، والواضح ان كلا الحديثين غير متمائلين. من ناحية ثانية، فاننا نرغب بشدة ان يقبلولنا فى المنطقة، وهم يرغبون بقوة فى ان نعترف بهم، بالمفهوم الواسع للكلمة، ليس فقط اعترافاً دبلوماسياً لا يتجاوز حده الأدنى. أى ان هناك قاعدة للتفاهم. وهذا التفاهم يجب ان يشمل المواطنين جميعاً فى الجانبين. اذ اننا فى صراعنا مع الفلسطينيين (مع التفريق عن حروبنا مع النول العربية) نجد غالبية الضحايا فى كلا الجانبين هم مواطنونا ومواطنوهم، وليس الجنود النظاميين.

ما الذى يمكن ان نفعله .. اذن؟ يوجد اليوم حوالى ثلاثين حالة فى العالم، وهذه من اجل حل النزاعات بصورة واقعية سبقت عمليات تصالح على شاحكتها، وينعكس الأمر بصفة اساسية فى ثائق وتقارير لجان تعاملت وعينت بمعناه غير مبررة حدثت على مدى التطور التاريخى. وفى تقديرى، ان هذه الطريقة غير واقعية على ضوء انعدام الاتساق فى علاقات القوة بين اسرائيل والفلسطينيين،

وهناك شك ان يتحقق ذلك بعد توقيع التسوية النهائية.

واذا كان الامر كذلك فالسؤال المطروح، ما الذي يمكن عمله في القضايا الانسانية اثناء المفاوضات؟ هناك من يقولون ان هذه القضايا تعقد المفاوضات، وأنا اعتقد العكس: فحل المشكلات الانسانية، أو على الأقل تسهيلها. يمكن ان يشكل، ما يسمى، خطوات بناء الثقة مثلاً، لناخذ موضوع اطلاق سراح المعتقلين، والذي في اعتقادي لا صلة له بمسألة التسوية النهائية، انه موضوع مرتبط بمدى انسانية جانب أو آخر. ويبقى بالطبع سؤال: هل خرجت عن عرض موقفك لتقدم وجهة نظر أكثر انسانية؟

وهناك أمور أخرى يمكن ان ننجزها بالفعل في مرحلة المفاوضات، مثلاً، ماذا نخسر، لو أعلننا بعد تشكيل الحكومة القادمة امام الفلسطينيين: اننا ابناء الشعب اليهودي، الذي ناضل بمشقة لكي يحصل على دولة خاصة به، نعتزف بحقوقهم في دولة (كان ذلك ما طرحته ابان عهد حكومة نتنياهو) والآن تعالوا تناقش المبدأ، حول تفاصيل التسوية النهائية، انني اعتقد انها ستكون خطوة بناء ثقة، وحسب وجهة نظري، في اعقاب التصريح بهذه الكلمات سيهدأ الجانب الآخر وسيأتى الى مفاوضات القضايا الرئيسية، اقتصادية وأمنية وغيرها، بشعور ان هناك قدر من التساوى قد تحقق. يجب ايضا ان ناخذ في الحسبان، اننا سواء بهذه الطريقة أو غيرها كنا مضطرين ان نعتزف بدولة فلسطينية، وبالمثل، فاننا سنطلق سراح المعتقلين، الذين تلطخت ايديهم بالدماء». لماذا اذن لا نفعل ذلك الآن بمبادرة منا؟ ففور توقيع اتفاق السلام في جنوب افريقيا وفي اوغندا، في شيلي وفي السلفادور تشكلت لجان تصالح أو آليات أخرى تم تنشيطها، مثل البحث عن الحقيقة، انزال عقاب، تبادل الثقة، وتعويضات للضحايا مع الاعتذار عما لحق بهم. تلك هي حقاً مفردات الماضي والتي اذا لقيت معاملة صحيحة يمكن ان تساعد في بناء المستقبل.

إنني كذلك اقترح التعامل ليس فقط مع الماضي، بل ايضا مع المستقبل، بمعنى مع اليوم التالي لنهاية ناجحة لمسيرة المفاوضات ستكون هناك حينئذ اشياء كثيرة تضغط علينا لننجز ما أقرته اتفاقية السلام، ومن المفترض ان تحدث بعض اعمال الارهاب. هل يمكننا هذه المرة ان نتعامل مع هذه الظاهرة بنجاح أكثر مقابل السنوات الاولى التي تلت اوسلو؟ من المهم والمطلوب ان يستعد الطرفان للتعامل مع ديناميكية أو آلية ما سيحدث بعد الاتفاق. واذا عدنا لنموذج الارهاب، فهناك أمور كثيرة يمكن القيام بها في هذا الشأن. ومن خلال اتصالاتي مع الفلسطينيين برزت فكرتان للتعامل مع الارهابيين المقبوض عليهم. محاكمة علنية في حضور جمهور كبير، وسجن مشترك في منطقة الحدود للارهابيين من الجانبين، حتى يكتشف الطرفان فظائع استخدام العنف، وبذلك وخاصة السجن المشترك سيصبح الامر رائعا لهما، ليس للحكوميين بل لشعبيين يكتويان من اعمال العنف ضد السلام، وبيدائنه بحسم.

وبالعمل المشترك لحل النزاعات، من المهم ان نتحدث

ونضع السيناريوهات المعنية برؤية مشتركة ايضا لمستقبل ابعد بكثير ويتضح من خبرة اماكن أخرى، انه من الاسهل الاتفاق على ثلاثين عاماً مضت أكثر من الاتفاق على يوم واحد في المستقبل. وبأسلوب العمل المشترك، ناخذ رؤية ثلاثين عاماً «وندير الفيلم الى الوراء» - نمضي الى ما يريد الاطراف ان يحدث خلال عشرين سنة، بعد ذلك لعشر سنوات، خمس سنوات، حتى نصل الى الحاضر.

ليس هناك أي شيء يمنع المجتمع المدني الاسرائيلي ان يدعم العلاقة مع المجتمع المدني الفلسطيني وخاصة مع اناس لا يقلون قيمة ومكانة عما لدينا، لقد ذكر رؤثان رحاف وأنا اعتقد انه على حق، انه يعرف عدة آلاف من الفلسطينيين الذين يتشابهون معنا من ناحية رغبتهم في العيش حياة ديموقراطية في سلام وان يعملوا من اجل حقوق الانسان. ليس هناك أي مبرر يجعلني لا استطيع العمل - مثلاً - مع فلسطيني من جامعة بيت لحم من اجل هدف يتبناه كل منا. وهو له ان ينتقد ما تفعله اسرائيل، ويراني أفعل ذلك ايضا، فيدرك ان حقى كمواطن ان انتقد الحكومة. تلك هي ميزة اسرائيل كدولة ديموقراطية. ربما يسمح ذلك بدعم الجماعات الفلسطينية الديموقراطية، بدرجة ما، تلك الجماعات التي تناضل من اجل حقوق الانسان، والتي تشكو وتتذمر اليوم من عرفات أكثر من نتنياهو.

على أية حال، من الافضل ان نبدأ التفكير منذ الآن في المرحلة اللاحقة لتوقيع الاتفاق، والافضل ان يتم هذا التفكير بالتعاون مع الفلسطينيين. علينا ان ندرس سوياً معهم، وبصورة عملية، ما يمكن وما لا يمكن عمله، مع محاولة ايجاد آفاق تفكير متجددة لمعالجة قضايا محورية للحياة المشتركة في «اللحظات التي تأتي تباغاً».

* أهرون امير:

عندما نتحدث عن الفصل العنصري في جنوب افريقيا، ومفهوم الفصل في اسرائيل نجد المصدر الفكري لهما، ربما تجلى في واحدة من قصص سفر نحemia، وقد تتذكرون معنى تلك اللحظة التي التقى فيها نحemia بن حلقيا - المبعوث السامى الذي بعثه ملك فارس ليهودا - بوفد من اهالى المكان، والواقع، انهم كانوا زعماء بقية الشعب التي ظلت في البلاد ولم تنزح منه. قالوا لنحemia: «نريد ان نبني معكم بيت الرب» ورد عليهم بقوله، على ما اذكر «ليس عليكم ولا علينا ان نبني بيت الرب، لاننا الطائفة المختارة». وكان رد فعلهم الفورى ارسال رسالة عدا الى ملك فارس، بانهم سيصبحون هنا بؤرة تمرد وعصيان ضد الامبراطورية. وكانت مقولة نحemia الفاصلة: «ليس لكم ولا لنا» تلك ايضا هي الشعار في الخطاب السياسى الاسرائيلي. اننا مستعدون لاعطائهم دولة قوية وجيدة ولكن فقط ليس معنا، ومن الذى يحسن تعريف ذلك أكثر من قائمة «اسرائيل واحدة»: «نحن هنا وهم هناك، هم هناك ونحن هنا». بمعنى آخر - فصل عنصري (ابارتهيد).

* المقصود هنا الضفة الغربية.

هذه النظرية خطأ من أساسها، ونهايتها الى خراب وحروب، واننى أفضل «بلد واحد لكل سكانه» وهنا اذكر انه فى اغسطس ١٩٩٢، قبل اوسلو بشهر، نشر سيسى نوسيفا مقالا مهماً بالانجليزية، وفيه ايد ان تنضم كل الاراضى الى اسرائيل وتمنح حقوق سياسية كاملة لجميع السكان، ومن الممكن الشك بان قراعه للواقع جاءت على خلفية صراع على مكان الصدارة ضد فيصل الحسينى، غير ان ذلك كان تعبيراً صريحاً. وقبل ذلك بحوالى عشر سنوات، فى مقابلة مع مجلة تسمى «المجلد» اذ التقى أرز بيتون مع زياد أبو زياد وسأله «لماذا انتم متشدون الى هذه الدرجة فيما يتصل بمسألة النولتين؟» فرد عليه زياد «متشدون؟ كنا نرغب فى دولة واحدة، لكننا نعرف ان التحدث معكم فى هذا الشأن مستحيل، لانكم تعتقدون ان من ليس من نبت اسرائيل، فانه ليس من نبت اليهود، وغير مرغوب فيه بالنسبة لكم. وعليه، فقد فرضتم علينا شعار «دولتان لشعبين» ونحن لا نريد ذلك. بالطبع يمكن الادعاء ضده بانه يسعى للتلميح لموقف منظمة التحرير الفلسطينية بشأن فلسطين علمانية ديموقراطية، التى تعنى حكماً عربياً للدمار والابادة، ولكن ذلك غير صحيح اطلاقاً.

نحن نعلم ايضاً انه على المستوى الشعبى، للسكان فى المناطق «الحررة» فى الخليل وفى نابلس، وعلى الاخص فى قطاع غزة - عندما تقترب من الواقع قليلاً، نجد كثيرين يستطيعون القول بان الايام الماضية كانت افضل من هذه الايام، أى ان الحكم الاسرائيلى بكل مساوئه واخلاقياته المتدنية. افضل عملياً، على ارضية الحياة اليومية، عما هم عليه الآن. والسؤال «لماذا صنعتم ذلك بنا؟» أى، لماذا سلمتم المناطق للسلطة الفلسطينية؟ انه سؤال ملتهب يتردد فى كل هذه المناطق وأنا شخصياً سمعته بصياغة مختلفة فى بيت لحم. قبل عدة اشهر توجهت مع صديق الى احد المحلات الجميلة بالمدينة، ورأيت صاحب المكان يقف بجانب ركن صغير من البضائع، وكل ما تبقى من هذا المحل الكبير فارغ سألته «ماذا حدث» وبدلاً ان يجيب مباشرة على سؤالى، قال: «صدقنى كل ليلة وقبل ان اذهب لأنام، اسب وألغن يسحاق رابين المرحوم، وفى كل صباح استقيظ فيه، اعود وألغن يتحاق رابين على ما فعله بنا. ها هم الآن يحكمون، وليس عندي ما افعله، بقى لى فقط هذه السلع القليلة بالمحل. اكاد انتهى من بيعها وامضى من هنا». اننى اعتقد بانه بعد عدة تجارب عملية فيما يتعلق بتحقيق الحلم المشترك لجميع المنادين بالسلام من كلا الجانبين، بواسطة شعار «دولتين للشعبين» سيعيرون التفكير بقوة وان لم يكن بندم فى هذه الوسيلة وسيبدأون البحث عن طرق جديدة، فالتقسيم مازال غير نهائى، وسيناريو تطبيق الشعار هو اذن ليس السيناريو الاخير أو الوحيد المحتمل.

وقد اقترحت فى حينه، خياراً آخر لتعايش الشعوب الواقعة الى الغرب من نهر الاردن، كان ذلك قبل ٢٧ عاماً، فى عام ١٩٧٢ عندما نشرت مقالاً تحت عنوان «الولايات المتحدة خاصة اسرائيل». كان هناك من اعتقدوا انه

سيحرك الامواج، ولكن لم يحدث أى شىء بعده. كنت قد كتبت المقال بعد ان خرج الملك حسين باقتراح دمج المناطق مع الاردن. واقترحت بدلاً من هذا النوع من الفيدرالية انه يجدر بنا التفكير فى هيكل فيدرالى داخل البلاد، وعرضت النموذج الأمريكى فمع رئيس منتخب على رأس السلطة التنفيذية، هناك سلطة تشريعية وسلطة قضائية على قمتها محكمة عليا لشؤون الدستور، وهكذا كذلك جرى الحديث عن تقسيم البلاد الى قطاعات. والتقسيم الى قطاعات سيتم بناء على معايير جغرافية - اقليمية، وليس ديموقراطية أو عرقية بصفة خاصة، وبواسطة هذا الهيكل يمكن حل الكثير من مشكلات اسرائيل الداخلية ايضاً، وبخاصة الهامة والخطيرة منها. فمثلاً اعتقد ان المشكلة الطائفية ستخف تماماً اذا تحدث الناس فى ديمونة عن اضطهادهم ليس باعتبارهم مغاربة أو من أصول شمال افريقية بل عن اضطهادهم باعتبارهم سكان ديمونة لانهم فى القدس لا يفهمون ديمونة. وبذلك تتشابه ديمونة مع منيسوتا، التى يلزمها ان تناضل من اجل شىء ما فى واشنطن، وليس بدافع كونها تؤى أناساً من اصل سويدي.

اعتقد ان هذا الهيكل يجدى لاقتراح ان يكون وضع القدس، مشابها لواشنطن دى. سى وفى هذا الاطار، سيكون فى العاصمة ضواحي واحياء ذات ادارة مستقلة، حتى المائة بوابة، حتى الشيخ جراح، وكالمعتاد يكون لهم جميعاً رئيس بلدية قوى، يشبه الرئيس المنتخب على كل مستوى الدولة أو الاتحاد الفيدرالى برمته.

والخلاصة:

(١) على مدى ٤٥ عاماً من الحرب الباردة اندلعت وتجددت واشتعلت حروب محلية ونزاعات محلية، هدئت مرة بعد أخرى استقرار انظمة وهددت السلام العالمى، وسقطت من جرائها ملايين الضحايا، فالجرحى والمنهكون حلوا فى اقاليم محطمة ومنقسمة، مثال ذلك الهند والصين، كوريا، الكونغو، واراض اسرائيل.

(٢) كما «يأتى الليل بعد النهار» جاءت حرب ١٩٤٨ بعد قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وتلك الحرب كانت تطوراً للفصل بين صفتى نهر الاردن عام ١٩٢٢، كذلك الحروب التى وقعت على ارضنا بعد ذلك يمكن اعتبارها من نتائج التقصير الكبير والنغلة التى وقعت فى ١٩٤٨ هى غفلة التسليم بانقسام الاقليم وذلك على اساس تقسيمه - رغم التفوق العسكرى والوضع الدولى المناسب فى أواخر عام ١٩٤٨، وايضاً الاحداث التى وقعت منذ انتصار يونيو ١٩٦٧ - بما فى ذلك حرب اكتوبر وتحولاتها، حرب لبنان وكوارثها، الانتفاضة وتدنى اخلاقيات التعامل معها - فمن شبه المؤكد ان هناك اجواء ايجابية تتوصل بشكل اكبر مما كانت عليه فى البداية ينعكس من خلالها موقفنا الناضج سياسياً لاستخلاص النتائج من الانتصار، واهم هذه النتائج ان نجد مسيرة توحيد الاقليم والارض.

(٣) إن من يدعى اليوم «انهم هناك ونحن هنا» والذي

يتأفف من مليوني عربي في قطاعات الضفة الغربية وغزة، وينأى عن التدخل معهم تحت مظلة واحدة، والذي يفضل «الابارتهايد» - الفصل العنصري - متخفياً بقناع الحفاظ على القيم اليهودية الابدية أو العالمية، أو لبررات الحذر الامني، أو بسبب افكار المفارقات السياسية لمفهوم «دولة ذات قوميتين» - فانما لا يستطيع ان يحيا في اطار واحد ايضا مع نصف هذا العدد من المتحدثين بالعربية، عند حدود الخط الاخضر وفي القدس العاصمة، ولا يستطيع ان يواجه المسؤوليات المترتبة على ذلك.

(٤) رويداً رويداً يتضح ان «اوسلو» ليست ولم تكن ولن تكون هي الحل، بل هي المشكلة. فالتطلع الى رؤية جديدة وبديلة هو نبراس جماعات كبيرة بين المتحدثين بالعربية والعبرية على السواء. وكان اقتراح البروفيسور ساري نسيفا منذ اغسطس ١٩٩٢، ان تضم اسرائيل جميع المناطق وتمنح حقوقاً مدنية كاملة لجميع سكانها، وهناك شركاء كثيرون لها ونوو مكانة في محيطه السياسي، وفي عدد خريف ١٩٩٦ من دورية فلسطينية هي الناطقة بلسان منظمة التحرير، وتصدر في الولايات المتحدة ظهر في ذلك العدد مقال كتبه برهان دغاني، يقوم على افتراض ان مسيرة اوسلو ماتت، لذلك يجب السعي الى استعادة وحدة الاقليم ولكن من الذي يحقق ذلك: هم أم نحن.

(٥) مقابل كل هذا المطلوب الآن، ان نفتح صفحة جديدة، بهدف التوصل الى ايدولوجية للعلاقات وذلك للخروج من المأزق القائم والسعي قدماً - الى مفاوضات ثنائية لتسمية دولة مشتركة، بنظام حكم رئاسي فيدرالي، قائم على تشريع دستوري، وعلى قطاعات لها حكمها الذاتي، طبقاً لمعيار جغرافي وليس سكاني بالضرورة. وفي مثل هذه البنية سيُعتبر مطار في الدهنية أو ميناء في غزة، عوامل تكامل وليس تنافى، من ناحية الاقتصاد الشامل، وفي مثل هذا الهيكل ايضا سنجد دفعة قوية لتشجيع سوق رأس المال، وسيستمر رأس المال الاجنبي (بما فيه العربية) مما يحسن التصور العالمي، ويسمح بحلول جيدة لمشكلات اجتماعية، دينية، دبلوماسية، وتنظيمية.

* فتح باب النقاش:

أون فينكلر: أهرون، كيف ترى منظومة العلاقات الاقتصادية بين كل هذه القطاعات مع الأخذ في الاعتبار الفروق الكبيرة بين مستوى المعيشة في كلا المجتمعين؟ أي، ستصبح منظومة واحدة، ولكن هناك جانب واحد - الجانب الاسرائيلي - هو الأغنى، فهل سيتنازل. هل لن تطالب بتنازلات مبالغ فيها هنا؟

أهرون أمير: أود ان اقول، انه بالروح التي يتحدث بها ميرون وآخرون، فانتى لا اعتقد بان لدينا تميز بارز الى هذا الحد في جميع المجالات، في الثقافة وفي السلوكيات وفي النظافة .. إلى آخره. لقد زرت انت العاصمة عمان مرات عديدة، وتشهد انت بنفسك مدى النظافة الموجودة هناك مقابل الوضع في شوارع القدس أو حيفا، عندما زرت نابلس، اندهشت وأنفست جداً من تصرفات السكان

وسلوكياتهم، ومن النظافة في الشارع، وعندما عدت من هناك الى المحطة الرئيسية للحافلات في القدس شعرت انتى انتقلت الى مكان بأس وقمىء، لذلك فأنا لا أرى فجوة يصعب اجتيازها بل افترض ان هناك مناطق حتى في القدس الشرقية تتمتع بمستوى معيشة افضل مما هو معتاد في الشطر الغربي للمدينة، أو على الاقل ليست اقل منه.

هناك ايضا ظاهرة مهمة، ولا بد ان اذكركم بها: الكازينو الموجود في أريحا. انه عنصر اندماج وتعايش من الدرجة الأولى. يذهب الى هناك مئات الاسرائيليين بما في ذلك المتدينون منهم، ولوا انكم تقرأون عما يحدث في رام الله في الامسيات والليالي، فربما تعرفون ان حافلات مكتظة بالاسرائيليين تتوجه الى هناك للهو والتسلية والتزهر.

أدير أولشنتسكى: عندي سؤالان، الأول لأهرون: من كلامك نفهم ان هناك دولتين فلسطينيتين بالفعل - دولة فلسطينية على جانب من نهر الاردن، كفلسطين في فترة بالانتداب البريطاني، ودولة فلسطين على الجانب الآخر، وانه بدون ذلك فسكان المملكة الاردنية تكون غالبيتهم فلسطينية، فأى نوع من العلاقات تتوقعه بين جانبي نهر الاردن؟

السؤال الثاني لميرون: سمعت ما قلته من انتقاد وقرأت ما كتبه فيما مضى. ولكن ما الاقتراح الذي تطرحه، في حال اذا ما قامت دولة فلسطينية رغم كل ذلك؟ أو بمعنى آخر، ما هي طبيعة العلاقات التي يمكن ان تتنامى بين الجانبين؟

أهرون أمير: بالطبع لم أقصد الإشارة الى أن ما وراء نهر الاردن هو دولة فلسطينية بديلة. الجزء الكبير من الاساس الفكري الذي افترضته بمقولة «لاولايات المتحدة الخاصة باسرائيل» يعنى اطاراً مفتوحاً مثل الـ ١٢ منطقة في الولايات المتحدة، التي اقامت في حينه نظاماً فيدرالياً لشمال امريكا، كانوا يمثلون اطاراً مفتوحاً، ودليل نجاح هذا النموذج هو نموه حتى اليوم ليصل الى ٥١ وحدة (ولاية) وبالنسبة لنا: فاذا كانت مناطق غرب نهر الاردن ستتج وضعاً يرغب فيه المواطنون الانضمام الى اطار يقوم هناك، فعلى ضوء نجاحه المقنع والقوى، سيكون من الممكن التحدث عن توسيع هذا الاطار وامتداده الى الشطر الشرقي من النهر، وجميع الخيارات مفتوحة واعتقد ايضا ان من الصعب جدا ان نمنع عن اسرائيل وضعاً سيادياً اقليمياً في غالبية المجالات واكثرها، حتى نون ان ترغب في ذلك. وتحقق هذا الوضع يمكن ان يتمثل ايضا في ان يرغب الناس بانفسهم في الانضمام اليها.

ميرون بنقنيشي: أنتى أعود فأقول انه على مدى سنوات طوال سيبقى موجوداً هذا الكيان الجيوسياسي المسمى أرض اسرائيل الغربية، ليس لان ذلك هو الوضع المثالي، ولكن ببساطة لانه الوضع القائم، وهذا الوضع من شأنه ان يبقى على حالة فترات زمنية اطول، كما حدث في

يوغوسلافيا التي قامت ككيان واحد طالما كانت هناك قوة ضاغطة لعنصر معين لم يتردد في استخدامها، والعنصر الضاغط والمتحكم هنا، هو العنصر الاسرائيلي، ويمكننا في هذه الحالة بالطبع، ان نطور كل انواع السيناريوهات، بما في ذلك استمرار أو استبدال فكرة انشاء دولة فلسطينية. وفي اعتقادي انه ليس هناك فرق تقريبا بين وضع دولة فلسطينية ذات سيادة وبين ما هو قائم اليوم. ذلك، لان الاطار الخارجى سيبقى تحت سيطرة اسرائيلية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مادام الامر كذلك اذن فان دولة فلسطينية يمكن ان تكون حلا ممتازا، لماذا؟ لان الفلسطينيين يريدونها بدرجة كبيرة والواقع ان هذا الامر لا يعنيننا، لأننا سنعطى ما نريد ان نعطيه لها، وليس اكثر من ذلك.

بالمقابل، ستحدث تطورات مختلفة، منها الايجابى ومنها السلبى، لكن الاطار الجيوسياسى لارض اسرائيل الغربية سيظل على حاله، لان ذلك هو الاساس الذى تقوم عليه الحركتين القوميتين والنظرية الاقليمية لهما. بالنسبة للحدود الاصطناعية التي يمكن ان تتمخض - مثلاً في افريقيا، تحولت مثل هذه الحدود بمرور الوقت إلى حدود ثابتة ودائمة، وذلك ما سيحدث ايضا هنا، ان موضوع الدولة الفلسطينية برمتها، والتي جرى التعامل مع قيامها المحتمل باسلوب دراماتيكي، أو باعتباره تغييرا ثوريا انقلابيا في الوضع، لا يعدو في نظري اكثر من اجراء ثانوى تماما.

تامار هيرمان: أهرون، حسب وجهة نظري، فالدولة ليست فقط اطارا وظيفيا فالدولة هي اطار متفق عليه، هي اطار يحوى خطة معيارية حتى لو كانت دولة علمانية وديموقراطية في كل شئ، فالولايات المتحدة الامريكية ليست دولة علمانية في ظل غياب اطار معيارى ملزم، انها دولة قسم أباؤها المؤسسون فيما بينهم اطارا فكريا واضحا بما يكفي لما هو جيد وما هو سيء وما هو الصحيح. ماذا سيكون اذن الرابط المعيارى الذى يجمع بين من سيكونون في المستقبل مواطنى الاقليم اليهودى العربى في ارض اسرائيل الغربية؟

أهرون امير: عندما اقول «الولايات المتحدة الخاصة باسرائيل» فانا لا أقصد نسخة من الولايات المتحدة الخاصة بامريكا. يتمحور ما قصده فقط في نظرية الفيدرالية. فمن جهة الواقع، تلك هي الرابطة الجامعة، اننى اتحدث عن واقع قومى اقليمى عبرى، يوجد بداخله عنصر غير عبرى، والواقع اننى اتحدث عن المتحدثين بالعبرية والمتحدثين بالعربية. فالمتحدثون بالعبرية هم الاغلبية العظمى ليس فقط عدداً، بل بكل المفاهيم الفاعلة - فى التكنولوجيا، فى العلوم، فى الثقافة والادب، فى كل ماتريون - وهم يستوعبون داخلهم السكان الذى لا يتحدثون العبرية، بمعنى: المدرسة العبرية، والجامعة العبرية، والجيش العبرى لهذه الدولة، يمكنهم ان يستوعبوا بدون مشكلة تذكر أى قادم اليهم من بين عموم سكان المناطق.

أدى كاوفمان: صحيح اننى تربيت مع ميرون وأهرون فى موشاف واحد، إلا اننى اختلف مع وجهة نظريهما: ليس على التشخيص ولكن على طريقة العلاج. ليس على تفهم الاحتياجات الطرف الثانى، بل على طريقة تلبية هذه الاحتياجات. اننا نرى ان استطلاعات قياس السلام التي يقوم بها مركز شتانيما تفسد، بان كثيراً جداً من الاسرائيليين مستعدون للقبول بحل مؤسس على دولتين. وقد سمعنا من غسان الخطيب، ان ذلك ما يريده الفلسطينيون ايضا، على ضوء ذلك لا يمكن ان نقول بان هذه الصيغة لن تصلح، وانها ستفشل ولذلك فاننا نعترض على المصاهرة على ما لم نحاول عمله بعد. لماذا يجب ان نتعامل مع الامور بهذه الطريقة، ولماذا نرفض ما يبدو انه مقبول الآن لدى الجانبين؟

أفرايم يعر: نفترض للحظة واحدة، اننا نتخلى عن فكرة دولة فلسطينية وننشئ هنا دولة مزدوجة القومية - هل مثل هذا التسوية يمكن ان تكون اصلح وأفضل من حل يدعو لدولتين؟ من الناحية الاجتماعية مبررات ذلك ضعيفة، أهرون، هل فكرت مليا فى رأيك ان السكان الاسرائيليين والذين يختلفون كشرحية سكانية عن تلك الفلسطينية - ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل ايضا من الناحية القومية والثقافية والدينية - سيكونون مستعدين، عن طيب خاطر، ان يأتوا ليقولوا: «نحن مستعدون ان نقسم معكم بالتساوى كل ما لدينا؟».

صحيح انه حدث تراجع للايديولوجية الصهيونية فى جميع الإتجاهات - من الاتجاه الدينى، ومن اتجاه شاس، ومن اتجاه ما بعد الصهيونية، وغيرها - لكن غالبية المجتمع اليهودى فى اسرائيل مازال متمسك بالمبادئ الرئيسية للصهيونية الكلاسيكية. يا عزيزى أهرون، حتى اذا كنت صادقا ومخلصا للحل الذى تطرحه، كيف تعتقد ان تتجح فى اقناع المجتمع بتبنى هذا الحل؟ سيأتىك اناس ويقولون لك: «لو كان لابد ان انتازل عن خصوصيتى، وعن دولة بها اغلبية يهودية، فى هذه الحالة من الافضل لى أن اهاجر الى الولايات المتحدة، سأعيش هناك فى مستوى معيشة أعلى وربما ايضا اتمتع بدرجة أمن شخصى أفضل». زد على ذلك، من يضمن لك ان هذه القومية المزدوجة أو القومية المتعددة، التي اوضحتها هنا، يمكن ان تصمد؟ صحيح اننا ابنا عمومة - من بعيد، ولكن لا تنسى انهم فى لبنان مثلاً كانوا اقارب وأنساب وقد رأينا ما الذى حدث هناك.

أريد ان اقول، ان فكرة دولة فلسطينية، ضرورية وواجبة من الناحية التاريخية ايضا، واعتقد انه كما أن هناك مراحل فى حياة الانسان يجب ان يمر بها - ولا يستطيع ان يصل الى المرحلة الثانية دون يمر بالمرحلة الاولى، فكذلك الاحوال ايضا فى حياة الشعوب، وأظن ان الامة الفلسطينية اليوم يجب ان تعبر الى هذا المرحلة، وتصل الى وضع تستطيع به ان تحقق تطلعاتها القومية من طريق اقامة الدولة. ان تغافل او اسقاط هذه المرحلة، فهو امر

مستحيل.

شلوموه جازيت: اننى انضم الى هؤلاء الذين يؤيدون الفصل، اننى أريد العيش فى دولة مع اقلية يهودية ساحقة، لىتنى استطع ان اصل الى دولة يهودية لا يوجد بها ولو حتى عربى فلسطينى واحد. لكن هذا يبدو غير واقعى، اذن يجب عمل شىء ما لتحقيق اقرب ما يمكن لهذا الواقع. اذا كان ذلك يعنى تسميته دولة فلسطينية - فاننى لا أعارضه ولا يعينى ان تكون فى الدولة الفلسطينية التى ستقوم تجمع سكنى يهودى - اسرائيلى ما يعيش هناك وان كان ذلك فى اعتقادى سيصبح مصدر اثارة وأزمات.

بالنسبة لمسألة الحدود - فان خطوط ١٩٦٧، هى دون شك، أسوأ من خط نهر الاردن، ولكن ليست تلك هى المشكلة الجديرة بالنقاش وكذلك هى أسوأ من ناحية ادارة العملية العسكرية، لكن ذلك لا يعتبر المعيار الوحيد. هناك معيار آخر وربما أهم بكثير وهو احتمال التوصل الى سلام، وعلى اساسه يجب ان يتقرر مع أى خط حدود يمكن ان نقبل.

ومىرون صادق، فى ان المفاوضات يجب ان تتم من خلال نظرة متكافئة وليس من خلال تفوقى على الطرف الآخر، فأملى عليه، شرعاً أو واقعاً شروط الاتفاق، والمفاوضات التى يجب ان يكون هدفها التوصل الى اتفاق، لابد ان يرضى عنها الجانبان، أولاً يكون الجانبان راضيين بنفس الدرجة لكننا اليوم نحاول املاء شروط الاتفاق بالاضافة الى ذلك، فاننى انتقد بشدة وبقسوة رئيس حكومة اسرائيل اثناء توقيع اتفاقية اوسلو، يسحاق رابين، لقد عاد رابين من اوسلو ولم يفعل الشئ الوحيد والاكثر اهمية - ان يستدعى رئيس الاركمان وقادة المناطق وان يقول لهم «أوقفوا نظام الادارة العسكرية الاسرائيلية فى المناطق المحتلة، فمنذ نذ وما بعد ذلك هناك وضع جديد يتطلب سلوكاً وتصرفاً مختلفاً ورموزاً جديدة» هذا الرمز للوضع الجديد لم تظهر بوادره حتى الآن، لانهم لا يفهمون ان الغاء الادارة العسكرية هو شرط النجاح.

مارتن شرممان: اننى مضطر للقول، انى اشعر بغير قليل من الارتباك فأننا استمعت لكل ما عرض هنا ووجدت اننى اتفق مع معظمه لكننى توصلت الى نتائج تختلف عما طرحه المشاركون، فى اعتقادى ان النجاح والقدرة على بقاء الدولة اليهودية تحددت بواسطة الاباء المؤسسين، الذين صبوا فيها قيمة اساسية هى فى الواقع اشكنازية النزعة، أى قيمة غربية ليبرالية، اذا أهملت دولة اسرائيل هذه القيمة فانها تفقد قدرتها على البقاء، وليس حق البقاء أو الوجود، بل القدرة على ذلك، وطبقاً لذلك فان فكرة أهرون امير تبنى لى معقدة، وفى واحدة من مراحلها المتقدمة، فان الامر سيؤدى بنا الى وضع يشبه البوسنة أو لبنان، واننى اعتقد بان دولة تقوم غرب الاردن، لا يمكن تقسيمها، ويجب ان تتأسس على قيم غربية، وعلى ذلك فاذا كنا نريد نقل جزء من السيادة للعرب الفلسطينيين، فيجب ان نفصلهم عن قيم العالم العربى، غير اننى لا أظن فى امكانية عمل ذلك كما

أظن انه اذا سمحنا للفلسطينيين ان يحكموا انفسهم، فلن يمكننا التدخل ومحاولة التأثير على طابع واسلوب الحكم فى دولتهم، والا سيكون فى ذلك تناقض مع منحهم الحكم، لذلك، فلا يمكن ان نسمح لانفسنا بمنحهم سيادة من البداية.

ان اليهود اليوم يقفون فى مفترق طرق مصيرى فى تاريخهم، وعليهم ان يقرروا الآن اذا ما كانوا يريدون أو لا يريدون دولة فهنا ليست اوربا. فتثبيت دولة فى هذه المنطقة، تعد تجربة قوية محفوفة بالمخاطر، وبناء على ذلك، فاليهود عليهم ان يقرروا الى أى قومية يكمن الالتزام الاكبر لديهم - الى القومية اليهودية أم لتلك الفلسطينية. وأنا اتحدى أى شخص يقول ان الارض لا أهمية لها الآن، ان يأتى من يدعى ذلك ويرينا نظيماً عسكرياً يستطيع الدفاع عن دولة اسرائيل فى حدود ١٩٦٧. ربما قد يكون الامر مقبولا اذا افترضنا التأكد من اننا نستطيع العودة الى افضل سيناريو لحرب الايام الستة، عندما هاجمنا اولاً، ولكن اذا لم تكن اسرائيل هى اول من يهاجم، فعليها ان تنهياً لامتناس الضربة. وللتنظيم وتعبي الاحتياط، والدفع بهم الى الجبهة، وفى ظل تكنولوجيا اليوم، وسرعة حركة السلاح الحديث، فمن المستحيل ان يحدث ذلك فى اطار «حدود اوسلو».

وفى اعتقادى، فقد تحلل اليهود من تطلعهم الى دولة مستقلة، ولكن على فرض اننى مخطئ، وان اليهود مازالوا يريدون دولة يهودية مستقلة، فيجب عليهم الاعتراف بقسوة النزاع بيننا وبين العرب، وفيما بين البحر ونهر الاردن يمكن ان ينشأ احد امرين: سيادة يهودية تامة أو سيادة عربية تامة. فالطرف الذى تشتد يده ويفرض قوته هو الذى ستكون رغبته القومية أقوى ونظراته السياسية اكثر حدة وثاقبة، ولدى خوف كبير، اننا لسنا هذا الطرف.

رؤفان مرحاف: هناك مسار تاريخى سواء اعترفنا بذلك أو لم نعترف، ولقد تناولناه فقط بصورة جزئية، فقد بدأ بيجين رحمة الله بالحكم الذاتى، وواصل رابين بافاق اوسلو، وتجميع كل هذه التحركات والاعمال التاريخية، هو فى نهاية المطاف سيادة للفلسطينيين. لنا ان نحب أو لا نحب ذلك، لكن كل شئ تم برعاية اسرائيلية، نظراً لاننا نسيطر على الارض والناس، ووصلنا الى الاعتراف بان هذا الوضع لا يمكن ان يستمر.

رغم ان أهرون امير يجرى حوارات مع اناس هنا وهناك ورغم ان كل من اقام اتصالا مع الفلسطينيين سسمع تدمرات حادة عن ادارة عرفات، وفى اللحظة التى سيصل فيها ذلك الى المجتمع على اتساعه، لن يقوم واحد من بينهم ويشق صفوف الاغلبية ليقول: «أنا لا أريد دولة فلسطينية».

ويخطئ خطأ فادحاً من يعتقد اننا سنخرج فى نهاية المفاوضات بأقل من دولة فلسطينية. يمكن ان تكون منزوعة السلاح، أو معقمة لكنها ستكون دولة وسيبقى إقامة دولة، التعبير عن التطلعات القومية للفلسطينيين، وان تكون جزءاً من عائلة الشعوب، وان تحظى باعتراف الامم المتحدة،

بالضبط كما سعيينا نحن الى ذلك منذ خطة بازل وحتى قبولنا في الامم المتحدة.

ان المفاوضات حول هذه الدولة - وانا هنا اتفق تماما مع ميرون وشلوموه - يجب علينا ان نديرها على اساس عقلاني منطقي. فلا بد الا نتخلي عن ما نملك ولكن لكي نصل مع الفلسطينيين الى اتفاق ما سارى المفعول، فالواجب ان يخرجوا اولاً من حالة الاحتلال والاذلال، من الضروري ان يتجاوزوا مرحلة التحرر الوطني وتحقيق الكرامة الوطنية والسيادة.

ميرون ينفنيشتي: ان مدلول الصهيونية مع بداية الالفية الثالثة يختلف تماماً عن مدلول الصهيونية الكلاسيكية وكأى حركة فان الصهيونية ايضا تجد صعوبة في التواء مع واقع مختلف، لذلك فهي اما تتحجر أو تصبح رجعية. واعتقد ان النظريات القائلة، بان الصهيونية تعنى اغلبيه صهيونية في ارض اسرائيل، يمكن ان تمثل ديموقراطية ليبرالية، ولكن يمكن ان تمثل ايضا عكس ذلك تماماً، اننى اخشى ان تستخدم هذه المصطلحات بالطريقة التي قصدها مارتن شيرمان، بمعنى اننا نستمر في حكم دولة ديموقراطية منفصلة تماماً عن جيرانها واحذر من استخدام المصطلحات الصهيونية القديمة، مثل الفصل، والتي تضرب جذورها في الماضي البعيد، في واقعنا المختلف اليوم، هنا يكمن الفارق بينى وبين اهرن: انه يتصور الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، الامر الذي لا يستطيع ان اقبله. فالولايات المتحدة الامريكية مبنية علي الفرار من الكراهيات العرقية، وكانت تستهدف - بكل وضوح - الحد منها، كل هذه الدولة، بدستورها وهيكلها السياسى، كان هدفها وقف الكراهيات الاوروبية وخلق وضع جديد، ذلك هو بالضبط الموديل الامريكى، لكننا نعيش في عالم آخر تماماً، في عالم قبلى نحن فيه كيهود والفلسطينيين كعرب، متمسكون بنماذج قبلية قوية تماماً. لا يعنى هذا ان الوضع الحالى لا يمكن ان يتطور الى علاقات قبلية معقولة، ولكن ليس ببعيد عن ذلك كثيراً.

افرايم يعر: أود ان اشكر المحاضرين الثلاثة للجلسة الاخيرة، وبالطبع لجميع المشاركين اعتقد ان المناقشات كانت مدهشة، لكنها تبقى بداية للوصول الى قلب الامور واتمنى ان نتاح لنا فرصة اخرى لنوضحها بشكل أفضل.

بعض اوراق البحث التى طرحت في الندوة

١ - الأرض والحدود: سيناريوهات الحيز لدولة فلسطينية
بليد شيومان

رغم الادعاءات الراجحة حول نظام عالمى جديد ومتميز كقولهم .. «عالم بدون حدود» «مساحات مفتوحة» - يبقى عنصر الارض حجر الزاوية في تشكيل دولة ما وبنائها، ولا ينعكس هذا الامر فقط في عملية ترسيم الحدود باعتبارها حداً فاصلاً بين اقليمين أو ارضين أو دولتين، بل ايضا - وربما بصورة اشد تأثيراً - في وضع علامات لصورة

مساحية ارضية تنضوى داخلها جماعات قومية تجسد وتحقق تطلعاتها لدولة، وللاستقلال والسيادة، والدلالات التي تتمتع بها الارض يمكن ان تتغير بما يتلاءم مع الظروف الديموجرافية - العرقية، ومع المنظورات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة مع دول وأقاليم قريبة.

والحديث عن ترسيم حدود الدولة الفلسطينية يتأسس على عدة قياسات:

(أ) حدود الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) الواقع الاقليمي المتصل بالارض القائم حالياً، بعد تنفيذ اتفاقات أوسلو.

(ج) انتشار المستوطنات الاسرائيلية.

(د) مطالب الزمن، حسب ما وردت في سياق الجدل العسكرى الاسرائيلى.

أ - في اطار المفاوضات حول ترسيم حدود الارض، تعتبر حدود الضفة الغربية اقصى ما يطلبه الفلسطينيون فيما يتعلق بالمساحة المقررة لاقامة دولة فلسطينية. فالارض المسماة «الضفة الغربية» منقوشة في الخرائط الذهنية لعدد من الاسرائيليين والفلسطينيين، والعالم العربى، والمجتمع الدولى. ذلك، رغم ان الحد الذى يخستط هذه الارض ويحددها ظهر في عام ١٩٤٩ بشكل رسمى، وهو معوج ومعقد. وفي غالبية الخرائط الدولية تعرف منطقة أرض الضفة باعتبارها منطقة سيتحدد وضعها القانونى في المستقبل، وإقامة دولة في هذه الارض لا يمثل مشكلة من ناحية الوثائق الدولية، التى تعترف بحق تقرير المصير ولكن ليس بحق الحكم الذاتى في الانفصال عن دولة قائمة.

وافترض ان مساحة الدولة ستكون مطابقة لمساحة الضفة بشكلها وحجمها لا يعد افتراضاً مؤسماً على تحليل واقعى للوضع اليوم، ومن جانب اسرائيل هناك مطالب سواء فيما يتعلق بالمستوطنات أو فيما يخص المطالب الامنية هذه المطالب، والتي تستند معظمها على يتمسك به أى تشكيل حكومى محتمل في اسرائيل، لا تسمح بنقل كل المنطقة الى الدولة الفلسطينية، مع ذلك فبافتراض ان المقصود بحل مفاده دولتين لشعبين وفصل بين اراضى الدولتين - اعادة ترسيم حدود جديدة بشروط ان الدولة الفلسطينية ستكون بحجم يشابه مساحة الضفة بالنسبة لهذا المبدأ، فيمكن القيام بهذا الامر من خلال تعديل الحدود وموائمتها قدر الامكان، للحدود الفاصلة بين الشعبين، بما فى ذلك مثلاً توسيع القاعدة المساحية لقطاع غزة.

هناك عنصر آخر يتعلق بالارض يجب لفت النظر اليه، هو مكان وشكل المعابر بين ارض الضفة وبين قطاع غزة. توجد اليوم عد معابر وطرق توصيلية يمكنها ان تمثل قاعدة قابلة للتوسيع لتصبح طرق سريعة ممتدة (أوتوسترادات) ويمكن الافتراض بان طريقاً واحداً منهم على الاقل سيكون مغلقاً، طالما لا يستخدمونه، ولن يكون للجانب الاسرائيلى سلطة توقيف او تفتيش سيارات المسافرين عليه. والعلاقة العضوية بين الضفة وغزة مهمة

للاغاية ليس فقط لانهما جزء من كيان سياسي واحد، ولكن أيضاً بسبب العلاقات التكاملية بين أحدهما للآخر: فالبناء والخروج إلى البحر المتوسط وإلى أوروبا (قطاع غزة) والقاعدة الاقتصادية والتشغيلية (في الضفة).

ب: أن الواقع الإقليمي ذا الصلة بالأرض بعد تنفيذ اتفاقات أوسلو. وب. هو سجل لعدم الاستقرار السياسي والعرقى، فأراضي الحكم الذاتي - باعتبارها أراضي دولة مستقلة - لا يمكن أن تتضمن عدداً كبيراً من المناطق المعزولة داخل مناطق معزولة أخرى، كل منها في موقع مختلف (أ - ب - ج) مع طرق ربط عديدة. ولكن نقيم دولة مستقلة، هناك حتمية تشكل أرض متماسكة ولها حدود هنا أو هناك، وتكون مساحتها كبيرة أو صغيرة - بغض النظر، وشق طرق الربط والعبور، التي تخدم مصالح سكان المستوطنات يشهد على عدم قدرة سكان الطرفين على الإقامة في نفس المساحة لأن كل منهما سيعتبر الآخر عدو مقيم وإذا لم تكن سلطة الدولة المستقبلية أراضي متتابعة متقاربة، فلا يمكن أن تضمن استقلالها أو سيادتها، ومن غير المتوقع أن تحظى الحلول التي تبقى على الخريطة المساحية الحالية، بقبول الفلسطينيين يجب أيضاً أن نذكر أنه الآن وفي أعقاب الترتيبات المختلفة، يوجد أكثر من ٩٠٪ من السكان الفلسطينيين تحت حكم السلطة الفلسطينية ولكن لم تنتقل إلى السلطة إلا فقط حوالي ٣٠٪ من الأرض، وبخاصة المناطق الحضرية المزدحمة بالسكان، وبقيت في حوزة إسرائيل، إذن معظم الأرض وأقلية من السكان المحليين، الطريف أن سياسة حكومة إسرائيل لا تهتم بأي انسحابات أخرى لكنها تصعب الأمر أكثر على الجانب الفلسطيني، وخاصة على سلطة / دولة في حاجة إلى مناطق مفتوحة أكثر لمتطلبات التنمية المستقبلية.

ج: لا يمكن أن نتجاهل الانتشار والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في أنحاء الضفة وقطاع غزة. ووجود المستوطنات يعتبر العامل الرئيسي لخلق الجزر المعزولة في اتفاقات أوسلو، والواضح أن النقاش الذي تناول الخيارات المساحية المختلفة التي تضمنها الجدول الإسرائيلي فيما بين ١٩٩٤ - ١٩٩٦ يشير إلى محاولات متكررة لتشكيل إقليم مستقبلي لحكم ذاتي / دولة فلسطينية، تضمن وجود غالبية التجمعات السكانية / المستوطنات في حد أدنى من الأرض. وطرح أفكار عديدة في الموضوعات، احتشدت في كل منها محاولات مستميتة ومتنوعة لمنع إخلاء المستوطنات أو التجمعات الأخرى. وقد جاءت الجهود التي بذلت في طرح هذه الأفكار نابعة عن جماعات معينة من نظرية سياسية مفادها عدم التفريط بإخلاء مستوطنة واحدة، غير أنها نبعت لدى آخرين - من الاعتراف بالتعقيدات السياسية الداخلية الإسرائيلية لأي محاولة لازالة المستوطنات. وتراوحت الاقتراحات المطروحة بين تلك التي دعت إلى ضرورة الحفاظ على حوالي ٦٠٪ من المستوطنات في حوالي ٣٠٪ من الأراضي، وبين تلك التي إدعت من خلال ترسيم حدود متعرجة وغير واقعية أنه

سيكون من الممكن الاحتفاظ بحوالي ٨٠٪ من المستوطنات في حوالي ١٠٪ فقط من الأرض. أن خطة بيلين - أبو مازن، كما عرضتها وسائل الإعلام، تعترف بأشكالية إخلاء غالبية المستوطنات، ولذلك تقترح الخطة ضم منطقة بديلة للدولة الفلسطينية، من خلال توسيع مناطق قطاع غزة على حساب مناطق في منطقة رفح.

وفي جميع الأطروحات التي ظهرت يمكن تمييز خطوط متشابهة تعمل على تسديد بند توسيع الأرض السيادية لدولة إسرائيل، بالاتجاه شرقاً، أي، بانتهاك مناطق في غرب الضفة و/ أو ما حول منطقة جوش عتسيون، وما من اقتراح واحد يمكن أن نجد فيه مبرراً جغرافياً أو مساحياً يبرر الاحتفاظ بمستوطنات متفرقة في مناطق أكثر تغلغلاً، وبخاصة في منطقة الخلف الجبلية، ولكن هذا المستوطنات تشكل البذرة الصعبة لسكان الاستيطان الأيديولوجيين، الذين يلوحون بأفكار أرض إسرائيل الكاملة، ويبدو أن جميعهم يفترضون أن هؤلاء الناس سيعارضون بشدة أي محاولة لإخلائهم من مكان استيطانهم، وهنا تكمن مشكلة جغرافية هيكلية، ليس لها حل واضح للعيان، عدم إخلاء المستوطنين لا يمكن أن يكون مقبولا بالنسبة للفلسطينيين، لأن معناه عدم سيادة واستمرار وجودها في إطار إقليمي غير متماسك. مقابل ذلك. فإن محاولة إخلاء المستوطنات من شأنه أن يؤدي إلى مظاهر عنف وأيضاً حالات قتل في مصادمات بين السكان المستوطنين وبين عناصر عسكرية.

د: نظرية الأمن الإسرائيلية مازالت تتمسك بضرورة الحفاظ على

١ - المنحدرات الجبلية الغربية، التي تطل على التجمعات متعددة الأعراق بمحاذاة الساحل.

٢ - البقاع الأردنية، باعتباره «حداً آمناً» إلى الشرق من دولة إسرائيل.

٣ - طرق العبور، المتاحة أثناء الحرب، تتقارب بشكل مباشر وسريع في محور غربي - شرقي. هذه البنود يتم عرضها بصفة عامة بأسلوب «لعبة الناتج صفر» - إذ أن المساومة ومن ثم التنازل عن هذه الأراضي (التي تشكل، في حد ذاتها، حوالي نصف مساحة الضفة) سيؤدي إلى أوضاع تهدد دولة إسرائيل وتعرضها للخطر. أما البدائل، مثل عصر جوار طيب لمنطقة منزوعة السلاح من شأنها إبعاد الحد الأمن لدولة إسرائيل حتى الحد الشرقي للملكة الأردنية، في إطار اتفاق السلام الإسرائيلي الأردني، فلم تؤخذ هذه البدائل تقريباً في الاعتبار في الجدول الأمني الإسرائيلي، وتعت إسرائيل في التمسك بهذه المناطق لا يمكن أن يقبله الفلسطينيون. ذلك لأن الأمر يتصل بمساحات كبيرة (بما فيها بقاع الأردن) تمثل مناطق التنمية المستقبلية لدولة ستكون صغيرة للغاية، حتى لو قامت على جميع أراضي الضفة وقطاع غزة.

ختاماً، يجب أن تقوم دولة فلسطينية على أرض متماسكة قدر الامكان، وبأساق أحجام تماثل الضفة وقطاع غزة. أما مساحة أقل بكثير من ذلك، فلن تقبلها

السلطة الفلسطينية، واستمرار والوضع القائم - مناطق محاطة بأراض اجنبية وطرق ربط والتفاف - يمثل وصفه أمنة لعدم الاستقرار، وتوتر متواصل واستئناف لاعمال العنف، انتشار الاستيطان والاحتفاظ بالمستوطنات ونظريات الأمن العتيقة - لن يتيح ايجاد حل لاشكاليات الاراضى والتي يمكن ان يكون اساساً لاقامة بولتين مستقلتين، هذه عن تلك.

٢ - حتمية الفصل: سمات التلاقى بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية دان شيبان

مبادئ الطرح:

تواجه علاقات اسرائيل مع الفلسطينيين مرحلة حاسمة، ستشكل مصير كلا الشعبين لفترة زمنية قادمة، والافتراض المطلوب فى الواقع المطروح والاهداف التى يتسم بها، هى ان عدم وجود أى احتمال لرأب الصدع فى وقت قريب فى الفجوة بين الحد الأدنى لمواقف الطرفين (خاصة مسألة مصير لاجئ ١٩٤٨، وايضا مسألة القدس والحدود والمستوطنات) وايضا «التعميم الضار» من نوع ما حدث فى اوسلو، سيظهر سريعا مرة أخرى باعتباره عاملا اكثر ضررا من كونه مساعدا على رأب الصدع.

فى ظل هذه الظروف، على اسرائيل ان تتبنى استراتيجية قومية تحدد اهدافها الايجابية وتسمح باقتطاع التوجهات الفاعلة منها. وهو امر مطلوب لاقضاء الاهداف الخارجية عن معطيات الواقع الحالى، والتى تعرض للخطر المصالح القومية الأهم لاسرائيل، لخلق واقع وإقرار تداعيات تخدم متطلباتها وتحسين مواقفها التساومية فى التعامل المستمر مع خصومها العرب. فى ظل غياب تسوية نهائية دائمة.

مثل هذه الاستراتيجية القومية يجب ان تهتم بالتدرج والانتقاء فى تطبيقها، وان تلتزم فى تنفيذها العمق والحسم قدر الامكان فى جوهرها واهدافها، وان تعتمد الانفصال عن الفلسطينيين والمناطق التى ستكون تحت سلطتها، هذا الانفصال يتطلب الانتباه والجهد، على الاقل فيما يتصل بالموضوعين محل الجدل الواسع فى المجتمع الاسرائيلى فى هذا السياق - مسألة الحدود ومسألة مدى سيادة السلطة الفلسطينية والتى تمضى، منذ تنفيذ اتفاقات اوسلو، فى مسيرة تشك بل وتكون.

أ - ضرورة قومية وفرصة انتخابية:

خلال السنوات الاخيرة تولد اندماج خاص، نتيجة النمو الذى طرأ على تطورين متلازمين. الاول قام على اساس الواقع الذى تشكل على مدى ربع قرن من احتلال اسرائيل للمناطق وانتج كتلة قوية بعد تنفيذ اتفاقات اوسلو. وفى اطار هذا التطور، بدأت تتجسد فعليا المخاطر النشطة لذلك الاندماج بين اسرائيل والسكان الفلسطينيين فى المناطق، حتى وصلت هذه المخاطر الى وضع يعرض للخطر المجتمع

والدولة اليهودية من داخلها.

التطور الثانى حدث فى الرأى العام الاسرائيلى، بعد عشر سنوات من الانتفاضة والاعتداءات على مدن اسرائيلية، التى بدأت تحدث قبل اتفاقات اوسلو وتسارعت الاحداث بعد اندلاع الانتفاضة دون مقدمات، وتكرر الارهاب الفلسطينى داخل اسرائيل، بعد تنفيذ هذه الاتفاقات. هذا التطور حرك غالبية المجتمع الاسرائيلى، ليتجاوز خلافاته ويبدأ التفكير فى مسألة طابع وسمات التسوية النهائية المطلوبة لاسرائيل، ليطالب بالانفصال عن علاقته بالسكان الفلسطينيين.

ان الصلة بين هذين التطورين تمخض عنها، ولأول مرة منذ ثلاثين عاما، تكاتف الطرفين او الشرطين المطلوبين الطرح احتمال سياسى تتحقق بمقتضاه فكرة الفصل، الشرط الاول هو ضرورة موضوعية وملحة وحيوية من جهة المصلحة القومية لاسرائيل، للفصل الفعلى بين السكان والكيانين السياسيين. والشرط الثانى هو واقع سياسى داخلى يجعل من هذا الفصل ليس فقط امراً ممكناً من ناحية مواقف جمهور الناخبين الاسرائيلى، بل يجعله تقريبا، حتمياً، لمن يسعى الى التمسك بالحكم وتدعيمه. وعندما تتلاقى الحتمية الاستراتيجية مع الفرصة الانتخابية، تكون - لأول مرة، فرصة تحقيق سياسة الفصل قابلة للتنفيذ رغم الصعوبات القوية المرتبطة بذلك.

ب - مخاطر الاندماج:

هذ الوضع سيشكل مخاطر تتبدى ملامحه الآن، على ابعاد خصوصية المجتمع الاسرائيلى والدولة اليهودية واهدافها الصهيونية، وتركز هذه المخاطر فى ستة مجالات:

(١) تولى المسؤولية الاخلاقية والسياسية لرفاهية ملايين الفلسطينيين. فالمشكلات الاساسية للمجتمع الفلسطينى ستحملها اسرائيل على عاتقها، بالشكل الذى من شأنه ان يؤدى الى انهيار مكونات هامة فى منظومة الرفاهية الخاصة بها والقاء الاتهام على الفشل فى حل المشكلات سالفة الذكر، وستعمل مشاعر الاتهام على تدمير ابناء المجتمع وستقضى على قدرة اسرائيل على الصمود فى الوقت الذى تتعامل فيه مع التحديات الكثيرة والصعبة.

(٢) تغيرات ديموجرافية ذات اثر بعيد المدى على الأمن القومى، ونقصد هنا عودة شرعية بواسطة هجرة غير قانونية لفلسطينيين، ستتضمن بسرعة الى مئات الآلاف (عشرات الآلاف تسللوا وتجمعوا الآن بالفعل) فى الوقت الذى ستصبح فيه اسرائيل عاجزة عن وقف هذه الظاهرة. وما ان تنفخ اسرائيل فيها، سيؤدى وجود مئات الآلاف من الفلسطينيين الاضافيين الى تغير التوازن الانتخابى، بصورة تمهد طريق كتلة اليسار للناخبين العرب ومن بعده تكتل اليمين للناخبين المتدينين، ويعمل ذلك على تقليص قيمة العنصر أو العامل الصهيونى الخصب فى دولة اسرائيل وعلى تدمير مصادر الدولة والاضرار بشدة باحتمالات أى نمو اقتصادى أو تحديث انماط الحياة بها.

(٣) انعكاسات سياسية خطيرة للاندماج الاقتصادي ..
لقد اضيف بعد طبقي للصراع القومي، كنتيجة لظروف التلاقى بين الاقتصاد الفلسطيني، الذي يمكنه الاسهام بقوة عمل رخيصة في الاقتصاد الاسرائيلي، الذي يتميز بالتخطيط والتمويل والتسويق ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة، ان ازدياد المראה القومية يرجع الى الفجوة الشاسعة بين القيمة المضافة والمقابل التفاضلي لاسهامات الاطراف، واتساع الفجوات بين المجتمعات، عندما يرتفع مستوى المعيشة للفلسطينيين، من خلال احتكاك مستمر وكراهية واحباط، ومستوى المعيشة في الغرب من نهر الاردن، الذي يعتبر مرتفعاً اكثر بكثير من مثيله في شرقه، سيخلق دافعاً لهجرة ملايين الفلسطينيين الى غرب نهر الاردن، فيؤدي الى ايجاد قنبلة سكانية ستفجر - ان اجلا أو عاجلا - في وجه اسرائيل. ان وجود اقتصاد مندمج مع اسرائيل يضع في ايدي الفلسطينيين الاسرائيليين وفي مناطق السلطة الفلسطينية، وسائل حرب اقتصادية داخل دولة اسرائيل، يستغلونها لأهداف سياسية، في اطار الصراع القومي.

(٤) انهيار البنيات الأساسية داخل اسرائيل (المواصلات، المياه، المجارى وغيرها) فهذه البنيات الأساسية مهياة بصعوبة وباستثمارات ضخمة لتواجه عبء زياة السكان (يهود وعرب) المتوقعة داخل دولة اسرائيل ذاتها. فالسكان الحاليون في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، مع الزيادة الطبيعية العالية المتوقعة هناك والهجرة المنتظرة حتى في ظل تحسن طفيف في مستوى المعيشة، سيعتمدون - ولاخيار في ذلك - بدرجة كبيرة ومتزايدة على البنيات الأساسية الأكثر راحة واقتراباً وتطوراً في اسرائيل وستؤدي الى انهيارها، حتى اذا استثمرت فيها اموال خيالية.

(٥) ازدياد الجريمة في انحاء دولة اسرائيل وفساد غير مسبوق للمجتمع والاجهزة الاسرائيلية، وهذا الخطر يأخذ ابعاداً مفرغة على خلفية الفوارق التي لا يمكن تجاوزها بين المستويات السائدة في كلا المجتمعين في مختلف المجالات، بخاصة القيم والنماذج السلوكية واساليب الحياة، ومستوى المعيشة وطبيعتها، واجهزة الرقابة الداخلية وكذلك على خلفية النزاع القومي بينهما.

(٦) موقف يصعب انتقاده من الاهداف الأكثر حساسية لمجتمع متضرر فاسرائيل متضررة من الارهاب والتخريب، بالشكل الذي يمكن ان يشوه ويشوش قدرتها على المواجهة، خاصة في وقت صدام عسكري مع دول عربية، و/ أو متضررة من ابتزاز سياسي مقابل الامتناع عن استخدام الارهاب وتوقفه، في واقع يفرض فيه هذا الارهاب سطوته لترجيح كفة من سيتولى السلطة.

ج : صعوبات التطبيق:

لا مجال للمبالغة في أهمية المعوقات التي تواجه تطبيق استراتيجية الفصل. ويجدر ان نذكر على الاقل أربعة أنواع

من هذه المشكلات المعوقة:

١ - لاسباب أمنية استراتيجية (منطقة بقاع نهر الاردن) وأمنية شخصية وموارد قومية (غرب الضفة) واحتمالات سياسية عند التطبيق (التكتلات الاستيطانية) فلا بديل عن العودة الى «الخط الأخضر» عند وقف اطلاق النار. فالتغييرات الواجبة للحدود رغم كل ذلك، تجعل من الصعب ان يعمل خط داخل حدود دولة اسرائيل على نقل المناطق الضرورية لاسباب قومية، ويفصل بين سكان يهود وسكان عرب، ان التسوية المتوازنة ايضاً ستفرض خط حدود متعرج يمتد مئات الكيلو مترات وبين عدة مسارات معقدة بالاضافة الى انه يدخل في حدود اسرائيل سكان عرب لا يستهان بهم، مما يستوجب تقليل بضعة مستوطنات يهودية بالمقابل .. وهو ما يحتاج استثمارات مالية كبيرة.

٢ - ليس هناك أى احتمال للتعاون مع الفلسطينيين، حتى حول اقرار الانفصال في حد ذاته، الامر الذي سيحرمهم القرب من موارد اسرائيلية وادوات الصراع السياسي ضدها، وبالضرورة حول رسومات خرائط «الخط الأخضر» بما في ذلك القدس الشرقية، فالفصل من جانب واحد، حسب الخرائط التي تقبلها اسرائيل، ستصطدم بمعارضة الدول العربية والاوربية وبناتقاء امريكي، وبحوار داخلي في اسرائيل حول ترسيم خطوط حدودية مناسبة، ويتحفظ قطاعات من السكان في اسرائيل (ومن المؤكد انها ستصطدم بمعارضة تامة من مواطني اسرائيل العرب) على فكرة الانفصال في حد ذاتها.

٣ اغلاق سوق العمل الاسرائيلي امام تشغيل حاشد لعمال من مناطق السلطة الفلسطينية، سيفرض ازدياد الارتباط بالعمال الاجانب، الذين - من المتوقع ان يستقر بعضهم في اسرائيل، ومن شأن الازمة الاقتصادية بين الفلسطينيين ان تعكس نتائج سياسية غير مرغوبة لاسرائيل.

٤ - الضرر البالغ الذي سيقع لمصالح اقتصادية وسياسية قوية، بالنسبة لمن سبق واستفاد بعمالة عربية رخيصة من سوق فلسطيني مفتوح، لانتاج المنتجات الأساسية في اسرائيل والخدمات التي تقدم للسكان الفلسطينيين، وكذلك بالنسبة لمن استفاد سياسياً من العلاقة بين كلا المجتمعين.

على خلفية كل هذا، وغير ذلك من صعوبات اخرى لم يرد ذكرها فلا مجال للحديث هنا عن «تمزيق الخيوط الرابطة» بين الكيانين، وبعد ثلاثين عاماً من الاندماج، يجب ان نفرض صورة أقرب الى «تمزيق لحم الحي» كما يقولون، والتي تلزمنا بالدخول في عملية ارتدادية مؤلمة الى حد كبير، وبأقل قدر من الاضرار للمجتمع الاسرائيلي ودولة الشعب اليهودي، والاعتراف بان نوام الاندماج سيكون مصيره الفشل، الامر الذي سيملى علينا انفصالا بشروط قاسية وبشمن باهظ للغاية.



من الصراع إلى السلام: العلاقات الإسرائيلية - السورية والفلسطينية

* الكاتب: Moshe Maoz

* أستاذ الدراسات الإسلامية ودراسات الشرق الأوسط في الجامعة العبرية (القدس).

* الدورية: Middle-East Journal

VOLUME 53. NO.3.

Summer 1999

* العدد: * اعداد: أكرم ألفي

١٩٦٤ وهي المنظمة التي قادها فيما بعد «ياسر عرفات» وقامت بازعاج إسرائيل للعديد من السنين عبر القيام بحرب عصابات ضد إسرائيل. وفي هذا السياق قامت إسرائيل بتبني اجراءات قاسية ضد المتسللين من الفلسطينيين والفدائيين، كما عارضت بقوة عودة اللاجئين الفلسطينيين ورفضت قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ (ديسمبر ١٩٤٨) والذي اعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم داخل إسرائيل، أو دفع تعويضات لهم. القت إسرائيل باللوم على العرب نتيجة هجومهم على إسرائيل في ١٩٤٨ والذي قتل فيه ٦ آلاف يهودي من مجموع ٦٥٠ ألف نسمة هم مجموع السكان اليهود، على أساس أن هذا الهجوم هو سبب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما أكدت إسرائيل أن عودة اللاجئين سوف تغير التكوين السكاني للدولة اليهودية والتي احتوت فعلاً اللاجئين اليهود من البلدان العربية، ولكن تحت الضغط الأمريكي قامت إسرائيل بالاعتراف بعودة من ٤٠ إلى ٥٠ ألف فلسطيني منذ بداية الخمسينات وفق برنامج «لم شمل» الاسرة الفلسطينية.

ولكن في مقارنة مع العداء الاسرائيلي - الفلسطيني، فإن علاقات إسرائيل مع البلدان العربية الأخرى أو مع انظمتها لم تكن حالة عداء مطلق. ومن ناحية أخرى فإن حرب ١٩٤٨ أدت إلى هز أو اسقاط الانظمة في سوريا والاردين ومصر، حيث قام جنرالات الجيش في سوريا بثلاث انقلابات عسكرية بشكل متواتر في ١٩٤٩، بواسطة حسنى الزعيم (مارس ١٩٤٩) وسامى الحناوى

استمرت إسرائيل في صراعات مبررة مع سوريا والفلسطينيين حتى فترة قصيرة ماضية، رغم نجاحها في عقد اتفاق سلام مع مصر (١٩٧٩) وقيام علاقات سلمية فعلية مع الاردن (١٩٧٠)، وهي الصراعات التي لم تشهد اتجاه نحو الحل الا في فترة حكم اسحق رابين (٩٢ - ١٩٩٥) ولكنها واجهت عقبات هامة خلال فترة حكم نتنياهو (٩٦ - ١٩٩٩). والذي ترك إسرائيل تواجه تحديات هامة في اطار تحقيق تسوية سلمية مع السوريين والفلسطينيين.

اسرائيل والفلسطينيين: عواقب حرب ١٩٤٨:

كانت عواقب حرب ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين قاسية إلى حد كبير، حيث تم تشتيت وتقسيم المجتمع الفلسطيني بحيث أصبح نصفه (٧٠٠ ألف شخص) لاجئين أما هرباً بأمن الحرب ودمارها أو نتيجة للابعاد القسرى بواسطة القوات الإسرائيلية، وقد تم وضع هؤلاء اللاجئين في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة الذي كانت تسيطر عليه مصر، إلى جانب لبنان وسوريا والضفة الشرقية في الاردن ولم يعد في استطاعة هؤلاء اللاجئين العودة لديارهم داخل إسرائيل، ولكن العديد منهم اصبحوا يتسللون بشكل غير قانوني، اما للعمل في حقولهم في إسرائيل أو زيارة اقربائهم أو لممارسة العنف ضد يهود إسرائيل وذلك من خلال العمليات الفدائية التي ادارتها أو سمحت بها الدول العربية «المجاورة» بحيث اصبحت معسكرات اللاجئين قاعدة «للفدائيين الفلسطينيين» وعلى رأسها منظمة فتح التي ظهرت في بداية الستينات، ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) والتي انشئت في

(أغسطس ١٩٤٩) وأديب الشيشكلي (ديسمبر ١٩٤٩) والذي استمر في السلطة حتى فبراير ١٩٥٤. وفي يوليو ١٩٥١ تم اغتيال الملك عبدالله في القدس الشرقية على يد فلسطيني قومي، وفي مصر هيئت هزيمة ١٩٤٨ الظروف لثورة يوليو ١٩٥٢ والتي قادها الضابط جمال عبد الناصر.

هذا وقد قاد انتصار إسرائيل في حرب ١٩٤٨ القيادات المصرية والأردنية والسورية إلى التفاوض بشكل فردي وسري لتحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل في الفترة من نهاية ١٩٤٨ إلى منتصف الخمسينات وهو ما ساهم فيه العداء العربي - العربي في ذلك الوقت والبحث عن الفوز بتنازلات من الجانب الإسرائيلي الذي رفض من ناحيته ذلك وهو متوافق مع غياب توافق عربي داخلي أو اقليمي حول ذلك مما أدى إلى وقف هذه المفاوضات السرية.

سوريا وإسرائيل: من عرض السلام للصراعات الصغرى:

عرض كلا من حسنى الزعيم وأديب الشيشكلي القيادات العسكرية السورية الجديدة على الدولة اليهودية توقيع اتفاقيات سلام في ١٩٤٩ و ١٩٥٢ على التوالي، كما اقترحا استيعاب سوريا لـ ٣٠٠ ألف (الزعيم) إلى ٥٠٠ ألف (الشيشكلي) لاجئي فلسطين، ولكنهم اصرروا أن تعطى إسرائيل لسوريا نصف بحيرة طبرية، إلى جانب المناطق الحدودية الاستراتيجية الأخرى، حيث افترضت القيادات السورية أن تحقيق السلام مع إسرائيل من الممكن أن يدعم انظمتها الجديدة، إلى جانب تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية (عبر المساعدات الأمريكية) إلى جانب أن الإستحواذ الأراضى من إسرائيل كان جوهرى للحد من التقدم العسكرى الإسرائيلى واتجاهاتها التوسعية بالإضافة إلى احتواء المعارضة الشعبية للسلام مع إسرائيل. وهى المعارضة التى ظهرت كأحد استتبعات حرب ١٩٤٨ والصدمات الحدودية الدورية مع إسرائيل وتزايد الخوف بين السوريين من تنامي القوة الإسرائيلية «والتهديد الذى تحمله»، حيث كان لدى السوريين هواجس من خطر التوسع الإسرائيلى دعمته موجات الهجرة اليهودية الضخمة لإسرائيل (حوالى ٧٠٠ ألف فيما بين ٤٩ - ١٩٥٢) بالإضافة إلى الخطاب الرسمى لرئيس الوزراء الإسرائيلى حينذاك «ديفيد بن جوريون» والذي دعا إلى إسرائيل دولة «العشرة ملايين»، والذي كان معارضاً لتقديم تنازلات إلى سوريا أو مصر أو الأردن. خوفاً من مطالبة العرب بالمزيد من التنازلات وهو ما دعا رئيس الوزراء السوري «فارس الخورى» فى ١٩٥٤ إلى إعلان أنه «طالما وجد اليهود بيننا فإن العداوة ستظل بيننا وبينهم وأن فشلت الجولة الأولى (حرب ١٩٤٨) فإن العرب سيعيدون للجولة الثانية، فاليهود لن يخرجوا من فلسطين إلا بالحرب، وينفس الطريقة التى طردنا بها الصليبين من قبل».

وهكذا بدأت القوات السورية بشكل دورى إطلاق النار على الجنود الإسرائيليين والفلاحين والصيادين فى بحيرة طبرية. كرد فعل على الاستفزازات الإسرائيلية، وهو ما دعا إسرائيل إلى شن هجمات انتقامية على المواقع السورية فى ذلك الوقت.

وهو ما أدى إلى تصاعد العداء المتبادل وعدم الثقة والخوف وبالتالى خلق دائرة مفرغة من العداء بين إسرائيل وسوريا، وهو العداء الذى تصاعد بعد ١٩٥٤ حيث دخل كلا الطرفين فى سباق تسلح تزامن مع تصاعد الخطاب العدائى (خاصة من الجانب السوري) وشن هجمات مسلحة (خاصة بواسطة إسرائيل).

فى هذه الأثناء، كان النظام البرلمانى فى دمشق غير مستقر ومتأثر بالمجموعات العسكرية الراديكالية المرتبطة بحزب البعث والحزب الشيوعى، حيث طورت سوريا لأول مرة علاقات وثيقة مع موسكو وعقدت عدة اتفاقيات مع تشيكوسلوفاكيا فى أواخر ١٩٥٤، كما وقعت سوريا مع مصر إتفاق تكوين حلف عسكرى فى أكتوبر ١٩٥٥، كما وقعت مصر أيضاً (بدءاً من أواخر ١٩٥٥) صفقات سلاح مع الاتحاد السوفيتى، واستمرت فى حصار البحرية الإسرائيلية عبر قناة السويس وخليج العقبة واستخدام الفدائيين الفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية فى شن هجمات داخل إسرائيل.

قاد الشعور بالحصار والتهديد إسرائيل لشن سلسلة من الحملات الدموية الانتقامية والواسعة النطاق ضد سوريا وقطاع غزة «المصري» والضفة الغربية التى تسيطر عليها الأردن. وقد خلقت هذه الغارات وضع أصبح يجبر البلدان العربية على دخول معركة مفتوحة مع إسرائيل. فى ظل هيمنة اعتقاد إسرائيلى باستعداد مصر وسوريا وبمشاركة الأردن للقيام «بجولة ثانية» ضد إسرائيل، وبالتالى أضحى على إسرائيل أن تبادر بالهجوم للاستيلاء على قطاع غزة والضفة الغربية ومضيق تيران إلى جانب إسقاط «عبد الناصر».

فى هذا السياق حصلت إسرائيل على اسلحة جديدة من فرنسا وقامت بالمشاركة فى الهجوم مع فرنسا وبريطانيا على مدن قناة السويس فى أواخر أكتوبر ١٩٥٦، ولكن تحت الضغط الأمريكى - السوفيتى اضطرت إسرائيل للانسحاب من سيناء وقطاع غزة بحيث استمر خط النار مع مصر هادئاً نسبياً حتى حرب يونيو ١٩٦٧.

بدأت تتصاعد مرة أخرى دعاوى «إزالة الأفعى الصهيونية» داخل البلدان العربية لهذا السبب ولدوافع أخرى، تم إعلان الوحدة السورية مع مصر فى فبراير ١٩٥٨ (الجمهورية العربية المتحدة). وخلال فترة الجمهورية المتحدة (٥٨ - ١٩٦٦) شهدت الحدود السورية - الإسرائيلية هجمات وصدامات متبادلة متقطعة. ولكن مرة أخرى بدأت هجمات المدفعية السورية على القرى الإسرائيلية وقيام إسرائيل بهجمات واسعة النطاق على

مواقع سورية، وهو ما أدى إلى قيام الطرفين بتحديث ترسانتهم العسكرية، سوريا عبر الاتحاد السوفيتي وإسرائيل عبر فرنسا وبريطانيا ثم ولأول مرة عبر الولايات المتحدة في أوائل الستينات، وبداية الاتصالات الإسرائيلية الفرنسية لتطوير قدرات إسرائيل النووية. وقد أدت كل هذه التطورات إلى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ وهي التطورات التي دشنتها استيلاء العسكريين البعثيين على السلطة في سوريا (مارس ١٩٦٣) وتجديد سوريا للصراع مع إسرائيل حول تحويل مياه نهر الأردن.

الصعود نحو حرب ١٩٦٧:

بدأ النظام البعثي في تحويل مياه الأردن في بداية ١٩٦٥ واستخدم لأول مرة منظمة «فتح» في غارات مسلحة ضد قنوات المياه الإسرائيلية ومحطات المياه الإسرائيلية في نهر الأردن إلى جانب أهداف مدنية أخرى وهو ما أعقبه إعلان كلاً من صلاح جديد وحافظ الأسد «لحرب التحرير الشعبية» بقيادة الفدائيين الفلسطينيين يعقبهم الجيوش النظامية العربية، ولكن حتى أواخر ١٩٦٦، لم تكن الدول العربية بقيادة مصر تتوعد بدخول معركة جديدة ضد إسرائيل على قاعدة تحويل مياه الأردن، في منتصف مايو ١٩٦٧، أرسل عبد الناصر قوات لداخل سيناء من أجل «أخذ موقف واضح ضد التهديد العسكري الإسرائيلي والتدخل سريعاً في حالة أي فعل عدائي تقوم به إسرائيل ضد سوريا، ساهمت هذه التحركات المصرية بلا شك في انفجار حرب ١٩٦٧، إلى جانب المعلومات السوفيتية الخاطئة حول تركيز القوات الإسرائيلية في محازاة الحدود السورية.

إلا أن سوريا لعبت الدور الرئيسي وإسرائيل الدور الثانوي في تصعيد العمليات التي قادت إلى حرب ١٩٦٧، حيث يمكن تلخيص الدور السوري بالإشارة إلى الدعاوى السياسية السورية العدائية ودعم الإرهاب داخل الأراضي الإسرائيلية حيث اعتقد النظام البعثي أن الوقت أصبح يسير تنازلياً في اتجاه دخول حرب حاسمة ضد إسرائيل.

أما بالنسبة للدور الإسرائيلي فتركز في رئيس الوزراء المتروك «ليفى أشكول» الذي لم يكن متحمساً لدخول الحرب، ولكن تحت ضغط قيادات مثل بن جوريون وموشى ديان وشيمون بيريز وأسحق رابين دخل في عدد من العمليات العسكرية ضد سوريا، إلى جانب تعيين موشى ديان تحت ضغط الرأي العام وزيراً للدفاع في ١ يونيو ١٩٦٧ وصرح «أشكول» في يناير ١٩٦٧ «أن الاختيار للسوريين ما بين وقف العداء أو دفع الوضع تجاه الحرب»، كما أعلن رابين في مايو ١٩٦٧ «أن رد الفعل الإسرائيلي يجب أن يكون مباشراً وضد الحكام السوريين» وهو ما فسره السوريون والمصريون والسوفييت على أنه نية لانسقاط النظام البعثي في سوريا، وقد دعم الاتحاد السوفيتي العداء السوري والمصري تجاه

إسرائيل إلى جانب إعطاء الولايات المتحدة لإسرائيل «الضوء الأخضر» والذي سهل القرار الإسرائيلي بشأن الهجوم والوقائي ضد مصر وسوريا في يونيو ١٩٦٧. * استراتيجية «الوضع القائم» الإسرائيلية: نحو حرب ١٩٧٣:

تميزت السياسة الإسرائيلية تجاه جيرانها العرب بعد حرب ١٩٦٧ بسياسة الأبقاء على «الوضع القائم» والتغاضي عن المرونة التي حدثت على الجانب العربي مما أدى إلى فقد فرص للتسوية السياسية، وقد ساهمت السياسات التي تبنتها رئيسة الوزراء الإسرائيلية «جولدا مائير» (٦٩ - ١٩٧٤) في انفجار حرب ١٩٧٣، حيث اتسمت هذه السياسات بالاحساس بالقوة وازدراء القدرات العسكرية العربية وهو الاحساس الذي ساندته دعم الولايات المتحدة للمواقف الإسرائيلية الخاصة بعدم الانسحاب بدون توقيع اتفاقيات سلام مع العرب إلى جانب استمرارها في توفير الأسلحة الحديثة لإسرائيل. وهنا يجب الإشارة إلى أن إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ قدمت لمصر وسوريا والأردن بواسطة الولايات المتحدة عروض للتوصل إلى تسوية سلمية وقد ساعدت الاعتراضات العربية على تدعيم استراتيجية «الوضع القائم» الإسرائيلية.

فقد أعلنت حكومة «الائتلاف الوطني» الإسرائيلية في ١٩ يونيو ١٩٦٧ دعوة للدول العربية الثلاثة إلى توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، كذلك أعدت إسرائيل خطة للانسحاب إلى الحدود الدولية (شاملة تعديلات هامة خاصة بالضفة الغربية وبدون أن تتضمن القدس الشرقية وقطاع غزة) ومع اشتراط نزع السلاح والاحتفاظ بمصببات نهر الأردن إلى جانب حرية الملاحة عبر قناة السويس ومضيق تيران، وقد رفض الجانب العربي الاقتراحات الإسرائيلية، على الرغم من تبني كلاً من مصر والأردن مواقف أكثر مرونة من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وذلك باستخدام الضغط الدبلوماسي لاستعادة أراضيهم المحتلة. وهو ما تزامن في حينه مع قرارات القمة العربية في الخرطوم (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) بأنه لا سلام مع إسرائيل أو اعتراف بها أو تفاوض معها، وقد أعلنت سوريا (التي قاطعت القمة) «أن العدوان الإسرائيلي لن يتم إزالته إلا بالقوة».

كذلك رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) الذي يدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التي تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧ إلى جانب الدعوة لتحقيق السلام بين دول المنطقة وتأمين والاعتراف بالحدود.

وقد وافقت كلاً من مصر والأردن على القرارات، وأعلنت إسرائيل موافقتها على القرار في أكتوبر ١٩٦٨ وتخلت عن قرارها السابق (١٩ يونيو ١٩٦٧) مع الاستمرار في الدعوة لمفاوضات مباشرة وغير مشروطة مع الدول العربية.

وفي نفس الوقت، وبشكل منفرد قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية وإنشاء العديد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وسيناء، وهو ما تزامن مع بدء عمليات فدائية متصاعدة قامت بها بالاساس «فتح» عبر الاراضي الاردنية، ونشوب حرب ناصر «حرب الاستنزاف» بمحاذاة قناة السويس حتى ١٩٧٠ والتي أصبحت مركزاً لمواجهة عسكرية جديدة.

الا ان مصر والاردن وافقتا على المبادرات الدبلوماسية الخاصة بالامم المتحدة والولايات المتحدة في ١٩٦٩ و ١٩٧٠، خاصة المبادرة التي قادها وزير الخارجية الامريكى «ويليام روجرز» إلى جانب تطوير الاردن لعلاقات سلام فعلية مع إسرائيل بعد ازمة سبتمبر ١٩٧٠ مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قامت العلاقات بالاساس من خلال التعاون الاقتصادي والاستراتيجي.

بينما على النقيض، رفضت سوريا المبادرات الدبلوماسية، بل وبدأت في ١٩٦٨ في شن هجمات مدفعية وجوية على الاهداف الاسرائيلية في مرتفعات الجولان، واستخدمت الفدائيين الفلسطينيين في عمليات عسكرية ارهابية ضد إسرائيل، وقد كان رد فعل إسرائيل في قذف المواقع السورية ومعسكرات القيادات الفلسطينية.

في نفس الوقت، رفضت جولدا مائير رئيسة الوزراء الجديدة المبادرات الدبلوماسية الاميركية او تلك الخاصة بالامم المتحدة، حيث رفضت في بداية ١٩٧١ اقتراح موشى ديان وزير الدفاع الخاص بالتسوية المؤقتة مع مصر، إلى جانب تجاهلها لأول خطاب برجماتي قادم من سوريا، حيث أعلن الأسد في مارس ١٩٧٢، ان سوريا لم تعد تعترض على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والذي يتضمن انسحاب إسرائيل من الاراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ والحفاظ على حقوق الفلسطينيين وكان رد إسرائيل هو ان سوريا ليست شريكة في المفاوضات وان إسرائيل لن تنسحب من أى جزء من الجولان، كما أعلنت «مائير» ان الفلسطينيين ل يوجدوا كشعب وان منظمة التحرير الفلسطينية هي العدو الذي يسعى لازالة وتدمير دولة اليهود.

وقد اتخذت إسرائيل من اوائل ١٩٦٧ اجراءات قاسية تجاه اعضاء «منظمة التحرير الفلسطينية» واتباعها في الضفة الغربية وغزة، بالاضافة الى مهاجمة قواعدا في لبنان وسوريا والاردن، بينما وفي نفس الوقت اعطى «موشى ديان» وزير الدفاع القيادات الفلسطينية «المحافظة» في الاراضي المحتلة مسئوليات خاصة بالادارة المحلية وتناقش معهم في رؤيتهم للتسوية السياسية سواء بالارتباط مع الاردن أو بالاستقلال عنها. الا ان «مائير» رفضت خطة الملك حسين التي أعلنها في مارس ١٩٧٢ والخاصة بإنشاء (الفيدرالية الاردنية - الفلسطينية) بضم الضفة الغربية وهي ما عرفت بخطة «المملكة المتحدة» رافضة ان تقوم إسرائيل بمساعدة

الفلسطينيين في انشاء سلطة ذاتية أو بناء دولة في الاراضي المحتلة.

هكذا ومع نهاية ١٩٧٢، وبعد ست سنوات من حرب ١٩٦٧، استمرت جولدا مائير في تبني استراتيجية «الوضع القائم» معارضة لأى تسوية مؤقتة مع مصر أو امكانية التسوية في الضفة الغربية إلى جانب تجاهل التهديدات المصرية والسورية الخاصة باضرار الحرب في حالة عدم تحقيق تسوية سياسية، حيث كان وزراء الحكومة الاسرائيلية واثقين في التفوق العسكرى الاسرائيلى، حيث أعلن موشى ديان «ان شرم الشيخ بدون سلام افضل من سلام بدون شرم الشيخ» وفي اغسطس ١٩٧٢ أعلن وزير الدفاع «ان توازن القوى في صال الحنا، فتفوقنا العسكرى هو نتيجة لضعف العرب ونتيجة لقوتنا، وأن اسباب ضعف العرب بالنسبة لنا لن يتم التغلب عليها سريعا».

وكما عرفنا فيما بعد فقد كان موشى ديان مخطئاً، وهو ما اثبتته هجوم كلا من سوريا ومصر على إسرائيل في ٦ اكتوبر ١٩٧٢ واحتلال اجزاء من مرتفعات الجولان والضفة الشرقية من قناة السويس وعمل الرغم من استعادة إسرائيل لهذه المواقع بالاضافة الى اراض أخرى ولكن كان هذا مقابل خسائر بشرية ومادية باهظة للطرف الثلاثة.

حرب ١٩٧٢ وتغيير المواقف:

كان للآثار المدمرة لحرب ١٩٧٢ تأثير جوهري على الاتجاهات المتبادلة والعلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب بالاضافة إلى تغير التوقعات الخاصة بالصراع داخل كلا المجتمعين.

فبينما استطاع العرب تضמיד جروحهم التي سببتها نكسة ١٩٦٧ واكتساب رد الاعتبار فقد يهود إسرائيل شعورهم بالتفوق السابق والثقة بالنفس والثقة في قيادتهم.

ألا انهم ومن ناحية أخرى أخذوا ثقة بان إسرائيل لا يمكن تدميرها بواسطة القوة وانه ليس هناك حل عسكرى للصراع العربى الإسرائيلي، بينما دخلت مصر الآن في تسوية لصراعها مع إسرائيل (منفردة) حيث وعدت إسرائيل باعطاء اراض أكثر لمصر، وبشكل اساسى سيناء كلها وفق اتفاق السلام الثانى في كامب ديفيد ١٩٧٨ والذي تم الانتهاء منه في ١٩٧٩ في شكل اتفاق السلام المصرى الاسرائيلى.

وهنا يجب أن نذكر الحسابات الاسرائيلية المركزية التي قادت لتوقيع هذا الاتفاق:

١ - امكانية حماية امنها في مواجهة مصر من خلال نزع سلاح فعال واشراف على صحراء سيناء الضخمة التي تفصل بين البلدين.

٢ - امتياز استبعاد مصر، اقوى الدول العربية من الصراع العربى - الاسرائيلى مما يجعل إسرائيل قادرة على تبني سياسة قاسية تجاه سوريا ومنظمة التحرير

الفلسطينية في إطار رؤية ان سوريا ويشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية هم الاعداء الاخطر الذين يهدفون لدمير دولة اليهود، وان اسرائيل بالتالي ليس عليها ان تفكر في اعطاء أى اجزاء من مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية أو غزة، فهذه المناطق تم اعتبارها مناطق استراتيجية جوهرية للامن القومي الإسرائيلي بينما استمرت رؤية «السامرة» و«القدس الشرقية» على انها قلب للوطن الاسرائيلي أو للدين لا يمكن التنازل عنها. هكذا رفضت كل الحكومات الاسرائيلية واليهود حتى بداية التسعينات التفاوض مع أى من سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية أو الدخول في أى تسوية سياسية تعنى التخلي عن مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية وغزة.

وقد استمر الرفض الاسرائيلي على الرغم من قبول سوريا لقرار مجلس الامن رقم ٢٢٨ ومحاولاتها المستمرة في منتصف السبعينات ونهاية الثمانينات للتفاوض بشكل غير مباشر مع اسرائيل.

كذلك استمر رفض اسرائيل الكامل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى منتصف ١٩٩٢ حتى بعد اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى (PNC) في دورته الثانية عشر (يونيو ١٩٧٤) الموافقة على انشاء «سلطة وطنية» كخطوة اولى في أى جزء في فلسطين، على أن يتم النضال فيما بعد بالوسائل السياسية لانشاء «الدولة الديمقراطية» لكل فلسطين.

التحولات الاسرائيلية - الفلسطينية:

في منتصف السبعينات، أخذ عدد صغير ولكن متزايد في الجناح اليسارى الصهيونى الاسرائيلي في الاهتمام بالاتجاهات البراجماتية في منظمة التحرير الفلسطينية والسعى لتسوية مع اسرائيل (في إطار حل الدولتين) مما استتبعه، سلسلة من اللقاءات السرية التى عقدها هؤلاء الاسرائيليين مع مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من استمرار الجزء الاعظم من يهود اسرائيل ومعظم القيادات السياسية في تجاهل التغيرات الصغيرة في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية. حيث كانوا دائما يشيرون للميثاق الوطنى الفلسطينى الذى ينكر حق يهود اسرائيل في قومهم يدعو إلى ازالة دولة اليهود عبر النضال المسلح، بينما على جانب آخر استمرت اقسام من منظمة التحرير الفلسطينية مثل «سبتمبر الاسود»، «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«قوات الصاعقة» التى توجد في سوريا في هجومها الدورى على المدنيين اليهود سواء داخل اسرائيل أو على الحدود.

لم يفرق العديد من الاسرائيليين بين هذه الاقسام المختلفة أو يقدروا جهود منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) في كسب الاعتراف الدولى كممثل وحيد للشعب الفلسطينى وشريك كامل في المفاوضات الدبلوماسية، وفي نفس السياق تجاهل اغلبية يهود اسرائيل أو لم يهتموا

بالتغييرات البرجماتية الايجابية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وعلى الاخص قيادات المدن ونشطاء اليسار بالنسبة لرؤيتهم للحوار السياسى مع اسرائيل. من الممكن ان تكون الحكومة الاسرائيلية قدرت هذه المواقف الجديدة، والتى اعلنت بواسطة عدد من القيادات الوطنية الفلسطينية إلا أنها احجمت عن التفاوض مع هذه المجموعات الفلسطينية، هذه اللامبالاة إلى جانب السياسات الاخرى لهذه الحكومات قادها في البداية حزب العمل وبعد ١٩٧٧ بواسطة الليكود، بشكل مباشر وغير مباشر والى دعم فكرة «اسرائيل الكبرى» وساهم في تصاعد فى الراديكالية القومية بين يهود اسرائيل.

وعلى الرغم من اعلان رئيس الوزراء يسحاق رابين فى عام ١٩٧٤ عن وجود المشكلة الفلسطينية والذي تصور حلها في إطار التسوية الاسرائيلية - الاردنية، وهو وباقى قيادات حزب العمل، إلا أنه وعلى الرغم من تراجعهم هو وباقى قيادات حزب العمل عن الدفاع عن الربط بين الضفة الغربية وغزة بإسرائيل، إلا أنه أعلن أنه فى أية تسوية سلمية، فإن اسرائيل لن تعود لحدود ما قبل ١٩٦٧، ولن تقبل انشاء دولة فلسطين في الضفة الغربية وغزة ولا تقسيم عاصمة اسرائيل «القدس».

فى هذا السياق لم تنضم رسمياً القدس الشرقية لاسرائيل فقط ولكن تم انشاء مساكن يهودية فى الضواحي على الاراضى العربية فيما قبل ١٩٦٧، شمال وشرق وجنوب القدس، إلى جانب انشاء العديد من المستوطنات اليهودية فى وادى الاردن لتغيير مناطق الامن الاستراتيجى، حيث سمحت حكومة حزب العمل ببناء المستوطنات والقرى اليهودية فى العديد من المدن الفلسطينية وذلك تحت ضغط الحزب الدينى القومى (المفدال) (NRP) والذى كان شريك لحزب العمل، إلى جانب «كتلة الايمان» (جوش ايمونيم) تلك الحركة اليهودية الدينية القومية الجديدة التى توسعت وازداد نفوذها بعد وصول حزب الليكود إلى الحكم فى ١٩٧٧ واصبحت هى اليد اليمنى لحكومة الليكود فى الانشطة الاستيطانية فى الضفة الغربية فى إطار السعى لجعل ضم هذه المناطق لاسرائيل امر واقع.

تحت القيادة الدينامية لاييريل شارون، بداية كوزير زراعة وفيما بعد وزير دفاع، تم انشاء ٩٠ مستوطنة يهودية جديدة (٢٢ الف مستوطن) فى الضفة الغربية فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٤، بالإضافة إلى ٢٤ مستوطنة (٦٠٠ مستوطن) تم بنائها فى فترة حكومات حزب العمل (فى وقت قريب اصبح الرقم هو ١٥٠ مستوطنة يهودية تحتوى ١٥٠ الف مستوطن فى الضفة الغربية و١٦ مستوطنة تحوى ٦ آلاف مستوطن فى قطاع غزة).

بينما فى نفس الوقت هدف شارون الى قمع المؤسسات الفلسطينية، وطرد القيادات الفلسطينية من الاراضى بالوسائل الادارية، إلى جانب غض النظر عن الممارسات غير القانونية لحركة «لجوش إيمويد» والاعمال

العسكرية للمستوطنين ضد الفلسطينيين العزل.

ساهمت هذه التطورات في ظهور مجموعات ارامية يهودية معادية للعرب لأول مرة منذ ١٩٤٨ مما أدى إلى القبض على هؤلاء الارهابين اليهود ومحاكمتهم، بينما قام العديد من وزراء الليكود وبشكل اخص وزير الخارجية موشى ديان ووزير الدفاع عيزرا وايزمان (في أواخر السبعينات) وموشى اريتر في (٨٣ - ١٩٨٤) بتبني اجراءات قاسية لوقف الانشطة العنيفة للمستوطنين اليهود المسلحين.

ليس بغريب بعد ذلك أن يقوم المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية و غزة، برد فعل على الاحتلال الاسرائيلي الطويل، ومصادرة الاراضي العربية و انشاء المستوطنات اليهودية وضم القدس الشرقية .. الخ، أن يؤدي ذلك الى تصاعد حدة الاتجاهات الراديكالية السياسية والبلورية القومية، هذه العملية التي ظهرت في شكل مظاهرات معادية لاسرائيل والاضرابات والارهاب، ومن ناحية اخرى، بانشاء المؤسسات القومية والروابط الجماهيرية تحت قيادة العديد من القيادات السياسية في محاولة لجعل هذه المؤسسات والروابط بنية اساسية للدولة الفلسطينية في موازاة النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي، ولعله من الاكيد ان العديد من مواطني الضفة الغربية والقيادات الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية كانوا مهتمين بالوصول الى حل براماتي (عملي) والتفاوض للوصول لتسوية سياسية حول الاراضي مع اسرائيل.

ولكن القيادات الاسرائيلية (مع بعض الاستثناءات) رفضت هذه البوادر أو الاعتراف بها، هذا إلى جانب دعم اسرائيل للانشطة والروابط الاسلامية وخلق «راويط القرى» من جانب لضعاف تأثير منظمة التحرير الفلسطينية ومن جانب آخر لايجاد بديل للقيادات الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

من ناحية اخرى «رفضت قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى تشجيع القيادات الوطنية داخل الاراضي المحتلة على التفاوض أو حتى بناء مؤسسات وطنية يمكن ان تكون اساس للدولة الفلسطينية.

«تأثير الإنتفاضة»:

لم يحدث تغيير جوهري في مواقف كلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الا في أواخر ١٩٨٨، وذلك تحت تأثير الانتفاضة الفلسطينية، هذه الثورة الوطنية الجماهيرية ضد استمرار الاحتلال الاسرائيلي والتي اندلعت في يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٧ في غزة والضفة الغربية واستمرت لعدة سنوات. اصابته هذه الانتفاضة كلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالدهشة وتحت الضغط الامريكي وعوامل اخرى، دفعت كلا الطرفين لتبني سياسات عملية براماتية كلا منهما تجاه الآخر، حيث اعلن المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر ١٩٨٨ انشاء دولة فلسطين على اساس قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ لـ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وفي ديسمبر ١٩٨٨ دعا اجتماع

الامم المتحدة في جنيف لمؤتمر سلام إلى جانب اعتراف عرفات بقرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، و٢٣٨ لسنة ١٩٧٣ الذي يعترف بحق اسرائيل في الوجود ويدين الارهاب، هذه القرارات التاريخية عكست بوضوح بلوغ التحول داخل الحركة الوطنية الفلسطينية لنقطة النورة من الرفض الكامل للحركة القومية الاسرائيلية واسرائيل الى القبول الكامل بكليهما.

اما بالنسبة للاتجاه السائد داخل المجتمع القومي اليهودي فقد كان تحول من قبول الحركة الوطنية الفلسطينية في ١٩٤٨ إلى رفضها، ولكن في اواخر ١٩٨٨ وافق اكثر من نصف الاسرائيليين على بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وتبنوا مواقف اكثر براماتية من حكومتهم. بينما استمر حتى أواخر ١٩٨٨ معظم وزراء حكومة الائتلاف الوطني الاسرائيلي في رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وتجاهلوا وانكروا الطموحات الوطنية الفلسطينية إلا انه في مايو ١٩٨٩، وتحت ضغط الانتفاضة والضغط الامريكي والرأي العام الاسرائيلي، اقترحت حكومة الليكود / العمل الاسرائيلية التفاوض من اجل تسوية سياسية للضفة الغربية وغزة على اساس خطة الحكم الذاتي (كامب ديفيد) ولحسن حظ الحكومة الاسرائيلية تحت قيادة «اسحق شامير»، فإن عدة تغييرات اقليمية ودولية سهلت ان يمر اصراره على مشاركة فلسطيني الضفة الغربية وغزة فقط في وفد مشترك مع الاردن في مؤتمر مدريد للسلام (الذي تم افتتاحه في ٢٠ أكتوبر ١٩٩١).

هذا وقد واجهت المفاوضات الاسرائيلية للفلسطينيين في اطار مدريد عدد من العقبات حتى بعد فوز رابين وحزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية (يونيو ١٩٩٢) فقد تحول موقف رئيس الوزراء رابين والذي طرح لعدة سنوات الوصول لتسوية مع فلسطين (الداخل) في ارتباط مع الاردن، نحو التفاوض مع «الخارج» «الارهابي» منظمة التحرير الفلسطينية عبر قناة اوسلو السرية.

حيث اصبح ياسر عرفات هو شريك المفاوضات الاسهل، في ظل خوف الاخير من الضعف السياسي والمالي وامكانية ان يترك وحيداً في اطار التسوية الاسرائيلية الفلسطينية وقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية ان تقنع اسرائيل بانها الممثل الرسمي للفلسطينيين وقد قدمت المنظمة عدة تنازلات فلم تضم القدس الشرقية في الاتفاق أو تشترط الحصول على تعهد اسرائيلي حول طبيعة التسوية الدائمة.

بالاضافة الى ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت هي المنظمة الوحيدة القادرة عبر مؤسساتها المدنية ممارسة السلطة السياسية وكبح جماح المجموعات الفلسطينية المسلحة المعارضة وعلى رأسها حركة حماس ومنع هجماتها المسلحة ضد اسرائيل.

حكومة العمل الاسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية وعملية اوسلو:

تمثل إتفاقات اوسلو في ١٩٩٢ و ١٩٩٥ في مبادئها العامة تحول تاريخي في العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية، فلالول مرة حدث اعتراف متبادل من كلا الطرفين بشرعية الآخر وبطموحاته الوطنية السياسية، وتعهدا بالعمل سويا لتحقيق التعايش السلمي في ارض اسرائيل/ فلسطين وقد استطاعت دولة اسرائيل القوية ان تفرض معظم خطابها على منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاقات، تاركة عدم توازن جوهري في الاهداف الاستراتيجية لكلا الطرفين.

فقد فرضت حكومة العمل الاسرائيلية وتحت الضغط الداخلي اتفاق تدريجي مفتوح النهاية ومتعدد المراحل بدون أي تعهد بالنسبة لقضايا دولة فلسطين، القدس، المستوطنات الاسرائيلية واللاجئين الفلسطينيين وعلى الرغم من قبول منظمة التحرير الفلسطينية، هذا الاتفاق الا انها استمرت في الضغط لتحقيق هدفها الاستراتيجي في المرحلة النهائية المتمثل في انشاء دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.

حيث يمثل اعلان هذا الهدف النهائي مصدر الشرعية الرئيسي لدور عرفات ولقبول الفلسطينيين اتفاقيات اوسلو، ولعل لمنظمة التحرير الفلسطينية اسبابها التي قادتها للاعتقاد بان حكومة العمل - ميرتس (٩٢ - ١٩٩٦) على الرغم من موقفها الرسمي سوف توافق على قبول توقعات الفلسطينيين، فمن ناحية، لم يخفى وزراء كثيرين في حزب العمل وحزب ميرتس توقعاتهم بان دولة فلسطين سوف تنشأ في الضفة الغربية وغزة في المرحلة النهائية من عملية اوسلو وقد ضمن هذا الخطاب في برنامج حزب ميرتس لعدة سنوات.

بينما قرر حزب العمل فقط في ٢٦ ابريل ١٩٩٦ ان يلغى من برنامجه العام معارضته الدائمة لانشاء دولة فلسطين.

بل ان الوزير يوسي بيلين (العمل) ذهب لاكثر من هذا باعلان مبادرة (في اوانل ١٩٩١) والاتفاق في (نوفمبر ١٩٩٥) مع نائب عرفات ابو مازن (محمد عباس) في برنامج عمل للتسوية النهائية على انشاء دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع احداث تغييرات محددة في الحدود ومع عاصمة في القدس في القرية العربية في ابوديس في شرق القدس، ووفق بعض استطلاعات الرأي ايد حوالي نصف الاسرائيليين هذا الطرح، خاصة بالنسبة لانشاء دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

استمر دعم الرأي العام الاسرائيلي لعملية اوسلو ولستقبل دولة فلسطين اما ثابت أو يتقدم، مادام الامن الشخصي يتم الحفاظ عليه، حيث تم كبح جماح الارهاب الفلسطيني والاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطيني على تنفيذه وهو ما كان يفترض أن يؤدي إلى جلب (مكاسب) لاسرائيل، فقد تم تنفيذ اتفاقات اوسلو بشكل جيد اثناء فترة حكومة حزب (العمل) وقد دعمت هذه الاتفاقية موقع

اسرائيل الاقليمي ، حيث وقعت اتفاق سلام «رسمي» مع الاردن في «٢٦ اكتوبر ١٩٩٤» وتبعه انشاء علاقات اقتصادية ودبلوماسية (قنصلية) مع باقي الدول العربية، المغرب، تونس، قطر وعمان.

كذلك استفادت اسرائيل اقتصاديا ودبلوماسيا بارتفاع الاستثمارات الاجنبية وزيادة التعاطف داخل المجتمع الدولي متضمننا دول اسلامية، وهو ما خلق إستعداداً في أواخر ١٩٩٥ لبدء تعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في اطار المصالح المشتركة والفهم المتبادل في مجالات الاعمال والابحاث الاكاديمية والقضايا الثقافية .. وغيرها.

التراجع عن اوسلو:

لسوء الحظ، فإن هذا التيار الخاص بالتعاون المتبادل والثقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين في إطار بدء القوة الدافعة الخاصة بتنفيذ اتفاقات اوسلو لم يستمر، فبدأ من اواخر ١٩٩٥ واجهت هذه الجهود عقبات جوهريّة على يد العناصر المعارضة لاتفاقات اوسلو، على الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وهي المعارضة التي نشأت على اسس ايديولوجية ودينية وقومية وقد بدأت هذه المعارضة تأخذ شكل افعال ارهابية في بداية ١٩٩٦، وهو ما دعمته الحسابات الخاطئة والتوقعات لكلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني حول عملية السلام «اوسلو».

تصاعدت المعارضة لاتفاقات اوسلو داخل السكان الاسرائيليين بالاساس الاحزاب الدينية اليمينية المتطرفة واتباع كاهان، كاخ و«جوش ايمونيم» ومجالس المستوطنين، والحزب القومي الديني (NRP)، وأحزاب موليديت، وايضا بشكل ما حزب الليكود، وقد بنيت معارضتها لاتفاقات اوسلو ولدولة فلسطين «المستقلة على اساس عدة اسباب: اقتناع ايديولوجي بمنظور اسرائيل الكبرى عاصمتها القدس تحت السيادة الاسرائيلية ورؤية امنية ترى ان الارهاب الفلسطيني تهديد استراتيجي لاسرائيل، واعتقاد بانه سيتم ازالة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولهذا فقد قامت بعض هذه المجموعات اليمينية بداية من اواخر ١٩٩٢ بهجمات متفرقة ضد العرب كرد فعل على هجمات «حماس» وفي الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٩٤ قام المستوطنون اليهود جولاً شتائين بذبح ٢٩ مسلم فلسطيني اثناء تأييتهم الصلاة وقد تبعته حملة ضد حكومة العمل - ميرتس وسياساتها السلمية رفعتها المجموعات اليمينية والتي اعلنت بعض الدعاوى الدينية التي تدعو الجنود الاسرائيليين لعدم اطاعة الاوامر بازالة المستوطنات اليهودية، بالاضافة الى الاعتراض الجماعي الذي نظمته يهود تحت رايات سياسية تنادي بمحاسبة «الخونة» و«القتلة» ويحملون صور تصور لبس رجال النازي وهي الحالة التي حركت أو دفعت إيجال امير احد المعجبين بالجناح اليميني لاغتيال راين خلال تجمع للسلام في تل ابيب في ٤ نوفمبر ١٩٩٥.

وعلى الجانب الآخر فإن موجة التعاطف الضخمة مع رابين ودعم عملية السلام في إسرائيل والدول العربية وفي المجتمع الدولي لم تستمر (طويلاً).

فالفلسطينيين المعارضين لعملية أوسلو وخاصة «حماس» استمروا في جهودهم لتعطيل العملية السلمية من خلال سلسلة من الهجمات الارهابية ساهمت بشكل كبير في تمويل التأثير السلبي لاوسلو بين الاسرائيليين.

فخلال ١٩٩٥ قامت حماس وبعد مذبحه الحرم الابراهيمي بشن سلسلة من الهجمات في اسرائيل - في ابريل ويوليو واغسطس ولم تمنع الاجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية واسرائيل حماس من شن هجمتين انتحاريين في القدس في ٢٥ فبراير وفي تل ابيب في ٢ مارس ١٩٩٦ والتي ادت لقتل واصابة العشرات من الاسرائيليين، وهي الهجمات التي كانت رداً على قيام عميل اسرائيلي بقتل يحيى عياش العقل المدبر لهجمات حماس الانتحارية ضد اسرائيل في الاعوام السابقة. وقد ادت هذه الهجمات إلى تراكم تأثير داخل الرأي العام الاسرائيلي وتأثير على الحملة الانتخابية في اسرائيل حيث اتهمت العديد من اجنحة اليمين «عرفات» بأنه يتعاون مع حماس بنكوصه عن تعهده بتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني.

وقد استخدم بنيامين نتنياهو المرشح الليكودي ضد مرشح حزب العمل «بيريز» على رئاسة الوزراء هذه الاطروحات في حملته الانتخابية وقبل هذه الانتخابات بقليل (٢٩ مايو ١٩٩٦) تعهد نتنياهو بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وياحترام اتفاقات أوسلو ولكنه وعد بأنه سيتم تنفيذها بشكل ابطأ وأمن عن «العمل» وقد قام بنيامين نتنياهو بالفعل بالاستمرار في عملية أوسلو بشكل ابطأ بينما سعى لتحقيق تسوية صارمة خاصة بالنسبة لقضية انسحاب القوات الاسرائيلية من الخليل والتي تم تسويتها رسمياً في يناير ١٩٩٧، وكذلك لم يقوم نتنياهو بمقابلة عرفات حتى ٤ سبتمبر ١٩٩٦ بينما قام بعدة افعال اخرى مثل زيادة عدد العمال الفلسطينيين المصرح هم بالعمل داخل اسرائيل من ٢٥ ألف إلى ٣٥ ألف كما قام باطلاق سراح «الارهابيين» من النساء الفلسطينيات في السجون الاسرائيلية في اوائل ١٩٩٧ ووعد بالانسحاب من ٩٪ الباقية من الضفة (ولكنه لم ينفذ هذا التعهد).

على النقيض أعلن نتنياهو عدة مرات رفضه لانشاء دولة فلسطين أو تقسيم القدس ودعم الاستمرار الاستيطاني في القدس، والضفة الغربية، كما تجاهلت الحكومة الاسرائيلية الرفض الاداري السابق الخاص ببناء مستوطنات جديدة وتبنت اجراءات لتقييد ان لم يكن انهاء أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، لتظهر السيطرة الاسرائيلية على الجزء الشرقي من القدس، وفي سبتمبر ١٩٩٦ قرر نتنياهو فتح نفق الحشمونين قرب الحرم الشريف.

أدى بدء انشاء المستوطنات اليهودية الجديدة في جبل أبو غنيم جنوب ضواحي القدس، إلى خلق ردود فعل عنيفة على هيئة عمليات ارهابية قام بها الفلسطينيون، إلى جانب الصدامات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية مما أدى إلى صراع واصابة العديد من الأفراد من الطرفين، وقد أدى بناء مستوطنات جبل أبو غنيم أيضاً إلى وقف عملية أوسلو وخلق ادانة عالمية ضد إسرائيل وبالتالي تدهور العلاقات العربية - الإسرائيلية.

ولكن تحت الضغط الامريكى والرأى العام الإسرائيلي والانتقادات المصرية والاردنية ونتيجة للعزلة الإسرائيلية وتراجع حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية وافق نتنياهو في اكتوبر ١٩٩٨ على توقيع مذكرة «واي ريفر»، الخاصة بالاتفاق المؤقت قبل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حول قضايا الوضع النهائي.

ولكن حكومة نتنياهو وتحت ضغط احزاب اليمين المتطرف لم تنفذ الا أجزاء من هذا الاتفاق خاصة في إطار الاستعداد لانتخابات (١٧ مايو ١٩٩٩) وقد استخدمت الحكومة فشل «عرفات» في تنفيذ تعهداته واعلانه لامكانية اعلان الدولة الفلسطينية في ٤ مايو ١٩٩٩.

في النهاية، أدت سياسة نتنياهو تجاه عملية السلام إلى احياء شعور بعدم الثقة والغضب بين معظم الفلسطينيين وخاصة في ظل بناء المزيد من المستوطنات وقيامه بالاعلاق للدورى للضفة الغربية وقطاع غزة وعمليات هدم البيوت الفلسطينية وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى تراجع المؤيدين لعملية السلام بين الفلسطينيين لاقل من ٦٠٪ (بعدما كان قد وصل إلى ٨١٪ في يونيو ١٩٩٦). بينما على الجانب الآخر تزايد عدد الذين يدعمون ويؤيدون العنف الذي تقوم به حماس ضد الاسرائيليين.

رغم هذا كله، استمر اغلبية الاسرائيليين في دعم عملية السلام (٥٥٪ في اوائل ١٩٩٩)، ودعم انشاء دولة فلسطين منزوعة السلاح في الضفة الغربية وغزة، بينما اعتقد حوالي ٦٣٪ (اوائل ١٩٩٩) بإمكانية انشاء الدولة.

*** التسوية الإسرائيلية - السورية: وتغيير الوضع الراهن:**

على النقيض من الفلسطينيين، استمرت سوريا تمثل تهديداً استراتيجياً وعسكرياً لإسرائيل حيث تشارك في حرب دموية ضد إسرائيل في جنوب لبنان من خلال «حزب الله»، وبالاشتراك مع إيران، إلى جانب نفوذها القوى في لبنان، الذي يجعل الاخيرة تحجم عن توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، قبل حل الصراع السوري - الإسرائيلي.

وكما اشرنا من قبل، فقد قبل الاسد قرار مجلس الامن رقم ٢٢٨ واتفاق وقف اطلاق النار في مايو ١٩٧٤، وقد تبني الاسد بعد ذلك توقيع اتفاق «سلام» (عدم عدوان) مع إسرائيل مع تسوية شاملة للنزاع العربي -

الإسرائيلي قائمة على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ والذين ينصان على الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الاراضى المحتلة وضمنان حقوق الشعب الفلسطينى، ولكن جهود الاسد هذه اصطدمت بالمواقف الإسرائيلىة والمصرية والأمريكية، حيث لم ترغب إسرائيل فى الانسحاب من الجولان أو الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، فقد اعلنت «مائير» فى مارس ١٩٧٤ أن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل.

هذا بالإضافة إلى استعداد الرئيس المصرى «السادات» لقبول اتفاق جزئى وفردى مع إسرائيل وهو ما توافق مع سياسة خطوة - خطوة التى تبنتها الولايات المتحدة لحل الصراع عبر وزير خارجيتها «هنرى كيسينجر».

ادت كل هذه التطورات إلى تهميش سوريا والتى جددت مبادرتها فى ١٩٧٦، فخلال حرب لبنان قامت سوريا بتهديد إسرائيل من خلال التدخل فى الحرب ووصول قواتها لقرب الحدود اللبنانية/ الإسرائيلىة. وهو التهديد الذى انتهى وتحت ضغط أمريكى) بتوقيع اتفاق (الخط الأحمر) فى ربيع ١٩٧٦ وقد اقترح الاسد فى (نهاية ١٩٧٦ وبداية ١٩٧٧) على إدارة كارتر، احياء مفاوضات جنيف لحل الصراع العربى - الإسرائيلى سلمياً ومع التأكيد على الدور الأمريكى فى التسوية إلا أن سياسات الاسد اصطدمت مرة أخرى بالسياسات الإسرائيلىة - المصرية - الأمريكية حيث استمرت حكومة الليكود (١٩٧٧) فى تفضيل التسوية المتفردة مع مصر وتهميش قضايا التسوية مع سوريا والفلسطينيين، ولأسباب عدة اعتقد الرئيس المصرى «السادات» أن تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى تسوية شاملة غير محتمل وانها قد تمثل خطر أو تهدد عملية استرجاع سيناء من إسرائيل وهو ما حملة للقيام بزيارته التاريخية للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وهى الزيارة التى قادت إلى توقيع اتفاقات كامب ديفيد فى ١٩٧٨ وتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل فى ١٩٧٩، وهى الاتفاقية التى تمت تحت رعاية الرئيس الأمريكى جيمى كارتر والذى تراجع عن مواقفه السابقة الخاصة بالتسوية الشاملة.

* الاسد وفشل استراتيجية «التكافؤ»:

فى هذه الظروف تخلى الاسد تماماً عن جهوده الدبلوماسية وفى عقد الثمانينات ركز طاقاته ومهاراته فى البناء وذلك بمساعدة ضخمة من الاتحاد السوفيتى، لتحقيق تكافؤ عسكرى مع إسرائيل، وهو ما تم وفق خطاب الاسد حول التوازن الاستراتيجى، أو التكافؤ العسكرى الإسرائيلى والذى هدف جوهرى الى بناء ميكانيزم عسكرى قوى لمنع إسرائيل من مهاجمة سوريا والدفاع عن دمشق ضد أى هجمات ولاستخدامه فى أى حرب محدودة قادمة ضد إسرائيل، من الأساس لاستعادة مرتفعات الجولان والتفاوض مع إسرائيل من أجل تسوية

سياسية شاملة فى موقع القوة العسكرى وقد تفرغ الاسد لتقوية قوته العسكرى فى مواجهة إسرائيل فقد أصبح هذا التكتيك أكثر الحاحاً فى الثمانينات بسبب قيام حكومة الليكود بدعم المعارضة المسيحية المارونية للسيطرة السورية على لبنان فى ثم غزو جنوب لبنان (بالأساس لتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية) ومهاجمة القوات السورية والتقدم نحو الطريق السريع بين بيروت ودمشق فى اتجاه دمشق. وقد اعترضت إدارة ريجان على هذه السياسة بسبب تهديدها للنظام الموالى للغرب فى لبنان فى رد فعل لتزايد التهديد الإسرائيلى.

وقد قام الاسد بتقوية تحديث قدراته العسكرى إستعداداً للحرب ضد القوات الإسرائيلىة فى لبنان والمحافظة على التكافؤ الاستراتيجى مع إسرائيل.

ولكن على الرغم من جهوده الواسعة إلا أن الاسد لم يكن قادر على موازنة استراتيجية التفوق الإسرائيلىة ولم يستطع ذلك حتى وقت قريب، وهو ما جعل الاسد منذ ١٩٩٨ يعود للدبلوماسية ومحاولة دمج سوريا فى عملية السلام فى الشرق الاوسط.

إن السبب الرئيسى وراء عدم قدرة سوريا على تحقيق التكافؤ الاستراتيجى مع إسرائيل هو الصعوبات الاقتصادية الداخلية التى سببها بناء القوات المسلحة الضخمة (والذى استحوذ على حوالى ٢٢٪ من الناتج المحلى السورى فى ١٩٨٥) وهى الازمة الاقتصادية التى دفعت الحكومة الى تقليص الانفاق وحجم الجيش وهو ما توازى مع التغييرات الجوهرية لسياسات موسكو تجاه دمشق نحو الصراع العربى - الإسرائيلى.

وهو إنعكس ذلك عند زيارة الاسد لموسكو فى ابريل ١٩٨٧ حيث اعلنها له جورباتشوف صريحة بان «الاعتماد على القوات المسلحة فى حل الصراع العربى - الإسرائيلى فقد مصداقيته كاملة»، وهو ما أوضح أن موسكو لم تعد تدعم الاستراتيجية السورية حول التكافؤ الاستراتيجى مع إسرائيل وحث الاسد للسعى نحو تسوية سياسية للصراع.

فقد أصبح الاسد الآن مقتنعاً لأسباب عدة، بأنه لا يوجد بديل أفضل من السعى للتقارب مع الولايات المتحدة، والتى من جانبها أصبحت مهتمة بالتعاون مع سوريا، بالنظر لقضية لبنان وحرب الخليج ١٩٩١، وقد ظهرت بوادر العلاقة الأمريكية - السورية مع زيارة وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر لدمشق فى ديسمبر ١٩٩٠، ومقابلة الاسد للرئيس جورج بوش فى جنيف فى نوفمبر ١٩٩٠، والتى كانت تعد أول لقاء للاسد مع رئيس أمريكى منذ ١٣ سنة.

وقد اظهر «الاسد» بعد انتهاء حرب الخليج مرونة واضحة فى مواقفه وامتعاسة بشكل أو آخر مع الموقف أو الخطاب الأمريكى، فقد أصبحت سوريا الآن موافقة على المشاركة فى مؤتمر اقليمى تحت رعاية الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي وتحت اشراف الامم المتحدة، وقد بدأت مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، وقد اسقطت سوريا مطلب تعهد إسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة أو أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الفلسطينيين.

ولكن أهم النقاط وأكثرها جوهرية لم تغير فيها سوريا مواقفها، حيث استمرت في مطالبة إسرائيل بالانسحاب من مرتفعات الجولان كاملة، كما من جنوب لبنان وقطاع غزة والضفة الغربية متضمنة القدس.

وفي مقابل عودة هذه الاراضي عرضت القيادة السورية توقيع «اتفاق سلام» مع إسرائيل والذي يعنى بشكل حقيقى اتفاق عدم عداء.

* تغير مواقف إسرائيل الجامدة:

دعا زعماء الليكود والعمل قبل وبعد ١٩٧٧ إلى الاحتفاظ بمرتفعات الجولان من أجل الاغراض الأمنية، وفي ديسمبر ١٩٨١ اقر الكنيست الإسرائيلي باغلبية كبيرة «قانون مرتفعات الجولان» والذي يحض على تطبيق القانون الإسرائيلي ومد الادارة والقضاء الإسرائيلي للمنطقة.

وفي نفس الوقت تصاعد العداء الإسرائيلي تجاه سوريا فى رد فعل على رعاية سوريا لحرب العصابات ضد القوات الإسرائيلية فى جنوب لبنان فى الفترة من (٨٢ - ١٩٨٥) ومحاولة سوريا عبر عملاتها تفجير طائرة «العال» فى مطار لندن ١٩٨٦. وقد استمرت قيادات الليكود والعمل فى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات فى التأكيد على أن إسرائيل لن تعيد الجولان لسوريا حتى لو فى مقابل السلام فعلى سبيل المثال، أعلن رابين «وزير الدفاع» فى يونيو ١٩٨٨ أنه لا يرى سوريا تحت قيادة الأسد كشريك فى عملية السلام وأن معادلة الارض مقابل السلام ليست ملائمة للعلاقة مع سوريا، كما فضل رئيس الوزراء «شامير» بقاء «الوضع القائم» مع سوريا إلى اطول مدى ممكن.

هذا وقد كان ا غلبية الإسرائيليين رافضين للتخلي عن الجولان، سواء من منطلق الاعتبارات الاستراتيجية أو نتيجة للعدوان السوري، ولهذا فليس من العجيب أن تظهر استطلاعات الرأي منذ ١٩٦٧ أن أكثر من ٩٠٪ من الإسرائيليين مع الاحتفاظ بالجولان.

ولكن مع بداية عملية السلام ومؤتمر مدريد (١٩٩١) أصبح هناك حوالى ٢٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون إعادة الجولان فى مقابل سلام حقيقى مع سوريا، وفى نوفمبر ١٩٩٥ ولأول مرة ابدى ٤٥٪ من الإسرائيليين استعدادهم لإعادة الجولان كاملة (٤١٪ فى مارس ١٩٩٩) هذا وقد

أعلن «رابين» ولأول مرة أن قرار مجلس الامن ٢٤٢ ينطبق على الجولان.

وقد أصبح الخطاب الإسرائيلى كالتالى، الانسحاب من الجولان مقابل سلام قوى مع سوريا، وفى سلسلة المفاوضات المتتالية والطويلة بين سوريا وإسرائيل بين اغسطس ١٩٩٢ إلى مارس ١٩٩٦، حدث تطور ملموس وفهم متبادل والاتفاق على عدد من القضايا الهامة.

- موافقة إسرائيل على الانسحاب بشكل كامل من الجولان فى مقابل سلام كامل وتطبيع وتنفيذ ترتيبات أمنية خاصة.

- موافقة سوريا على توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتضمن تطبيع العلاقات الدبلوماسية ويحتوى على ترتيبات أمنية وتعاون فى مجالات عدة مثل السياحة، والاتصالات، والتجارة إلى جانب مصبات المياه من نهر بانياس لنهر الاردن.

- توقيع لبنان (ايضاً) لاتفاقية سلام مع سوريا، بينما سيتم تشجيع البلدان العربية الأخرى لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

* المعضلة:

ظهر مع بداية فبراير ١٩٩٦، أن إسرائيل وسوريا غير قادرين على تخطى الاختلافات الباقية والوصول لاتفاق سلام، حيث رفض الأسد اقتراح بيريز لعقد عدد من اللقاءات لانهاء اتفاق السلام الاسرائيلى - السوري ولكن فى اوائل مارس ١٩٩٦ قرر بيريز وقف المفاوضات مع سوريا نتيجة رفض دمشق ادانة سلسلة الهجمات الدموية التى قامت بها حماس فى ذلك الوقت.

ومنذ مارس ١٩٩٦ لم يتم استئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية وقد رفضت حكومة نتنياهو استئناف المفاوضات واعلنت رفضها للانسحاب الكامل من الجولان وهو ما سوف يتغير مع قدوم «باراك».

* الخاتمة:

إن التحدى الرئيسى الآن الذى يواجه إسرائيل هو التنفيذ الكامل لاتفاق أوصلو والوصول للتسوية التاريخية مع الفلسطينيين وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإنشاء دولة فلسطين وحل معضلة القدس واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات اليهودية.

ولكنها فى نفس الوقت تواجه تحديات هامة لإقامة سلام مع سوريا ولبنان من أجل تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى هذه التحديات تشمل حل المشكلة الفلسطينية والتى بعدها يمكن أن تكون اساس تسوية مستقبلية تاريخية بين إسرائيل وجيرانها العرب.



المؤرخون الجدد

الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا جدل المؤرخين في إسرائيل
المصدر مجلة: تيئوريا أوبيقورت
المجلد السادس، ١٩٩٦.

على اضطهاد الآخر.

وإذا كانت هذه الدراسة لا تنصب على التعرف على جوهر هذا الجدل أو مضامينه فإنها تضع نصب عينيها دراسة اسباب نشأته وبنية المعالجة التاريخية للأحداث. وتقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن هذا الجدل يعد حدثاً ثقافياً، ومن ثم فلا تكمن أهميته على صعيد «الحقيقة التاريخية» التي تتكشف عبر هذا الحدث بقدر ما تكمن في «الحقيقة السوسيولوجية» الكامنة فيه. ويمكننا على نحو آخر قول إن هذه الدراسة معنية بالجدل القائم حالياً وليس بتلك الأيام الخوالي التي يتناولها، ومن هنا فإننا لن نتوقف طويلاً عند أحداث الماضي، وسنكتفى بعرضها على نحو سريع، وستجنب بالتالي الإطرناب والإحالات المرجعية المنظمة لأدبيات البحث، ومع هذا فسنشير إلى بعض الكتاب البارزين الذين يمكن للقارئ الرجوع إليهم للاهتمام بأرائهم. وسأحصر الجدل القائم بين المؤرخين على ثلاثة مواضيع رئيسية وهي:

أ - النزاع القومي الإسرائيلي - العربي.

ب - سياسة «حركة العمل» الثقافية.

ج - الثقافة الصهيونية العبرية.

ويعد الصراع القومي الإسرائيلي العربي بمثابة المجال الذي ينصب عليه اهتمام «المؤرخين الجدد»، الذين يكمن وجه الحدث في أنشطتهم في إقائهم بظلال الشك على مواقف سياسات إسرائيل الخارجية والأمنية خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات، فذهب «قلابان» في دراسته التي أعدها في عام ١٩٨٧، وسلاتير في بحثه الذي أعده في عام ١٩٩٥ إلى أن إسرائيل رفضت خلال ذلك الحين كل فرص فتح الحوار مع الدول العربية. كما أن الباحث «شلايم» Shlaim أشار في دراسته التي أعدها في عام ١٩٨٨،

تشهد إسرائيل منذ بضعة سنوات جدلاً شديداً الوطأة بين «قدامى» المؤرخين وبين المؤرخين الجدد، وقد وصلت أصدااء هذا الجدل إلى قطاعات عريضة في المجتمع، ومن هنا فقد أهتمت به وسائل الإعلام، بل وأصبح محور اهتمام عدد كبير من المؤتمرات العلمية، وعدد أكبر من المجلات العلمية. ووصل هذا الجدل إلى ذروته بعد أن راق لحرري الملحق الأدبي لصحيفة «هآرتس» الدخول في هذا الجدل خاصة بعد أن نشر الأديب الإسرائيلي «أهارون ميجد» المنتمى قلباً وقالباً إلى حركة العمل مقالاً رثى فيه ما آل إليه مصير كثير من المقولات التي ترعرعنا عليها على مدى بضعة أجيال، وكان من بين تلك التعبيرات التي رثاها «خلاص الأرض» و«احتلال العمل» و«تجمع الشتات» و«الدفاع»، تلك التعبيرات التي تقدم حالياً في صورة توحى بأنها كانت جزءاً من عملية التضليل والخداع، وأعدب «ميجد» في مقاله أيضاً عن رفضه للتيار التاريخي الحديث الذي يزعم أن الحقائق التاريخية ليست سوى مجموعة من الأكاذيب، وأنتقد المؤرخين الجدد، ونعتهم بقوله أنهم مجموعة يعملون لصالح أعداء إسرائيل، وشبههم بالفيرس المميت الذي يقضى رويداً على ما يحتويه الجسد من قوة وعزم.

ولم يقتصر حدود هذا الجدل على الدوائر الأكاديمية إذ أصبح هذا الجدل جزءاً من اهتمام السلطة وهذا بعد أن انتقد امنون روبينشتاين وزير التعليم والثقافة والرياضة في حكومة نتياهو المؤرخين (وعلماء الاجتماع) الجدد بدعوى أنهم يسعون للقضاء على الحركة الصهيونية، فذكر في سياق انتقاداته التي وجهها لهم «إنهم يقدمون الصهيونية في صورة عنصرية استعمارية ويحملونها كل مسالب القومية لئلا يظهر وجهها أي قدر من التعاطف، ذلك التعاطف الذي يظهره اليساريون إزاء حركات التحرر الوطني. وعلاوة على هذا فإنهم يصورون إسرائيل في صورة البؤلة التي قامت

والباحث «بابيه» Pappé في دراسته التي أصدرها عام ١٩٩٢ أشار إلى أن إسرائيل توصلت إلى تسوية مع الأردن على حساب الفلسطينيين.

ويكمن الشق الحدائي في هذه الرؤى في أن التصورات التي تنطوي عليها مواقف المؤرخين الجدد تقف على طرفي نقيض مع الموقف السائد والذي مفاده أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع «محب» للسلام، وأن الآخرين يدفعونه دفعاً لخوض الحرب. وعلاوة على هذا فيذهب الباحث «بني موريس» في دراستين أعدهما خلال عامي ١٩٨٩، و١٩٩١ إلى إسرائيل تتحمل مسئولية قضية اللاجئين الفلسطينيين، تلك القضية التي تعد محصلة لسياسة الطرد التي اتبعتها كبار قادة الجيش الإسرائيلي خلال حرب ١٩٤٨، والتي التزمت القيادة السياسية ازائها الصمت، وفي المقابل فإن هذا الرؤية التي يتبناها «موريس» لم تحظ إلا بانتقادات شديدة من قبل المؤرخة «تيفت» التي تنتمي إلى ذلك التيار الساعى إلى تبرير مواقف الحركة الصهيونية.

وعلاوة على هذا فقد ذهب كل من «موريس» Morris، و«كفكي» Kefauver، و«بابيه» في دراساتهم التي أعدوها في أعوام ١٩٩٢، و١٩٩٥، و١٩٨٦ على التوالي إلى أن سياسات إسرائيل الأمنية خلال عقد الخمسينيات اتسمت بسيطرة روح المغامرة على مآلحي القرارات الأمنية، وأن هذه السياسات أدت إلى نشوب حرب ١٩٥٦. ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي ينبذ فيه هؤلاء المؤرخون نهج بن جوريون المتشدد فإنهم يحرصون على الإغلاء من سياسة «موشيه شاريت» التي اتسمت بالاعتدال. وتتنافى هذه الرؤى بطبيعة الحال مع الرؤى التاريخية التقليدية التي تفيد أن إسرائيل سعت منذ نشأتها إلى الدفاع عن كيانها، تلك الرؤى التي عبر عنها الباحث «بار - أون» في بحثه الصادر عام ١٩٩١.

ولا يقتصر الجدل على المؤرخين إذ يشمل علماء الاجتماع الذين ذهب نفر منهم ممن يتسمون بنزعتهم النقدية إلى أن الاستيطان الصهيوني لا يعدو كونه مشروعاً استعمارياً رامياً إلى سلب ونهب الآخرين، وتتناقض هذه الرؤى الاجتماعية بطبيعة الحال مع رؤى مدارس علم الاجتماع التقليدية التي مثلها «ايزنشتادت» في بحثه الصادر عام ١٩٦٧، و«هوروفيتس» وليسكي» في بحثهما الصادر عام ١٩٧٧، تلك الرؤى التي مفادها أن المجتمع العربي الضعيف تطور بفضل احتكاكه بالمجتمع اليهودي الحديث. وقد ذهب عدد من علماء الاجتماع الإسرائيليين مثل «كيمرلينج» في دراسته التي أعدها عام ١٩٩٢، و«بن اليعازر» في دراسته التي أعدها عام ١٩٩٥ إلى أن الثقافة الإسرائيلية قد أضحت ثقافة عسكرية تقوم على استحداث أشكال جديدة من الصراع. وتكمن خطورة كل هذه الادعاءات في أنتقاصها من صورة إسرائيل كمجتمع مدني محب للسلام.

أما مجال الخلاف الثاني فيتمثل في سياسة «حركة العمل» الاجتماعية، فقد أثار الباحث «زئيف شتيرنال» في دراسته المنشورة عام ١٩٩٥ «حركة العمل» بقوله إنها حركة قومية متشددة، وذهب إلى أن خطابها الذي أكد على المساواة لم يكن

سوى وسيلة لحشد الصفوف. وتختلف هذه الرؤية بطبيعة الحال عن الرؤية التقليدية التي طرحها «ايزنشتادت» في كتابه في عام ١٩٦٧، و«شايبيرا» في بحثه الصادر عام ١٩٨٠، و«جوراني» في بحثيه الصادرين أعوام ١٩٩٢، و١٩٧٣، تلك الرؤية التي رسمت صورة مثالية طليعية للحركة وقد ردد عدد آخر من علماء الاجتماع مثل «شايبيرا» في عام ١٩٩٢، و«جرينبرج» في ذات العام آراءً حدائية شبيهة تجاه منظمات حركة العمل، وسياساتها الاستيطانية والتعليمية التي ألحقت أشد الضرر بمواطني إسرائيل من العرب.

وقد أمتد النقد ليشمل عملية استيعاب المهاجرين اليهود الذين قدموا من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عقدى الخمسينيات والستينيات. وقد صورت المؤسسة الاجتماعية الإسرائيلية - الممثلة في عمل «ايزنشتادت» الصادر عام ١٩٦٧، و«بار يوسف» الصادر عام ١٩٦٩ - وفي إطار تحليلها لهذه الهجرة مصطلح «توحيد المشتتين» الذي لم تعن به في حقيقة الأمر سوى عملية تكيف المهاجرين الشرقيين المتمسكين بالتقاليد مع مجتمع حدائي. وعلى خلاف هذا النهج التقليدي فإن مدرسة علم الاجتماع الحديثة تستخدم في تحليلها لهذه الهجرة مصطلحات الاقتصاد الرأسمالي، فذهب «سفيرسكي» في دراسته التي أعدها عام ١٩٨١، و«برنشتين» في بحثه الصادر عام ١٩٩٢ إلى أن حركة العمل (و«ماي» خاصة) حرصت على إقامة صناعات تستوعب قطاعات عريضة من الشعب، وأن هذه الحركة حولت اليهود الشرقيين إلى جماعة من الكادحين والمستضعفين، وفي المقابل فقد تشكلت البرجوازية الإسرائيلية من اليهود الاشكناز. وذهب كل من «سفيرسكي» و«ليفى» و«ناهمون» في دراساتهم التي أعدوها خلال أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٣ إلى أن اليهود الشرقيين تعرضوا إلى قدر كبير من الغبن الاجتماعي في مجالي التعليم والخدمة العسكرية. وذهب باحثون مثل «شوحاط» و«بيتربرج» و«ألكلاي» Alclay في دراساتهم الصادرة أعوام ١٩٩١ و١٩٩٥ و١٩٩٢ على التوالي إلى أن ثقافة المهاجرين العربية تعرضت إلى قدر كبير من الاضطهاد والقمع. وقد كشف كل من «برنشتين» في دراسته التي أعدها عام ١٩٩٢، و«فوجل - بيجوى» في دراسته الصادرة عام ١٩٩١ أن حرص حركة العمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء لم يكن سوى خرافة وقد أشار «سفيرسكي» في دراسته المحكمة الصادرة عام ١٩٩٢ إلى أن الشرق الأوسط الجديد لن يكون إلا في صالح رجال الأعمال والمستثمرين، وسيلحق أشد الضرر بالوضع الاجتماعي الاقتصادي لليهود الشرقيين.

أما مجال الخلاف الثالث فيتمثل في الثقافة الصهيونية - العبرية. ويزعم الباحث «امنون راز - كركوتسكين» أن الهوية اليهودية في إسرائيل تقوم على تهميش التاريخ والثقافة اليهودية بمجمل تنوعاتها في نمط صهيوني فوقى رافض للشتات ومُعَلِّم لكانة إسرائيل. وفي حقيقة الأمر فلم يتم زخرفة النموذج الصهيوني إلا من خلال تشويه النموذج اليهودي. وأسفرت هذه النزعة على حد اعتقاد البعض عن

عدم اهتمام قادة الاستيطان اليهودي في فلسطين بمصير اليهود خلال فترة تعرضهم للاضطهاد من قبل النازي، وتركيزهم على تدعيم أسس المشروع الصهيوني، ويتبنى هذه الرؤية كل من «بيت تسفى» و«جرودزينسكى» و«سيجف» في دراساتهم الصادرة أعوام ١٩٧٧ و١٩٩٤ و١٩٩١ على التوالي. وفي المقابل فتري المدرسة التاريخية التقليدية أن القيادة الصهيونية كانت تعاني في هذه الفترة من حالة لا مثيل لها من العجز. ونذكر من بين الادعاءات التي تتردد على هذا الصعيد أن إسرائيل أستغلت الأهوال التي تعرض لها اليهود على أيدي النازي على نحو سياسى الغرض منه إظهار القبيحة الصهيونية، ولم تهتم في المقابل بإبراز الدروس التي يمكن للبشرية جمعاء الاستفادة منها. ويمكننا على نحو الإجمال قول إن هذه الرؤية ترفض التسليم بالرؤية التقليدية التي مفادها أن الصهيونية تعد بمثابة التعبير الوحيد عن التاريخ والفكر اليهودي، كما أنها ترفض التسليم بالروايات الرسمية للتاريخ السائد في المجتمع الإسرائيلي والتي تُختزل في مقولات «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، «ليس هناك من نتحدث معه». وتطرح الرؤية الحداثية في المقابل رؤى أخرى تؤكد على أن المشروع الاستيطاني لم يبال بالآخر الذي سلّبت أرضه وحقوقه أو الذي أصبح مهمشاً من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية.

ويتضح مما تقدم وعلى نحو بين أن القضية المطروحة للنقاش ليست بالقضية الأكاديمية التي تهتم أصحاب البرج العاجي وإنما هي قضية تهتم كل المعنيين بالوضع الثقافي - السياسية في إسرائيل. وتهدد هذه القضية أصحاب الأساطير الرسمية والشعبية والبحثية إذ أنها تقوض أسس النظرة القائلة بأن إسرائيل مجتمع محب للسلام والمساواة والأخاء. وسأطرح فيما يلي إطاراً يمكننا من خلاله تفسير القضايا المطروحة للنقاش من منظور اجتماعي، وسأحاول إخراج قضية المؤرخين الجدد من حيز ردهات الجامعة الضيق، وأضعها إياها في سياق اجتماعي - سياسى رحب خاصة أن قضية المؤرخين الجدد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات طرح تعريف للهوية الإسرائيلية.

الجدل التاريخي: المحلي، الشمولى - العالمى، الذاتى والآخر

لا تعد إسرائيل ظاهرة فريدة في سياق الجدل التاريخي، فقد شهدت ألمانيا خلال نهايات عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات مثل هذا الجدل، كما شهدت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل ظاهرة الجدل التاريخي في حقيقة الأمر الجميع بدءاً من اليابان وأستراليا مروراً بالهند وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى كندا. وارتبط الجدل التاريخي في كافة البلدان بما فيها إسرائيل بأزمة الهوية، والهوية «الفريية» في ظل الرأسمالية العالمية وثقافة ما بعد الحداثة. وقد أصبح التاريخ في كل البلدان مثاراً للخلاف، ومن هنا فإن الجماعات التي همشتها الروايات الرسمية للتاريخ تسعى حالياً لطرح روايتها طمعاً في التمتع

بالشرعية. ويكشف التناحر التاريخي حالياً عن مكونات الواقع أكثر من كشفه عن مكونات الماضي.

وفيما يتعلق بإسرائيل فلم تتكشف بعد دلالات هذا الجدل وابعاده، وإذا كان هذا الجدل يأخذ في ظاهرة بعض الخلافات المتعلقة بتاريخ فلسطين، والصهيونية ودولة إسرائيل إلا أنه يتعلق في المقام الأول بطبيعة الوعي التاريخي القومي الرسمى بإسرائيل، ووعي الصهيونية بالتاريخ.

وأود أن استهل دراستي بإحدى الحوادث العابرة التي وقعت في نهايات عام ١٩٩٥ أى حينما تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن أن منتجات شركة «تنوفاه» للألبان تحتوي على مواد تساعد على تكون الخلايا السرطانية. وبالرغم من كثرة مثل هذه المواد الاخبارية التي تنشر عن الشركات المختلفة إلا أن لشركة «تنوفاه» مكانة بارزة في الوعي خاصة أنها تأسست في عقد العشرينيات فضلاً عن أنها ارتبطت في نشأتها بالمشروع الاستيطاني الزراعي التعاوني العبري في أرض فلسطين، وعلاوة على هذا فإن منتجات ألبان هذه الشركة ترتبط في أذهان الجميع بأخلاقيات المشروع الصهيوني «التي دعت إلى فلاحه الأرض وخلق جيل معاف وسلم. وقد عملت شركة «تنوفاه» على مدى بضعة عقود على تسويق محاصيل المستوطنات الزراعية المألقة لهذه الشركة .. وعلاوة على هذا فإنها ثالث مؤسسة اقتصادية في إسرائيل من ناحية الحجم. ومن هنا فقد كان لهذه الأخبار التي نشرت عن شركة «تنوفاه» وقع الصاعقة.

وقد أثارت هذه الفضيحة شجون الصحفي الإسرائيلي «دورون روزنبلوم» فجاء في مقال «وضع الأسطورة» الذي نشره عام ١٩٩٥: «يشعر المرء حالياً بعد أن تم الكشف عن حقيقة شركة «تنوفاه» أنه لم يع من الممكن الافتخار بأى شئ، فلا يمكننا الاحساس بالفخر أو بالزهو بقوات المظليين الإسرائيليين أو بالوحدات الخاصة وبالأشتراكية وبالهستدروت أو بالأمن. وحينما نفقد ثقتنا في منتجات شركة «تنوفاه» فكيف يمكننا أن نشعر بالأمان والثقة؟».

ويعد هذا الاستشها خير تعبير عن طبيعة المزاج العام في إسرائيل الذي يشعر حالياً بأنهار أساطيره القومية. وحينما يرثى الكاتب أوضاع مؤسسة «نتيفوت» فإنه يرثى في حقيقة الأمر مجمل أوضاع الثقافة فشركة «تنوفاه» تعد جزءاً من عملية الانهيار التي تتعرض اليها بنية المؤسسات السياسية التي أقامها أباء حركة العمل الإسرائيلية المنتمين إلى موجتي الهجرة الثانية والثالثة. وحينما توقفت صحيفة «دافار» التي أسسها «بيرل كاتسلسون» للترويج عن فكر وحركة العمل، في عام ١٩٩٦ فإن هذا التوقف كان يعد تعبيراً عن انهيار العالم القديم في إسرائيل، ونجد ملامح هذا التحول أيضاً في مجال الوعي التاريخي.

وفي حقيقة الأمر فإن سياق هذا البحث يعد أكثر رحابة إذ أنه شديد الارتباط بظاهرة التشكك في منجزات الماضي، والمميزة حالياً، لكثير من المجتمعات، فتشهد حالياً تناقضاً حاداً في داخل الثقافة السياسية العالمية بين تيارى

التفكيرية والتركيبية أو بين التيار الداعي إلى تكثيف العالمية وبين التيارات السياسية - الثقافية المناهضة للعولمة، وفي حقيقة الأمر فإن مكانة الدول القومية الواقعة بين شقي «العالمى» و«المحلى» تشهد قدراً من التضال والانزواء. وتزداد هذه المكانة تقلصاً حينما تصبح الدولة أسيرة للتحالفات غير القومية أو أسيرة لأية ضغوط عرقية أو اقليمية.

وتشهد الروايات القومية نتيجة لهذا الوضع تحولات ضخمة وإذا كانت الجماهير قد التفت حول هذه الروايات فى فترة تشكل القوميات فإن هذه الروايات تتفتت حالياً بنفس المعدل الذى سارت عليه عند تشكيلها. أن العرقيات الجديدة الآخذة فى التشكل حالياً تعد رد فعل عكسى لظواهر العولمة الرأسمالية الجارفة التى تهدد بدورها الهويات التى تشكلت فى الماضى، وتساعد هذه العرقية الجديدة على ظهور هويات جديدة قائمة على توجهات جديدة، وفى الحقيقة فإنه إذا كنا نشهد حالياً بعض الظواهر المتناقضة فيما بينها فإن كلا منها يعد مكملاً للآخر فاتحاد النظم الاقتصادية يرتبط بتحطم النظم الاجتماعية، كما أن التقليل من مكانة الانماط الفكرية العليا يرتبط بأحياء الثقافات المحلية فضلاً عن أن ظاهرة التفكير السياسى مرتبطة بإعادة بناء التكتلات، وتتسم هذه الفترة إذن بالخلط بين «المركزية» و«التفكيرية» وبين «الاحادية» و«التعددية»، وبين «العولمة» و«المحلية» وقد أورد الباحث أكسفورد AXFORD لفظة GLOLISM المكونة من اللفظين (GLOBAL = عالم) و (LOCAL = محلى) عساه أن تكون خير تعبير عن طبيعة عالمنا بصورته الراهنة.

ويمكننا قول إنه إذا كانت القومية لن تختفى بين عشية وضحاها إلا أنها لن تعد وعلى حد اعتقاد «جيلينز» GELLNER و«هوبسباوم» HODSBAWN و«سميث» SMITH بمثابة العامل الذى يرفض طابعه على الفترة. وعن النظر إلى الواقع الإسرائيلى نجد أنه يشهد ظواهر شبيهة غير أنها تحمل طابعاً يتماشى مع طبيعة المكان وحدود الزمان، فتشهد إسرائيل تزعزع أسس الرواية القومية أحادية الرؤية. وفى الحقيقة فإن النواتج الإسرائيلية المتأثرة بفكر العولمة والمطلعة على العلوم بكافة اتجاهاتها ترفض التسليم بقصة الموضوعية العلمية أو بشعار توحيد الصفوف. وترى النواتج الأكاديمية الإسرائيلية مثلاً ترى نظائرها فى الولايات المتحدة الأمريكية وسائر البلدان أن فكرة الموضوعية التاريخية أصبحت بمثابة معضلة مستعصية على الحل، ويمكننا قول إن الشك حل محل اليقين. وفيما يتعلق بإسرائيل فإن «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الذين يتسمون بنزعتهم النقدية» يقفون فى طليعة المشككين فى شعارى «الموضوعية التاريخية» و«وحدة الصف». ويهتم هذا البحث بطبيعة النقد التاريخى فى إسرائيل خاصة أن هذا النقد يعبر عن طبيعة العلاقة القائمة بين السياسة والمعرفة، ويمكننا على نحو آخر قول إننا سنتناول سياسة المعرفة التاريخية فى إسرائيل خلال عقد التسعينات.

إن مفهوم «سياسة المعرفة» الذى نستخدمه من أجل

توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين «النص» و«السياق» فى جدل المؤرخين يعنى محاولة تحقيق الوفاق بين المعرفة والهوية.

بنية الجدل: الذاكرة، المعرفة والهوية:

ويعود فضل إحداث تحول فى تاريخ الكتابة التاريخية فى إسرائيل إلى ذلك النشاط الذى بذله المؤرخ الإسرائيلى «بنى موريس» فى نهايات عقد الثمانينات، ولم يتحقق هذا التحول إلا بفضل الموازنة التى قام بها «موريس» بين قدامى المؤرخين والجديد منهم، فرأى موريس أن رؤية قدامى المؤرخين للصراع العربى الإسرائيلى تتسم بأحاديتها وسطحيتها فضلاً عن أنهم يتجنبون بحث الحقائق التى من شأنها فضح الجانب الإسرائيلى. ويمكننا على نحو آخر قول أنهم يعملون فى خدمة المعنيين بتبرئة الحركة الصهيونية وإسرائيل. وعلى خلاف هؤلاء المؤرخين فإن المؤرخين الجدد الذين بدأوا فى نشر أبحاثهم منذ عقد الثمانينات أعلوا من مكانة الشك فى الحقائق التاريخية المسلم بها. ولا شك أن إطلاع المؤرخين الجدد على السجلات الوثائقية لحرب ١٩٤٨ ناهيك عن حقيقة أنهم لم يعاصروا أحداث الحرب أتاح لهم تقديم بحوث إتسمت بقدر كبير من الرصانة. ولم يكتف «موريس» بتصنيف الكتابة التاريخية إلى كتابة تقليدية وأخرى حديثة إذ ذهب إلى أن بعض المؤرخين يقفون مكانة وسطى بين هذين التيارين، وكان يقصد بهؤلاء من يحرصون على تبرير المواقف الصهيونية.

إن التحدى الذى يفرضه موريس على البحث التاريخى فى إسرائيل يمثل أحد نقاط التحول المهمة فى تاريخ الكتابة التاريخية فى إسرائيل، ومع هذا فإن التحول الذى يشهده البحث التاريخى فى إسرائيل يعد أكثر عمقاً مما يطرحه «موريس»، إن خطورة ما يسقوم به موريس تتمثل فى تناوله لظاهرة الكتابة التاريخية وكأنها ظاهرة أكاديمية فقط كما أنه يقصرها على الصراع العربى الإسرائيلى فى حين أنه من الواجب أن يتم تناول الدرس التاريخى من منظور رؤية كل جيل للتاريخ ومن منظوري التوثيق، وطبيعة الصراع.

وأتصور أن أصول هذه الظاهرة تكمن خارج ردهات الجامعة بل ويمكننى قول إن ما تشهده الجامعة خلال الأونة الأخيرة يعد محاولة للتكيف مع ذلك الإحساس بعدم الارتياح والطمأنينة إزاء الذاكرة القومية الرسمية، ذلك الإحساس الجاشم على صدور الجميع خارج ردهات الدرس الجامعى، وعلاوة على هذا فإذا كنا لا نشك فى قيمة التوثيق الذى يقوم بها المؤرخون الجدد فإن الحقائق التى تتكشف من خلال مناقشات المؤرخين الجدد معروفة للجميع. ويمكننا على نحو آخر قول إن وجه الحداثة فى أنشطة المؤرخين الجدد يكمن فى طرحهم لفهم جديد للتاريخ، ويجب أن نشير أيضاً إلى أن هذا الجدل التاريخى غير قاصد على الصراع العربى الإسرائيلى إذ أنه يغطى كل مجالات التاريخ اليهودى والصهيونى والإسرائيلى والاقليمى.

وينطوى الجدل التاريخى فى إسرائيل على إشكاليتين رئيسيتين وهما:

أ - إشكالية مدى تحلى البحث الأكاديمي بالنزاهة العلمية.

ب - طابع الذاكرة الجمعية، ومع هذا فترى المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية أن هاتين القضيتين تستقل كل منهما عن الأخرى خاصة أن النشاط الأكاديمي يتمثل في طرح المعارف الموضوعية في حين أن الذاكرة الجمعية تتسم بتقلباتها وتعرضها للأهواء والنزوات ومن ثم فإنها تشوه التاريخ. ويتفق المؤرخ «بنى موريس» مع هذا الرأي في ظاهرة، ومن هنا فقد ذكر في أكثر من مناسبة «يتحيز على المؤرخ الذي تسول له نفسه الاقتراب من النزاع العربي - الإسرائيلي أن يسعى قدر استطاعته للتعامل مع هذا الصراع وكأنه صراع حدث بين قرطاج وروما أو كائنه أتى في التوم من المريح وأن يتعامل معه بكل نزاهة وحيدة». ويعني ما قاله موريس إنه يرى أن دور المؤرخ يتمثل في السعي إلى الحقيقة التاريخية وأن يكتب ما حدث بالفعل.

ومع هذا فمن الواجب أن نميز بين الموقف العلني والموقف العملي. ويمكننا على نحو حقيقي قول إن التمسك بأية نزعة حيادية أو موضوعية في أي مجتمع قومي لا يعدو عن كونه تعبيراً عن موقف سياسي، كما أن التشديق بالموضوعية التي قد تثير غضب البعض لا يخلو عن بعض النزعات السياسية. ومن هنا فليس من الممكن أن ينفصل البحث التاريخي بغض النظر عن أصوليته أو حداثة عن الذاكرة الجمعية. إن الوعي بالتاريخ يقوم على دعائمي «التاريخ» و«البحث»، ومن ثم فإن أية محاولة للفصل بينهما لن تؤدي رلاً إلى حوث صدع لا رآب له في البحث التاريخي.

ويفضل المشتغلون بالبحث التاريخي حالياً استخدام مصطلح «النسبية» بدلاً من «الموضوعية». وتكمن أهمية استخدام المصطلح الجديد في أنه بينما يرى الاتجاه الموضوعي أن الكتابة التاريخية تسعى إلى تقيم صورة قريبة إلى الواقع التاريخي فإن أصحاب الاتجاه النسبي يرون أنه من الممكن تقديم الواقع التاريخي على أكثر من نحو. وعلاوة على هذا فبينما يهتم أصحاب المدرسة الموضوعية بقضية مدى التشابه بين الرواية التاريخية والحدث التاريخي فإن أصحاب المدرسة النسبية يرون أن المصادر التاريخية تعرضت لعمليات تشكيل وتركيب وانها لا تحمل ما تدعيه من نقاء، وتهتم هذه المدرسة على وجه الخصوص ببحث أسباب تباين رؤية الحدث التاريخي لدى المؤرخين.

وبطبيعة الحال فإن المفكرين ذوي الحس النقدي والساعين للكشف عن أسباب ترسخ بعض الروايات في الأذهان يتبنون توجهات وفرضيات المدرسة النسبية. وقد يكون من المسلم به حالياً أن العقود الثلاثة الماضية شهدت تدنياً واضحاً في مكانة الاتجاه «الموضوعي»، مما أفسح الطريق لتزايد مكانة «النسبية» في حقل العلوم الانسانية والاجتماعية، ومن هنا فإن الدراسات الانسانية الحديثة تسيطر عليها ثلاث اتجاهات رئيسية. ويرى الاتجاه الأول الذي تكمن اصوله في علم اجتماع المعرفة الذي نشأ وتطور في البلدان الناطقة

بالانجليزية، أنه ليس من الممكن فصل عملية الابداع عن الاطر الاجتماعية والثقافية الواقعة خارج حذو العلم. إما الاتجاه الثاني الذي نشأ في اوربا الغربية فإنه معني بتفسير وتحليل المنجزات النصية والخطابية. أما الاتجاه الثالث والأخير فيبرز به الصوت النسائي.

وتكشف هذه الاتجاهات رغم التباينات القائمة فيما بينها أن سياستي «المعرفة» وتقديم المعرفة تعدان عنصراً أساسياً في توازن القوى الاجتماعية.

ومع هذا فيجب أن نميز بين مستويين من التفكير التاريخي، فيهتم المستوى الأول والذي يمثلته قدامى المؤرخين بالمعلومات في حد ذاتها ويتسم هذا المستوى بنزعة التبريرية في حين أن المستوى الثاني والذي يمثلته المؤرخون الجدد معني بطريقة ومنهجية المعرفة. ويوضح المؤرخ «ايلان بافيه» الواقع الراهن لحركة التاريخ بقوله: «إن المؤرخين لا يلبون حالياً بالحدث الذي خلقتة الصفوة الساسية في الماضي، والذي تسعى الاتجاهات القومية والدينية والعنصرية والشوفينية إلى الإبقاء عليه طي الكتمان».

وقد حرصت الباحثة «عديت زارطل» على توضيح مكانة الرواي من الحدث التاريخي فذكرت في احدي ابحاثها «إذا طالع مؤرخان ذات الوثائق فإن كلا منهما سيتوصل إلى استنتاج متباين عن استنتاج الآخر بل وسيتوصل إلى «تاريخ» مختلف. وفي حقيقة الأمر فإن التاريخ ليس قاصراً على الوثائق التي قيل كل شيء عنها وإنما يعني كتابته التي هي من صنع قراءة الانسان وتفسيره للحدث التاريخي. وتتأثر هذه القراءة بطبيعة الحال بخلفية القارئ الايديولوجية والثقافية».

ويوضح الجدول التالي طبيعة العلاقة بين الموقف التاريخي المؤسس على المعرفة وبين الموقف التاريخي المؤسس على نهج المعرفة. ويتضمن هذا الجدول اسماء المؤرخين المنتمين إلى الاتجاهات المختلفة.

سياق الجدول: بين الصهيونية وما بعد الصهيونية يجب أن نفهم التطورات التي طرأت على الوعي التاريخي في اسرائيل على ضوء التغيرات التاريخية والسياسية التي يشهدها المجتمع. ولا شك أن الوعي التاريخي بكل صوره الرسمية والشعبية والاكاديمية يلعب دوراً اجتماعياً بالغ الأهمية في المجتمعات الحديثة فيزودها هذا الوعي بالاحساس بوحدة الصف وبمغزى الوجود، ذلك الاحساس الذي تبده الحداثة والرأسمالية والعلمانية، ومن هنا فإن المؤرخين يعدون بمثابة «كبار كهنة» الفكر القومي، ولهذا فإن القومية تعد البديل العلماني الناجح للدين، ويلعب الوعي التاريخي دوراً مهماً في صياغة الهوية القومية أو في تفتيتها. وقد سارت في اسرائيل حتى الآونة الأخيرة «الهوية القومية» الصهيونية، ولعبت هذه الهوية دوراً رئيسياً في حشد اليهود حول أهداف حركية وسياسية، فخلق هذا الوعي شخصيات رأت أن الصهيونية تعد جزءاً من هويتها الشخصية، وأنهم جزء مما يسميه الباحث «اندرسون»

التوجهات الرئيسية في جدول المؤرخين

المعرفة	
اتجاه تبريري	اتجاه نقدي
الموضوعية (تمثلها أنينا شابييرا) النهج المعرفي النسبية (يمثلها موردخاي بار اوزن)	(يمثلها بنى موريس) (يمثلها ايلان بافيه)

جماعة متخيلة ذات وعي جمعي يميزها عن الآخرين.

وقد أوجدت الهوية الاسرائيلية مثلما فعلت هويات أخرى تقاليد خاصة بها إذ انها شكلت روايات تاريخية غير واقعية لا تتماشى إلا مع فكر ورؤى الصفوة الحاكمة للواقع. وتتكون هذه القصة التاريخية من مواد قصصية مستمدة من الماضي السحيق ومن المشهد الثقافي المعاصر للجماعات التي يوجه اليها الخطاب التاريخي.

وفيما يتعلق بالمؤرخين الاسرائيليين فقد وقفوا في ساحة المعركة مثلهم مثل مؤرخي سائر الامم الوليدة وفي خدمة قادة الثورات القومية. وعند الحديث عن التاريخ الاسرائيلي الذي كتب حتى العقد أو العقدين الأخيرين نجد أنه أضفى هالة من الحقيقة على الذاكرة القومية والايديولوجية القومية. وعند النظر إلى الكتابة التاريخية الاكاديمية من الناحيتين الفكرية والمؤسسية نجد أنها كانت تسير في ركب الكتابة الايديولوجية غير أنها كثيراً ما كانت تأخذ طابعاً علمياً ويمكننا قول إن النزعة القومية كثيراً ما كانت تفرض طابعها على البحث الاكاديمي.

وقد أشار الباحث «موشيه نسوكرمان» في بحثه الذي تطرق فيه إلى كارثة النازي والذي يعد نقطة تحول هامة في دراسة الذاكرة الجمعية إلى ان عملية تضخم قصة الماضي الجمعي الذي يعد بطبيعته مراوغة وقابلاً لكثير من التفسير المتناقضة تعد نتيجة طبيعية للذاكرة الائمة بطبيعتها.

ونظراً لأنه ليس بمقدور الذاكرة الجمعية اختزان كل مكونات الذاكرة المتناقضة فيما بينها فإنها تضطر في بعض الاحيان إلى تهميش بعض المكونات وإبراز بعضها الآخر. ومع هذا فتظهر في بعض الاحيان عدة مكونات تهدد بدورها الذاكرة الجمعية، وقد ظهرت منذ عقدي السبعينيات والثمانينيات بعض الثغرات والتصدعات في الرواية الرسمية للتاريخ الاسرائيلي. ولم يكن التشكيك في الرواية الرسمية نتيجة للكشف عن الحقائق الجديدة وإنما كان محصلة للتعامل على نمو جديد مع الرواية الصهيونية الرسمية. وكان هذا التشكك نتيجة لانتهاج المرحلة الأولى من تشييد الدولة،

وأقول نجم حركة العمل التي قادت هذا المشروع حتى نهايات عقد السبعينيات، وكثير من الظروف يأتي في مقدمتها تضائل مكانة الصراع العربي - الاسرائيلي، وتزايد انخراط اسرائيل في المنظومة العالمية.

وكان لهذه التحولات دورها في تمكين الصفوة من طرح رؤى تاريخية سرعان ما تبين انها شديدة الاختلاف عن تلك الرؤى التي حرصت القيادة على ترسيخها في نفوسنا. ونتصور في هذا المجال أن ظهور المؤرخين الجدد قد أحدث تحولات في طبيعة الوعي التاريخي من ناحيتين رئيسيتين وتتمثل الناحية الاولى في أنه تم الانتقال من أحادية الوعي التاريخي إلى التحررية، ومن هنا فقد أصبحت هناك أكثر من رواية - اما الناحية الثانية فتتمثل في أنه تم الانتقال من الوعي التاريخي القومي «المسلم به» إلى وعي تاريخي ملئ بالتناقضات. إن الدرس التاريخي المعاصر يفيد أنه تم الانتقال من الصوت الرسمي للصهيونية الكلاسيكية الممثلة في حركة العمل ودولة اسرائيل «الرسمية» إلى أصوات متعددة ومتباينة ليس للرقابة سلطة عليها.

إن هذه الواجهة الحداثية الممثلة للدرس التاريخي المعاصر تعد في حقيقتها تعبيراً عن الثقافة الصهيونية لحركة ما بعد الصهيونية التي تتشكل حالياً في اسرائيل، ولا شك أن هذا التحول في الدرس التاريخي يعبر عن بداية نهاية الوعي التاريخي الذي كان يصاغ على نحو محدد ليتماشى مع فترة الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة، فضلاً عن أنه يعبر عن ظهور وعي تاريخي حديث يتماشى في طبيعته مع المجتمع المدني متعدد الثقافات.

ويجب أن نضع في اعتابارنا أن هذا التحول لا يشمل المجتمع بأسره إذ انه لا يتعدى حدود الصفوة المستنيرة الليبرالية، ومع هذا فسيكون لهذا التحول دوره في تغيير تعريف الهوية الاسرائيلية.

ومن المعروف أن الهوية الاسرائيلية اعتمدت حتى عقد الستينيات على الفكرة القومية الصهيونية غير أن احتلال اسرائيل لأراضي الضفة الغربية في يونيو ١٩٦٧ أسهم في إحياء فكرة «أرض اسرائيل الكاملة»، الأمر الذي ساعد على ظهور طبقة اجتماعية جديدة رفعت بدورها شعار استيطان هذه الاراضي، وكان من بين تبعات هذا الاحتلال توسع نشاط الاقتصاد الاسرائيلي على نحو غير مسبوق، وظهور طبقة «الاثرياء الجدد»، وتشكل حركة «الفهود السود» التي عبرت عن احتجاج اليهود الشرقيين على اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وحينما نشبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد كان من بين نتائجها تعرض حركة العمل إلى أزمة بالغة الحدة اسفرت في نهاية الأمر عن فقدانها للسلطة التي احتكرتها منذ إقامة الدولة. وفي عام ١٩٧٧ تولى اليمين مقاليد السلطة، وكان هذا التحول مصحوباً بثلاثة ظواهر رئيسية يمكننا إجمالها في تزايد قوة حركة الاحتجاج السياسي الذي مثله اليهود الشرقيون، وتزايد حركة الاستيطان في الاراضي المحتلة وتزايد نفوذ المعسكر الديني

القومي، وتزايد نشاط مؤيدي الليبرالية الاقتصادية.

ومع بدء عقد الثمانينات دخل رئيس الوزراء مناحيم بييجين معركته الانتخابية وهو واثق من النصر إذ كان قد توصل في عام ١٩٧٩ إلى اتفاق سلام مع مصر. ومع هذا فقد كان للاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وتزايد معدلات التضخم في الثمانينات أسوأ الأثر على الليكود، ومن هنا فقد تشكلت في عام ١٩٨٥ حكومة وحدة وطنية ضمت حزبي الليكود والمعراخ، وبالرغم من أن تشكل هذه الحكومة عبر عن نزوع البعض صوب اليسار إلا أن الغلبة ظلت لليمين وخاصة في المجال الاقتصادي، وتجلت سيطرة اليمين في انهيار مؤسسات وقيم حركة العمل وتضخم اسطورة «الخصخصة» التي تروج لها البرجوازية الجديدة، ووصل هذا التحول إلى الذروة في عام ١٩٩٤ وهذا بعد أن خسرت حركة العمل انتخابات الهستدروت. وعند الحديث عن التحولات التي شهدتها المجتمع الاسرائيلي طيلة العقود الماضية لا يمكننا أن نغفل ذكر الانتفاضة. وحينما وقعت حرب الخليج في عام ١٩٩١ التي شهدت إطلاق العراق لصواريخ «سكود» على اسرائيل فقد تكثف الاحساب بمدى ضعف جبهة اسرائيل الداخلية، وشهد عام ١٩٩٢ عودة حزب المعراخ إلى السلطة، كما شهد عام ١٩٩٣ توقيع اتفاق اوسلو الأول بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ذلك الاتفاق الذي اعقبه التوقيع على اتفاق اوسلو الثاني، واتفاق السلام الاسرائيلي - الاردني، وعقد المفاوضات مع سوريا.

وعند النظر الى الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٥ نجد انها شهدت تصدع الرؤية الصهيونية فإذا كانت الهوية القومية الصهيونية اتسمت حتى نهاية عقد الستينيات بالتجانس فقد شهد عقد السبعينيات وعلى ضوء الاحداث التي سبق لنا عرضها طرح الثقافة السياسية الاسرائيلية لبديلين رئيسيين للهوية الاسرائيلية ووعيا التاريخي.

وقد تكون البديل الأول في عقد السبعينيات ويمكننا أن نطلق عليه مسمى «الصهيونية المحدثّة». وأكد هذا الاتجاه على أهمية ارض اسرائيل في مقابل دولة اسرائيل، والشق اليهودي من الدولة مقارنة بالشق الاسرائيلي، والانتفاء العرقي مقابل الانتماء المدني، وتمثل فكر هذا الاتجاه في منظمة «جوش ايمونيم» أما الاتجاه الثاني فقد تشكل في عقد الثمانينات ويعرف باسم «ما بعد الصهيونية». وتمثلت خصوصية هذا الاتجاه في اعلانه من مكانة الفرد والواقع في مواجهة الاتجاهات السلفية التقليدية التي اعلت من مكانتي المجموع والماضي، وتعد حركة «يش جفول» خير تعبير عن فكر هذا الاتجاه الجديد.

ولا تعد هذه الاتجاهات اتجاهات فكرية أو سياسية بحتة بقدر مايعبر كل منها عن شريحة اجتماعية محددة المعالم تعبر في مجمل القول عن توجهات تعليمية وفكرية وثقافية بعينها. ويحمل اصحاب كل اتجاه من الاتجاهات سالفة الذكر رؤية ووعياً تاريخياً مستقلاً،

يمكننا أن نوجزه من خلال الجدول التالي:

ويجب أن ننوه في هذا المجال إلى أنه بالرغم من وجود فروق

الأبعاد	الصهيونية المحدثّة	ما بعد الصهيونية
الانتماء	عرقي - قومي يهودي	مدني اسرائيلي
هوية	جمعية	فردية
المكان	أرض اسرائيل	دولة اسرائيل
الزمان	ماضي بعيد ومستقبل بعيد	حاضر ومستقبل
الثقافة	خصوصية	قريب
حركة سياسية	جوش ايمونيم	كونية

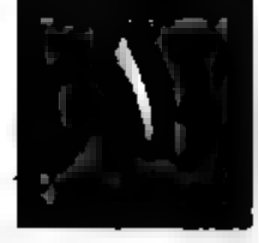
حادة بين «الصهيونية المحدثّة» و«ما بعد الصهيونية» إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بينهما يتمثل في التشكيك في مصداقية الثقافة السياسية الاسرائيلية، ومع هذا فبينما تقوم دعاوى الاتجاه اليميني على مبدأ القومية العرقية فإن دعاوى الاتجاه اليساري تقوم على الإعلاء من مبدأ حرية الفرد وحقوقه، ويجب أن نضع في اعتبارنا ايضاً أن «الصهيونية المحدثّة» تعد حركة انعزالية قومية - عنصرية معادية للديمقراطية وانها تتطلع إلى عزلة الذات الاسرائيلية، وتعتمد هذه الحركة إلى حد كبير على تزايد جدة الصراع الاقليمي، ومحدودية اندماج اسرائيل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وفي المقابل فإن «ما بعد الصهيونية» تعد اتجاهاً ليبرالياً واعياً إلى الانفتاح، ومن ثم فإنه يطالب بالتقليل من خصوصية الذات وي طرح كل اتجاه من هذين الاتجاهين سالف الذكر وعياً تاريخياً مستقلاً يمكننا عرضه من خلال الجدول التالي.

الوعى التاريخي	
قديم (السرد الرئيسي)	حديث (السرد البديل)
قومي	شخصي
صهيوني	فلسطيني
اسرائيلي	يهودي
حركة العمل	اتجاه يميني
حركة العمل	اتجاه يساري
حركة العمل	اتجاه وسطي
اشكنازي	شرقي
علماني	حريدي
ذكور	انثوي

وفي الختام فلا يسعنا سوى قول إنه إذا كان قد راق للبعض تصوير جدل المؤرخين في صورة جدل أكاديمي مجرد فإن الدراسة تؤكد على أن هذا الجدل التاريخي يعد حدثاً ثقافياً سياسياً بالغ الأهمية. وقد تبين لنا أن هذا الجدل يعبر عن ثمة تراجع عن الرواية القومية الرسمية فضلاً عن تعبيره عن صعود نسبي في روايات

أخرى. أما القاسم المشترك الذي يجمع بين كل الروايات الجديدة فيتمثل في هدم ما هدمته الصهيونية من خلال إبراز تلك الهويات والقوميات التي همشتها الصهيونية والتي كان من بينها الهوية الدينية الحريدية، والقومية الفلسطينية. إن مصطلح «هدم الهرم» الذي طرحه الفيلسوف هيجل يطرح تحدياً سياسياً وفكرياً جديداً، ومن ثم فإن البحث عن الحقيقة يستلزم الإنصات لصوت الحقيقة.

ضرب لبنان



ملف العدد

يديعوت احرنوت
٢٠٠٠/٢/٧
بقلم: اسحاق بيللى

لبنان الآن

وضعت سوريا اساسه فى عام ١٩٨٩. وسوف تلجأ بعض الاطراف الى البحث عن الدعم لدى اعداء دمشق ومن ثم تتعرض سوريا مرة اخرى لتهديد من جانبها الايمن. ومع انهيار هذا الاصلاح الاقتصادى فإن مئات الالوف من العمال السوريين الذين وجدوا لقمة العيش فى لبنان المستقرة والمزدهرة سوف يفقدون مصدر رزقهم.

ولا يمكن لدمشق ان تتجاهل هذه الرسالة ولا يمكن لسوريا ايضاً ان تغفل هذه الديناميكية. ومن ثم يجب على سوريا ان توقف نشاط حزب الله - على الأقل حتى تهدأ المخاوف اللبنانية وبالفعل، فانه فى اعقاب هجوم سلاح الجو فى شهر يونية اصدرت سوريا اوامرها الى حزب الله لتقليص النشاط المعادى وتم تقليص هذا النشاط بالفعل إلى أن انهارت محادثات السلام فى شيبردزتاون وهنا الغت سوريا تحفظها على نشاط حزب الله.

ويعتمد الاسد على وجه نظر ايهود باراك وهى ان اسرائيل التى قررت ان تتبع سياسة ضبط النفس من اجل اثبات رغبتها فى السلام فى حاجة اليه لكبح جماح حزب الله. وهو يتوقع ان تؤدى الخسائر المتكررة، فى الجانب الاسرائيلى الى اعادة ايهود باراك الى محادثات السلام مع مواقف كثيرة اكثر مرونة. والرد هو العودة الى مهاجمة البنية الاساسية وليس فقط رداً على اطلاق صواريخ الكاتيوشا على منطقة الجليل والذي كان سبباً فى الهجوم الذى شنته اسرائيل فى شهر يونية. واود ان اقول إن مقتل جندي اسرائيلى يعتبر ايضاً سبب وجيه لمهاجمة البنية الاساسية.

وهذا موقف يعتمد على منطق قوى ولا يمكن لاي طرف

أن الشئ الوحيد الذى يمكن ان يؤدى إلى وقف هجمات حزب الله على الفور هو غضب اللبنانيين ولا يمكن أن يتسبب أى شئ فى غضب اللبنانيين على حزب الله الا التهديد بوقف اعادة بناء الاقتصاد الوطنى اللبنانى الذى دمر خلال السنوات الطويلة للحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠).

وكان جيش الدفاع الاسرائيلى قد هاجم البنية التحتية الاقتصادية فى لبنان مرتين خلال الخمسة عشرة عاماً الماضية - وذلك خلال عملية عناقيد الغضب عام ١٩٩٦ وفى الرابع والعشرين من يونيو الماضى. وفى المرتين أوقفت منظمة حزب الله نشاطها.

وفى اعقاب الهجوم فى شهر يونية اشارت جميع الجهات السياسية فى لبنان بأصبع الاتهام الى منظمة حزب الله واكدت انها لا يمكن ان تتحمل المزيد من التحدى من جانب حزب الله.

أن ما قيل لحزب الله، كان موجهاً ايضاً بالطبع الى اذن سوريا .. ففى اعقاب قصف محطة كهرباء فى عملية عناقيد الغضب سارع الرئيس اللبنانى ورئيس وزرائه بالذهاب الى دمشق وطالبا بوقف نشاط حزب الله. وفى شهر يونية الماضى وعلى الرغم من ان الضجة قد نقلت عن طريق قنوات اخرى فإن رد الفعل اللبنانى كان ينطوى على نفس الرسالة ومضمونها.

أن الاصلاح الاقتصادى هو الشئ الوحيد الذى يوحد الطوائف اللبنانية والمعادية لبعضها البعض بشكل تقليدى. وفى حالة توجيه أى تهديد إلى هذا الاصلاح الاقتصادى أو فى حالة وقفة فسوف تتأثر عملية التوافق الطائفى الذى

لبناني أو دولي ان ينكره، وهو ان جيش الدفاع الاسرائيلي موجود في لبنان من اجل منع وقوع أى هجمات على حدودنا وان اسرائيل على استعداد للانسحاب من لبنان على الفور عندما يجي طرف لبناني أو سوري ويعرض خطة متفق عليها لمنع وقوع هجمات ضدنا، وتعتبر اسرائيل حكومة لبنان مسئولة عن مقتل أى جندي في جيش الدفاع الاسرائيلي بسبب رفض اللبنانيين الاتفاق على خطة امنية معنا ومن ثم فان اسرائيل سوف ترد على أى خسائر في

الارواح بمهاجمة اهداف اقتصادية أو عسكرية في لبنان. وسوف تثمر هذه السياسة عن نتيجتين: لن يسمح اللبنانيون لحزب الله بالمساس بجنود جيش الدفاع الاسرائيلي وسوف يزيدا استعدادهم للتفاوض معنا حول الانسحاب المتفق عليه من دولتهم. الدكتور بيلي باحث زميل في معهد ترومان في الجامعة العبرية وكان ضابط اتصال لحركة أمل ومستشار لشئون الشيعة في وزارة الدفاع.

نافذة الفرص للأسد

هآرتس ٢٠٠٠/٢/٧
بقلم: موشيه ارينز



٢٠٠٠ مهما تكن الظروف.
* استئناف المحادثات مع سوريا بواسطة حكومة باراك بدون ان يكون ذلك مشروطا بان تعمل سوريا على كبح جماح نشاط منظمة حزب الله ضد جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان.
واذا كان إيهود باراك قد تصور ان الاسد قد تطوع لوقف نشاط حزب الله بعد بدء المحادثات فإن باراك مخطئ في ذلك.
واذا كان قد افترض ان الاتفاق مع الاسد والذي سيجعل استمرار التواجد الاسرائيلي في لبنان غير مجدي - سيوقع على الفور، فانه يكون مخطئ مرة اخرى، وها هو رئيس الوزراء باراك يبتعد عن ساعة الصفر التي حددها لنفسه وهي يوليو ٢٠٠٠ لمسافة خمس اشهر فقط - الامر الذي يضعف قدرته على المساومة في مواجهة الاسد. وكان هذا خطأ في فهم تكتيك الاسد.
ان الهجوم الذي شنته طائرات سلاح الجو ضد بعض الاهداف في لبنان في الرابع والعشرين من يونيو لم يؤدي فقط الى وقف هجمات حزب بواسطة صواريخ الكاتيوشا ضد شمال اسرائيل، بل قلل ايضا من هجمات المنظمة ضد جنود جيش الدفاع وجنود جيش جنوب لبنان. كذلك فان رفض اسرائيل الاستمرار في احترام القيود التي تفرضها اتفاقيات تفاهم ابريل قد ساعدها على بلورة قدرة ردع ادت الى وضع نهاية لنشاط حزب الله ومهد الطريق لانسحاب جيش الدفاع. ومن ناحية اخرى فان قرار باراك بشأن العودة للتصرف وفقاً لاتفاقيات التفاهم سرعان ما أدى إلى استئناف نشاط حزب الله والذي وصل الى ذروته في الاشهر الاخيرة. ولذلك كان من الطبيعي ان ننتظر وقوع خسائر في الجانب الاسرائيلي خاصة وإن هذه الخسائر اصبحت مسألة وقت فحسب.
ان التزام باراك بانسحاب جيش الدفاع في شهر يوليو ٢٠٠٠ قد وصف من قبل بعض الاشخاص بأنه فكرة

منذ الخسائر الاخيرة التي منيت بها اسرائيل في جنوب لبنان إمتلات الصحف ووسائل الاعلام الاخرى بتحليلات وتطبيقات حول الرد العسكري المناسب على ما تقوم به منظمة حزب الله وحول جدوى انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي من جانب واحد من جنوب لبنان. والان هناك امرين يجب ان يكونا واضحين وهما: لن نحقق السلام لحدودنا الشمالية بواسطة تبادل الضربات مع حزب الله وأما الانسحاب من جنوب لبنان بعد النجاحات التي تحققتها منظمة حزب الله في حربها ضد جيش الدفاع وضد جيش جنوب لبنان فلن يؤدي الى حل المنظمة التي تلقى الدعم من ايران ولكن هذا الانسحاب سوف يؤدي فقط الى اقتراب المنظمة على الفور من مدتنا وقرانا في الجليل ورفع الثمن الذي سوف تضطر اسرائيل الى دفعه مقابل حماية حدودنا الشمالية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا يجب ان تفعله اسرائيل من اجل ضمان سلامة وامن الحدود الشمالية؟ أن رئيس وزرائنا الذي اختار ان يكون وزيراً للدفاع .. نحى جانبا سياسة من سبقه في وزارة الدفاع، وعلى ضوء التجربة التي اكتسبناها خلال الاشهر الستة الماضية - يتضح ان سياسته قد فشلت. ان سياسة باراك قد اعتمدت على ثلاثة عناصر رئيسية:

* اعادة ممثلي جيش الدفاع إلى لجنة الاشراف على اتفاقيات تفاهم ابريل وتطبيق القيود التي تفرضها هذه الاتفاقيات على نشاط جيش الدفاع في لبنان. وقد تلاشت هذه القيود في اعقاب الانتهاكات الكثيرة من جانب حزب الله لهذه الاتفاقيات. الامر الذي تسبب في قصف بعض الاهداف بما في ذلك البنية التحتية في لبنان بواسطة سلاح الجو الاسرائيلي في ليلة الرابع والعشرين من يونيو ١٩٩٩.

* التصريحات المتكررة من جانب رئيس الوزراء ايهود باراك بان جيش الدفاع سوف ينسحب من لبنان في يوليو

عبقرية. ولكن لسوء الحظ اتضح ان هذه الفكرة ليست الا نوع من الحماسة. فكيف يمكن الالتزام بشيء بعد عدة اشهر في الوقت الذي لا ندري فيه ماذا يمكن ان يحدث حينئذ؟ واذا كان لابد من الانسحاب، لماذا ننتظر انن حتى يوليو ٢٠٠٠؟ وكيف يمكن لذلك ان يؤثر ذلك على الروح المعنوية لجنود جيش الدفاع وجنود جيش جنوب لبنان والسكان اللبنانيين في المنطقة الامنية في المرحلة الانتقالية قبل الانسحاب؟ هذه استراتيجية تهزم نفسها وتتعارض مع أي منطق.

حكومة الهيستيريا

ملحق معارف السياسي

٢٠٠٠/٢/٩

بقلم: بن دور يميني

ونحن لن نقول للاسد ان يعمل على وقف نشاط حزب الله في جنوب لبنان قبل ان يتوجه باراك إلى شبرينتاون من اجل لقاء وزير خارجيته، وتلطف باراك على هذا اللقاء مع الرجل الذي رفض مصافحته يدل على انه تخلي تماماً عن حنره، وكان يمكن للاسد أن يفترض ان باراك يرغب تماماً في التوقيع على اتفاق معه، وعلى غرار الكثيرين في اسرائيل ربما لم يفهم عن أي نافذة فرص كان باراك يتحدث، ولكن من المؤكد انه فهم ان هذه فرصته للحصول على تنازلات من اسرائيل.

رد فعل اسرائيل في لبنان هو نتيجة لضغوط، وليس لمطالبات، ليس فيه فائدة، ولكن فيه أضرار عظيمة. لقد بدأت الموجة الأخيرة بالتصريحات الغبية، قبل عدة أسابيع عن النجاحات العظيمة لإسرائيل في لبنان. وقد كان واضحاً أنه بعد هذه التصريحات، سيضطر شخص ما أن يبرهن على أن اسرائيل لم تخرع بعد الصيغة السحرية لمكافحة المنظمات الارهابية.

إن حزب الله ليس فقط تنظيماً ارهابياً، انه تنظيم له مغزى اكبر بكثير. فهناك تأييد شعبي واسع لهذا التنظيم ومن وجهة نظر اللبنانيين فهو يعتبر هيئة سياسية تُدير الصراع ضد الاحتلال الاسرائيلي. إن هذا التنظيم يتلاعب بنا لسنوات عديدة، سواء مع مساندة سورية أو بدون. ونحن كمعادتنا نفكر بأسلوب أدينا ما علينا وانتهى الأمر. والدور الذي أديناه حالياً هو عقاب جماعي. فقد ضغط ضباط الجيش الاسرائيلي وفي نشرات التليفزيون شاهدوا الدم، ودخلت الحكومة تحت الضغوط. ولذا فإنها لم تقم بأي دراسة أو فكر جدي. لقد كان رد فعل الحكومة بناءً على الهيستيريا وعلى الضغوط، وليس بناءً على المتطلبات الحقيقية.

إن الحكومة لا يجب أن تنجرف، بل يجب أن تُدير سياسة، ان محطات الطاقة المصابة في بيروت تجدد الرغبات في الانتقام للهيستيريا الشعبية. إن مئات الآلاف من المواطنين اللبنانيين

بدون كهرباء هم ضحايا اسرائيل، والذين نرغب في الاعتقاد بأنهم ضحايا حزب الله. إن القنابل على البنية الاساسية هي جزء من سياسة: «إنهم يفهمون لغة القوة فقط»، وهي اللغة المناسبة للقوى الاستعمارية الغشيمة وليس للدول الاخرى.

إن الصراع لا يمكن ان يدور على حساب مواطني لبنان، بالضبط كما انه لا يمكن ان يدور على حساب مواطني الشمال. وفي الوضع الحالي، لمن لم ينتبه لذلك فقد ردت اسرائيل باصابة مواطني لبنان، في اعقاب الاصابة التي لحقت بجنود الجيش الاسرائيلي. طالما أن اسرائيل موجودة في لبنان، فإن قواعد اللعبة الوحشية اليومية هي أنه اذا ما دفعت اسرائيل ثمناً يومياً باهظاً من الجنود، فإن المواطنين المدنيين خارج الصورة، وفي الماضي لم يلتزم حزب الله بهذه القواعد. والآن اسرائيل لا تلتزم بهذه القواعد.

إن القنابل على لبنان لن تحول اسرائيل الى «أقوى» إن القنابل لن تعضد من موقف اسرائيل في مباحثات السلام، والتي من غير الواضح إذا كانت ستستأنف. إن القنابل تحل مشكلة واحدة فقط: فهي استجابة للضغوط سواء الوهمية أو الحقيقية، للهيستيريا الشعبية والتي تتغذى من الصور التليفزيونية. ومن أجل ذلك ليس هناك ضرورة (لا حاجة) لحكومة، من أجل ذلك يجب وجود غوغاء، بدلا من حكومة مهيمنة وتحكم، تلقينا حكومة هيستيريا.

لقد خسرنا هذه الحرب

هآرتس ٢٠٠٠/٢/١١

بقلم / يوثيل ماركوس

باراك مسئولاً عن العمليات في لبنان كرئيس اركان وحتى الآن كرئيس وزراء لاتوصف بأنها عملية انتقالية لا توجد عملية ذات شعبية، بل «ارسال رسالة». كل هذا على أمل ان يكون حزب الله ولبنان والاسد على

لقد دخل لبنان في عظمنا، وعندما نتناقص حوله تتغير اللغة ايضا. في لبنان لا توجد عملية عسكرية بل «ارسال رسالة» ولاغارات عفوية بل «انذار للعدو» لا توجد عمليات انتقامية بل «عمليات عسكرية». لا توجد عملية عسكرية، منذ ان اصبح

مستوى ارسال باراك لالتقاط الاشارات. يثبت الماضي ان الاشارات قد التقطت اساسا في الولايات المتحدة، التي جاءت المرة تلو الاخرى في اللحظة الاخيرة لانقاذنا من المرحلة الانتقالية التي من شأنها هدم البرج كله.

«فيتنام المصغرة» والمستنقع اللبناني «ولعنة لبنان» من عملية الليطاني الكبرى مرورا بعملية اورنيم الصغرى ثم اورنيم الكبرى، والتي عرفت باسم حرب سلام الجليل، وحتى عملية «تصفية الحساب» وعملية «عناقيد الغضب»، تتلوب على البلاد تسعة رؤساء للحكومة وثمانية وزراء دفاع. حتى العدو تغير. ولكن شيء واحد لم يتغير، وهو ان هذه الحرب لم تنته منذ اليوم الذي اكد فيه مناحم بيجين منذ ١٨ عاما ان الارض ستهدأ اربعين عاما، لم يتم التقاط «الاشارات» و«الرسائل» ونحن نترقب الدماء. في العام الاخير شبه الهادي، قام حزب الله بحوالي ١٥٠٠ عملية اعتداء ومحاولات اعتداء. وهم لا يعملون دائما طبقا للدور الذي خصصه لهم العبري اليهودي. فقد انتظرنا سقوط الكاتوشا فور عملية قصف محطات القوى، ولكن لم يحدث لقد تعلموا شيئا منا، على غرار «سوف نضرب في المكان والتوقيت الذي نختاره» قالوا وحبسوا مواطني الشمال ليوم آخر في المخابي بينما يحتفظون لانفسهم بخيار تصفية الحساب في اللحظة التي لا نتوقعها وبينما يتباهى قادة سلاح الطيران بكيفية تغلب طائرات F-16 المتطورة على مولدات الكهرباء الشريفة، قامت مجموعة من حزب الله تعلى البغال بقتل جندي آخر. ان جدول اعمالهم مختلف عن ذلك الذي اعد له باراك.

بعد زيارة لفيتنام في ذروة الحرب طلب رئيس الاركان الاميركي من موشى ديان أن يبدي رأيه في كيفية الوصول الى حسم عسكري، وجاءت اجابته العصبانية تنتصر طالما انها تواصل القتال، بينما يحكم بالفشل على الجيش النظامي اذا لم يستطع حسم المعركة، أي أن النتيجة التي

توصل اليها هي، انه لا حل عسكري، لم تقنع الإجابة الحاضرين واستمرت الحرب عدة سنوات. في النهاية انسحب جيش الولايات المتحدة من فيتنام مجللا بالعار وهو يترك خلفه خمسين الف قتيل. كل هذا بسبب نظرية بسبب عناد، وخاصة بسبب غرور غبي من الدولة العظمى.

لنفس الاسباب لن نستطيع الانتصار على حزب الله لنبيهم العاقز لاننا قوة احتلال نحن اثقل وزنا، وغريبا للغاية عن المساحة، وغير قادرين على الحسم العسكري، لقد استجاب باراك لرغبة الشعب عندما تعهد بالانسحاب من هناك. ولكن كمن فشل في التخلص من اسلوب التنقل، والذي يقوم على خطوة تجر خطوة، حدد موعد الانسحاب باربعة عشرة شهرا بعد توليه الحكم. وذلك من خلال اعتقاد بان الاسد سوف يفزع ويسارع بالتوصل الى اتفاقية سلام وفي نفس الوقت يخرس حزب الله حتى يمكن ان نخرج من هناك (باتفاق) مثلما تعلمنا في العقد الاخير، ليسوا جميعا يؤمنون الدور الذي يخصصه لهم باراك. لم يثبت بعد ان الاسد قد فزع من احتمال رحيلنا، بالتالي بدون حدود الرابع من يونيو لانتهى قضية السلام. بالطبع لن يكف حزب الله عن القتال حتى اللحظة الاخيرة حتى ينسب لنفسه فضل طردنا من لبنان. لقد توقع باراك نفسه في فخ في اكثر القضايا التي تنتظرها الدولة منه حساسة، وهو الوعد المحدد الوحيد الذي اذا لم يف به فسوف يفقد عالمه. ان تحديد الموعد بالسابع من يوليو بالضبط يثير الشكوك. لماذا في يوليو وليس الآن وليس قبل ثلاثة شهور، وهذا يؤثر على الروح المعنوية للجنود الذين يتسارعون لماذا يخاطرون بحياتهم اذا كنا سنسحب عن هناك. من لحظة ان تعهد باراك بالانسحاب انتهت لدينا كل الاوراق هناك وضاع المبرر والمنطق في احصاء الايام. لقد خسرنا هذه الحرب. اذا كنا قد قررنا الانسحاب فعلا، فيجب ان نخرج الآن.

جوانب تكتيكية في لبنان

هاآرتس ١١/٢/٢٠٠٠
بقلم / زئيف شيف

وبخاصة سلاح الطيران الذي اصبح اكثر دقة حتى في القارات القليلة. وقد حصد السلاح النكي لدى جيش الدفاع في ذلك العام ثمنا اكبر من ذلك الذي حصده حزب الله. وما لم ينكر تقريبا هو ان القوات البرية قد تلقت اوامر بان تغير تماما من اساليب عملها. كانت تطلعات رئيس الاركان موفاز (الاقل من توقيع جيش الدفاع) بمعنى آخر. ادنى حد من النشاط على المساحة وخارج المواقع. كان هذا منطقيا بعدما صدر قرار باراك بالانسحاب من لبنان حتى شهر يوليو. على النقيض من اسلوب العمل السابق الذي اقتضى الانطلاق الى الامام، حتى شمال المنطقة الامنية والترخيص بحزب الله على المساحة كانت التعليمات التقليل

في بداية العام عقد رئيس الاركان الفريق شاول موفاز مؤتمرا صحفيا كبيرا لخص فيه عاما من النشاط العسكري الاسرائيلي في لبنان. كان هذا العام افضل نسبيا بالنسبة لخسانر جيش الدفاع التي تراجعت عام ١٩٩٩ الى ١٢ قتيل مقارنة باكثر من عشرين قتيل في العام السابق. كان الاحساس السائد في جيش الدفاع هو انه في النهاية تغلب على حزب الله، وانه عثر على افضل الردود على هجماته. واصبحت عملية جمع المعلومات العسكرية في نظر القادة افضل كثيرا بعد اتفاق مبالغ ضخمة على هذا الفرع. فقد اتاحت هذه المعلومات الرد السريع جدا من جيش الدفاع،

إلى أدنى حد من النشاط خارج المواقع من أجل التقليل من استخدام القوات، كان المفزى هو تقليل الاهداف العسكرية الاسرائيلية إلى أدنى حد، بما في ذلك عدد المواقع. كذلك تكليف جيش جنوب لبنان بمسئولية قوافل التموين. كل هذه الامور كانت هي الخلفية لتقليل خسائر جيش الدفاع في لبنان.

إلا أن حزب الله قد نجح بوسائل بسيطة في أن يقلب بسرعة كبيرة الامور رأساً على عقب. فعندما لم يذهب اليه جيش الدفاع - بدأ حزب الله في الاقتراب من مواقع جيش الدفاع وزرع الشحنات المتفجرة والتي تحسنت نوعيتها مؤخراً، وهذا ما فعله بجوار منزل نائب قائد جيش جنوب لبنان، عقل هاشم بتكتيك بسيط عن بعد، نجح حزب الله في أن يعد كمائن نيرانية عن طريق الهاونات والصواريخ للقواد التي سارعت لمساعدة الذين اصابوا من المتفجرات. اذا تحصن جيش الدفاع في مواقعه من أجل تقليل توقيعه، سعى حزب الله الى تحديد فتحات اطلاق النار في المواقع واطلاق الصواريخ المضادة للدبابات الى داخلها. وهذا لا يتطلب جيشاً كبيراً تكفي مجموعة أو اثنتين تحسن تصويب الصواريخ حتى تكبد جيش الدفاع خسائر متكررة. في الوقت نفسه حصل حزب الله على صواريخ مضادة للدبابات

من الجيل الثاني، أكثر تطوراً ويمكن استخدامها ليلاً. لقد خرق حزب الله مرات كثيرة تفاهم عناقيد الغضب من خلال نشاطه الذي تضمن القرى اللبنانية، ولكن في كل عملية من العمليات التي قتل فيها ستة جنود اسرائيليين من جراء قصف الصواريخ والهاونات، وكذلك العملية ضد نائب قائد جيش جنوب لبنان، لم يخرق حزب الله هذا التفاهم، بالنسبة لاسرائيل النتيجة النهائية هي التي تحسم، وهي أن كفاءة الاسلحة المتطورة التي لدى جيش الدفاع لم تمنع سقوط القتلى، ولم تقضى على القناصة أو تسللهم الى قرب المواقع. هذا هو النجاح الاخير لحزب الله، اذا لم نقل فشل جيش الدفاع في الاسابيع الاخيرة.

الاحباط تسبب في رد فعل جيش الدفاع ضد البنية اللبنانية، الذي جاء هذه المرة بعد اصابة الجنود وليس بعد قصف الكاتيوشا على الجليل، بذلك رفع مستوى ردود فعله، يريد باراك أن يضع الآن قواعد متشددة أكثر بناء عليها سيرد جيش الدفاع على أي اصابة تلحق باسرائيل بعد الانسحاب، سواء تم باتفاق أو بدونه، عندما ينتشر على طول الحدود الدولية، مع هذا، يجب الانتباه الى انه إلى الآن لم تعلن المؤسسة العسكرية عن عطاءات لاقامة المواقع الجديدة على الحدود.

لا يريدون لبنان

يديعوت احرونوت

٢٠٠٠/٢/١١

بقلم: ناحوم برنيع

عاماً وجنود جيش الدفاع يدخلون لبنان بتخوف معين، حيث يجف الريق في الحلق، الا ان هؤلاء الجنود يأخذون شكلاً آخر. - فيبدو عليهم اليأس وعدم الحيلة والاحباط. انه امر سيئ لهم، انهم يشعرون بأنهم في طريقهم الى الموت، ولا يعلمون لماذا.

تجلس بينهم كترمينامنتشه، المراسلة العسكرية لاذاعة اسرائيل. تعتبر منشه في نظرهم هي ضابط الشكاوى الحقيقي فهم يتصلون بها تليفونيا حيث يكشفون لها عن أوجه العيوب في الجيش، وهي تكافح من أجلهم.

وهم يطلبون - منها ومنى - ان ترتب لهم الخروج مبكراً من لبنان، يقول احدهم (هدفنا هو حماية النولة، ونحن غير ناجحين في الدفاع عنها. نحن فقط نتعري).

في الماضي كانت مثل هذه العبارة تثير الجدل. اذا قال احد الجنود مثل هذه العبارة، كان يتراجع عنها فوراً ويقول، انتأنا لنُدافع عن شمال اسرائيل.

هذه المرة لا جدال، يقول جندي آخر (هناك تاريخ للانسحاب، واذا كان في يوليو، فلماذا لا يكون الآن. لن نتصر ابداً في هذا الحرب). ويقول جندي ثالث (نحن كبار وثقلنا، وهم صغار واخف ولذلك فهم يلدغوننا ونحن لا نستطيع ان نفعل

* كريات شمونا: بهو استقبال فندق الشمال الفسيح، ايام كان يوجد هنا فندق وليس مجرد مكان مبيت يقضى فيه الجنود الذين في طريقهم إلى لبنان ليلتهم.

مساء يوم الثلاثاء أخذت المدينة وضع الاستعداد والتأهب لقصف الكاتيوشا. كانت المحال مغلقة الابواب، والشوارع خالية من المارة. صمت الموتى يسود، وكأنها ليلة السبت الصامتة في المقابر. كان الجنود يتجهون الى سنتر حرمون القريب، ليمارسوا العاب الفيديو جيم وشراء المسليات وقضاء الوقت، ولكن السنتر مغلق بسبب الاحداث. لهذا جلسوا في بهو الفندق امام التليفزيون اكثر من عشرين جندياً كان اغلبهم من جنود المظلات في طريقهم إلى البوفور، وقليل منهم من لواء جفعتي في طريقهم إلى موقع جلجلية. قام المظليون بتعليق البريهات الحمراء في الكتافات وارتدوا فانات خفيفة، وهم صغار السن يحملون البنادق، أما افراد جفعتي فكانوا يرتدون ملابس العمل. كان مؤشر التليفزيون على القناة الثانية، وظهرت لقطة لموقع في لبنان ثم بوى انفجار. جندي ينادي علي زميله لا اجابة صباح (يا أخي) ولكن الاخوة رحلوا جميعاً.

الجنود يشاهدون ذلك بغير ارتياح. على مدار ثمانية عشر

شيئا) ويقول جندي رابع (إذا كنا سنخرج، فلنخرج، فلماذا الانتظار. لن نتصر، لماذا اذن المزيد من القتلى؟) ويقول جندي خامس (لا اريد أن اكون «الصورة الأخيرة في لبنان»). وعبارة «صورة أخيرة من لبنان» كانت عنوان في صحيفة يعلو صورة ضخمة لاحد القتلى.

في صباح اليوم التالي عدت الى الفندق وقد رحل الجنود في الفجر وتركوا خلفهم غرف مبعثرة واحساس بالذنب.

*** التشنجات:** بعد ظهر الارباء طار ايهود باراك الى يمينتون، وهو موقع على الحدود، داخل الاراضي الاسرائيلية كانت حالته النفسية جيدة فالعودة الى التلقين والى العمليات وغرف العمليات سببوا له ارتياحا وقد استبدل البدة والكرافت بجاكيت جلد، من النوعية التي يوزعها الجيش على الطيارين فقط، فهو في معركة، وقد اشترى هذا الجاكيت من امريكا ويحتفظ بفاتورة الشراء لو سأل أحد عن المصدر. في موقع يمينتون استمع باراك الى آراء الجنود ولم يفعل قال باراك إنه سبق له ان عانى من مثل هذه الحالات في الماضي، منها مثلاً في نهاية حرب الاستنزاف في القناة، سأل أحد الجنود - لماذا لا ننسحب غدا، قال باراك، إنه يجب استنفاد امكانية التوصل الى اتفاق، فالأفضل كثيراً الانسحاب باتفاق عن الانسحاب بدون اتفاق كان مقتنعاً بأن الجنود قد فهموه وإذا لم يفهموا فسوف يفهمون، قال أحد الجنود، لو خضعنا لحزب الله هنا، فسوف يطاردونا على طول الطريق حتى القدس، ولكن باراك قام بتهديته قال إننا اقوى دولة في محيط ١٥٠٠ كيلو متر مربعاً من القدس وسوف ندافع عن الدولة من خط الحدود الدولية، وحذر من أنه لو تم التوصل الى اتفاق، فإن حزب الله سيقوم ببعض الاعمال المتشنجة، وكلمة (تشنجات) استخدمها هذا الاسبوع كبديل مبسط، ومخفف لكلمته (اعتداءات) أراد باراك ان يبرهن للجنود مقدار زمن وجودنا في لبنان، والى أي حد ستكون بشرى الانسحاب مفرحة، وقال عندما كنتم في المهد كان قائد المنطقة، جابي اشكنازي ضابطاً في لبنان، ولكن هذا العهد سوف ينتهي قريباً، والذين يدرسون حالياً في المرحلة الثانوية، لن يخدموا في لبنان، باراك مقتنع بأن مشاكل الاسبوعين الاخيرين هي جزء طبيعي وضروري من الأم مخاض خلاصنا من لبنان، ١٨ عاماً وحكومات اسرائيل تخشى قطع هذا النسيج، وهو الوحيد الذي تجرأ ستكون هناك حالات تشنج، ولكن بعدها سيكون هناك واقع آخر، وقال باراك لا يجب التخوف من التفاوض أثناء المعركة، لقد حدث هذا مرات كثيرة في الماضي، سواء في حرب اسرائيل وسواء في حروب أخرى، أيضاً وقعت ازمات، مثلاً، فقد تفاوض كيسنجر مع لادوك تو في باريس بينما كانت الطائرات تقصف كمبوديا.

*** كله جلد:** في بداية موجة نجاحات حزب الله في لبنان عارض باراك القيام بعملية عسكرية موسعة، لقد خشى من حدوث تدهور، وهذا التدهور سوف يجمد لفترة طويلة المحادثات مع سوريا، في يوم الاثنين من هذا الاسبوع، واثاء اجتماع مجلس الوزراء المصغر، عجل بعمل عسكري

فقد رأى باراك ان حجم المصابين والخسائر هم الذين دفعوه الى ذلك. وطبقاً لما قاله وزراء آخرين، تم القرار بعد الصور المؤلة التي اذاعتها القناة الثانية للجنود القتلى والجرحى، ايا كان فقد عمل باراك اساساً من منطلق نوافع داخلية. كان ناخبوه هم الاهم في نظره عن تأثير غارات سلاح الطيران في لبنان، فقد يحتاج اليهم فيما بعد خلال الاستفتاء العام.

وكان هناك مبرر آخر - أي تلك المعجزة التي حدثت لقائد حزب الله ابراهيم عجيل، الذي طار من نافذة السيارة المتفجرة وسقط سليماً ومعافياً واستلزم فشل الهجوم على عجيل القيام بعملية أخرى.

يتكلم باراك عن مسيرة مقدارها خمسة شهور حتى الجلاء، ولكن لديه بالفعل شهزين بالكاد، اذا لم يتم اتفاق مع سوريا، يجب البدء في الاستعداد لانسحاب من طرف واحد في شهر ابريل، ايضاً وقتها لن يكون هناك وقت كاف للانسحاب المنظم.

بعض الوزراء يتكلم عن (مأزق وعن ورطة بلا منفذ)، لقد اخطأ باراك عندما حدد جداول زمنية غير ممكنة للتفاوض مع الاسد ومع عرفات، لقد اخطأ عندما تعهد بتأريخ للانسحاب من لبنان. كان يستطيع ان يحدد تاريخاً ويحتفظ بذلك لنفسه، اما تعهده العلني فقد جعل منا رهائن للاسد، واحبط امكانية التوصل الى اتفاق آخر، وامكانية وضع قوة دولية قوية فرنسية أو بريطانية في جنوب لبنان.

يرفض باراك هذه الآراء تماماً، فبدون تحديد موعد للانسحاب لن تتفصل اسرائيل عن لبنان ابداً، لو كان الوضع جيداً، كانوا سيقولون لماذا ننسحب، وإذا كان الوضع سيئاً سيقولون، لا يجب ان نخضع ونستسلم.

يوم الاثنين بدأ المقربون لباراك في الحديث، حسب تعليماته، عن (اليد الباطشة) بعد ذلك جاءت الغارات الجوية على ثلاث محطات قوى، كانت النيران في اللقطات التلفزيونية مؤثرة، ولكن ذلك لم يؤثر في سكان الشمال الذين ارادوا الانتقام قالوا إنها عملية تمويه كذلك كان الاعتقاد في جيش الدفاع أن هذا قليل جداً. وتحدث باراك عن عمل تدريجي. لو انطلقت صواريخ الكاتيوشا، فسوف ننقل إلى المرحلة الثانية. هذه المشكلة ذكرته بالصراع مع شاس حول نقل التوربين في يوم السبت. قال لمثل شاس في مجلس الوزراء المصغر، لو اضطررنا، فسوف نضرب لهم ليس فقط محطات القوى، بل والتوربينات ايضاً. ان العودة الى التوربين اسعدته.

قال - لو سقطت صواريخ الكاتيوشا - ولكنه كان يتمنى الا يحدث هذا. قال باستهزاء لقد دقونا، ولم تسقط الكاتيوشا كان هدفه العود الى تفاهم عناقيد الغضب، مع اضافة، معينة ايجابية ومبهمة.

يعلم العالم الآن ان اسرائيل قد ترد بقوة على الاعتداء على جنودها حتى لو كان هذا الاعتداء مسموحاً به طبقاً لتفاهم عناقيد الغضب.

ربما تؤدي حوادث هذا الاسبوع الى تعجيل العملية السياسية مع سوريا وربما تؤدي الى التعجيل بالانسحاب

ولكن الأكثر احتمالاً هو ان الأوضاع ستظل على حالها. يقول باراك، ولنفترض ان اسرائيل قد قصفت كل البنية المدنية اللبنانية، واعادت هذه الدولة ١٥ عاماً إلى الوراء هل سيؤدي هذا الى اختفاء حزب الله؟ الضربات السابقة لم تفعل شيئاً باستثناء بضعة شهور من الهدوء.

بعد الاسبوع اللبناني يعود باراك الى جدول الافضليات الاهلى: أى الاتفاق أولاً مع سوريا ثم بعد ذلك اتفاق مبادئ للسلام مع الفلسطينيين. انه يدرك ان الجدول الزمنية قد تعثرت تماماً، ولكنه وضع ذلك فى الحسابان مقدماً، قال انه لو وقع الاتفاق مبكراً فلن يطالب بوسام وإذا تأخر لن يشنق نفسه وهو يعلم ان فرصة طلب وسام قد تأخرت.

انه مازال مؤمناً بان الوفاء بالوعد الاجتماعية التي اعلنها تبدأ بالجانب السياسى. هناك فى السلة السياسية يوضع البيض. ورغم هذا فقد تعلم شيئاً ما هذا الاسبوع بعدما نفذ صبر المعوقين امام إنفلاق وتهرب المسئولين فى الحكومة، أجل باراك اجتماع مجلس الوزراء المصغر وهب لحل مشكلتهم.

كان موقف باراك سيكون افضل كثيراً لو اقدم على اتخاذ قرارات سياسية حاسمة وهو مدعم بغطاء اجتماعى، عن ان يذهب الى المجتمع وهو مدعم بغطاء سياسى. لقد مرت ستة شهور وهو فى رئاسة الحكومة، ولا يملك هذا ولا ذاك. فقط جاكيت الطيارين الذى يرتديه هو الذى يحميه، وكله جلد.

* نهاية خوف الرحيل: جمعت ٢٧ رسالة صوتية على جهاز الرد بتليفون سيارة رئيس بلدية كريات شمونا، حاييم برفيبائى، خلال اليوم الاول من فرض حظر التجول، ضغط على احدى الرسائل وكانت بتوقيت الثامنة صباحاً. تتكلم زهافاً من داخل المخبأ وتقول ليس لدينا خبز ولا لبن هل يمكن ان يساعدنا عمدة المدينة وتركت زهافاً رقم تليفونها - ويحاول برفيبائى الاتصال بهذا الرقم، الساعة الثامنة مساءً وتجب زهافاً فيسألها: كيف دبرتم امورك؟ - اجابت - كل شئ على ما يرام. ويسألها عن الاولاد - قالت انهم خمسة، ويسألها: اين انتم؟ قالت الان هم فى موشاف كورزيم.

يقدر العمدة عدد المواطنين الذين تبقوا فى المدينة حسب كم السيارات التى تقف على جوانب الشوارع ليست هناك طريقة افضل من هذا. الحقيقة ان اغلب اصحاب السيارات قد رحلوا. ولم يبق الا الذين لا يملكون سيارات. لقد حاولوا فى الماضى اخفاء ظاهرة الرحيل، وانتقدوا الذين رحلوا وانتهى كل هذا مع حرب الخليج، عندما رحل عدد كبير جداً من اهالى المدن الكبرى بدون الاحساس بأذى مشاعر الذنب ولجئوا الى مناطق أكثر اماناً، والمسموح به لقتل اييب مسموح به بالطبع لكريات شمونا، لقد سقط ٢٩٠٨ صاروخ كاتيوشا على كريات شمونا منذ عام ١٩٦٨ وهذا رقم قاسى خاصة اذا قارناه بالمدن المحيطة على مسافة ثلاث دقائق من وسط المدينة نجد مخبأ فى الكيبوتسات التى تقع فى مجال الكاتيوشا، ولكنها ليست ضمن اهداف من يطلقونها ثلاث دقائق فقط. هذا يعنى ان قدرة صمود المواطنين محدودة

بيومين، وعلى الاكثر ثلاثة ايام. التواجد داخل المخبأ مع عائلات اخرى ومع كتائب من الاطفال، أصبح وضع غير محتمل، كذلك البقاء خارج المخابى، يصل ثمن البيت ليلة فى شاليه الى ٢٠٠ شيقل، لو ظلت كريات شمونا هدفاً لقذائف الكاتيوشا، ستضطر الحكومة لتمويل رحيل المواطنين، والا لن تستطيع الصمود امام الضغط. يشتاق شمعون حيمى، مدير عام البلدية، لايام الخيارات المحدوة فى طفولته. يقول (عندما كنا صغاراً وكانت الكاتيوشا تسقط، كان ابي يقول، ادخلوا ما بين التلاجة والحائط، بعد نصف ساعة كنا نخرج ونعود الى حياتنا المعتادة. الان اصبح الناس اقل صموداً ينامون فى المخابى وحجرات محصنة فى حالة خوف !!).

الآن تقيم بلدية كريات شمونا فى قبو، اسفل مبناها القديم، الذى اصيب بالكاتيوشا فى الهجوم السابقة فى ٢٥ يونيو ١٩٩٩. فى ذلك الهجوم قتل اثنان كان يقفان عند المدخل، الان يخططون لاقامة مقر جديد اكثر فخامة للبلدية، والمبنى القديم ظل كما هو مجرد نصب تذكارى لصواريخ الكاتيوشا.

فى صباح يوم الثلاثاء قام خمسة من الوزراء وكذلك رئيس الوزراء بزيارة للمدينة، وعلى النقيض من الحكومات السابقة، لم يقدم الوزراء أى وعد كانوا يبتسمون بحرارة و يعلنون عن تضامنهم مع معاناة المدينة لم يحبذ النشطاء المحليون ذلك الامر. أى حالة استنفار تحسباً للكاتيوشا يذكرهم باكوام كبيرة من الوعود التى سمعوها بعد القصف السابق، وعود سمعوها ولم ينفذ منها شيئاً.

يقول سامى ملول، القائم باعمال العمدة (عندما يبلغون بوابة الخروج من المدينة، يلقون بوعودهم من النافذة)، يحب ملول ان يجذب انتباه محدثه بكلمات ضخمة ويقول (اقول لك الحقيقة، وبتقة تامة، كلهم نفس الشئ المعراخ مثل الليكود). شأن كريات شمونا شأن بلديات اخرى حائرة بين الدافع الى كشف جروحها امام مشاعر الاسرائيليين الرحيمة فى وسط البلاد، وبين ادراكهم ان صورة النجاح سيجذب العمل والمال الى هذا المكان. ويصيح ذلك بقوله (عندما تضيق حاسة من انسان، فانه يجد التعويض فى الحواس الاخرى، لقد خلقنا الله بحاسة معييه وهى حاسة الامن، نحن نريد ان يعوضوا بحواس اخرى، لو اصبح الامن على ما يرام يمكنهم ان يرحلوا جميعاً ويتركونى فى هدوء، لن احتاج الي تعويض من أى احد).

فى السنوات الاخيرة ارتفع المستوى الاجتماعى - الاقتصادى لكريات شمونا كانت نسبة البطالة بها ٥٪ وهى نسبة تحسدها عليها بعض بلدات الجنوب يقول برفيبائى - انه لا يجب ان نخدع بالنسبة المنخفضة للبطالة فمن لا يجد عملاً، يرحل عن المدينة. خلال خمسين عاماً من قيام المدينة، رحل عنها ربع مليون نسمة) برفيبائى من كبار المتقاعدين، يقول (لقد علمنى مطلقى فى المغرب انه حين توجد نافذة فى الحائط. هناك من يرى من خلالها السماء وهناك من يرى منها الوحل. وأنا اسعى لأن ارى السماء).

استطلاع آراء الوزراء حول مسألة الانسحاب من لبنان

يعتقد ١٢ وزيراً على الأقل أنه يجب الإسراع بالانسحاب من جنوب لبنان سواء كان ذلك من خلال اتفاق أو بدون اتفاق. وبحيث يتم هذا الانسحاب على أكثر تقدير في شهر ابريل أو مايو. وهناك سبعة وزراء من بينهم رئيس الوزراء ايهود باراك، يعتقدون أنه يجب الانتظار حتى شهر يوليو وذلك من أجل استنفاد جميع الامكانيات والاحتمالات للتوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب جيش الدفاع من المنطقة الأمنية. وقد اتضح ذلك من خلال الاستطلاع الذي أجرته صحيفة معاريف بين وزراء الحكومة. وقد رفض أربعة وزراء آخرين الإشتراك في هذا الاستطلاع أو أنه لم يكن من السهل الحصول على ردود منهم. ويتضح من هذا الاستطلاع أن تأييداً من جانب واحد وعلى الفور وبدون اتفاق قد أصبح سائداً. حيث أن وزراء من ميرتس ومن شاس ومن المفدال يشاركون في الرأي القائل أنه يجب الانسحاب ومن الأفضل أن يكون هذا الانسحاب في أسرع وقت ممكن.

- وما هي النتائج:

* يؤيدون الانسحاب السريع من لبنان

- شمعون بيريز (اسرائيل واحدة) يجب الانسحاب من لبنان بأسرع ما يمكن سواء من خلال اتفاق أو بدون اتفاق.

- اسحاق كوهين (شاس) يجب الانسحاب من جانب واحد على الفور من لبنان وأنى من أشد المؤيدين لحركة أربع أمهات.

- اسحاق ليفي (المفدال) إذا وافق ضباط جيش الدفاع، فلن يكون لدى أى اعتراض على الانسحاب صباح غد من لبنان.

- ناتان شرانسكي (يسرائيل بعلياه) يجب الانسحاب صباح غد شريطة الانتقال الحرب إلى الحدود الشمالية.

- إن كوهين (ميرتس) لقد حانت لحظة اتخاذ القرار الحاسم، ويجب الانسحاب من لبنان باتفاق أو بدون اتفاق حتى شهر مارس.

- يولي تايمر (اسرائيل واحدة) من الممكن تحديد تاريخ جديد، بحيث يكون في اقرب وقت ممكن ننسحب فيه من لبنان سواء كان ذلك بعد التوصل إلى اتفاق أو بدون اتفاق. أنى أميل إلى تأييد الانسحاب السريع مع التوصل إلى ترتيبات أمنية مناسبة.

- يوسى بيلين (اسرائيل واحدة) يجب استنفاد جميع

الإمكانيات للتوصل إلى اتفاق، ولكن في حالة عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فإنه يجب الانسحاب في شهر ابريل أو مايو.

- امنون ليفكين شاحاك (حزب المركز) يجب استنفاد كل الإمكانيات للتوصل إلى اتفاق وإذا اتضح لنا أنه ليس هناك اتفاق، يجب الانسحاب على الفور.

- حاييم اورون (ميرتس) أنى أؤيد الانسحاب بعد التوصل إلى اتفاق ولكن إذا اتضح أنه من المستحيل التوصل إلى اتفاق فإنه من الأفضل الانسحاب في أسرع وقت ممكن.

- حاييم رامون (اسرائيل واحدة) من الأفضل الانسحاب من خلال اتفاق ولكن في حالة عدم التوصل إلى هذا الاتفاق فإنه يجب الانسحاب في شهر ابريل أو مايو.

- شلومو بن عامى (اسرائيل واحدة) من الأفضل الانسحاب باتفاق وإذا اتضح ان هذا الامر مستحيل فإنه يجب الانسحاب بدون هذا الاتفاق.

* ضد الانسحاب من جانب واحد وسريع وبدون اتفاق:

- رئيس الوزراء ايهود باراك، اذا وصلنا إلى شهر ابريل أو مايو بدون التوصل إلى اتفاق سنعرف ما يجب فعله.

- بنيامين بين اليعزر (اسرائيل واحدة) على الرغم من الاحداث الاخيرة فإنه لا يجب الانسحاب على الفور من لبنان ولكن يجب الانسحاب بعد التوصل إلى اتفاق.

- ميخائيل ملينور (اسرائيل واحدة) يجب الانسحاب من لبنان باتفاق فقط.

- الياهو سويسا (شاس) يجب الانسحاب بعد التوصل إلى اتفاق.

- ابراهام شوحاط (اسرائيل واحدة) يجب الانسحاب من لبنان في أسرع وقت ممكن ولكن بعد التوصل إلى اتفاق.

- ماتان فيلناني (اسرائيل واحدة) الرغبة في الانسحاب من لبنان قائمة، ولكن بعد التوصل إلى اتفاق.

- دافيد ليفي (اسرائيل واحدة) يجب استنفاد كل امكانيات التوصل إلى اتفاق.

* لم يشاركوا في الاستطلاع:

- وزير التعليم يوسى ساريد (ميرتس) رفض الإشتراك.

- داليا ايتسيك (اسرائيل واحدة) رفضت الإشتراك.

- شلومو بينيزرى (شاس) امتنع عن تحديد موقفه قبل أن يستمع إلى موقف وتقديرات الجهات الأمنية.

- اسحاق مورديخاي (حزب المركز) لم يمكن الحصول على رأيه في هذا الموضوع.

بعد الانسحاب

صحيفة «يديعوت احرنوت» -
الملحق السياسي ٢٠٠٠/٢/١٤
بقلم / يارون لوندون

ما الذي يمكن تعلمه من هذا الفشل؟ عندما ننسحب إلى حدونا، لا يجب أن ننساق إلى إقامة تحصينات مثل تلك التي أقمناها في الشريط الأمني ولا إلى إقامة الاسوار والحواجز حول التجمعات السكنية. يجب أن نحدد شكل الحدود بنفس الطريقة التي حددنا بها شكل حدونا مع سوريا في الجولان، أي بنون تحصينات تقريباً. وسبب عدم حاجتنا لتحصينات في الجولان هو أن سوريا خائفة، لأنها تعلم أن إرسال مخربين من حدودها معناها المحتمل هو توجيه ضربات لضواحي دمشق.

وتعتمد الاستراتيجية الدفاعية الجديدة - التي تعتبر شرطاً للانسحاب - على الفرضية التي مؤداها أننا من اللحظة التي نجلو فيها عن الأرض المحتلة، سيكون في مقدورنا ان نلقى على لبنان بكل المسؤولية عن الإخلال بالنظام ونستطيع أن نحصل منها على تعويض كبير جداً. في مقابل ذلك، فإن التأثير النفسي للتحصن سيكون ضيق النفس في مواجهة العمليات «البسيطة» وسيغتاد اللبنانيون بسرعة على نظام شبيه تقريباً بذلك النظام الغامض الذي يطلق عليه «تفاهما عناقيد الغضب». بمعنى آخر، علينا أن نكشف أنفسنا عن قصد، ونعرض أنفسنا لمخاطر معنية، حتى نلقى بالمسؤولية عند أي عمل إرهابي على لبنان وعلى من يقف وراءها.

من المؤكد أن أول من سيعارضون هذه النظرية هم أهالي المستوطنات، التي تظل نوافذ سكانها على جبال جنوب لبنان ويسيروا بسياراتهم على الحدود. ولأنه لا يجب أن تكون بطلاً على حساب الآخرين، سيكون من المستحيل رفض مطلبهم بتحويل أجزاء معينة من الطرق أو توفير الحماية للمؤسسات التعليمية، ولكن رغم ذلك لا يجب أن يكون هناك خط ماجينو بين رأس النقرة وهار دوق.

دفعونا طوال سنوات لأن نصدق أن في الإمكان الانتصار على حزب الله وأن هدف النضال - أي حماية التجمعات السكنية في الشمال - يستحق التضحية. ولكن تكشف زيف القادة. وقد ثبت أنه بالقيود العسكرية والسياسية المفروضة على الجيش لا يمكن القضاء على مقاتلي المنظمة الشيعية، وشيئاً فشيئاً انتصر الاعتقاد - ولم يكن فعلاً أكثر من مجرد اعتقاد - بإمكانية الدفاع عن الشمال من داخل حدونا بفاعلية كبيرة.

لقد تقرر هزيمتنا سلفاً. ولولا أن باربرا توجمان أنهت كتابها «مسيرة حماقة» بحرب فيتنام، لكان لزاماً أن تُدرج فيه الخسارة العسكرية لحزب الله. من أقام في مواقعنا بلبنان أو زارها، أو حتى شاهد صورها فقط، كان سيدرك حتماً أن الهزيمة متوقعة، لأن هذه الحرب تدور وفقاً لما تعلمناه من تاريخ الحروب التي يقاتل فيها جيش نظامي ضد مقاتلي حرب العصابات.

يتسم أفرا حرب العصابات بخفة الحركة وسهولة التنقل، وبالإيمان الكامل بعدمالة نضالهم، يساندتهم سكان متحمسون، وتمدهم قوى كبرى خارج الساحة بالمال والسلاح، يتحركون كالسمك في بحيرة عميقة، يوجهون ضرباتهم لجيش احتلال ثقيل ومضطرب. الجيش متوقع داخل حصون، يحتتمي بالدرعات، ووجوده مرهون بخطوط إمداد طويلة ومشكوفة، لا يعرف أفراد من هو العدو ومن هو الصديق. وشيئاً فشيئاً تتغير أهداف نضال الجيش ويتبدل التكتيك:

يستخدم أفراد الجيش قوة نيرانية هائلة من أجل حماية حياة إنسان يدمنون التكنولوجيا، ينطلقون في الحصون، يستهلكون معظم جهدهم الفكري والجسدي في حماية أرواحهم.

قذائف فوسفورية وطر دجماي

يديعوت احرنوت
٢٠٠٠/١/٧
بقلم: أريئيل وينجل هوفمان

وقد اعتقل معه عشرة لبنانيين، ثم انضم اليهم بعد ذلك عدد آخر من اللبنانيين، اعتقلوا في لبنان، ونقلوا إلى إسرائيل. بعضهم في السجن، رغم أنهم لم يحاكموا. في بداية التسعينات أصبحوا جميعاً - ٢١ شخصاً - رهائن وورقة مساومة في أيدي دولة إسرائيل تحسباً لتبادل الأسرى.

كان حسن صدر حجازي في السابعة عشرة من عمره، عندما قبض عليه واقتيد إلى إسرائيل اتهم حجازي - بالانتماء إلى منظمة معادية - حزب الله - وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. كان ذلك منذ ١٢ عاماً، وهو مازال في السجن إلى اليوم.

والمفقودين من حرب لبنان، وعلى رأسهم الملاح رون اراد. هذه الايام افرجت دولة اسرائيل عن خمسة من بين (اوراق المساومة)، ولم يكن حجازي من بينهم، لقد عاش سنوات شبابه في السجن في عزلة تامة، بين اربعة جدران، قريباً سيبلغ ثلاثين عاماً، ويكون قد أمضى نصف عمره في السجن الاسرائيلي.

في يونيو من هذا العام، ولأول مرة منذ أسره قرر القاضي اورن جورين من المحكمة الجزئية السماح له بالاتصال بأفراد أسرته في لبنان، انها لفئة انسانية صغيرة متأخرة. يقول يحزقئيل لاين، الباحث بمنظمة بتسليم، والذي كتب تقرير خرق حقوق الانسان اللبناني على ايدي اسرائيل، والذي سيصدر هذه الايام، انه من بين عشرات الشهادات والنتائج السيئة التي صادفها، كانت بالذات قصة الـ ٢١ رهينة اللبنانيين التي افزعته بشكل خاص. ويقول (ربما كان بسبب الغطاء القانوني لهذا العمل الفظيع للغاية. ليس لدى اختيار سوى القول بأن هذا عمل بربري. لم نحاول ان نقول في التقرير إن الاحتفاظ برهائن ليس امراً عملياً، رأينا هو أن هناك حدوداً لما يمكن ان تفعله دولة سوية، حتى لو كان الأمر يتعلق بهدف سامي، واستعادة رون اراد وآخرين هو بالطبع هدف سام).

ويقول لاين إن بعض (اوراق المساومة قد عذبوا في الشهور الاولى من اعتقالهم. بعد ذلك تم التحفظ عليهم في الحبس. ويقول، حتى وقت قريب تم منع مسئولى الصليب الاحمر عن زيارتهم، وكل هذا «تحت غطاء قانوني» الذي نشر على هذه القضية في المحكمة العليا - ويقصد لاين رفض الاستئناف الذي تقدم به اللبنانيون في المحكمة العليا، وبخاصة حكم رئيس المحكمة العليا، القاضي اهارون باراك، الذي اكد أن «هذا المساس - مهما كان صعباً ومؤلماً - إلا أن الواقع الأمني والسياسي يقتضيه». وهناك استئناف آخر ينتظره تسعة وفي انتظار الحكم.

مرة أخرى طرحت قصة اعتقال اللبنانيين والاحتفاظ بهم في اسرائيل كرهائن، وذلك في تقرير منظمة بتسليم عن لبنان، والذي يصدر حالياً لأول مرة - وقبل سبعة شهور من الانسحاب المتوقع من لبنان وبعد ١٨٠ شهراً من حرب لبنان - هذا التقرير الذي يتناول الخرق الاسرائيلي لحقوق الانسان اللبناني.

اكثر من ستين صفحة تحكى القصة المفزعة عن السجن اللبناني (الخيام)، الذي يسيطر عليه جيش جنوب لبنان، والتورط الاسرائيلي فيه. كذلك يتناول التقرير طرد المواطنين من منطقة الحزام الأمني والتجنيد الاجباري في جيش جنوب لبنان، وإطلاق النار العشوائي اثناء هجمات جيش الدفاع واستخدام اسلحة محرمة دولياً.

يؤكد التقرير ان الجدل العام حول بقاء اسرائيل في لبنان، قد تجاهل تقريباً المعاناة والظلم اللذان يقعان على المواطنين اللبنانيين عامة، ومواطني الحزام الأمني خاصة، في منطقة الحزام الأمني التي تبلغ مساحتها حوالي ٨٠٠ كم مربع، يعيش حالياً حوالي ١٠٠ ألف مواطن، مقابل ٢٥٠ ألف كانوا يعيشون هناك عام ١٩٨٥. يتجمع المواطنون في أكثر من مائة

قرية، وفي حوالي ثلاثة بلدات، نصف السكان من الشيعة والنصف الآخر من المسيحيين والسنة والدروز. وفقاً لما كتبه محررو التقرير، فإن الهدف هو (خرق جدار التكذيب والتجاهل الذي يلف قضية حقوق الانسان في جنوب لبنان).

(س) لماذا تذكرتم الآن فقط؟ يقول يحزقئيل لاين: انه سؤال جيد وليس لدى تفسير مقنع. اثناء الانتفاضة كانت منظمة بتسليم مشغولة تماماً بما يجري في المناطق الفلسطينية.

(س) ولماذا الآن بالذات، بعدما اعلنت اسرائيل عن نيتها الانسحاب من لبنان؟

لقد حيرتنا هذه القضية ايضاً. في النهاية قررنا اصدار التقرير لسببين اساسيين. الأول هو انه رغم الاعلان عن الانسحاب، إلا أن احداً لا يستطيع ان يعرف بالضبط ان هذه هي نهاية مسارنا في لبنان. وثانياً، اعتقدنا أن هناك قيمة لتوثيق هذه الاحداث بالعبرية وبأيدي اسرائيلية من اجل المستقبل. نحن نؤمن بأهمية التوثيق. هناك قيمة تعليمية للأشياء المذكورة في التقرير، في مرحلة ما انا واثق أن هناك من سيقروا عما حدث وسيعمل على ألا يتكرر مثل هذه الأمور.

ونحن نكشف هنا لأول مرة عن اسس تقرير منظمة «بتسليم» عن لبنان.

* استخدام اسلحة ممنوعة:

«خدمت في سلاح الاسلحة والذخيرة، في وحدة قسم التخزين، في هذا القسم يتم تصنيع شحنات ناسفة من كافة الانواع داخل اغلفة بوليستر وكان دورنا انتاج هذه الحجارة وتلوينها وإخفاء العبوات الناسفة داخلها. وكان منسوب الوحدات القتالية بجيش الدفاع يحضرون إلى وحدة التطوير والتجارب ومعهم نماذج من الحجارة جمعوها من المناطق التي ينوون زرع العبوات الناسفة فيها وكنا نقوم بتصنيع نماذج مماثلة في الشكل واللون لهذه الحجارة. وقد علمت صراحة أن هذه الشحنات الناسفة التي على شكل حجارة قد وضعت بالقرب من منازل داخل القرى التي يعيش فيها مواطنون ابرياء. في عمليات معينة - وصلت صدفة إلى علم الصحافة - لقي مدنيون من رجال ونساء وأطفال كانوا يلعبون ببراعة مصرعهم بسبب هذه الحجارة (من شهادة مجتدة، والتفاصيل لدى منظمة بتسليم).

لقد تخول استخدام العبوات الناسفة إلى سلاح فعال جداً في ايدي حزب الله وتسبب في مقتل العشرات من جنود جيش الدفاع وجيش جنوب لبنان على مر السنين، وليس معروف كثيراً - حسبما تقول منظمة بتسليم - ان هذه العبوات تسببت أكثر من مرة في مصرع مدنيين ابرياء من بينهم ايضاً اطفال. في الفترة ما بين ١٩٩٥ ويوليو ١٩٩٩ لقي على الأقل ١٥ مدنياً لبنانياً مصرعهم نتيجة انفجار عبوات ناسفة زرعتها حزب الله.

طبقاً للمعلومات المتوافرة لدى واضعي التقرير، في النصف الأول من عام ١٩٩٧ بدأوا ايضاً في جيش الدفاع وجيش جنوب لبنان استخدام الشحنات الناسفة وزرعها خارج منطقة الحزام الأمني من اجل احباط عمليات التسلل التي

يقوم بها افراد حزب الله.

جاء في تحقيق قامت به صحيفة دايلي ستار نقلا عن التقرير أنه في ١٩٩٧ لقي على الأقل سبعة مدنيين لبنانيين مصرعهم، وحوالي ستة أصيبوا من شحنات ناسفة زرعتها جيش الدفاع الاسرائيلي.

في ٤ اغسطس ١٩٩٧، في اعقاب هذه العملية التي قامت بها احدى الوحدات المنتجة بجيش الدفاع، لقي خلالها خمسة من نشطاء حزب الله مصرعهم في اعماق لبنان. اعترف ضباط كبار ان الجيش استخدم فعلا شحنات ناسفة. بعد ذلك بعدة شهور وافقت الرقابة لأول مرة على نشر خبر يقول أن صبياً لبنانياً في الثالثة عشرة قتل من شحنة ناسفة زرعتها افراد الكوماندوز البحري شمالي الحزام الأمني، كما ذكر تقرير للقوات الدولية ١٥ واقعة أخرى سقط فيها قتلى من بينهم سبعة اطفال نتيجة انفجار شحنات ناسفة مجهولة الهوية.

وكان رد المتحدث العسكري على استجواب تقدمت به حركة بتسليم في هذا الموضوع هو (ان جيش الدفاع يستخدم الاسلحة القانونية ضد اهداف قانونية). وقد تناول هذا الرد ايضا استجوابا بشأن استخدام سلاحين آخرين وهما، القنابل الفوسفورية وقذائف الفلاشت، الفوسفور يلتصق بالجسد ويلتهمه ويسبب الاصابة بحروق شديدة. وتحظر قوانين الحرب استخدام هذه المادة ضد البشر.

وقد قامت منظمة حقوق الانسان الامريكية، التي تعتبر اكبر ثاني منظمة لحقوق الانسان في العالم، والذي يعتمد جزء كبير من تقرير منظمة بتسليم على تقاريرها، بتحرى حالات اصاب خلالها مواطنون لبنانيون بالقنابل الفوسفورية أثناء عملية (التقرير) وكان من ضمن القتلى طفلين، كذلك تطرق التقرير لنتائج لجنة المتابعة التي شكلت بعد عملية عناقيد الغضب، في شهر فبراير تلقت اللجنة - التي تضم مندوبين من اسرائيل ايضا - شكوى من حكومة لبنان بسبب استخدام قنابل فوسفورية في قرية مجدل سليم. اطلقت القذائف في اعقاب هجوم قام به حزب الله، وتسببت في حروق شديدة لثلاثة اطفال ومدنى وهدم منازل كثيرة، في هذا الصدد تستشهد المنظمة ايضا بشهادة ضابط سلاح البحرية الذي كان له دور أثناء عملية عناقيد الغضب، حيث قال (وقفت السفينة التي كنت بها قبالة الساحل، لا أعلم بالضبط موقعها، ربما كانت في منطقة صيدا، على كل حال كان في مقبوري رؤية الساحل، وكانت السياسة هي منع المدنيين من عبور الطريق. واذا رأينا سيارة تمر، نطلق عليها قذيفة تسقط قبلها أو بجوارها حتى لا تستطيع العبور. كانت الذخيرة مرتبة في تسلسل يضم قذائف عادية وقذائف فوسفورية، بنسبة قذيفة فوسفورية مقابل قذيفتين عاديتين. كان مكتوباً على القذائف الفوسفور (دخان متفجر): هو اسم الفوسفور. الجميع يعرفون هذا الاسم، وعلى النقيض من الاستخدام المحظور لقذائف الفوسفور، فإن استخدام قذائف الفلاشت ليس محظوراً بشكل صريح.

قذيفة الفلاشت هي ذخيرة ضد الافراد تستخدم عامة من الدبابات، تنفجر القذيفة من الجو ويخرج منها أكثر من عشرة

آلاف مسمار صلب بطول ٢ سم ونصف سم تنتشر في مسافة تبلغ بحد أقصى ٩٠ متراً. وتكمن قوة القذيفة في قدرتها على اختراق الاحراش السميكة وإصابة اكبر عد من البشر، المشكلة هي ان مجال القتل لهذه القذائف كبير وقد يؤدي إلى قتل الكثير من المدنيين، ولذلك فإن استخدامها في مناطق مكدسة بالسكان يعتبر فعلاً نوعاً من الضرب العشوائي، وهو امر محظور في قوانين الحرب. وتدل شهادات اطباء لبنانيين على التأثير الضار للمسامير داخل الجسم، الى جانب الأنباء العامة عن استخدام جيش الدفاع لهذا السلاح، يشير التقرير إلى مقتل فتاتين صغيرتين بقرية النبطية في يوليو ١٩٩٥، ويستشهد بأقوال أحد مسئولى القوات الدولية في شهر سبتمبر الاخير حول استمرار استخدام جيش الدفاع لهذه القذائف.

كذلك تحتل عمليتا (التقرير) و(عناقيد الغضب) جزءاً كبيراً في الفصل الاخير من تقرير بتسليم في هاتين العمليتين الكبيرتين، يؤكد التقرير أن اسرائيل تسببت في موت وإصابة مئات من اللبنانيين. رغم البلاغات المسبقة، فقد تجاهلت اسرائيل حقيقة أن جزءاً من المواطنين كالعجائز والمرضى ومحدودي الحركة لا يستطيعون الرحيل. ويؤكد التقرير أن الهجوم على تلك المناطق كان بالضرب العشوائي على المدنيين.

يقول يحزقئيل لاين (لقد فُزع العالم كله في الاسابيع الاخيرة بسبب ما يفعله الروس في الشيشان، وبخاصة الهجمات التي يقومون بها على جروزني، اننى استمع لهذه التقارير وأفكر كيف حدث انه بعد عمليات مثل (التقرير) و(عناقيد الغضب) احتفظ العالم العربي وكذلك العالم الغربي بصمته، كل لاسبابه الخاصة. ان ما فعلته اسرائيل هناك، كان بالضبط ما يفعله الروس في الشيشان، أى استخدام عشوائى للمدنيين من اجل الضغط على الحكومات. كذلك لم يحاول اسحق رابين ان يخفى الاهداف في بحر من الكلمات، فقد قال إن الهدف هو الضغط على حكومة لبنان، حتى تضغط على السوريين كي يفرضوا رأيهم على حزب الله، وهكذا تم طرد ٢٠٠ الف من ديارهم بين ليلة وضحاها وأصبح هؤلاء لاجئين في دولتهم).

وينسب التقرير خرقاً صريحاً للمحظورات الواردة في قوانين الحرب من جانب مقاتلى حزب الله الذين اطلقوا مئات صواريخ الكاتيوشا على شمال اسرائيل، قصفا عشوائياً.

• تعذيب واعتقال:

«اثناء التحقيق تلقت صدمات كهربية في اللسان وفي عضو الذكورة، قام المحققون بسكب المياه المتلجة على جسده ليضفطوا على، وأحضروا ابى الى السجن وظلوا متحفظين عليه لمدة ثمانية شهور. عندما تساقطت الثلوج ذات يوم، قاموا بربطى في عامود لمدة ست ساعات وأنا عارى» (من شهادة سعد الله حيدر من قرية ميس الجبل، الذى اعتقل في سبتمبر ١٩٨٦ وأفرج عنه من سجن الخيام في يوليو ١٩٩٦).

«اتهمونى بتحريض التلاميذ، الذين اقوم بالتدريس لهم، ضد

قوات الاحتلال الاسرائيلي وتنظيم جماعات مقاومة. اثناء التحقيق استخدموا معى هذه الوسائل: الضرب بالهراوات فى كافة اجزاء جسدى، وانا مربوط فى عامود، وصدمات كهربية على اطراف الاصابع وسكب المياه المتلجة على جسدى، بدون السماح لى باستبدال ملابسى، وقد امتلأ جسدى بالجروح السوداء نتيجة الضرب (من شهادة ظاهر نصر الله من قرية حولا. تم اعتقاله فى سجن الخيام منذ ابريل ١٩٩٢ وحتى يناير ١٩٩٤).

طبقاً لبيانات منظمات حقوق الانسان، يضم هذا السجن حالياً ١٤٢ مواطناً لبنانياً، من بينهم صبيان اعمارهما ١٤ و ١٥ عاماً، وثلاثة عجائز اعمارهم فوق الـ ٦٥. يوجد ستة معتقلين منذ أكثر من عشر سنوات، و ١٢ بلغت فترة اعتقالهم ما بين خمس الى عشر سنوات، ويذكر التقرير أنه على مدار عشر سنوات، منذ استخدام السجن فى عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٥، مُنعت زيارات الصليب الاحمر لهذا المكان، كذلك تم منع الاطباء الخارجيين والمحامين والقضاة من الدخول. والشهادات التى قيلت عن الظروف فى تلك السنوات تعطى صورة مفزعة. فى سبتمبر ١٩٩٧ بعد مقتل ١٢ جندياً فى لبنان، أمرت اسرائيل بوقف زيارات الصليب الاحمر للسجن، ثم تم استئناف هذه الزيارات مرة أخرى بتعليمات اسرائيلية فى يونيو ١٩٩٨ بعد استعادة جثة مقاتل الكوماندوز البحرى ايتمار ايليا. يوجد هذا السجن فى منطقة الحزام الأمنى ويديره جنود جيش جنوب لبنان، واسرائيل حريصة دائماً على ان تظل فى الظل، ولكن رد البولة على الدعوى التى قدمت للمحكمة العليا من جانب جمعية حماية الفرد وجمعية حقوق المواطن بإسم المعتقلين اللبنانيين فى سجن الخيام، كشف عن حجم التدخل الاسرائيلى فى سجن الخيام، فقد اوضح بيان اللواء دان حالوتس أن جيش الدفاع هو الذى يدفع اجور السجناء وأن جهاز الأمن العام يتعاون مع جيش جنوب لبنان لى ويساعده فنياً وتدريبياً، ولكن لا يشارك فى سير التحقيقات مع المعتقلين. فى اعقاب رفض جيش الدفاع السماح لمنظمة حقوق الانسان الاسرائيلية زيارة سجن الخيام، ادرك مسئولو حركة بتسليم انه لا داع للتقدم بمثل هذا الطلب مرة أخرى. على النقيض من اسلوب العمل الذى يتم فى منظمة بتسليم، كان عليها ان تعتمد على المواد التى جمعتها المنظمات الأخرى لحقوق الانسان، وما نشرته واذاعته اجهزة الإعلام وباقى المصارى العلنية. لم يذهب محققو بتسليم الى جنوب لبنان، وبالتالي لم يلتقوا مع الأشخاص، الذين وضع التقرير طبقاً لشهاداتهم. يقول يحزقئيل لاين (بالنسبة لما يحدث فى الخيام، فقد اجرينا اتصالاً مستمراً عن طريق جماعة بحث عبر الانترنت مع منظمة لبنانية لحقوق الانسان، وكانت تقدم بيانات يومية جديدة).

(س) وكيف تأكدت من انك لم تستخدم كيبوك لهذه المنظمة، وهى ذات اهتمام سياسى وقومى آخر إلى جانب الاهتمام بحقوق الانسان؟

(ج) لقد حرصنا على أن نستخدم البيانات فقط، وعدم

الخوض فى التقديرات، يعنى اذا قالوا ان الظروف رهيبه فى السجن، فنحن لا نستخدم هذا الكلام، انما قسمناه الى بيانات مجردة.

(س) هل تعاون معكم جيش الدفاع ووزارة الدفاع وجهات أخرى فى النيابة؟

(ج) عامة لا. حتى فى الحالات التى تلقينا فيها رنود من النيابة العسكرية مثلاً، فى موضوع هدم المنازل فى جنوب لبنان كسياسة عقابية، كان يجب ان ننتظر شهوراً للرد وأرسلنا مذكرات عدة مرات. فى حالة أخرى، عندما طلبنا من المتحدث العسكري تقارير تنشر بشكل كامل ويانتظام فى الانترنت وكان رد البولة على المحكمة العليا فى موضوع سجن الخيام مصدراً ممتازاً للمعلومات، وبخاصة الوثيقة التى اوضحت لأول مرة العلاقة المتبادلة بين اسرائيل وجيش جنوب لبنان فى هذا الصدد. ويؤكد التقرير، ان حقيقة ان جزءاً كبيراً من اعمال خرق حقوق الانسان فى جنوب لبنان التى يتم فعلاً على ايدي جنود جيش جنوب لبنان، لا تقلل من مسئولية اسرائيل، ذلك طالما ان جيش جنوب لبنان يعمل من قبل الدولة أو تحت اشرافها.

• الطرد الجماعى:

«كنا فى المنزل بعد وجبة الافطار. كانت الساعة حوالى الرابعة والنصف. وصلت الى القرية ثلاث سيارات مدنية، فى كل واحدة ثلاثة رجال من جيش جنوب لبنان وبعض العسكريين الاسرائيليين الذين يتحدثون العبرية، قال لنا رجال جيش جنوب لبنان اننا يجب ان نذهب معهم الى حصبايا. قال علم الدين البندوى وفارس الحمرا (من كبار ضباط جيش جنوب لبنان) لشقيقى اننا مطرودين.

سألهم احمد عن السبب، فقاموا بضربه بمقبض البندقية. بعد ذلك ضربه اربعة من جنود جيش جنوب لبنان لمدة خمس دقائق وبدأ وجهه ينزف (من شهادة قاسم نبعه - ٢٥ عاماً - من قرية شبعة الذى طرد مع ٢٢ من افراد عائلته، بعد اعتقال اثنين من اشقائه بتهمة قتل رئيس جهاز مخابرات جيش جنوب لبنان فى شبعة قبل ذلك بيوم).

كذلك يتناول تقرير منظمة بتسليم عقوبة التعاون مع حزب الله، والتى ادت الى طرد عشرات الأسرى من منطقة الحزام الأمنى بما فى ذلك اطفال ونساء وشيوخ، بعض المطرودين تركوا خلفهم منازل (وفى بعض الحالات دخلها رجال جيش جنوب لبنان) وأراخى مزروعة. ويعرض التقرير شهادات شباب تم اجبارهم على الانضمام لجيش جنوب لبنان، وشهادات عائلات تم عقابها لرفضها التعاون مع جيش جنوب لبنان أو القوات الاسرائيلية.

منذ عام ١٩٨٥ ومنطقة الحزام الأمنى مرتبطة تماماً بدخل مصدرة اسرائيل، وهذا الدخل يأتى فى الاساس من اجور جنود جيش جنوب لبنان التى تتراوح ما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ دولار شهرياً. كذلك يحصل ابناء اسرهم على تأشيرات عمل فى اسرائيل، وكذلك ممارسة اعمال التصدير والاستيراد. من بين شهادات جمعتها منظمة بتسليم يتضح ان كل الحركة

التجارية التي تتم خارج حدود القطاع تستلزم موافقة رجال جيش جنوب لبنان، وهذا مقابل رسوم أو عمولات أو أي من صور الرشوة. يؤكد التقرير ان دولة اسرائيل كدولة محتلة في جنوب لبنان، تتحمل المسؤولية العامة للحفاظ على حقوق الانسان في المنطقة، ويجب ان تتخذ الاجراءات المطلوبة من اجل ضمانها، ويقول التقرير انه في الجدل العام في اسرائيل، لم تستخدم كلمة (احتلال) من اجل وصف تدخل اسرائيل في لبنان. أما لفظ (اراض محتلة) فهو مرتبط في الوعي بالصفة الغربية وقطاع غزة فقط.

أما المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل في جنوب لبنان فتسمى (الحزام الأمني) واستخدام هذا التعبير يخلق انطباعاً خاطئاً يعني أن اسرائيل ليست قوة احتلال في جنوب لبنان، ولذلك فإن بقاء جيش الدفاع ليس مرتبطاً بقمع المدنيين ولا يفرض على اسرائيل واجبات في إطار القانون الانساني الدولي.

يقول يحزقنيل لاين (اعتقد ان الجدل الكبير سيتم في النهاية حول التفسير وليس حول حقيقة الحقائق. وافضل مثال على ذلك هو رد وزارة الدفاع على نتائج التقرير. نحن نتكلم عن حرب وهم يقولون ان جيش الدفاع يدافع عن نفسه).

* تعليق وزارة الدفاع: جاء في تعليق المتحدث باسم وزارة الدفاع (يتسم تقرير بتسليم حول خرق حقوق الانسان اللبناني بواسطة اسرائيل، بعدم الدقة وانصاف حقائق ومزاعم من جانب واحد، والتي تطرحها من حين لآخر أجهزة الدعاية في الادارة اللبنانية، وحزب الله وعناصر أخرى معادية لاسرائيل. نحن لا نفكر في مناقشة التفاصيل الكثيرة الواردة في صفحات هذا التقرير (٦٧ صفحة) كما ان جزءاً فيما هو وارد في التقرير حول الدعاوى القضائية وربود الدولة المنظورة امام المحكمة العليا، انما يشير الى بعض الجوانب الأساسية. اسرائيل لا تخوض حرب ضد «جماعات مسلحة مختلفة» مثلما ورد في بداية التقرير وإنما تدافع عن نفسها منذ الستينيات ضد الارهاب اللبناني، على اساس حقها في الدفاع عن النفس طبقاً لما حدده القانون الدولي. انها حرب عادلة فرضتها علينا دول مثل سوريا وايران تستخدم سلاح الارهاب، كأداة لتحقيق اهدافها السياسية. ان المعاناة والظلم الواقعان على مواطني لبنان حسبما جاء في التقرير، نابع من السبب الرئيسي باختيار المنظمات الارهابية على مختلف انواعها - فلسطينية ولبنانية - جنوب لبنان كساحة لنشاطها ضد اسرائيل، وأقامة اجزاء كبيرة من البنية العسكرية داخل التجمعات السكانية اللبنانية، وهم يديرون حروبهم من هناك. نتيجة لذلك يجد المدنيون اللبنانيون، وكذلك الاسرائيليون (الذين تجاهلهم تقرير بتسليم) انفسهم محاصرين بين الاطراف المتصارعة وتلحق بهم الاضرار نتيجة المعارك اليومية الدائرة في جنوب لبنان.

جدير بالذكر ان اضراراً كثيرة لحقت بمواطني جنوب لبنان نتيجة اعمال حزب الله والمنظمات اللبنانية الأخرى (مثل القصف من داخل القرى والضرب في اتجاهات التجمعات السكانية، وزرع المتفجرات داخل التجمعات السكانية مما

يتسبب في خسائر).

إن اسرائيل هي التي تطرح قضية هؤلاء المدنيين امام لجنة المتابعة التي شلكت في اطار تفاهم عناقيد الغضب. ان جيش الدفاع ليس جيش احتلال في منطقة الحزام الأمني. إنه لا يحاول السيطرة وفرض إدارة عسكرية على المواطنين أو نظام احتلال. يتمتع جيش الدفاع بتأييد اغلب مواطني المنطقة الامنية.

وتمنحهم اسرائيل من جانبها المساعدات الانسانية وتتيح للمواطنين مستوى معيشي افضل من جيرانهم في شمال المنطقة الامنية رغم المعارك.

على النقيض مما يفهم من تقرير بتسليم، لا توجد في جنوب لبنان أي محاولة للتكتم أو الاخفاء. ان تلك الظواهر التي يسميها التقرير (خرق حقوق الانسان) تأخذ بشكل دائم تغطية واسعة في الاعلام وتعرض بشكل مشوه عبر أجهزة دعاية حزب الله والادارة اللبنانية. الى جانب المعارك العسكرية اليومية تدور ايضاً حرب نفسية وإعلامية بهدف التأثير على الرأي العام اللبناني والاسرائيلي. لذلك يجب تحري الدقة في التقارير الواردة من الاعلام اللبناني (والمنظمات الدولية لحقوق الانسان التي تتلقى معلوماتها من جهات لبنانية).

ليست لدى منظمة بتسليم الوسائل المناسبة لتحري الشكاوى الخاصة بخرق حقوق الانسان في جنوب لبنان. يقوم مندوبون رسميون عن اسرائيل وعن لبنان ببحت الشكاوى الخاصة بالاعتداء على المواطنين اللبنانيين والاسرائيليين من خلال لجنة المتابعة. لدى لجنة المتابعة الوسائل المناسبة للتحقيق التفصيلي في أي شكوى والتأكد من صدقها.

ان نشاط هذه اللجنة، الذي يجري بانتظام منذ أكثر من ثلاث سنوات - ويرضاء جميع الاعضاء بها - قد اسهم فعلاً في التقليل من الاضرار التي تلحق بالمدنيين على جانبي الحدود. بالنسبة لمعتقل الخيام، فهذا المعتقل يقع تحت مسؤولية جيش جنوب لبنان، وهو يضم اللبنانيين المتورطين في اعمال ارهابية أو مضادة لجيش جنوب لبنان، وأحياناً ايضاً جيش الدفاع، ان الادارة اللبنانية ليست على استعداد لأن تحاكم هؤلاء المعتقلين، لأنها تساند وتدعم حزب الله وبقية المنظمات الارهابية. يخضع معتقل الخيام للرقابة الدائمة من جانب الصليب الأحمر ويسمح فيه بزيارة العائلات، كما ان هناك اتصالاً وحواراً دائماً بين الصليب الاحمر وبين جيش جنوب لبنان تقول النيابة وتحاول ان تثبت في ربودها التفصيلية بشأن الدعاوى الخاصة بمعتقل الخيام، ان نشاط جيش الدفاع في المنطقة الامنية ليس احتلالاً، بل نشاطاً عسكرياً مشروعاً يقوم به جيش الدفاع، ويساند جيش جنوب لبنان في منطقة الحزام الأمني.

هذه الايام فعلاً تواجه سياسة اسرائيل في لبنان. قرصة للتغيير الجذري، عندما توقع اتفاقيات سلام بين اسرائيل وبين سوريا ولبنان هذا التغيير سيحل ايضاً مشاكل ومتاعب المدنيين على جانبي الحدود. وحتى الآن لم يصدر تعليق عن المتحدث العسكري.

سوريا لا تسيطر على حزب الله

مواقع جيش الدفاع، مثلما حدث مؤخراً، وهو القصف الذي حصده ثلاث ضحايا من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي. لدى حزب الله القدرة على تنفيذ عمليات ارهابية حتى بدون أي مساعدة سورية، والحصول على عدة اطنان من المواد المتفجرة من اجل زرع عبوات ناسفة أو إعداد السيارات المفخخة - هذه ليست مشكلة.

إن العلاقة الواضحة جداً على نوايا حزب الله للمحافظة على استقلالية نشاطه ظهرت عشية ليلة الانتخابات، فقد سقطت المئات من صواريخ الكاتيوشا في ذلك المساء على الجليل، بينما كان واضحاً أثناء القصف ان الفائز في الانتخابات هو ايهود باراك، الذي وعد قبل الانتخابات بالتوصل الى تسوية مع سوريا.

الأكثر من هذا، أثناء القصف ذكرت الاذاعات ان عدداً كبيراً من قيادة حزب اسرائيل واحدة يحضرون احتفالات الفوز في كريات شمونا. كان كل هذا واضحاً لحزب الله، الذي بعث عن طريق هذا القصف تلميحا للحكومة الجديدة حول نواياه المستقبلية، ولكن حكومة باراك فازت وحصلت على هدية من حكومة نتنياهو في آخر ايامها - أي قصف الاهداف الاستراتيجية في لبنان من جسور ومحطات قوى في ٢٤ يونيو. هذا القصف وليست مفاوضات شيردزتاون، هو الذي اوقف فعلاً اطلاق الكاتيوشا بتوجيهه سورى منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، وهي التي خلقت المناخ الذي اتاح المحادثات مع فاروق الشرع. لذلك فإن من يشترط المفاوضات مع سوريا بوقف نشاط حزب الله، يخدع نفسه بأنه سيعثر على العملة المفقودة اسفل المصباح في المكان الذي فقدته فيه. من جانب آخر. فإن الاعتقاد انه بفضل اتفاق مع سوريا وانسحاب من الجولان، سيحل الهدوء على الحدود اللبنانية، هو اعتقاد خاطئ ليس له محل في الواقع. كذلك اذا وقع حافظ الأسد على اتفاق مع اسرائيل وبه بند صريح بوقف نشاط حزب الله، فسيكون توقيعا عبثياً، وكأنه على الجليد الذي تساقط على القدس في الاسبوع الماضي.

إن الاعتداءات القاسية في لبنان خلال الاسبوعين الاخيرين، بما في ذلك اغتيال نائب قائد جيش جنوب لبنان، أعادت إلى الاهتمام مسألة العلاقة بين نشاط حزب الله وبين المفاوضات مع سوريا. بعد اجتماع مجلس الوزراء المصغر أول أمس صرح رئيس الوزراء ايهود باراك ان (اسرائيل لن تستطيع التفاوض مع سوريا، طالما ان السوريين لا يمنعون حزب الله من العمل في منطقة الحزام الأمني).

هذا البيان، حتى اذا كان يعبر بصدق عن موقف اسرائيل، فإنه برأيي المتواضع يعاني من سوء فهم اساسي لمقدار التأثير السوري على حزب الله. أريد أن اعترض على الافتراض شبه المسلم به، بأن سوريا مهيمنة تماماً على حزب الله. ومسألة ما اذا كان يهم الأسد أو لا يهم وقف الارهاب في جنوب لبنان، ليست موضوعية ابداً، فالأسد غير قادر على وقف ارهاب حزب الله. ان حزب الله ليس بتابع سورى، ولم يكن ابداً على استعداد لتقبل السيطرة السورية التامة، وبالطبع عدم الخضوع لما تفرضه سوريا.

إن حزب الله هو منظمة لبنانية ذات ارتباط أكثر قوة بإيران مقارنة بسوريا، ولها اهتماماتها المستقلة. وقرارات حزب الله مرتبطة بما يحدث في ايران، وليس في سوريا، وفي مقدور طهران استخدام حزب الله حتى لو كان ذلك يتعارض مع الموقف السوري. فقد تمت العملية الانتحارية منذ اسبوعين على عكس رغبة كل من لبنان وسوريا، وأثارت غضب في كلا الجانبين. ان القدرة السورية على وقف ارهاب حزب الله محدودة جداً عن قدرة السلطة الفلسطينية على كبح نشاط حماس مثلاً، يستطيع الأسد وقف قصف الكاتيوشا، مثلما فعل بعد القصف الاستراتيجي الذي قام به سلاح الطيران في ٢٤ يونيو عن طريق اغلاق تيار التمويل الذي يصل من ايران عبر مطار دمشق. ولكن سوريا لا تملك القدرة على منع عمليات مثل وضع الشحنات المتفجرة، أو حتى اطلاق الصواريخ على

شهر يوليو المقدس

الدفاع الاسرائيلي من لبنان في شهر يوليو فكم جندي ومتى سيلقون حتفهم حتى ذلك الموعد. هذا التفكير المرير ضروري لكي نفهم الاحداث المتوقعة في الفصلين القادمين

لا مفر من الأسئلة العويصة: اذا كان شهر يناير قد شهد مقتل اربعة من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في لبنان. فكم قتيل نتوقع خلال هذا العام، وإذا ما خرج جيش

حتى يأتى شهر يوليو المقدس.

ولسنا فى حاجة إلى عبقرية استخبارية لفدرك ان جيش الدفاع الاسرائيلى سجين داخل مواقعه، وهو يدير معركته عبر ماسورات المدفعية البعيدة وطائرات سلاح الجو. وقد سقط ضحايا شهر يناير الاربع داخل مواقعهم من جراء تصويب نيرانى دقيق اخترق فتحات نقاط المراقبة. ليس فى فخ منصوب على محاور حركة المخربين، ولا بهجوم مباغت ولا حتى بنيران قوائنا ولو بطريق الخطأ. وعلى ما يبدو ان هناك من ادركوا بأن الذين يطاردون مقاتلى حزب الله تحولوا الى حرب «سيزيفية» - نسبة إلى اسطورة سيزيف - وأى رجل يقتل من حزب الله لا يساوى قيمة قذيفة مدفعية واحدة تسقط فى فناء حديقة اطفال. ليس امامنا سوى أن تنتظر ما تبقى من وقت حتى شهر يوليو، لنخرج من هناك أملين ألا ينضم الى قائمة إحصاء الضحايا أحد ابنائنا أو ابن احد جيراننا.

أن رئيس الحكومة المخرم بالمواعيد النهائية، هو الذى التزم بأن يكون يوليو هو الشهر الأخير لبقاء جيش الدفاع الاسرائيلى فى لبنان. وباراك الذى لم يف بمعظم المواعيد النهائية التى حددها، يمنح هذا الموعد بالذات قداسة مبالغ فيها. ما هى الكارثة التى ستحدث لو انسحب جيش الدفاع فى يونيو أو فى مارس؟ ولا مكان لإجابة تفترض احتمال التخمين بأن باراك يحتاج إلى هذه الفترة لكي يتوصل الى اتفاق مع السوريين، يمكن ان يتضمن وقف الحرب الدائرة فى لبنان، اذا كانت تلك هى الاجابة بالفعل، فقد انزلق باراك فى مطب صنعه لنفسه. فممنذ ستة اشهر، عندما التزم بموعد الانسحاب، لم يكن بإمكانه ان يعرف بأن سوريا ستوافق على بدء المفاوضات مرة أخرى. ولكن بذكاء سياسى ودبلوماسى أدرك ان التزاما كهذا سيجلب عليه اصواتا انتخابية وفيرة، الأمر الذى سيضغط على سوريا لتأتى الى مائدة التفاوض، كما حدث بالفعل. وقد انتاب سوريا الخوف من احتمال ان تستغل اسرائيل الانسحاب، لتمزق عرى الوحدة السورية

اللبنانية المقروضة، وتسقط منها الورقة العسكرية التى يمكن ان تعيد الجولان.

إلا أنه فى غضون ذلك سقطت نظرية باراك رأساً على عقب. فهو الذى فصم بطريقة أحادية المسار السوري اللبناني وتصرف كأنه لا يعنيه ان تنضم سوريا للمسيرة - تخلص بسرعة فائقة من وهم الانسحاب باتفاقية. وهكذا لم تتضح مبادرته بعد، لقد ربط من جديد المسارين وأعاد إلى سوريا عنصر المبادرة، أما سوريا التى فهمت على الفور أي ثمرة سقطت فى يديها، فقد أعلنت ان الحرب فى جنوب لبنان هى شأن لبنانى داخلى سيتم مناقشته بين اسرائيل ولبنان، وعلى ذلك لا حاجة لمناقشته فى محادثات شيبيردزتاون أو فى أى ملتقى اسرائيلى سوري آخر. وحتى لبنان لم تعرف ان لها «شأنًا داخليًا لبنانيًا» لا يرتبط بسوريا، لكن الأسد ليس قلقاً لأن معه شهادة ضمان تقول أن لبنان لن يوقع على اتفاق قبل سوريا، وسوريا لن توقع على اتفاق بدون لبنان، وهكذا فالجنوب اللبناني مازال يمثل ثروة اسرائيلية تمنح حزب الله - وأيضاً تعطى جيش جنوب لبنان برود افعاله غير المراقبة - القوة لتحديد السياسة الاقليمية. والآن مادام لجام لبنان عاد الى أياد سورية، فإن الأسد يستطيع ان يعود الى سلوكه وطريقة تصرفه الطبيعية.

ولحسن الحظ ليس هناك ضرر حاد أو مستعصر على الحل. صحيح انه يمكن تبني المصطلحات العادية لتعريف الوضع بأنه «تصعيد يستوجب رد فعل مناسب ويمكن الخروج من مجلس الوزراء الأمنى المصغر ملوحاً بقبضته. لكن لبنان، التى خبرت التصعيد وردود الافعال الملائمة قد باتت محنكة بما يكفى وسيكون من الذكاء العودة الى المعايير التقليدية للمكسب والخسارة، سواء بالنسبة لحياة البشر أو للمخزون السياسى، وأن تتخذ قراراً بوقف هذا الفصل المرير من الاحداث، وتقليل الخسائر والعودة الى الوطن. وربما لو خرجنا من لبنان فى مارس، نتوصل الى اتفاق مع السوريين فى شهر يوليو.

فخ باراك فى لبنان

هآرتس ٢٠٠٠/٢/٤
بقلم: زئيف شيف

فى المفاوضات. فإلئمن الذى ستدفعه اسرائيل مرتفع جداً، قد يعرف باراك فى الاستفتاء العام حول اتفاق السلام. السور الثانى هو التأكيد القاطع من باراك للجماهير الاسرائيلية بسحب جيش الدفاع من لبنان حتى شهر يوليو. فى البداية تحدث باراك عن احتمال

لا يجب ان نحسد باراك الذى سقط فى فخ سيىء فى لبنان. بالنسبة له يعتبر الأمر محبباً مكوناً من خمسة اسوار كل متصل بالآخر. السور الاول هو تحمسه للتوصل إلى اتفاق سلام مع السوريين، وكلما ازداد حماسه للتوصل الى اتفاق، كلما ازداد تعنت السوريين

الانسحاب من جانب واحد. الآن أصبح يؤكد على عبارة (الانسحاب باتفاق) مثلما اقترح رئيس الأركان شاول موفاز.

الى جانب هذا التعهد هناك السور الثالث والذي يتمثل في النشاط العنيف والمستمر من جانب حزب الله، والذي يتم بموافقة سورية وبتحضير من ايران. ان القتال يتسبب بالضرورة في وقوع مصابين ويهز الجماهير الاسرائيلية، التي يعتقد بعضها أن الضحايا يسقطون بلا داع. تقول التجربة ان المكسب الذي يحققه جيش الدفاع في العمليات مع تراجع الخسائر في صفوفه، هو في الغالب مكسب مؤقت، بعد فترة يجد الطرف الثاني الرد المناسب لنقاط فشله، كما ان الوضع السياسي يفرض قيود قوية على جيش الدفاع. والسور الرابع هو القرار الخاطيء من باراك بعدم اشتراط استمرار المحادثات مع دمشق بوقف هجمات حزب الله. لقد أصبح هناك وضع مثير للسخرية. طرف يؤيد اعمال العنف اثناء المفاوضات بينما الطرف الثاني يكتفى بالتهديدات الرمزية والشكاوى التي تبدو كالتحبيب.

أما السور الخامس فيأتى في شكل اعتراض باراك على القيام بعملية عسكرية كبيرة، مثلما يقترح جيش الدفاع، تخوفا من التدهور الذي قد يصل الى الجليل. لو استمرت عمليات حزب الله، فسوف يتزايد النقد ضد باراك، وجيش جنوب لبنان سيعتبر اسرائيل كالمأسورة المليئة بالثقوب، فإذا كانت قد امتنعت عن الرد على الضربات التي لحقت بجنودها وبقاداتها الكبار، فلماذا ترد بسبب اغتيال عقل هاشم؟

يقول السوريون لأنفسهم ان تهديد باراك بالانسحاب من جانب واحد من لبنان ليس حقيقياً. في اعتقادهم سيتمتع باراك عن هذا الانسحاب تخوفا من تدهور عام يعم لبنان وكذلك شمال اسرائيل. بالطبع لدى السوريين انطباع بأن الاسرائيليين قد فقدوا الرغبة القتالية

والاستعداد لتحمل الخسائر. فإذا كان كذلك، لماذا تخلوا عن المفاوضات؟

إن مشكلة باراك كبيرة. لو اراد ان يتخلص من الفخ اللبناني بدون اضرار كبيرة، فإنه سيختار بالطبع احد الطرق الثلاثة التالية:

الطريقة الأولى، التوصل بسرعة إلى اتفاق مع سوريا يشمل لبنان ايضا. بالطبع سوف يطلب السوريون ثمناً كبيراً مقابل ذلك، وكلما كان الثمن مرتفعاً جداً كلما ازداد خطر تعرض باراك للفشل في الاستفتاء.

الطريقة الثانية، هي ربط استمرار المفاوضات بوقف الحرب في جنوب لبنان، اذا دار الحوار، يتوقف القتال. سيتوصل باراك الى ذلك في نهاية الأمر اذا لم يحقق اتفاقاً سريعاً وإذا استمر نشاط حزب الله. بالطبع اذا منع جيش الدفاع من العمل، مثل هذا الشرط سوف يزيد من ضغوط واشنطن على دمشق. هناك فرصة معقولة بأن ترد دمشق بطريقتها. أي كبح جماح حزب الله بشكل غير معلن. اذا كان كذلك، سوف يظهر بالطبع تعارض المصالح بين سوريا وحزب الله وإيران. هذا سيحدث على كل حال لو تحقق في النهاية السلام بين سوريا وإسرائيل.

الطريقة الثالثة هي الانسحاب الفوري من لبنان، والذي سيفسر على انه انسحاب تحت ضغط وانتصار لحزب الله. يحتمل ان تنجح الخطوة، ولكن هناك خطورة من ان يحدث ما تحذر منه أجهزة المخابرات. أي ان يواصل حزب الله عملياته بعد الانسحاب ويقيم المذابح لأفراد جيش جنوب لبنان. سيظل الخطر يهدد الجليل طالما لم يحدث اتفلق مع السوريين. لو فشلت هذه العملية، ستبدأ جولة جديدة امام لبنان تتضمن ضربات قوية، ومرة أخرى يظهر السؤال: هل الشعب على استعداد لأن يدافع عن نفسه أم أنه فقد هذه القدرة.

المسار السوري

٢

هآرتس ٩٩/١٢/٣١

بقلم : زئيف شيف

لا تصدقوهم

جبل الحرمون. انها مفاوضات غريبة. باسم رئيس الوزراء ايهود باراك يهددون الجمهور بأنه اذا لم يتحقق السلام فإن اسرائيل تنتظر خطر هجوم بصواريخ ارض - ارض. يحتمل انه بدون تسويات وسلام قد ننزلق إلى مواجهة عسكرية أخرى، ولكنه خطر يهدد على الاسرائيليين والسوريين معا، والمنطقة كلها. وللحيلولة دون ذلك، مطلوب حل اسرائيلي سوري مثلما هو مطلوب حل اسرائيلي - فلسطيني. أن المفاوضات التي ستتم في ظل مخاوف ذاتية لن تؤتي ثماراً طيبة. في مقابل التهديدات يطلقون الاغراءات بأنهم بعد التنازل للسوريين سيقللون من فترة التجنيد الالزامي في جيش الدفاع وكذلك فترات استدعاء الاحتياط. الجيش سيصبح مثل الشرطة ونحن سوف نستلقي في استرخاء تحت الاعناب وأشجار التين. وفي نفس الوقت يذكرون عشرات المليارات التي سنحصل عليها من الولايات المتحدة كجزء من الاتفاق. بعد جلاء المستوطنين من هضبة الجولان سوف يزدهر الجليل، وكذلك وادي عارا بفضل المستوطنات الجديدة التي ستقام هناك. في نفس الوقت هناك من يتهمون مستوطنو الجولان بأنهم يتطلعون إلى اموال التعويضات وهم يتصلون الآن بمكاتب المحامين من أجل تحقيق مكاسب بعشرات الملايين من الجنيهات.

المرحلة التالية في الحرب الدعائية سوف تنتقلنا إلى مسألة البدائل الحقيقية والمزيفة التي يجب على اسرائيل أن تحصل عليها من الامريكيين. المقصود «الايضاح» بأنه

لم تحلق بعد المفاوضات بين سوريا واسرائيل، وقد تحولت هضبة الجولان إلى موضوع تجاري ودعائي. فالدعائيون يفسرون الاتفاق حتى قبل أن يوقع، وقبل أن يتضح الثمن الذي سيدفعه كل طرف، وهذا ليس بإعلام ولكنها دعاية. لاتفاق السلام مع سوريا اهمية استراتيجية من الدرجة الأولى بشرط أن تحافظ اسرائيل على مصالحها الحيوية. يجب دفع ثمن مناسب لتحقيق اتفاق يكمل التسويات السلمية مع دول المواجهة، والذي سيمثل عازلاً بين اسرائيل وبين العراق وايران. ومن أجل اقناع الشعب بأهمية الاتفاق لا يجب استخدام وسائل دعائية مختلفة تثير عدم الثقة. في نهاية هذا الطريق يكمن خطر الخسارة لباراك في الاستفتاء الشعبي. بعد ٢٢ عاما احتفظت خلالها اسرائيل بهضبة الجولان يقولون فجأة أن السيطرة على هضبة الجولان لم تكن ضرورية ولم تكن لها لزوم ولم تمنح اسرائيل أي ميزة عسكرية. والدليل كما يقولون الآن هو انه على الرغم من ان هضبة الجولان في يد اسرائيل، فقد نشبت حرب عيد الغفران. كي يزيديا الآن من أهمية السلام، يغيرون التاريخ. يسارع بعض رؤساء الفريق المفاوض الى التلفزيون حتى يشرحوا ما الذي لن يوافق عليه السوريون. ولم نسمع عن سوري واحد يشرح للجمهور في بلاده ما الذي ستصير عليه اسرائيل، واين يجب التصالح معها، وما هي البدائل التي يمكن أن توافق عليها سوريا مقابل تنازلاتها. اما عندنا فيقول «المقربون» الى المفاوضات ما هي البدائل لمحنة الانتذار الاسرائيلية في

مقابل ادخال السوريين في المشاركة في بحيرة طبرية، وفي نهر الاردن واليرموك الاسفل، ستحصل اسرائيل من الامريكيين على محطات كبيرة لتنقية المياه. المسألة هي انه اذا كان بديل محطات التحلية مناسباً جداً، فلماذا لا يحصل السوريون على هذه المحطات، بينما تظل بحيرة طبرية والوحيدة التي في اسرائيل، في ايدينا؟ كذلك، قبل أن نهتم بالمياه من أجل السوريين هناك مشكلة مياه عاجلة وخطيرة جداً، متعلقة بمياه الشرب للفلسطينيين الذين

يعيشون فوق احد الآبار الجوفية الهامة التي تعتمد اسرائيل عليها، كذلك لم نحل المشكلة التي نتجت عقب اتفاق المياه مع الاردن. كلهم يطلبون من اسرائيل، وليس المياه فقط، واذا وافقنا فقط على نصف مطالب العرب، فسوف نظل ندفع الى يوم القيامة. في هذه المرحلة يجب الحرص على عدم خلق - لدى العرب والاسرائيليين معا - توقعات مبالغ فيها، ومن أجل ذلك يجب عدم تصديق الدعايين.

ملحق معارف السياسي
٢٠٠٠/١/٥
بقلم : فوليت أفيكال

في الطريق إلى ميدان باراك

المفاوضات مع سوريا أدت إلى إظهار الإثارة والتحريض بشكل واضح للغاية، لدرجة أن شخصاً لا يستطيع أن يقول إنه لم يعلم ولم يُصنق

لم تكن تبدأ المعركة على السلام مع سوريا، حتى بدأنا نقرأ ونسمع أقوال تحريض وإثارة واضحة، ونرى تعبيرات لها معاني لا تحتمل أكثر من تفسير. إن لطمة ليمور ليفنات، مازالت تنوى في أذاننا، مرحلة جديدة من العنف الذي يتصاعد في الطرقات. فليست هناك ضرورة لتحقيق متعمقة، أو لإختراق أوساط الجماعات المتعصبة لليمين المتطرف، أو تحليل تقارير المخابرات. فكل شيء مكتوب في الصحف، وواضح للعين.

فهكذا يفعل عضو الكنيست عوزي لاندائو، الذي يُحدد أن «روح ميونخ - أي ألمانيا النازية - في المناخ العام»، مثلما حدث آنذاك قبل إغتيال راين، حينما قال أن حكومة راين «قانونية ولكنها غير شرعية» وهكذا حدد رئيس الليكود أرييل شارون في خطابه أن الكنيست في بداية شهر يوليو مع تشكيل الحكومة وبدون أي علاقة بالمفاوضات مع سوريا أن ليهود باراك «توجد أغلبية في الكنيست ولكنه لا يتمتع بأغلبية لدى الشعب». ويقول مواطن من مواطني «كتسرين» إن أناس الجولان لن يذهبوا «كالخراف إلى المذبحة» وكان إيهود باراك جزراً يخطط لتدميرهم.

وعلى جدران عدد من المدارس والمباني الحكومية في عسقلان، والقدس وكريات يام نُقِشت مؤخراً كتابات وعناوين مع تهديدات بإغتيال رئيس الوزراء. وكتبت السيدة «أمونا ألون» في جريدة يديعوت أحرונوت (بتاريخ ١٥/١٢/٩٩) أن باراك في طريقه لأن يطلب من أعضاء الكنيست العرب أن «يساعدوه لكي يسلم هضبة الجولان للسوريين» وهكذا بالمناسبة، تشير الكتابة إلى الحكم المفروض مثلما حدث آنذاك قبل الإنزلاق في الهوة.

لقد أصيب العديد بالفرع من العناوين «باراك يخون الجولان»

والتي كتبتها حركة «كاخ»، ولكن ألم يقل عضو الكنيست رجب عام زنيقي بالضبط نفس العبارات عندما أعلن أن «حكومة يهودية في القدس اليوم تخون جمالاً والجولان اليهوديتان» - معارف في ٩٩/١٢/٦. إنه نفس الشخص الذي اعتاد دائماً أن يقارن بين اسحاق راين رحمه الله وبين المارشال بيتان والتي ترتبط ذكره بالأم التعاون بين فرنسا وألمانيا النازية، فهل في الحقيقة لم يتعلم شيئاً مطلقاً من الاغتيال الذي أذرف عليه دموع التماسيح؟

وماذا نقول عن احاديث آفي زعيرا، عضو إدارة لجنة مستوطنات الجولان: «إن النضال يسير قبل أي شيء في الخطوط المعتادة أما الأعمال المتطرفة بشكل أو بآخر فسوف يأتي يومها، ولكن ليس في هذه الايام، فإذا لم ننجح في الاستفتاء الشعبي، سيكون واجباً أن ندرس الأمور من جديد، وسوف يكون واجباً أيضاً الانتقال للعنف». أو أقوالاً واضحة مثل تلك التي قالها الياكيم هاعيتساني، وهو واحد آخر من كبار مثيبي التمرد ضد راين حين قال: إن قراراً بواسطة إستفتاء شعبي بإجتماع مواطني الجولان من منازلهم، غير ملزم بالقيام بالتضحية المطلوبة».

وليس بعيداً ما أعلنه مواطن آخر من هبضة الجولان، وهو عويد بوارت: «إننا لن نتحرك من هضبة الجولان حتى إذا ما حسم الاستفتاء الشعبي الأمر عكسياً. إننا سوف ندير مواجهات صعبة للغاية وشعب إسرائيل سوف ينزلق إلى أزمة فظيعة». إن التصديق على الاتفاق في الكنيست وفي الاستفتاء الشعبي لن يرضي أمثال هاعيتساني وبورات، والذين يدعون لانفجار الموقف. فهل ثلاث طلقات رصاص من مسدس هي الوسيلة المثلى للإقتراع في نظرهم؟

وكأنه ليس كافياً كل ذلك، فإن عبارات «تلك أرضنا» عادت لتعمل، ومعها كل صور التحريض والاثارة من عام ١٩٩٥ التي تهمين على ذاكرتنا مثل الكابوس الذي لا حاجة لذكر نهايته.

ميخائيل بن حورين، مواطن مستوطنة نوف بالهضبة. وله

سجل غنى في اليمن المتطرف، يُحذر «إن تلك جريعة دولية، إننا نفتح هنا صندوق طماطم لاستعمالها في الأعمال غير القانونية»، وتضيف زوجته هارثيلا «الجدير بالجيش أن يكون قلقاً وحذراً».

إن مواطني هضبة الجولان المستعدين لتقديم تضحية شخصية كبيرة من أجل السلام، سوف يعلنون في القريب: «خائنيت»، وما ينقص إلا فقط فتوى تشريعية تأمر الجنود برفض الأوامر، وحاخام مهم يقترح تلغيم المستوطنات في

الهضبة مثلما اقترح ذلك في حينه الحاخام ناحوم رايبنوفتش، رئيس المدرسة الدينية «يشيفا» - بركة موسى - والتي توجد في معاليه أدوميم فيما يتعلق بالمستوطنات. إن أحداً لا يستطيع القول حينذاك أنه لم يعلم ولم يفكر أن ذلك محتمل أو أنه لم يؤمن ولم يتصور أن ذلك سيحدث مرة ثانية. إن كل شيء مكتوب اليوم بالفعل في الصحف وعلى الجدران ولن تكون هناك ظروفًا أحسن من لمن يرغب في إعطاء العنف شكل الشرعية.

معاريف ٢٠٠٠/١/١٠

بقلم : اورى افيرى

لن يجف أي حقل

مكان مع اشجار الفواكه التي زرعها سكان الهضبة منذ قديم الأزل والآن يأكل المستوطنون اليهود ثمارها، وكل مستوطن ذهب إلى الجولان يعرف جيداً أنه بنى منزله فوق انقراض حياة انسان يقيم على بعد عشرات الكيلو مترات منه وأن حياته السعيدة هي نتيجة لتعاسة ذلك الشخص الذي كان يعيش في هذا المكان قبله وطرد منه.

وفيما يتصل بتجفيف الحقول - فإنه لا داع للقلق، حيث انه لن يتم تجفيف أي حقل، بل العكس، حيث أن أصحاب الارض الشرعيين سوف يعودون ليعملوا في هذه الحقول مثلما كانوا يفعلون قبل الترانسفير. وسوف تستمر الاشجار في اعطاء ثمارها وسوف تستمر الحقول في اعطاء المحاصيل. ولا يجب السماح لورثة ايريل شارون بهدم مدينة كتسرين مثلما هدم هو مدينة ياميت، ومن الممكن بيع كل شيء للسوريين. بما في ذلك المشروعات الصناعية وتمويل جزء من تعويضات المستوطنين من خلال عائدات البيع.

وبالنسبة فإن أكثر من مليون فرنسي كانت اسرهم تقيم في الجزائر مائة عام ثم غادروا بعد عدة اسابيع من حصول الجزائر على استقلالها.

واذا رفض الرئيس السوري السلام الذي يضمن استمرار وجود وأمن المستوطنات اليهودية في الجولان لصالح الشعبين، فسوف ننتظر الى ان يقوم في سوريا نظام حكم ومجتمع يكونا، على استعداد للسلام الحقيقي.

والحديث عن الرئيس السوري ليس الاديماجوجية، حيث لا يوجد سوري على استعداد للتنازل عن الجولان مثلما انه لا يوجد اسرائيلي على استعداد للتنازل عن النقب. ومثلما انه لا يوجد أي مصري على استعداد للتنازل عن سيناء. ولم يطلب أي شخص من «الزعيم المصري» في حينه الابقاء على المستوطنين الاسرائيليين وتغيير نظام الحكم في دولته. وحتى اذا اتبعت سوريا غدا النظام الديمقراطي على غرار ما هو متبع في السويد فإن يوافق أي شخص على الابقاء على المستوطنين وسوف يجيء المسيح قبل أن يأتي السلام

لم أقرأ منذ وقت طويل رأي كاذب الى هذا الحد... رأي يتسم بالنفاق والسخرية وعدم الصراحة والوضوح الاخلاقي والثقافي، مثل ذلك الاعلان الكبير الذي يحمل عنوان «سلام حقيقي في الجولان» والذي وقعت، مجموعة من اساتذة الجامعات الذين يدعون اليسارية.

وجاء في هذا الاعلان ما يلي: «يجب على الدولة ألا تطرد السكان ضد رغبتهم سواء كانوا عرباً أو يهوداً أو نورزاً. حيث إن هذا يشكل مساساً بالحقوق الاساسية للانسان» وعندما احتلت اسرائيل المنطقة التي كانت تحمل اسم «الهضبة السورية» هرب حوالي ١٢٠ ألف من السكان من هول المعارك أو نتيجة لطردهم من هناك. ومعظم هؤلاء من المزارعين السذج، وقد عاش اباؤهم وأجدادهم على هذه الارض مئات وربما آلاف السنين، ولكن يبدو أن الذين وقعوا على هذا الاعلان لا يعتبرون هؤلاء الناس من البشر. والحقيقة هي أن هؤلاء الناس قد فقدوا بين يوم وليلة كرامتهم الانسانية وفقدوا ديارهم ومصدر رزقهم ويمكن القول أنهم فقدوا حياتهم، حيث تم نقلهم من أماكنهم ضد رغبتهم (وبدون تعويضات) وهم يعيشون منذ ذلك الحين في مخيمات لاجئين بائسة.

إن الاعلان الذي نحن بصددته يتجاهل هؤلاء المطرودين لدرجة أنه لم يسمع الى تكرار الشعار المعروف: «لقد هاجمونا ولذلك لا يستحقون شيئاً» وربما لأنهم يعرفون أنه لم يكن هناك من سأل هؤلاء الفلاحين عن كيفية معاملة اسرائيل وأنه ليس هناك مؤرخ جاد ينكر حقيقة ان جميع حوادث الحدود (أنهم يطلقون النار من اعلى) قد وقعت بمبادرة اسرائيل.

ويضيف المنشور قائلاً إن السلام الحقيقي لا يمكن ان يشمل طرد السكان اليهود وهدم ٢٧ مستوطنة مدنية وتدمير المشروعات الصناعية وتجفيف الحقول وتحويل المناطق الزراعية الى خرائب.

وما نحن نرى كيف ان مستوطنى الجولان يعيشون على انقراض حوالي مائة قرية عربية .. وأطلالها منتشرة في كل

الذي يحلم به أولئك الذين وقفوا على المنشور. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل يطعمون بذلك فعلاً؟ هذا هو الكذب والضلال المبين. إن رؤساء المستوطنين الذين نظموا هذه البروباغندا

الساخوة يعرفون جيداً أنه لا يوجد أي مستوطن على استعداد للعيش تحت السيادة السورية تماماً مثلما أنه ليس هناك أي مستوطن على استعداد للعيش تحت سيادة الدولة الفلسطينية التي ستقام. وإذا كان هناك يساري

سريالية شيردزتاون

هآرتس ١١/١/٢٠٠٠

بقلم: موشيه آرينز

إن حافظ الأسد لم يوافق على الالتقاء بإيهود باراك. وزير خارجيته لم يكن مستعداً لمصافحته. لكن رئيس حكومة إسرائيل لم يتشدد فيما يتعلق بالبروتوكول الدبلوماسي. وفي سعيه للاتفاق مع الديكتاتور السوري يبدو أنه كان مستعداً لعمل أي شيء وأن يقول كل شيء. والشخص الذي لا يعرف تاريخ الشرق الأوسط في الأجيال الأخيرة قد يعتقد أن إسرائيل هزمت في حروبها وأن سوريا قد انتصرت، وأن الأسد يستحوذ على كل الأوراق وأن إسرائيل في مأزق. ولم نر أبداً على طول التاريخ مثل هذا التبادل في الأدوار.

فالسريالية تسيطر على مباحثات شيردزتاون. ولكي نمنح قنراً من المصادقية للموقف السخيف الذي تقمصه رئيس الحكومة، فيجب نراعي أننا أنه أبدى لنا أن البديل للاتفاق مع الأسد هو هجوم سوري ضد إسرائيل، إذ ستطلق صواريخ سكاد باتجاه المدن الإسرائيلية. أضف إلى ذلك، وبناءً على كلامه، أننا بعد أن نلبى مطالب الأسد، يمكن لإسرائيل أن تتمتع بازدهار اقتصادي، وستتلاشى البطالة، وتقل فترة الخدمة العسكرية. وإذا كان ذلك لا يكفي، فإن الولايات المتحدة ربما تكافئ إسرائيل بعشرات المليارات من الدولارات، وبأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، وهو ما يعني دولة إسرائيلية أصغر ولكن أكثر أمناً وأكثر رخاءً.

بالنسبة للتهديد السوري محل التخمين، فإن مركز «جافي» للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب نشر حديثاً بحثاً عن التوازن العسكري الشرق أوسطى وورد فيه أن التوازن الاستراتيجي بين إسرائيل وسوريا لم يكن أبداً يميل لصالح إسرائيل إلى هذه الدرجة، كما هو عليه اليوم، وأن دمشق ليس لديها أي خيار عسكري حقيقي. والواقع، ليس هناك من ضرورة، لأبحاث واعية، لكي تكشف أن الاقتصاد السوري غارق في أزمت عميقة، وأن انهيار الاتحاد السوفيتي جعل الجيش السوري لا حيلة له وتقصه مصادر الأمان، وأن التقدم الاقتصادي في إسرائيل والإنجازات التكنولوجية العسكرية والمبنية فيها أعطت جيش الدفاع ميزة وتفوق حاسم على الجيش السوري. أن المعارضات التي أبداه سلاح الاستخبارات لتقرير مركز جافي يجب أن تكون مبرراً للقلق. فهي تذكرنا بصورة محزنة، بالتقديرات المبالغ فيها للمخابرات الأمريكية بشأن القدرة العسكرية السوفيتية،

عشية انهيار الاتحاد السوفيتي. التناقض الواضح يتمثل في أن المساعدات الأمريكية العسكرية التي تتوقعها سوريا بعد التوقيع على اتفاقية ما ستصلح من حال الميزان العسكري بين سوريا وإسرائيل لصالح سوريا، وما لا نعتبره تهديداً الآن قد يصبح تهديداً حقيقياً في السنوات القادمة، وهذه المرة قد يكون هذا التهديد قابلاً في هضبة الجولان. ولن ينفع نزع السلاح ولا أجهزة الأذكار في منع ذلك. بينما يتطلع باراك للفتيمة التي يتوقع أن يحصل عليها من الولايات المتحدة في مقابل الانسحاب من هضبة الجولان. ولكن يبدو أن مفاجآت تنتظره. وقد أوردت «واشنطن بوست» في تقرير لها أن مسؤولي البنتاجون رفضوا الاستجابة لمطالبة إسرائيل بـ ١٧ مليار دولار في صورة مساعدات ومعدات عسكرية مقابل التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا. وقد بذت قائمة التفاصيل المطلوبة كما عرضها البنتاجون وكشفتها «خطف كل ماتصل إليه اليد وكل ما يبدو في الأفق». وقد وصف مسؤولون في البنتاجون ذلك بأنه «سلام على حسابنا».

لكن طلب باراك للمساعدات العسكرية هو مجرد قمة الجبل الجليدي. فمطالبته بمساعدات اقتصادية ستزداد، حسبما أعلن عن التعويض الأمريكي الذي يتوقع باراك الحصول عليه مقابل هضبة الجولان لتصل إلى ٧٠ مليار دولار. كل هذا قبل أن يقدم الأسد إلى الرئيس كليتتون كشف الحساب. أنه ليس مجرد سلام على حساب دافع الضرائب الأمريكي. بل إنه يعني «سلام بأي ثمن».

إن الإسرائيلي المتوسط الحال يمكن أن يقول: «لماذا لو إن باراك استطاع أن يقنع كليتتون ليقنع دافع الضرائب الأمريكي ليدفع فاتورة الحساب، فلماذا لا تتمتع إسرائيل بالأرباح؟» ولكن مازال هذا الأمر ينتظر الثمن الذي تدفعه إسرائيل - التنازل عن هضبة الجولان وإجبار ١٨٠٠٠ إسرائيل على ترك منازلهم.

إن هذا الجرح الذي تسببه إسرائيل لنفسها، لن يشفى بسهولة في السنوات القليلة القادمة. أنها ضربة في ضخيم الأسس التي تأسست عليها الدولة، وبالتالي فلن يعوضها أي مبلغ من المال.

من سأل الشعب؟

الضلال من المستشفى الى قاعة الاجتماعات، وكان مشاركاً له ١١٩ عضو كنيسة ليقرروا تغييراً في وضع الجولان.

منذ ذلك الحين، من باب التذكير، صادق الكنيست على اتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٨) ومعاهدة السلام مع مصر (١٩٧٩) وأخلي جيش الدفاع مستوطنى قطاع ياميت (١٩٨٢) حتى اتفاقات أوسلو وما تلاها (١٩٩٣) حظيت بالتوقيع التام على قانونيتها دون الرجوع الى الشعب وإجراء استفتاء عام.

ان تاريخنا السياسى والعسكرى اذن، مليء بقرارات تاريخية ومضيرة للحرب والسلام، احتلال وإعادة مناطق، اتخذت في المؤسسات القانونية المعتمدة، كما يجب ان يكون في الديمقراطية التمثيلية. وفي السنوات الاخيرة فقط، في عصر جذب الانتظار والشعوذة والاحتيايل السياسى يهدون بالاستحواذ على نور عملية اتخاذ القرارات واعطائها صفة العقلانية والتنظيم، فقد اشهر احد العاملين في حضيض السياسة في وجوها اختراع الاستفتاء العام. إلا أن رائحة الديماغوجية والتعميم تتبعث من الدعوة إلى نقل عملية الحسم في القرارات الى الشعب، ذلك الاجراء المخالف لطريقتنا في الحكم.

وللأسف الشديد، فإن الكنيست السابق قد قيد نفسه بالفعل عندما قرر ان مستقبل الجولان سيتم حسمه باستفتاء عام.

وقد بدأنا نسمع الآن هنا وهناك اصوات مترنزة تسعى للتذكير بأن فكرة الاستفتاء مدحوضة الى اقصى درجة. ورئيس الحكومة باراك يعتقد على ما يبدو انه ملزم بالاستفتاء، كى لا يظهر كمن يخشى ان يضع الاتفاق امام حسم الجمهور.

ولكن المحزن، ان كثيرين من اعضاء الكنيست في الائتلاف المهيأ لمواجهة المجتمع يتمسكون بأن الحكومة والكنيست هما اصحاب الصلاحية الكاملة في حسم الامور. فاذا وجدت الأغلبية المطلوبة في الحكومة وفي الكنيست لاتفاق سلام مع سوريا ولبنان، فليس هناك أي ضرورة للجوء الى الشعب، الا لو كنا نسعى لتبنى نظام حكم جديد، يكون فيه ايضاً الحسم في قضايا قانون العودة، ومن هو اليهودى، وأكل لحم الخنزير أو تعديل الضرائب قد سقطت من ايدي مؤسسات الحكم، وتذهب هي ايضاً الى حكم المجتمع.

من السابعة صباحاً التاسع من يونيو ١٩٦٧، اتصل وزير الدفاع موشيه ديان تليفونيا بقائد المنطقة الشمالية ديفيد اليعازر وأمره بمهاجمة القوات السورية. «الآن لن يوقفوني» قالها ديان بعد ان وضع السماعة، وخرجت قوات جيش الدفاع لاحتلال ما يسمى آنذاك الهضبة السورية.

كانت هذه بداية النهاية لحرب الايام الستة، بعد اقل من يومين من المعارك الدامية تم احتلال الهضبة. وعندما دعت الحاجة الى ترسيم خريطة وقف اطلاق النار، يقول حنوخ برتوف كاتب السيرة الذاتية لديان، وقفوا لوضع الخط الحدودى اسفل جبل الشيخ، طلب قائد سلاح الجو موطى هود الذى جرى استدعاؤه للمباحثات، طلب من ديان ان يضم جبل الشيخ ايضاً في المنطقة الاسرائيلية «من سلاح الجو» وقد كان.

وكما هو الحال دائماً، كانت هناك ارتجالات في نزوة الحرب، ولكن المستوى السياسى أعطى الأمر وأين نهاجم ومتى وكيف نتوقف.

وأوصى الجنرالات بما لديهم، لكن احداً لم يسأل الشعب هل نحتل الجولان وإلى متى.

ايضا لم يعلن احد عن استفتاء عام عندما تحولت الهضبة السورية إلى هضبة الجولان. وبدأ فيها الاستيطان الاسرائيلى. من الذى قرر أن يحدث كل ما حدث؟ لقد اتخذ القرارات كالمعتاد، المستوى السياسى. عُقدت اجتماعات الوزراء، وأجتمعت الحكومة التى تشكلت على اساس انتخابات الكنيست، ولم يشك أحد آنذاك في رجاحة رأيهم. وقدر ما يحضرني، لم يتم استفتاء عام حتى عندما أجبر جيش الدفاع الاسرائيلى على الخروج الى الحرب مرة اخرى في الجولان يوم الغفران عام ١٩٧٣، ولا عندما تم التوقيع في مايو ١٩٧٤ على اتفاقية فصل القوات مع سوريا، الذى ما يزال سارى المفعول حتى يومنا هذا. لماذا اتفق الجميع آنذاك على ان شعب اسرائيل اختار الكنيست، والكنيست اعطى الثقة للحكومة التى تستطيع ان تتخذ قرارات لها قوة القانون لتدهشنا، بشأن قضايا مصيرية كالتى نمر بها.

ليس فقط اثناء الحرب، بل في اوقات السلام، كان الكنيست هذا هو الذى انتهج في ١٥ ديسمبر ١٩٨١ سلوكاً متسرعاً، وصادق على ثلاث قراءات على قانون الجولان، والذى أقر بأن الهضبة جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل، وتم ذلك في غضون عدة أيام، وقد فاتهم ان يسألوا الشعب هذه المرة ايضاً. فقط مناحم بيجين، الذى اوقع نفسه في

حرب الأعصاب حول الجولان

أو أن تحول روافد نهر الاردن التي تصب في بحيرة طبرية عن طريق انابيب من البنياس الى دمشق؟

إن جيش الدفاع الاسرائيلي شأنه شأن جميع جيوش العالم يقوم بعمل مناورات تحاكي الحرب الحقيقية وتشارك فيها جميع قيادات المناطق والتشكيلات المختلفة ويجرى أيضاً تدريبات تشارك فيها وحدات صغيرة وهذه المناورات والتدريبات تهدف الى تحسين قدرة التخطيط والتنفيذ على كافة المستويات وليس بهدف الخروج بنتائج سياسية. وأما ما اشيع من أن هدف هذه المناورات هو التأكيد على أن الثروات الاستراتيجية لاسرائيل في الجولان لن تؤثر على نتائج الحرب، فإنه يخرج عن نطاق الدروس العسكرية التي من أجلها أجريت هذه المناورات. وهذا الادعاء المغرض يتجاهل حقيقة أن عدد القتلى سوف يتحدد طبقاً لمدى جرأة القيادة السياسية في توجيه ضربة وقائية للعدو الذي يبادر بمحاربتنا.

وفي كتابه «دفتر الخدمة» يقول اسحاق رابين انه قال للوزراء في شهر مايو ١٩٦٧: «إذا هاجمنا غداً فسوف نوفر لشعب اسرائيل كثيراً من الضحايا وإذا انتظرنا اسبوع آخر ووسف يكون المصريون في حالة استعداد افضل وستكون النتيجة سقوط المزيد من الضحايا الاسرائيليين. وتجدر الإشارة في هذا المجال أن خطة «سدان» لم تكن لتحظى بهذا القدر من النجاح اذا لم يأخذ جيش الدفاع الاسرائيلي بزمام المبادرة.

وقبل عام من حرب عيد الغفران أجرى جيش الدفاع مناورة حربية باسم «آله الحديد» وتدرّب خلالها على صد الجيش المصري في سيناء، ونجح جيش الدفاع في هذه الحرب الخيالية في طرد المصريين من القناة بعد أن عبروها، ولكن الأمر اختلف عندما أصبحت هذه الحرب حقيقية، ويرجع السبب الى انه في المناورة العسكرية لم يوضع في الاعتبار نظام الصواريخ الذي نصب في منطقة القناة. ويسبب اعتبارات سياسية تحاشت اسرائيل توجيه ضربة مسبقة ضد بطاريات الصواريخ.

وكانت النتيجة هي وجود صعوبات في الجانب الاسرائيلي. إن المناورات الحربية مطلوبة أيضاً في الجيش الذي يسعى للسلام وذلك من أجل تحسين القدرة على ردع العدو، وعدم اثاره مخاوف الشعب في حالة استمرار الجولان تحت سيطرة اسرائيل لأن هذه المخاوف يمكن أن تؤدي الى دفع ثمن غالٍ جداً مقابل استمرار الشعب في الهضبة. أما الشعب بنون هضبة الجولان فإنه سوف يدفع ثمن أعلى بكثير من دمه لأن هدف الرئيس الأسد أبعد من الجولان بكثير.

حتى هذه اللحظة تتردد في اذني بنوة احد كبار رجال الجيش المشهورين منذ شهر مايو ١٩٦٧ من أن الحرب سوف تتسبب في سقوط ضحايا يقدرون بعشرات الالوف على الاقل ولكن الانتصار في حرب الايام الستة اسقط هذه البنوة الكئيبة. وتذكرنا مناورة الحرب التي اجراها جيش الدفاع الاسرائيلي مؤخراً بحرب الأعصاب التي دارت قبل ٢٢ عاماً بوساطة المعترضين على توجيه ضربة وقائية عندما كانت هضبة الجولان في ايدي السوريين. والآن أيضاً - ومنلما كان الوضع في ذلك الحين نسمع بنوات تقول أن عدد يتراوح ما بين ٢٠٠٠ حتى ٥٠٠٠ قتل سوف يسقطون في الحرب مع سوريا ومن ثم فإن الارقام تقف حجر عثرة أو تسيطر على الجدل حول الجولان.

وليس هناك شك في أن أي حرب تعتبر صعبة بالنسبة للمجتمع الاسرائيلي، وليست هناك أي ضرورة لذكر عدد معين من القتلى من أجل اقناع المجتمع الاسرائيلي ببذل كل جهد ممكن للعمل على منع نشوب الحرب. ولكن استخدام الارقام يعتبر نوعاً من حرب الأعصاب ضد الشعب الذي سيقول كلمته عن قريب في الاستفتاء حول التصديق على معاهدة السلام مع سوريا.

ولكن باستثناء ذلك وبصرف النظر عن كون حرب الأعصاب تؤثر على الروح المعنوية في اسرائيل، فإنها سوف تضر أيضاً باحتمالات تحقيق السلام. ويذكر في هذا الصدد أن التقارير حول مخاوف جيش الدفاع من نتائج الحرب سوف تقنع حافظ الأسد بأنه ليس هناك داعٍ للعجلة في التوصل الى اتفاق مع اسرائيل وأنه من الافضل ترك الاسرائيليين يعانون من التوتر وابتزاز أي تنازلات منهم وليس الجولان فحسب.

وكانت دمشق قد ردت قبل اسبوع بغضب على تقرير مركز يافا التابع لجامعة تل ابيب الذي ذكر أنها سوف تدخل المفاوضات من خلال موقف ضعيف، حيث أن جيشها ضعيف وأسلحته قديمة. وشك السوريون في أن يكون الدافع لنشر هذا التقرير هو مؤامرة اسرائيلية للمساس بقدرتهم على المساومة في المفاوضات التي تدور في غرب فرجينيا في الولايات المتحدة الامريكية.

واليوم يمكن للسوريين أن يتنفسوا الصعداء حيث أن ما نشر حول المناورة التي أجرتها قيادات الجيش قد ساهم في رفع الروح المعنوية لجيشهم. ويجب على الرئيس الأسد أن يكون راضياً، فإذا كانت اسرائيل تشعر بالخوف من المواجهة العسكرية مع سوريا، لماذا إذن لا يطالب بتنازلات اسرائيلية فيما يتصل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين؟ وإذا كان الاسرائيليون يشعرون بالخوف من المعارك لماذا لا يطلب إذن في مقابل ذلك أن يتم توطين نصف مليون سوري في الجولان

المتسول والوصى

الامريكى مليون دولار فى اليوم. وكانت امريكا كريمة للغاية نظراً لأن اقتصادها كان فى حاجة الى اصلاح كبير ونظراً لأنها ارادت انقاذ دول اوربا الغربية من ايدي الاتحاد السوفيتى وعملاته.

وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى، كانت المظلة النووية الامريكية تغطى سماء اوربا الغربية واليابان. وطوال ٤٥ عاماً وفرت الدول التى تحظى بالحماية أو الوصاية مليارات الدولارات من ميزانية الدفاع وكانت منافسة للولايات المتحدة الامريكية فى المجال الاقتصادى. وفى هذا الإطار هل يصح القول إن الهبات التى منحتها الولايات المتحدة لهذه الدول قد قيدت دول الاتحاد الاوروبى واليابان وأجبرتها على الخضوع للشروط الانانية للولايات المتحدة الامريكية؟ ان العكس هو الصحيح.

وتجدر الإشارة إلى أن اسرائيل ومنذ اقامتها، قد حصلت من الولايات المتحدة الامريكية على منح اكثر من تلك التى حصلت عليها اوربا فى مشروع مارشال. وإذا لم نضع فى الاعتبار سنوات الهجرة الجماعية فإن النسبة السيئة للغاية بين المنح وبين الناتج القومى الخام قد حدثت بعد حرب عيد الغفران، وعلى الرغم من ذلك كانت هذه هى سنوات الازدهار الاقتصادى الاسرائيلى وتطوير الجيش. ففى ذلك الحين تطورت الصناعات الاليكترونية التى تتصل بجهاز الدفاع وبعد ذلك تطورت صناعات الهاى تيك التى كانت تباع منتجاتها للسوق الامريكية وتطورت هذه الصناعات بمساعدة رأس المال الامريكى الخاص.

ولم تمر إلا ١٤ عاماً على حرب عيد الغفران ومنحتنا الولايات المتحدة الامريكية ضمانات تصل الى عشرة مليارات دولار من أجل المساعدة فى استيعاب ٨٠٠ ألف مهاجر من الاتحاد السوفيتى، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل المساعدات الامريكية قد حولتنا الى دولة تابعة اكثر أم مستقلة اكثر؟ اننا لم نكن فى أى وقت من الاوقات أقوى مما نحن عليه الآن. وفى المستقبل سيكون الوضع كذلك، حيث انه اذا تحسن وضعنا الأمنى والاقتصادى فسوف نحظى بحرية عمل اكثر على الرغم من الاعتراف بالجميل لصديقتنا الكبيرة.

يقول المعارضون للانسحاب من الجولان ان الدعم الاقتصادى المرتبط بهذا الانسحاب سوف يحد من قدرتنا على اتباع سياسة مستقلة. وقد نشر ما معناه ان القيمة المالية لسلة المساعدات التى نطلبها من الولايات المتحدة الامريكية تصل الى حوالى ٧٠ مليار دولار وأن هناك شخصية معينة فى الكونجرس من بين المعارضين تعتقد ان التكلفة ستصل الى مائة مليار. وهى مبالغ فلكية. وهناك من يقول أن مبلغ السبعين مليار قد ذكره الاسرائيليون فى بداية المساومة أو من الممكن ان يكون معارضو الانسحاب هم الذين ذكروه بهدف اثارة الجماهير الامريكية. وحتى لو تحدثنا عن ربع هذا المبلغ فسوف يكون مبلغاً كبيراً ايضاً، ولكن نظراً لأنه سيوزع على سنوات فإن نسبته لن تزيد عن نسبة مئوية محدودة من الناتج القومى الخام لاسرائيل، والذي يصل الآن إلى حوالى مائة مليار دولار ومن المتوقع ان يزيد بنسبة ٥٪ هذا العام.

وما قيل سلفاً ليس هو الرد المبدئى على قضية الوصى والمتسول حيث ان الرد هو أن المتسول يعيش على الاحسان ويتملق من يحسن عليه من أجل ان يحصل على هذا الاحسان أو على المزيد منه، والمتوسل الذى امتلأت كف يده ويعتقدون انه لن يعود الى مد يده يكون مرتبطاً بمن احسن عليه كنوع من الاعتراف بالجميل. وكلما زادت قوة الذى يحصل على الاحسان كلما قلت قدرة المحسن فى املاء شروطه ورغبته. ويحدث فى بعض الاحيان ان يساعد الاحسان من يحصل عليه على ان يكون اكثر قوة لدرجة ان علاقات التبعية تصبح معكوسة، والادب ملين بالفقراء الذين استعانوا بالمحسنين وأصبحوا اثرياء بعد ذلك وأصبحوا يساعدون من كانوا يحسنون عليهم.

وفيما يتصل بالعلاقات بين الدول فإنها لا تعطى امثلة دامغة على ذلك، ولكن هناك كثيراً من الامثلة التى نرى فيها ان الاحسان قد ساعد الذى يعطيه والذي يحصل عليه فى نفس الوقت. فبعد الحرب العالمية الثانية منحت الولايات المتحدة الامريكية اوربا التى دمرتها الحرب ١٣ مليار دولار فى نطاق الخطة التى تسمى بإسم وزير الخارجية جورج مارشال، وفى عام ١٩٤٩ كلف اعادة تعمير اليابان دافع الضرائب

علينا أن ننظر الوريث

إن التقارير التي تصل من مصادر رسمية من دمشق وتشير أن «الأسد» يطلب التزاماً مسبقاً بالانسحاب الاسرائيلي إلى حدود ٦٧، ويهدد بنسف محادثات السلام، هذه التقارير تتفق مع اغلب تقديرات الموقف التي اعدّها بعض المستشرقين قبل أن تبدأ المفاوضات برعاية الرئيس الامريكى بيل كلينتون.

والدكتور «مردخاي كيدار» خدم لمدة ٢٤ عاماً في سلاح المخابرات وهو يعمل حالياً كمحاضر في القسم العربي بجامعة «بار ايلان». ومجال تخصصه سوريا داخلياً، أما اتجاهه السياسي فهو ينتمي الى حركة «ميماد» وبالرغم من ذلك فهو يرى انه من الافضل ان ينتظر «ايهود باراك» رئيس الوزراء حتى يصعد وريث الاسد الى الحكم في سوريا لأن الوريث الجديد في سوريا لن تكون له مشكلة شخصية بالنسبة للجولان، ومن الممكن ان يتوصل إلى حل خلاق بشكل يرضى كلا الطرفين ويحقق السلام.

والدكتور «كيدار» يؤكد أنه في سوريا لا توجد دولة، ولكن يوجد شخص، شخص واحد يحدد كل شيء من خلال رؤيته الشخصية، أو بمعنى أدق من خلال رؤيته لايجاد شرعية لنفسه كحاكم وايضا لنظام حكمه.

إن المعلومات الشخصية عن الرئيس الاسد ليست ساطعة أو متألقة، فهو ينتمي الى الطائفة العلوية، والتي يعتبرها الاسلام من عبدة الأوثان، وحتى النصف الثاني من القرن العشرين كانت الطائفة العلوية تعيش حياة هامشية سواء جغرافياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، بجانب العالم العربي الاسلامي، وقد عانت الطائفة العلوية من القمع والمطاردة والاهانة، وبالإضافة لذلك فإن الاسد هو ابن قرية ويفتقد الثقافة، وهاتان الخاصتان تقللان منه كزعيم في عين أبناء الشرق العربي.

ويواجه الاسد مشاكل أخرى في طريقه الى الشرعية، فتاريخه كرئيس ملطخ حتى اليوم بوصمة المذبحة التي سقط فيها أكثر من ٢٠ ألف مواطن سوري من أبناء حماه في فبراير ١٩٨٢، وهؤلاء جريمتهم هي فقط رغبتهم في أن يحكم البلاد واحداً من أبناء الأغلبية السنية.

وبالإضافة الى هذه المعلومات، فهناك معلومة أخرى سلبية منذ حرب الستة ايام، فمنذ ذلك الحين والأسد يعتبر شخصياً المسئول عن ضياع الجولان حيث كان يشغل في ذلك الوقت منصب وزير الحربية وعضو القيادة العسكرية والسياسية في سوريا، ونضيف الى هذا الفشل الهزيمة التي منى بها سلاح الطيران السوري الذي كان يقوده الاسد نفسه.

وطبقاً لما هو متبع في الشرق، فإن الزعيم الذي يفشل يجب عليه أن يرحل، بعد أن جاء بالخزي على نفسه وعلى شعبه. ولذلك يرى الدكتور كيدار، أن الاسد على قناعة بأنه هو شخصياً الذي خسر الجولان، ويجب أن يعيده بالكامل، ويغير ذلك لن يستطيع أن يواجه شعبه والشعوب العربية باعتباره زعيماً عربياً أصيلاً لم يخضع ولم يستسلم امام الغزاة الاجانب، ووقف صامداً طوال هذه السنوات دون أن يهتز ودون أن يتنازل عن جرام واحد من الحقوق الشرعية للشعب السوري وللأمة العربية.

والحقيقة أن تشدد الاسد هذا كلف سوريا مليارات الدولارات التي تم انفاقها في بناء القوة العسكرية. وهو الأمر الذي كلف سوريا سنوات من التخلف الاقتصادي والبنية التحتية المتهاكمة، ومع ذلك تقول وسائل الاعلام السوري إن هذا هو خيار المواطن السوري الفخور بقيادته. والجولان في نظر الاسد امر غير قابل على الاطلاق للتفاوض وهذه القطعة من الأرض طبقاً لمفهوم الاسد يجب أن تعاد بدون شرط وبدون مقابل وبدون انتظار.

إن المفاوضات من وجهة نظر الاسد يجب أن تعيد الجولان بالكامل الى سوريا. حتى يستطيع الاسد أن يؤكد لنفسه ولشعبه انه اعاد الكرامة التي وعد بإعادتها، حيث أن الزعيم الذي يعيد الكرامة هو زعيم شرعي.

وطبقاً لتقديرات الدكتور كيدار، فإذا لم يعد السلام الجولان بالكامل الى سوريا، فإن الاسد لن يفضل التوقيع على اتفاقية سلام مثل هذه، فمثل هذا النوع من السلام هو بمثابة تخليد العار بالنسبة للاسد.

إن الاسد يفهم جيداً اتجاهات الجماهير الاسرائيلية ويفهم أيضاً أهمية السلام بالنسبة لاسرائيل، وكلما يمر الوقت يتأكد الاسد انه سيحصل على كامل الثمن الذي حدده للسلام، وهذا الثمن هو الجولان بالكامل.

ويقول الدكتور كيدار: إن اسرائيل مطالبة اليوم باتخاذ القرار: هل ستدفع اسرائيل الجولان ثمناً للشرعية المنقوصة للرئيس الاسد لنحصل على سلام ما؟

مؤخراً ذهبت إحدى الشخصيات الى مكتب ايهود باراك، لتوضح له الامور التي سردناها من قبل، مع توصيه بالانتظار حتى يصل وريث الاسد الى الحكم. كما اوضح له انه ربما يكون وريث الاسد ليس حليفاً ولن يدخل في حلف صهيوني سوري، ولكن ربما مع عدم وجود الخزي الذي يعيق الاسد في التقدم، فإن هذا الوريث وإن لم يكن سوى بشار الاسد سيكون من السهل عليه ان يتوصل الى صفقة خلاقة مع اسرائيل بالنسبة للجولان، مثل الاعتراف

بالسيادة الكاملة لسوريا على الجولان مع التوقيع على اتفاق بتأجيرها كليا أو جزئيا إلى إسرائيل لسنوات طويلة. وليس هناك ما يدعو وريث الأسد أن يرفض عقد ايجار للجولان مثل الذي قدمه الملك حسين للأسد أو يرفض تسوية ما تتعلق بالجولان، وذلك اذا ما استطعنا ان نحصل منه على ثمن مناسب للسلام بين سوريا وإسرائيل.

ودكتور «كيدار» حسبما ذكرنا في البداية هو من نشطاء حركة «ميماد» وهو يجد صعوبة في فهم سبب تسرع ايهود باراك ومستشاريه «فهل يعرفون اكثر منا النواقع الكامنة لدى الرئيس الأسد، وكيفية استخدام هذه النواقع في المفاوضات؟» «اننا نحن مواطنو إسرائيل اذا ما ابركنا جيدا نواقع حاكم سوريا، حسبما تحدثنا عنها من قبل، فسوف يكون من السهل ان نحسم الأمر في الاستفتاء حول الجولان».

في نهاية شهر فبراير من المقرر ان ينعقد المؤتمر التأسيسي لحركة «ميماد» وأحد الموضوعات الذي سيطرح على جدول اعمال المؤتمر سوف يكون كما هو مفهوم مستقبل مرتفعات الجولان.

ومن الواضح حتى الآن ان موشيه موسكوفيتش سيطالب باتخاذ موقف ضد الانسحاب من الجولان، بالرغم انه لا

يعتبر من المسئولين داخل حركة «ميماد» ويشاركه في ذلك «حاييم رفال» السكرتير العام السابق في حركة ميماد، وهو صهر الحاخام «عميطل» كما أن الحاخام يهودا جلعاد يعتقد ايضا بعدم الانسحاب من الجولان.

ولكن من الانطباعات خلال الحديث مع الحاخام «يهودا عميطل» يبدو انه مقتنع بالانسحاب الكامل من الجولان، فهو لم يستجب لدعوة بجولة في الجولان للوقوف على مدى المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها إسرائيل من جراء الانسحاب.

اما الوزير ملكيور الذي يسيطر تماماً على حركة «ميماد» فهو يؤيد طبقاً لأقوال المقربين منه جميع خطوات ايهود باراك رئيس الوزراء فيما يتعلق بالجولان، وهو سيحاول وربما سينجح في الحصول على اغلبيه في المؤتمر تؤيد الانسحاب من الجولان.

ونحن نقول لهؤلاء الذين يشعرون بالسعادة ازاء التقارير التي ترد من دمشق انهم يجب ان يتأكدوا ان رئيس الوزراء قد اتخذ قراراً حاسماً بالتوصل الى سلام مع سوريا، وهذا الأمر معروف ايضا للرئيس الأسد. بالتالي فهو سيضع ما في وسعه لكي تعود سوريا الى مائدة المفاوضات، والثمن معروف جيداً.

رئيس الموساد: على الرغم من السلام لا نتوقع ان يكون هناك تطبيع للعلاقات

يديعوت احرونوت

٢٣/١/٢٠٠٠

بقلم : ايتامار ايخنر

سوف تبقى إسرائيل نبتة غريبة في الشرق الاوسط لسنوات طويلة قادمة .. وعلى الرغم من انه سيتم التوصل الى اتفاقيات سلام اخرى تمنع نشوب حروب إلا أن من يتوقع ان يكون هناك شرق اوسط جديد، مخطيء ولا يجب ان نتوقع تطبيعاً للعلاقات مع الدول العربية لأنه من وجهة النظر العربية فإن اتفاقيات السلام لا تعنى الا هدنة فقط.

هذا ما قاله رئيس الموساد افرام هاليفي في محاضرة امام مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية الاسرائيلية في الدول العربية والذي اختتم اعماله في نهاية الاسبوع في القدس، وفي تعليقه على المفاوضات مع سوريا قال هاليفي أن كل من يتواجد في هذه الغرفة يعرف انه سيتم التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا وعن قريب.

وأضاف رئيس الموساد ان إسرائيل لن تستقبل بترحاب في العالم العربي ولكنها ستقيم علاقات واتصالات مع الدول العربية على مستوى المصالح وليس اكثر من ذلك. وقال هاليفي أنه قبل ٢٠ عاما وطبقا لتعليمات موشيه ديان التقى

مع زعيم فلسطيني شاب وواعد قال إن العرب سوف يتعلموا كيف يتعايشوا مع الاسرائيليين ولكنهم سوف يستمرون في النظر الى إسرائيل على انها نبتة غريبة في المنطقة، وهذا الزعيم الفلسطيني هو فيصل الحسيني.

وفي تعليقه على السلام مع مصر قال هاليفي أن عملية تدعيم وتقوية الجيش المصري مستمرة، وعرض هاليفي كمثال، المناورات العسكرية التي يجريها الجيش المصري ويتدرب أثناءها على مواجهة إسرائيل «كعدو» وأوضح هاليفي أنه كلما يتم احراز تقدم في عملية السلام سيكون لزاما علينا ان ندعم أمن إسرائيل من اجل الحفاظ على هذا السلام.

وخلال المؤتمر عرض الحاضرون حالة ووضع العلاقات بين إسرائيل وبين الدول المختلفة وكانت الصورة التي تبلورت من خلال التقارير المعروضة تشير الى تحسن صورة إسرائيل في العالم العربي والى الطريق الطويل الذي ينتظرنا الى ان يتم التطبيع الكامل مع هذه الدول. وناقش

الحاضرون أيضاً وسائل تعميق وتوسيع نطاق العلاقات الطبيعية بين إسرائيل وجيرانها. وكان رئيس النولة عيزرا وايزمان من بين المتحدثين في المؤتمر حيث شجع الحاضرين على الاستمرار في بذل الجهد من أجل التوصل إلى تطبيع العلاقات مع توحى الحذر والوضع في الاعتبار حساسية العرب تجاه إسرائيل.

وأعرب مدير عام وزارة الخارجية ايتان بن تسمور عن ارتياحه نظراً لانتشار المفوضيات الدبلوماسية وأعرب عن امله في تزايد عندها. وقال نائب وزير الخارجية نواف مصالحة إنه تعلم من تجربته الشخصية أن هناك رغبة طيبة في الجانب الآخر لتطوير العلاقات مع إسرائيل.

معاريف ٢٤/١/٢٠٠٠

بقلم : موشيه جاك

الزمن الأصفر على سبيل المثال

سوف يشعر الأديب دافيد جروسمان بالدهشة عندما يعرف أن كتابه «الزمن الأصفر» الذي يوجه اتهاماً عنيفاً إلى السلطات العسكرية في الضفة الغربية، قد أثار خلافاً بين وزارة الثقافة في مصر التي توشك على نشر ترجمة عربية للكتاب، وبين الأدباء والمثقفين في مصر الذين يعترضون على نشر كتاب إسرائيلي بواسطة جهة حكومية مصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة الجارديان البريطانية التي كتبت عن هذه القضية بالتفصيل قد نقلت عن المتحدث باسم وزارة الثقافة المصرية قوله إن المؤلف الإسرائيلي يهاجم احتلال إسرائيل للمناطق. وكان هذا الكتاب قد ترجم بواسطة فلسطيني من جامعة بيرزيت وحتى يكون هناك تأكيد على أن نشر الكتاب رسمياً لم يتم بالتعاون مع أديب إسرائيلي، حرصت الوزارة على أن تضيف مقدمة للترجمة العربية بقلم باحث مصري دأب على الحديث عن جرائم الصهيونية.

ولكن هذه التبريرات لم تقنع المعارضين الذين ادعوا أنه من الناحية المبدئية محذور على وزارة الثقافة نشر تراجم لكتب عبرية وذلك حتى لا تكون هناك أي شائبة لوجود تطبيع في العلاقات مع إسرائيل، ولم يرفع المعارضون صوتهم عندما نشرت إحدى المجلات في القاهرة فصلاً من الكتاب الذي لو استطاعوا لأعطوه عنوان «كراهية» ولكنهم اعترضوا على قيام وزارة بنشر الكتاب وتسببوا في عرقلة النشر.

وهذه الحادثة تعكس الاعتراض الشديد من جانب المجتمع العربي على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وبعد عشرين عاماً من التوقيع على معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، مازال يدور في القاهرة جدل حول تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومن ثم فإنه لا يجب أن ننتظر أن توافق دمشق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل فور التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل.

وسوف يكتشف أوري ساجي الذي أرسل إلى واشنطن من أجل نقل اعتراض إسرائيل على المقترحات السورية لمسودة معاهدة السلام أنه صدق في تقريره الذي كتبه قبل أن يعين رئيساً لطاخم المفاوضات مع السوريين حيث قال ساجي إن الأسد لن يوافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل على الفور حيث أن الرئيس السوري لن يحب أن يسمع تحت نافذته الضجة التي سيثيرها خمسة آلاف طبرياني يترددون على

السوق في دمشق كل يوم سبت، ولكن هناك شكاً في رغبة اللواء ساجي في الاعتراف بأن تقديره بشأن التحول الاستراتيجي في فكر الأسد يرجع إلى خطأ في اللفظ.

هذا وقد شعرت الحكومة بالدهشة إزاء مطلب الأسد بالتزام إسرائيل كتابة بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وبعد ذلك يمكن لسوريا أن تعود إلى المفاوضات في غرب فيرجينيا، وليس هناك من يذكر الوفد الإسرائيلي بأن اشتراكه في مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ قد جاء بعد أن اشترط الأسد موافقة إسرائيل المسبقة بواسطة كيسنجر على حجم الانسحاب، وكان باتريك سيل الذي يكتب السيرة الذاتية للأسد قد حذر قبل عدة أشهر إسرائيل من أنه بدون التزام مسبق بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو لن تكون هناك مفاوضات. وأضاف أنه يجب على إسرائيل أن تتكيف مع حقيقة أنه من الصعب على الأسد أن يقيم مع إسرائيل علاقات طبيعية ولكن المسؤولين في إسرائيل لم يستمعوا إلى هذا التحذير.

وفي واقع الأمر، فإن التغيير الذي طرأ على الرئيس الأسد هو تغيير تكتيكي فقط. فهو على استعداد لأن يطلق على الاتفاق وصف هدنة، وهو يريد العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل حرب الأيام الستة. وهذا ليس تغييراً استراتيجياً. فقد كان متمسكاً بهذه الشروط طوال السنوات الماضية ولكن إسرائيل لم تكن على استعداد طوال هذه السنين للعودة إلى الوضع المشحون بالتوترات. فقد كانت إسرائيل تبحث عن السلام وعن علاقات حسن الجوار وتطبيع للعلاقات. ولكن عندما يقرأ الأسد التقارير الواردة من إسرائيل بشأن التصريحات العلنية لرئيس الأركان العامة ورئيس الموساد الذين يتوقعون اتفاق سلام وشيك مع سوريا فإنه يتشجع. فالأسد يعرف أنه لن يتنازل في مسألة الحدود وأنه عندما يتحدث الإسرائيليون بكل تأكيد عن الاتفاق الوشيك فإنه يستنتج أن إسرائيل سوف تخضع لمطالبه، وهنا يجد لغة مشتركة مع مبارك. فهما يرغبان في الحصول على مساعدات مالية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية نون أن يدفعاً ثمن ذلك ألا وهو السلام الكامل مع إسرائيل.

رئيس للأركان أم رجل سياسة ؟

عن سخطهم من هذا الاجترار أو ذاك من جانب الجهات المدنية والذي لا يتوافق مع التنبؤات الأمنية المؤكدة من جانب المخابرات العسكرية وأجهزة أخرى تابعة لها، من أجل بلورة تقدير متفق عليه للموقف.

حرص الفريق شاول موفاز رئيس الأركان مع توليه منصبه على المحافظة على القواعد المعمول بها في جيش الدفاع فيما يتعلق بتقديرات الوضع على أساس استخباري بل إنه ألح أكثر من مرة أنه يفضل ألا يشارك كبار الضباط في المفاوضات السياسية على الساحة الدولية، وقد اعتاد على أن يكرر في كل مناسبة عبارة (هذا غير ملائم لجيش الدفاع).

ويبرز هنا إذن السؤال: ما الذي حدث؟ ما الذي جعل رئيس الأركان يصور سوريا كمن يهملها السلام مع إسرائيل؟ ليس هذا فقط، بل ويؤكد أيضاً أن هذا الاتفاق في متناول اليد؟ يبدو أيضاً أن رئيس الأركان يعلم أن هذا ليس الرأي القاطع لمحللين سياسيين على الساحة الداخلية، ولا أيضاً رأى سياسيين معروفين على الساحة الاسرائيلية، كثيرون منهم يدركون الأخطار المترتبة بإسرائيل إذا انسحبت إلى ما يطلق عليه السوريون (الحدود القديمة) من شهر يونيو ١٩٦٧.

كذلك يتساءل الكثيرون منهم عما إذا كان الرئيس السوري يتجه فعلاً إلى السلام التام مع إسرائيل، يدرك الكثيرون منهم حقيقة أن الأسد غير مهتم بالسلام التام مع إسرائيل. إنه على استعداد (للحديث عن السلام) حتى يسحب من إسرائيل المناطق السورية التي احتلها جيش الدفاع في حرب الأيام الستة.

هذا هو المهم بالنسبة له، وإن كان على غير استعداد لدفع الثمن المقابل، وبخاصة التأكيد على التواجد العسكري الاسرائيلي في الحرمون لفترة طويلة - عشر سنوات على الأقل - وترسيم خط الحدود الجديد وفقاً لما حددته الهيئات الدولية عام ١٩٢٢.

إذا درسنا تصرفات السوريين جيداً سنجد أنه لم يحدث فعلاً تغيير ملحوظ في الموقف الذي طرحه منذ ٢٥ عاماً وبين ذلك الذي طرحه في المحادثات التي توسط فيها الرئيس بيل كلينتون في شيفرديز تاون وقبل ذلك في البيت الأبيض بواشنطن. لم يتراجع السوريون، بل ظلوا متمسكين بموقفهم السياسي الذي يطالب بإسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة. هذا بالنسبة لهم شرط لا تنازل عنه، قبل الدخول في مباحثات فعلية حول التسويات السلمية والأمنية. إذن من الصعب تماماً التعامل بثقة مع تقدير رئيس هيئة الأركان الذي يقول أن السلام مع سوريا بات على الأبواب

صرح الفريق شاول موفاز رئيس هيئة الأركان في حديث للتلفزيون (يريد السوريون السلام وهم مصممون عليه، لذلك فإن التقاء المصالح في هذا التوقيت سوف يؤدي إلى نتائج ايجابية) وأضاف، أن السوريين واللبنانيين مهتمون باتفاقية سلام، لأسباب تتعلق بهما، فالعنصر الاقتصادي هو السبب الرئيسي الذي يدفعهم إلى ذلك. تلك النغمة المتفائلة في حديث رئيس الأركان تثير الدهشة، وذلك لسببين على الأقل: السبب الأول هو أن قادة الجيش معتنعون حتى الآن عن الإفصاح عن آرائهم علناً في المسائل الأمنية المثارة على الساحة السياسية الاسرائيلية. لقد فضلوا أن يبديوا ملاحظاتهم في اجتماعات مغلقة بهيئة الأركان وجلسات سرية للجنة الوزارية لشئون الدفاع، وفي لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست.

الغريب أنه في هذه المرة سمح رئيس الأركان لنفسه بالتجاوز وانضم إلى الذين يرون في اتفاق السلام مع سوريا أحد الانجازات الهامة ليس فقط سياسياً، بل ودفاعياً أيضاً. هذا كلام مفاجئ وغريب.

باستقراء الأمور يتولد انطباع بأن رئيس هيئة الأركان قرر - لسبب ما - أن يمد يده لرئيس الوزراء إيهود باراك في سياسته السلمية التي تقوم على أساس الانسحاب التام إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، حتى آخر شبر، حسب مطلب الرئيس السوري حافظ الأسد.

ليس هذا هو أسلوب العسكريين في الإفصاح عن آرائهم العلنية في القضايا السياسية والأمنية. من واجب هؤلاء أن يقدموا تقديراتهم إلى الجهاز السياسي والعسكري في الحكومة وفي الكنيست، وفقاً للتقاليد المعمول بها في الجيش منذ حوالي خمسين عاماً. وكما هو معروف، فإن التقديرات المطلوبة يجب أن تكون متخصصة بلا أي اعتبارات سياسية خلفها.

بعد أن انحرف رئيس الأركان عن الأسلوب العسكري وارتقائه الدرج السياسي، أضر بثقة الجماهير في القيادة العليا لجيش الدفاع. إنَّ يجب تعريف الفريق موفاز بخطئه، ليس هذا فقط، بل من الآن فصاعداً يجب مطالبته بعدم الادلاء بأحاديث لأجهزة الإعلام في القضايا التي تكون محل جدل عميق جداً على الساحتين السياسية والعسكرية. ليس هذا فقط، بل إن من الواجب عليه أن يصدر تعليماته لزملائه في هيئة الأركان وقيادات الجيش بالحرص على المبدأ العام المعمول به في الجيش وهو (الصمت) من المهم ألا عدم زعزعة ثقة الجماهير العريضة في جيشها، وبما لا يقل عن ذلك من أجل تمكين المختصين في جيش الدفاع من تقديم تقديراتهم بشكل حر، وبالقدر المطلوب بشأن عدم الاعراب

وبينما يشع رئيس الاركان تفاؤلاً، نجد ان رئيس الموساد، افرايم هاليفي، ينسف حلم (الشرق الاوسط الجديد) بقوله «لن يكون هناك تطبيع كامل في العلاقات مع الدول العربية التي ترى في السلام مجرد هدنة وأتينا سنظل هنا غرساً غريباً». صحيح انه يتفق مع الرأي بأن «كل من يتواجد في هذه الغرفة يعلم انه سيوقع اتفاقاً قريباً للسلام مع سوريا». ومع ذلك لفت انظار المنويين الاسرائيليين في الدول العربية بما سمعه من فيصل الحسيني الذي قال (سيستعاض العرب مع اسرائيل ولكنهم لن يروا فيها ابداً نبأً طبيعياً. بل شيطاني). كذلك لفت رئيس الموساد انتباه المشاركين في الاجتماع الى ما يحدث حالياً في مصر، حيث تتعاظم قوة الجيش المصري، وقال - في التدريبات العسكرية يتخيل الجيش المصري اسرائيل على انها العدو الذي قد يحاربوه

في يوم من الايام، والنتيجة التي توصل اليها هي (كلما تقدمنا في عملية السلام، كلما وجب علينا تعزيز أمن اسرائيل من أجل الحفاظ عليها من أي شرور). الامور تتحدث عن نفسها. انها تكشف الوضع في هذه الظروف. كم من الصعب تقبل النبوة المتفائلة من جانب رئيس الاركان، اذا كان لديه ما يقوله للجهاز السياسي، فليكن في الاطر المعروفة، مثل اللجنة الوزارية لشئون الدفاع ولجنة الخارجية والدفاع بالكنيست، على كل فإن هذا المبدأ معمول به حتى الآن على الساحة السياسية الاسرائيلية ولا يجب على رئيس هيئة الاركان أن يحيد عنه. خير يفعل رئيس الوزراء ووزير الدفاع لو امر رئيس الاركان بعدم الانزلاق الى الجدل السياسي حتى لو كان ذلك يتفق مع خطه السياسي.

السلام تحت المصباح

هآرتس ٢٦/١/٢٠٠٠
بقلم : عقيبا الدار

تدور العلاقات في المثلث الاسرائيلي - السوري - الفلسطيني، وكأنها مأخوذة من كتاب ارشادي للمحبين البالغين الذي ينصحهم بعدم الجري أبداً وراء الآخرين. فالناس تخشى الطرف الآخر السهل المنال. فوزير الخارجية السوري يتهرب من مصافحة رئيس الوزراء، ورئيس الوزراء يطارده حتى في صالة الالعاب الرياضية في الفندق في شيبردزتاون، ويأسر عرفات على استعداد للسفر الى دافوس الباردة في محاولة للتقارب مع باراك، ورئيس الوزراء يقرر البقاء في الوطن، إن ترتيب الافضليات لدى باراك لم يعد دربا من التخمين الصحفي. فقد كشف عوديد عيران رئيس فريق المفاوضين الاسرائيلي مع الفلسطينيين للمراسلين الخارجيين أن رئيس الوزراء لم يعد يكتفى بنقل اللواء شلومو يئاني الى وفد المفاوضات مع سوريا، يريد بذلك ان يسلب المزيد من الشخصيات الهامة. وأكد عيران ان المحادثات مع الفلسطينيين اصبحت تسير في ظلال المفاوضات مع سوريا.

والآن، بعدما قرر ان يرد بلا مبالاة على تعنت الأسد، اصبحت الفرصة مواتية لباراك للبحث عن عملة وقعت اسفل المصباح والعتور عليها. فالاتفاق مع الفلسطينيين موجود تحت قدميه، جميع الحلول في متناول اليد. باراك في حاجة فقط لأن ينحني وينتصب، وأن يقرر ويتفق. أنه يعلم ان عرفات على استعداد لقبول دولة فلسطينية على ٨٠ - ٨٥٪ من اراضي الضفة الغربية - لدرجة انهم في الوفد الفلسطيني لا يتعاملون بجدية مع حق العودة الى اسرائيل، كما توصلت الاطراف الى اتفاق مبدئي في الضفة. لقد لاحظوا في اليمين لمعان هذه العملة اسفل المصباح بعدما اطلقوا شعار (باراك سيقسم

القدس). بعد هجوم ايهود اولمرت الذي يرفض تماماً ان يتنازل للفلسطينيين، سارع مكتب رئيس الوزراء بالاعلان ان باراك على غير استعداد لأن يتخلي عن حبة رمل واحدة من ارض القدس المقدسة، بمعنى آخر مخيم اللاجئين شوعفات افضل بدون سلام، عن سلام بدون مخيم اللاجئين شوعفات. منذ بداية عملية السلام اصبحت القدس ملاذا للزعماء الذين سقطوا في أسر شعار الكشافة الذي اطلقوه هم (القدس - الموحدة - عاصمة - اسرائيل - الى الابد). حتى حايم رامون الذي يعد (من الحمام) لا يجزئ على أن يلمس قضية القدس ولو تلميحاً، وقد اقترح هذا الاسبوع تأجيل بحث وضع القدس ومصيرها لمدة خمس سنوات.

الاقتراض الذي يعمل على اساسه باراك ورامون وكثيرون في اليسار هو انه اذا استمرت الحكومة على موقفها العنيد ضد أي تنازل في القدس، مثلما هو الحال بالنسبة لحجم الكتل الاستيطانية، فإن عرفات سوف يقبل في نهاية الامر ما هو متاح. في اسوأ الحالات سوف يعلن من جانب واحد عن اقامة دولة فلسطينية في المناطق التي حصل عليها من خلال مراحل الانسحاب. فهل تسوية نصف ناضجة، وشبه مفروضة، ستكون في مصلحة اسرائيل؟ يحذر أتباع عرفات من انه لو قام بالتوقيع على اتفاق يبقى السيطرة في القدس الشرقية في ايدي اسرائيل - بما فيها من ٢٠٠ ألف عربي - فإنه لن يهنأ بهذا الاتفاق. كذلك يتوقعون في المؤسسة العسكرية انه اذا طرح عرفات تسوية لها شكل اتفاق استسلامي، فإن حماس، وربما ايضا فتح ستحرضان الجماهير لتخرج المظاهرات الى الشوارع.

لقد قامت مجموعة شجاعة من الاسرائيليين والمصريين والفلسطينيين والاردنيين هذا الاسبوع بسحب ذريعة القدس من تحت اقدام رجال السياسة. فقد وقع اكاديميون وشخصيات عامة وضباط جيش سابقون من تيار الوسط، من بينهم رئيس المخابرات العسكرية السابق اللواء احتياط) شلومو جازيت والبروفيسور موشى ماعوز، والبروفيسور يوسى جينات والدكتور مناحم كلاين والدكتور اسحاق رايتز، على وثيقة تطرح حلولاً عملية لمشكلة القدس. الى جانب هؤلاء تومض توقيعات ثلاثة من كبار المسؤولين في بيت الشرق: خليل توفكي ورامى نصرالله ومائوئيل

حسيان. لقد اتفقوا على عدم تقسيم القدس ولكنها ستصبح عاصمة للدولتين - الغربية لاسرائيل والشرقية لفلسطين. تقترح الوثيقة بحث التسويات الخاصة بالمدينة العتيقة التي خلف الأسوار والاهتمام بالواقع الذي ظهر على الساحة في اعقاب اقامة احياء سكنية يهودية جديدة في شرق المدينة. الحكومة التي لن تنجح في جلب السلام غير المرتبط بإخراج اليهود من ديارهم في القدس، لن تقنع الجماهير بتأييد السلام الذي سيخرج جميع اليهود من الجولان. بالأسف على الوقت الضائع

ما كان يحدث هذا عند الأسد

صحيفة «يديعوت احرونوت»

(الملحق السياسي) ٢٠٠٠/٢/١٣

بقلم: إتيان هابر

على حد علمي، ومن واقع خبرتي القليلة، أقول إن دولة إسرائيل على استعداد لأن تدفع في الوقت الحالي ملايين الدولارات مقابل الحصول على أحدث المعلومات عن قرارات، تقديرات وآراء الرئيس السوري حافظ الأسد. دولة إسرائيل على استعداد لتعرض حياة إنسان للخطر من أجل زرع ميكروفون في اصيص الزهور الموجود بجوار مكتب الأسد أو وضع هوائيات استقبال عند ناصية الشارع الذي يقيم فيه فاروق الشرع.

والأسد - من ناحيته - يستطيع الحصول على كل المعلومات التي يحتاجها - بل وعلى أكثر منها - مقابل ثمن زهيد. عن طريق إدارة مؤشر الراديو، بثمن يبلغ عدة قروش، مثل ثمن صحيفة. ولكن بالنسبة لحفظ الأسرار العسكرية والسياسية فإن دولة إسرائيل تنتحر.

لقد خرج قطار المعلومات عن الخط من فترة طويلة. في كل مجال من مجالات حياتها تقريباً تنتقل دولة إسرائيل من النقيض إلى النقيض خلال أقل من جيل، من الكارثة إلى الاحتفالات والمهرجانات، على حد وصف عيزرا قاتيسمان. حتى حرب يوم الغفران لم يكن من الممكن التلطف بكلمة أو طبع كلمة. أي ملازم في جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا يكتبون اسمه ب أو ج. ولكن ماذا عن الخلافات في جيش الدفاع الإسرائيلي؟ لم تكن موجودة آنذاك وماذا عن تعيين رئيس هيئة الأركان العامة؟ قبل التعيين بساعات معدودة فقط. وماذا عن التعيينات الأخرى؟ حاشانا أن نذكر ذلك. كان فولتر براون، طيب الله ثراه، والذي توفي منذ سنتين أو ثلاث، كان أحد أقوى الأشخاص في الإعلام الإسرائيلي. وعندما خدم في وظيفة كبير الرقباء لم يسمح بأن يكتب عن لواء في جيش الدفاع الإسرائيلي انه «مشاغب ومشاكس». وقد قال آنذاك «الضابط في جيش

الدفاع الإسرائيلي ليس ولا يمكن أن يكون مشاغباً ...». وأنا - مثل كثيرين - لا أشتاق لتلك الأيام ولا لما كان يحدث فيها. العكس هو الصحيح. لقد أصابت صدمة يوم الغفران ١٩٧٣ الجميع - عندما أصابتنا المفاجأة - سواء في وسائل الإعلام أو في الرقابة، وقلبت الأمور رأساً على عقب.

منذ ذلك الحين لا توجد رقابة في اسرائيل، ويمكن لأي شخص أن يفعل ما يروقه. في هذه الموجة من العجز، إلى جانب التنافس العنيف داخل وسائل الإعلام، تكشف كل الأمور.

على مدى سنوات نُشرت في وسائل الإعلام الاسرائيلية تفاصيل عملياتية تقشع لها الأبدان. سيل من المعلومات غمر مكاتب المخابرات في القاهرة ودمشق. وفي حالة واحدة على الأقل من الحالات التي أعرفها تسبب نشر معين في مقتل انسان بشكل مباشر.

المشكلة الحقيقية والرئيسية ليست في مختلف أشكال النشر، بل هي في عادة الثرثرة التي سيطرت على بعض الساسة ورجال الجيش، وهم لا يفرقون بين قصة خيالية لا قيمة لها وبين التهامس حول الموعد الدقيق لنصب كمين بالقرب من صيدا أو حول القيام بهجوم ضد مسئول في حزب الله. ومن هذا النقيض - منذ جيل - الذي تمثل في شاول افيجور أحد أفراد الهاجاناه والدفاع (الذي يقولون عنه انه ارسل ذات يوم مظروفاً داخل مظروف داخل مظروف داخل مظروف إلى صحيفة بأحد معسكرات الناحال، ووضع في المظروف الأخير ورقة صغيرة يطلب فيها تجديد الاشتراك في الصحيفة ...) انتقلنا إلى سياسة ورجال الجيش الذين لا رابط لهم.

وأنا كصحفي، حري بي أن أبارك هذه الظاهرة. فهكذا

تتكشف الحقيقة. ولكن كإسرائيل - في دولة مازال دولة محاصرة - وكأب لابن كان جندياً في الخدمة النظامية وأصبح الآن ضمن قوات الاحتياط، كنت سأعاقب من يسربون تفاصيل العمليات التي قد تؤدي بحياة إنسان.

وربما من الأجدي أن يكون الاختبار لكل من يسرب تفاصيل عملياته هو كالتالي: هل كنت على استعداد لتسريب هذه التفاصيل لو علمت أن ابنك هو قائد الجماعة التي ستخرج مساء اليوم لنصب الكمين؟

اقرأ شفتيه

صحيفة «يديعوت احرونوت»، (الملحق السياسي) ٢٠٠٠/٢/١٤
بقلم: دافيد بار إيلان

وعده الرئيس كلينتون بالجلولان كلها، وبالتنازل عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبموافقة أمريكية على وجود سورى في لبنان وبدعم اقتصادى وعسكرى. لماذا إذن قرر الأسد تعليق المحادثات وممارسة ضغط على إسرائيل عن طريق التصعيد في لبنان؟ هل حقاً مجرد إهانتها بمطالبة باراك بأن يوافق سلفاً وكتائباً على ما قاله تلميحاً - أن تتسحب إسرائيل إلى خطوط الرابع من يونيو؟

لقد تحول التكهن بنوايا «أبو الهول السورى» إلى رياضة مفضلة في إسرائيل. ولكن المشكلة ليست هي الغموض. على العكس. فمنطق الأسد نموذجى. كل ما نحتاجه هو رغبة إسرائيل في الانتباه لكلامه. ونحن الآن نرى أيضاً تجاهلاً إسرائيلياً للرد السورى على مسودة الاتفاق الأمريكية الصادرة في شبيردزتاون.

وفقاً لما ورد في وثيقة الرد السورى، التي نشرت في الصحافة اللبنانية (ترجمة معهد البحوث والإعلام الشرق أوسطى في واشنطن)، فإن الحدود بين سوريا وإسرائيل يجب أن تكون هي خط الرابع من يونيو ١٩٦٧. وتكون العلاقات بين الطرفين «علاقات سلام عادية». ويقوم الطرفان بتسوية الخلافات عن طريق التحكيم أو في المحكمة الدولية، ويقيمان علاقات دبلوماسية عن طريق السفارات.

إلا أنه تم حذف وصف العلاقات الدبلوماسية - القنصلية بأنها «كاملة» والذي كان موجوداً في المسودة الأمريكية. ولم يكن هناك ذكر لتطبيع العلاقات. وتحذف الوثيقة السورية كلمة «Co - operation» التي تظهر باستمرار في المسودة الأمريكية. تتعهد سوريا برفع المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل، ولكنها لا تتعهد برفع كل قيود التجارة. لن تكون هناك حركة حرة للبضائع والخدمات بين الطرفين. وستكون العلاقات الاقتصادية خاضعة «للقوانين والمصالح والنظم السورية».

كما تكون المواصلات والسياحة خاضعة «للتقاليد والأعراف السورية»، ولا تتم الاتصالات التليفونية والبريدية إلا إذا لم تؤثر سلباً على الاتفاقيات السورية مع دول أخرى.

لا تلتزم سوريا بالتعاون في مجال المياه، ولم تنص الوثيقة إلا على تشكيل لجنة لتولى هذا الموضوع. كما حذف من

الوثيقة البند الذي يحظر مشاركتها في حلف عسكرى ضد إسرائيل وكذلك التعهد بعدم العمل ضد إسرائيل في المنظمات الدولية.

كما جاء في الوثيقة أن يتم التنسيق الأمنى عن طريق مراقبين أجنبى، وليس بشكل مباشر. أما محطات الإنذار فلا تعمل إلا خمس سنوات، في وجود أجنبى ودون أى وجود لإسرائيليين، ويتم توزيع المعلومات الاستخبارية الواردة عن طريق الأقمار الصناعية على الدولتين.

تحظر المسودة الأمريكية «إقامة تنظيمات لأعمال العنف، التحريض، الاشتراك والمساعدة في أعمال العنف من أراضى سيادة أى طرف ومن الأراضى الخاضعة لسيطرتها». ولم يذكر في الوثيقة السورية إلا «إقامة تنظيمات»، وهذا أيضاً بقبول: لا يسرى الحظر إلا على أرض السيادة، وليس على «الأرض الخاضعة لسيطرة سورية». ويكون «وفقاً للاعتبارات الخاصة بحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين».

وتتجه النية في إسرائيل إلى النظر لهذه المواقف القصوى على أنها مواقف أولية. إلا أن سوريا ليست لها مواقف أولية. فوجهة نظرها بالنسبة للاتفاق مع إسرائيل تشبه الآن وجهة النظر التي عرضتها في مؤتمر مدريد. ويستطيع الأسد - الذى لا يخشى رد فعل الأمهات الثكلى لمقاتلى حزب الله - أن يتمسك بمواقفه حتى النهاية، بافتراض أنه سيأتى وقت تضطر فيه حكومة إسرائيل - بسبب الضغوط الخارجية والداخلية - للتوصل إلى اتفاق وفقاً لشروطه.

ولأن هدفه ليس هو السلام بل استقرار نظامه، فهو لا يستطيع التنازل عن مكاسب تبرر عشرين سنة من العناد والتشدد: انسحاب إسرائيل، ليس إلى الحدود الدولية مثلما وافقت مصر، بل إلى خط الرابع من يونيو، والخيار متاح لعمليات عدائية ضد إسرائيل. أى ليس سلاماً، بل هدنة إلى أن يتغير ميزان القوى.

وليس من قبيل العبث أن يعتمد على إهراق إسرائيل وتعطش كلينتون لاتفاقية تشبع رغبته، وحتى إذا تم رفض مثل هذه الاتفاقية من خلال استفتاء، سيخرج منتصراً على الصعيد العالمى، كراغب في السلام رفض الصهيونيون أنصار الحرب يده الممدودة بالسلام.

ملحق معارف السياسي

٢٠٠٠/١/٣١

بقلم: موشيه جاك

لماذا نزل باراك إلى مصر؟

إن لقاء رئيس الوزراء مع مبارك من المحتمل أن يصرف الانتباه عن قضية الانتخابات،

ولكن هناك شكاً من أنه سيدفع المفاوضات.

إن التفسير المصري لدعوة إيهود باراك لمقابلة مع الرئيس مبارك يبعث برائحة من التعالي. فمبارك يرغب في أن ينصح باراك كيف يدفع المفاوضات مع الفلسطينيين. وعندما يرغب مبارك الحديث مع الأسد، فهو يسعى للطيران إلى دمشق. وعندما يريد أن يحيط الملك عبدالله بالأمور فهو يطير إلى عمان. ولكن بشكل مبدئي فهو يبعد قدميه عن القدس. ناهيك عن أن المصريين يُقدرون أن باراك منغمس في ضائقة، وأن اللقاء مع رئيس مصر سوف يساعده في تحويل الرأي العام من ضائقة النقابات المؤثرة.

لقد برز هذا التعالي المصري في أقوال عمرو موسى وزير الخارجية المصري، في مؤتمر دافوس، فالخطرة تتجلى في تعدد المطالب من إسرائيل، تلك المطالب التي يطرحها المتحدثون المصريون خارج إطار المفاوضات مع الفلسطينيين.

وإستعداداً لمؤتمر وزراء الخارجية الذي سيفتح اليوم في موسكو في إطار لجنة الصياغة للمسار المتعدد الأطراف في مفاوضات الشرق الأوسط، وإزاء اجتماع اللجنة الرباعية لشئون اللاجئين بالقاهرة في الأسبوع القادم، يتوجه المصريون لإسرائيل ويخلقون الإنطباع وكأنه في مقدرتهم أن يملوا عليها شروط الخضوع. إن البيانات تولد الانطباع وكأن المصريين مقتنعين بأن الضعف الداخلي لباراك يمنح فترة ملائمة لإبتزاز التنازلات البعيدة المدى. إن الافتراض المصري خاطيء. فعلى الرغم من الضائقة

التي كان باراك منغمساً فيها مع نشر التقرير الخطير للرقيب العام للدولة، فلم يفتن باراك بالسفر إلى دافوس للقاء ثلاثي مع كلينتون ومع عرفات. ولم يخضع لناورة عرفات بتقليم المفاوضات الثنائية الإسرائيلية/ الفلسطينية بواسطة إدخال الامريكان لجوهرها، وذلك لاستغلالهم كأداة ضغط على إسرائيل.

وغضب الفلسطينيون. إن هذه هي المرة الثانية التي ينسف فيها باراك لقاء ثلاثياً. مرة في واشنطن في ٢١ يناير، ومرة في دافوس في ٢٩ يناير. إن الاتهامات الفلسطينية لم تنفع. وسوف يعقد اللقاء هذا الأسبوع بدون كلينتون. لقد كان في مقدور المصريين أن يستوعبوا الدرس من ذلك: لا يجب الإعتماد بشكل أكبر من اللازم على عقدة النقابات عند باراك.

والخطأ الثاني لمبارك هو بالنسبة للفلسطينيين، فعرفات يهرول إلى باب مبارك، ولكنه لا يرغب أن تزججه مصر في خطته بتوريط الولايات المتحدة في المفاوضات مع إسرائيل، من أجل الحصول على التزام أمريكي بتأييد الدولة الفلسطينية، عندما يعلن عن انشائها في نهاية سبتمبر هذا العام.

إن عرفات لا يدقق في التواريخ المأمولة لإنهاء المفاوضات مع إسرائيل، لأنه يعلم مسبقاً بأنه على الرغم من الوعود المتبادلة عن «المباحثات الماراتونية»، فهو يعد كميناً للرئيس كلينتون بواسطة خلق أزمة سوف تجرّه للتدخل الفعال، والذي سيكون له بمثابة رسالة للإعلان من طرف واحد عن قيام الدولة.

لقد لهث الرسول (المبعوث) ٤٢ كيلو متراً بدون توقف لكي

يُشير أهل أثينا بالانتصار في معركة ماراثون، وعندما وصل مات بعد أن جاء بالبشرى المفرحة، ومن ذلك السباق التاريخي جاء الماراثون، إن السباق الرياضي الذي انتهج في الأولمبياد بعد ذلك إنتقل إلى سباقات فردية، أما المباحثات مع الفلسطينيين فليست في إطار المسابقة الرياضية، ولم تهدف لتحديد من سيصل أولاً للهدف. إن المفاوضات يمكن الاسراع بها بواسطة مباحثات مكثفة وليس بالضرورة ماراثونية. وليست هذه قضية دلالية فقط، ففي الـ ١٢ يوماً الباقية على التاريخ المحدد لا يمكن الوصول إلى هدف اتفاقية إطار لتسوية نزاع دام ١٠٠ عام. إن نصائح مبارك لن تفيد.

إن رئيس الوزراء نزل إلى مصر لكي يستعرض صفقات كما هو معتاد، وذلك عقب صدام قضية النقابات. فعلى مدار الاسبوع سوف يتمتع بعناوين بديلة لتلك التي إمتصها في نهاية الإسيوع. سوف يخضون في لقاءات مع مبارك، عرفات وعبدالله، ولكن هناك شكاً كبيراً إذا ما كانت تلك اللقاءات سوف تساهم في دفع المفاوضات. أولاً بسبب محاولات مصر استغلال الصعوبات الداخلية لبـاراك. وثانياً لأن عرفات لن يسمح بأى إتفاق في المفاوضات الثانية حتى يفرض على باراك الحضور معه للتفاوض لدى كلينتون في البيت الأبيض، وذلك ليدق إسفيناً بين القدس وواشنطن.

جريدة هآرتس ٢/٢/٢٠٠٠
بقلم : تسفى برئيل

الحرب مستمرة على آلات العزف

* زيارة نشطاء حركة السلام المصريين الأخيرة لاسرائيل، أظهرت وجود عدد قليل من رجال الثقافة في مصر الذي يمكنه ان يؤيد علانية السلام مع اسرائيل.

* دكتور طارق حجي مفكر غير تقليدى، وهو واحد منهم «أنا اعرض عليك الآن موقفاً مصرياً عربياً قومياً لازال موجوداً: الحكومات العربية وبصفة خاصة حكومة مصر اول من عقدت اتفاقية سلام مع اسرائيل قد اقترفت جرماً ازاء شعوبها ولحسن حظ هذه الحكومات أنه لا توجد ديمقراطية في الدول العربية، ولذلك فإن هذه الحكومات لازالت مستمرة في الحكم.

ليس لدينا انتخابات حرة مثلاً هو الحال في اسرائيل، وإن اية حكومة من الحكومات التي سارت في طريق السلام المزيف لم يكن لها ان تظل في الحكم. أن النزاع بيننا هو نزاع بين ثقافات، وهذا هو النزاع الاكبر والاشمل بين اعداء، وفي مثل هذا النوع من النزاع لا يمكن أن نطرح عنصراً واحداً - على سبيل المثال .. اعادة الاراضى المحتلة، ثم نقول ان استبعاد هذا العنصر من ساحة النزاع، يعنى أن الظروف اصبحت مواتية بشكل كامل للسلام.

إن السلام السياسى أو العسكرى الذى لا يستند إلى مصالح ثقافية لا يمكن ان يستمر طويلاً، ولهذا فإن هذا النوع من السلام لا يمكنه ان يتوافق مع متحدثى اليمين الاسرائيلى.

فهؤلاء يفهمون مثلاً ان العلاقات بين اسرائيل والعرب هي بمثابة بديهة حسابية، وأن هذه العلاقات لابد ان تكون علاقات صراع، ولذلك فعندما قررت حكومتنا ترك السلاح ووقعت على اتفاقيات سلام، فقد القت على عاتق المفكرين اعباء الحرب.

انها حرب يومية فوق صفحات الجرائد والكتب وفي الافلام السينمائية، وهدف هذه الحرب هو الحفاظ على نقاء الثقافة العربية من التدخل الاسرائيلى، ونحن ليس لدينا اسباب الترف والراحة التي تتوافر للمفكرين في العالم الحر، والمهمة اللقاء على عاتقنا هي حراسة الأسوار، ولذلك فلا يمكننا، بل لا نستطيع ان نفصل بين قوميتنا ووضعنا كمثقفين».

هذا الملخص لنظرية المفكرين العرب سمعته من احد كبار الكتاب الصحفيين المصريين البارزين، عندما انعقد «مؤتمر كوبنهاجن» في القاهرة: وهو المؤتمر الذي خرجت منه حركة «السلام الآن» المصرية.

ولقد التقيت مع الكاتب الصحفى المصرى فى اجتماع آخر نظمته المعارضون للسلام من المصريين فى فندق «شبرد»، حتى يثبتوا أن مؤتمر السلام المنعقد فى فندق «ماريوت» ليس العرض الوحيد فى القاهرة.

والتقينا ايضاً بعد ذلك حيث اكد لى قائلاً «إن هذا اللقاء جاء للتعرف على العدو ولا يمكن تفسير هذا اللقاء بأنه لقاء ثقافى. نحن مستمرون فى الكفاح الذى اصبغ اكثر صعوبة، فمع مرور الوقت نرى صفوفنا تتساقط.

رجال اعمال يسافرون الى اسرائيل، صحفيون وكتاب مصريون يزورون اسرائيل، وأنا اخشى أن يفهم كفاحنا الثقافى فى نهاية الامر انه كفاح المعارضة والحركات الهامشية».

وفى الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر وصل وفد آخر من نشطاء السلام المصريين إلى اسرائيل كضيوف على جامعة تل ابيب ووزارة الخارجية.

وهنا من الصعب أن نقول أن هذا العدد المحدود من رجال الثقافة المصريين الذين يمكن أن يعلنوا عن انفسهم كحركة

سلام، يمكنهم أن يخترقوا صفوف الحرس القديم والذين يعتبرون هذه القلة من الخونة.

إن المعارضين لأعضاء حركة السلام المصرية يقولون: إن هؤلاء يعملون بتصريح من الحكومة، وهو تصريح تحتاجه كل منظمة أو حركة في مصر، ولذلك فإن أعضاء حركة السلام هم جزء من «المؤامرة السياسية» وليسوا حركة ثقافية ولا يعبرون عن تحول في قيم الفكر المصري تجاه إسرائيل. ومع ذلك فإن أنشطة نشطاء السلام في مصر تنجح كل مرة في أحداث فقاقة فكرية في مصر.

ومن بين من قاموا بزيارة إسرائيل هذه المرة، دكتور «طارق حجي»، الذي ألف عدة كتب هامة ونشر عشرات المقالات النقدية حول اوضاع مصر كقولة من دول العالم الثالث.

وتقول نظريته ان النقد الذاتي الحقيقي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية وخلق مناخ ثقافي يقترب مع الجديد في عالم العلم والمعرفة، هي امور مطلوبة للدول العربية ولمصر بصفة خاصة حتى تنجح هذه الدول في كفاحها الخارجي وبصفة خاصة في كفاحها مع إسرائيل. وهو يقول: إن أهم دور لرجال الفكر هو مواجهة الفكر الداخلي الذي يهدف الى وصف العالم الخارجي كقطيع من الذئاب كل هدفه هو القضاء علينا. وهذه الرؤية ليست صحيحة ويمكنها ان تعزلنا ثقافياً، وهذا المفهوم قد يوائم المتشددين ولكنه لا يتفق مع اغلب الجماعات الفكرية الاخرى، وبصفة خاصة المفكرين من التيار اليساري، ومن لا يستطيع أن ينتقد ذاتياً الأسلوب الذي يدور به النزاع العربي الاسرائيلي، فلن يكون قادر إلا على ترديد عبارات هزائم الماضي. ومثل هذا الامر هو خير ضمان لتكرار الهزائم.

ودكتور حجي ليس مفكراً تقليدياً، وهو يبلغ من العمر خمسين عاماً، من مواليد بورسعيد، ولقد حاضر الدكتور حجي في جامعات المغرب والجزائر، ثم عمل بعد ذلك في شركة «شل» كمستشار قانوني لشئون البترول والغاز، وبعد ذلك عُيّن نائب مدير عام شركة «شل مصر» ثم رئيس شركات «شل» في مصر.

والدكتور حجي يعتبر اول شخص من مواليد الشرق الأوسط الذي يعين في مثل هذا المنصب في شركة «شل». وفي عام ١٩٩٦ استقال دكتور حجي من منصبه حتى يتفرغ لنشاطاته الثقافية والاجتماعية. وعلاقاته مع شركة شل وحكومة مصر مكنته من الدخول في مناقصة مصرية عن أبار بترول، وأن يخرج من هذه المناقصة بامتنياز استغلال حقول صغيرين للبترول بمشاركة حكومة مصر من خلال شركة «تانا» التي يملكها، ويسكن دكتور حجي في حي هليوبوليس الحي الراقي على بعد عدة امتار من منزل الرئيس مبارك، الأمر الذي يزعج - حسب قوله - زائريه الذين يجتازون اجراءات تفتيش أمنية صارمة.

والدكتور حجي له علاقات بالمسؤولين عن الحكم في مصر، فهو صديق مقرب من رئيس الوزراء عاطف عبيد، كما يشترك في الاجتماعات الاقتصادية التي تنظمها حكومة مصر، وهو مستشار لوزراء الاقتصاد، ولكنه يشعر بصفة

خاصة بالاحباط لأنه حسب قوله «يوجد في مصر شخصيات ممتازة ذات خبرة عالمية، ولكن هؤلاء لا يُعترف بهم في مصر من قبل البيروقراطية».

وعلى موقع الانترنت الخاص به يقوم الدكتور حجي بنشر كتبه ومقالاته (WWW. heggy. org) ولكنه دائماً ما يحدث جلبة عندما يكتب في الصحف المصرية الرسمية. وفي شهر نوفمبر استطاع حجي أن يغضب مرة أخرى الحرس القديم عندما هاجم نظريات المؤامرة التي يتمسك بها رجال الفكر في العالم العربي. وهذه النظريات تعتقد أن العالم الغربي وبصفة خاصة الولايات المتحدة الواقعة تحت تأثير إسرائيل واللوبي اليهودي، قد دبوا مكائد ضد العالم العربي والاسلام، وللأسف الشديد أن الكثير جداً من المفكرين في العالم الثالث يعرفون الكثير، ولكن معارفهم هذه لا تمتد إلى مجالات جديدة، فهم يشغلون أنفسهم بمناقشات مضيئة حيث يستخدمون أفكاراً قديمة تؤكد انهم لا يدركون شيئاً عما يحدث حولهم، وهذه الافكار القديمة تعرقل المجتمع عن التقدم إلى الهدف المطلوب.

أن الايمان الراسخ بنظريات المؤامرة أو المكيدة يفترض أن الطرف الذي تحاك ضده المؤامرة ليس بإمكانه احباطها، وبالتالي ظهر اتجاه الانهزامية السلبي الذي يتناقض مع الفخر القومي والكرامة الذاتية والايمان بأن الشعوب مثل الانسان تستطيع أن تحدد مصيرها.

ودكتور حجي لا يكتب بشكل مباشر، أو انه يقصد رجال الفكر في مصر أو في الدول العربية، ولكنه يكتفي بالتعميم الشامل «دول العالم الثالث» ومن يريد ان يفهم فسوف يدرك ان الكلمات موجهة له.

وقائمة الذين يسخرون من كتابات الدكتور حجي ليست قصيرة، فبعد ان نشر احد مقالاته في جريدة الاهرام، وهي ظاهرة جديدة في حد ذاتها ان يكتب في هذه الجريدة التي يرأس تحريرها ويديرها احد المعارضين المتشددين لتطبيع العلاقات مع اسرائيل - ابراهيم نافع - فقد رد عليه «السيد يسين» بشدة - وهو احد رجال الفكر الذي يقصدهم دكتور حجي، حيث كتب السيد يسين «ان طارق حجي ومن مثله يريدون منا ان ننضم الى رقصة الدراويش التي يطلق عليها «ثقافة السلام»، وهو يريد أن نرقص هذه الرقصة كما لو اننا مخدرين وان نمدح السلام حتى نفاجيء بصواريخ اسرائيل».

ومن خلال أداء هذا الكاتب وامثاله فإن حكومة مصر تدرك أن السلام الحقيقي لن يقوم الا على اساس قوات مسلحة قادرة على ردع النولة التي تهددنا والتي يمكنها أن تتحول في لحظة الى عدو علني».

ثم ينتقل السيد ياسين إلى حوار فكري ويقول: «ان طارق حجي يثير النولة ضد الاعلام القومي الذي يحض الذاكرة التاريخية حتى لا ينسى الشعب العدوان الاسرائيلي من ناحية، وكفاح الشعب الذي كل بالنجاح في حرب اكتوبر من ناحية اخرى. وأنا اريد أنؤكد لهذا الكاتب وأمثاله الذين يعملون في الدعاية من اجل اسرائيل وتطبيع

العلاقات معها، انهم يحرثون في مياه البحر، وأن الشعب المصري صاحب الوعي التاريخي وعلى رأسه رجال الفكر المقاتلون، لن يوافق إطلاقاً على تطبيع العلاقات، ولن يقرأ ثقافة السلام المشكوك فيها طالما لم يتحقق السلام العادل بالفعل.

ودكتور حجي لا يشك فيمن سينتصر في هذه المناقشة التاريخية في نهاية الأمر، فهو يقول «الأمر لا يدور حول تطبيع العلاقات مع اسرائيل من عدمه، ولكن الأمر يتعلق بطابع وشكل المجتمع المصري وبقدرته على مواجهة نفسه والتحول إلى مجتمع حديث على وديمقراطي، هذه هي أهم الامور امام الحوار حول تطبيع العلاقات مع اسرائيل والذي هو عنصر غير اساسي.

وعندما ندرك في مصر أن الكفاح هو ليس بين مؤيدي

تطبيع العلاقات وبين معارضيه وإنما هو كفاح بين الحرس القديم ومؤيدي التقدم سوف نستطيع حينئذ ان نرى النور. حينئذ سيأتى تطبيع العلاقات من تلقاء نفسه».

والدكتور حجي ليس هو الشخص الوحيد الذي يتمسك بهذا الرأي. فهناك كثيرون ولكنهم لا يستطيعون ان يعبروا عن ذلك علانية مثله. فخلال احاديثهم الخاصة يقولون «إن تطبيع العلاقات ليس مشكلة اسرائيلية فقد تم حل هذه المشكلة بالاتفاقيات السياسية، انها مشكلة داخلية تتعلق بالتركيب الداخلي، وبالكفاح التاريخي بين المفكرين العرب وبين انفسهم».

هذه الملاحظة تعتبر هامة لكل من يرى الآن في تطبيع العلاقات مع سوريا، على سبيل المثال، محط الأنظار.

السلام مع مصر علامة لما سيأتى

هاتسوفيه ٢٦/١/٢٠٠٠
بقلم: يشعيا هو اشبل

والقدرة من اجل (القائه في البحر) حسبما هو معلن. هذا الموضوع يتطلب ادوات جراحة، لفهم ذلك الدافع الذي يقع خارج المنطق السياسي.

لن يستطيع مثل هؤلاء المتخصصين أن يتخطوا النوافع العميقة، والتي بسببها اضطر زعيم ووطني يهودي روحا وقلبا مثل مناحم بيجين الراحل، للتنازل عن كل سيناء.

إلى جانب الوهم بأن التنازل عن كل سيناء سوف ينقذ ارض اسرائيل، التي يرتبط بها بكل حواس نفسه، كان ينبغي على زعيم نوى وعى تاريخي مثل مناحم بيجين ان يدرك، انه بذلك قد صنع سابقة، ليس فقط لكل عدو حولنا، بل أيضاً للزعامة الاسرائيلية التالية، التي ستتعلم بها كى تكرر كل انسحاب وتراجع، مثلما فعل، مع تشويه نواياه بالطبع.

هكذا يستنتج ان الخسارة الاسرائيلية بسبب السلام المصري، تعد اكبر من خسارة المادة والارض والنفط والعمق الاستراتيجي.

نتيجة للوضع الذي اعطيناه لمصر، كانت صديقتنا الامريكية هي اول من اعطتها بسخاء، لقد اضاعت اسرائيل بنفسها وضعها الاستراتيجي، ومنذ ذلك الحين وهي تسير واثقة من اتفاق سلام لآخر وتحتل وضعا مهترزا كقولة تابعة.

بهذا اصبحت مصر محط الاهتمام الامريكي، والذي يدعمها منذ الحين اقتصاديا، ورغم اتفاق السلام، فإنها تسلح وتطور جيشها بالعتاد الامريكي المتطور بينما لا تسعى مصر ولو للحظة لأن تعلن ان فوهات هذه الاسلحة غير موجهة اليها.

«عاطب ومعوق» هذا هو ملخص السلام مع مصر مثلما عبرت عنه ورقة الموقف التي اصدرها «مركز الابحاث السياسية بوزارة الخارجية» وهو المركز الذي يقوم - إلى جانب الموساد والمخابرات العسكرية - بوضع التقديرات السياسية لدولة اسرائيل. مع كل الاحترام لوسائل الابحاث والتقييم، فإن عطوية السلام مع مصر، تعتبر حقيقة لا تحتاج إلى رؤية وأبحاث. المطلوب النظر فيه هو التقصير في عدم استخلاص الدروس المستفادة من جانبنا.

إنه الانزلاق غير الموضوعي، والاصرار شبه الايماني بالاستمرار في طريق السلام مع مصر وكذلك مع الفلسطينيين والسوريين، والذي يشارك فيه اجهزة البحث والمخابرات الرفيعة، والتي تعمل وكأنها لم تتعلم شيئا من النتائج التي توصلت اليها وهم يكيفون اوضاعهم حسب الطريق الذي ينتهجه من قاموا بتعيينهم، وهو الطريق الذي يتطلب في النهاية ثمنا باهظا ولا يحتمل، والذي سيصبح فيما بعد موضوعا للجنة تحقيق آخر رسمية.

من المهم أن تبحث لجنة التحقيق التي تبو في الأفق، الآثار الهدامة للاتفاق مع مصر، ليس فقط آثاره على التوقعات السورية والفلسطينية للحصول على ثمن مؤلم يدفعه شعبنا مقابل استعدادهم للحصول على «أراض» من شعبنا، بل يجب على هذه اللجنة ان تحاول حل لغز تصرفات قيادتنا، وذلك عن طريقة الاستعانة بخبراء متخصصين.

أنه مشهد يتكرر مع الشعوب، وبالطبع بعد اتفاقيات سلام على غرار ميونيخ، بأن يتبرع شعب يعانى من التهديد في وجوده، يتجاهل الواقع في الشرق الأوسط ومصاب بالعمى السياسي النادر، يعطى بنفسه لمن يريد دماره الوسائل

ان السابقة التي وضعت كئمن للسلام، أى انسحاب إسرائيل من آخر ملليمتر من «الارض العربية المقدسة»، وترحيل اليهود وتخريب المستوطنات، تستخدم منذ ذلك الحين نموذجا للسلام السوري والفلسطيني، والذي يتعلق به أيضا القيادة الاسرائيلية كنموذج يحتذى به. كان ينبغي على القيادة المستولة ان تستخلص الدروس المستفادة من الفشل الذريع. القيادة تسير متقادة خلف وهم «السلام من النوعية المصرية»، رغم ان خبراءها يقولون

أنه «معطوب ومعوق» وهي تضر بنفسها بقدرتنا على البقاء. من السهل أن نخمن اسباب التحذير الصادر عن أجهزة البحث بوزارة الخارجية، والاعتراف بعيوب اتفاق السلام مع مصر. في إمكان وزارات الخارجية التكذيب وتجميل الواقع. اذا توصلوا لمثل هذا الرأي القاطع، فإن واجبهم القومي هو رفض التقنف، وان تنذر وتحذر من اتفاقيات السلام التي بالاسلوب المصري.

مبارك لا يأتي

ملحق معارف السياسي

٢٠٠٠/٢/١

بقلم: حاجي سيجل

رئيس مصر لا يأتي لإسرائيل لإبقاء السلام على نار هادئة

إيهود باراك تقابل أول أمس مع حسنى مبارك للمرة الرابعة خلال نصف عام. وذلك اللقاء أيضاً مثل اللقاء السابق عقد في مصر وليس في إسرائيل. إن مبارك يقاطعنا. كف قدمه لا تطأ على أرض صهيونية. فممنز إنتخب رئيساً قبل ١٨ عاماً تكرم بالحضور إلى هنا مرة واحدة ووحيدة، لكي يدفن إسحاق رابين.

لقد زارنا هنا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة ثلاث مرات. وكذلك جاء رئيس فرنسا، ورئيس وزراء بريطانيا ومستشار ألمانيا ورئيس وزراء روسيا ورئيس الأرجنتين وغيرهم من الملوك والشخصيات والمسؤولين. حتى بابا الفاتيكان سيأتي قريباً، فقط رئيس مصر القريب منا جغرافياً أكثر من الجميع، لم يأت. فلا نستحق في نظره لهذا الجهد البسيط منه. فهو يرفض توسيع مجال التعارف لديه بدولة اليهود خارج الحد الأدنى الذي يلتزم به بلده في إتفاقية السلام معنا: سفارة، وعلم وانتهى الأمر.

لقد هدد عيزرا فايتمسمان ذات مرة بأنه لن يطير مرة أخرى للقاهرة حتى يقوم نظيره المصري بزيارتنا في النهاية ولكنه تغاضى عن ذلك وبالفعل طار. وكذلك الحال مع شامير، رابين بيريز وبنيتياهو قاموا بهذه الرحلة ذات الاتجاه الواحد بلا نهاية. إن مبارك فقط يشير بكف يديه مثلاً يفعل السيد مع خادمه، ويمثل أمامه رئيس وزراء إسرائيل.

وعندما يسأل الصحفيون مبارك لماذا لا يزورنا هنا، يتخلص منهم الرئيس المصري بذرائع وحجج مثيرة للسخرية ومهينة، إنه يدرك أن زعماءنا سيبلغون الاهانة ويستمرون في السفر إلى مصر ليتوصلوا اليه. فمشاكلهم

الدبلوماسية أقوى بكثير من أى شعور بالكرامة القومية. ولكن أين الكرامة. فمع بداية عهد السلام استأصلوها تحت تأثير المخدر، ومنذ ذلك الوقت تعودنا على ترتيب أمورنا بدونها. والسؤال هو أين العقل، أين؟ إن كل شخص مازالت عيناه في رأسه من المفترض أن يفهم أن إنقطاع قدم مبارك عن أرض إسرائيل لا ينبع من سوء أخلاقى مرتبط بالأدب، أو من صعوبة التكيف بمناخ الشرق الأوسط الجديد. ولكنه يهدف لإقتلاع أبعاد التبادلية من علاقات الدولتين ولكي يوضح لنا وقتية (عدم دوام) السلام من وجهة نظر مصرية.

إن مبارك يصبر بعناد على التحدث مع زعمائنا في منزله فقط، لأنه يخشى أن تؤدي الزيارات المتبادلة من الجانبين إلى تعميق الإلتزام الحسى بين القاهرة والقدس، فإذا مازار البلاد سيحضر معه صحفيون، والذين سيكتبون بتقاريرهم لقراءهم عن الجانب الإنساني لدينا، وبالطبع أيضاً ستقام له مأدبة فاخرة سيشارك فيها الكثيرون في فندق الملك داود، والتي ستؤدي والعياذ بالله إلى تطبيع للعلاقات بين الطرفين. إنه لا يريد ذلك، فمن المهم عنده ان يبقى السلام على نار هادئة على قدر المستطاع حتى يكون من السهل أن يطفئها وقت الضرورة.

فماذا قال رئيس الموساد قبل اسبوعين؟ إن من ناحية العرب فإن السلام هو فقط بمثابة وقف لإطلاق النيران. وذلك هو السبب أيضاً أن ملك الأردن الجديد لم يشرفنا بحضوره ومثله ملك المغرب، والذي لم يأت اييه الراحل حتى في جنازة رابين، وعلى الرغم من أن السلطة هنا تغيرت في العام الماضى وأصبحت أكثر ودأ نحوهم فإن زعماء العرب يحرسون على عدم تبادل الود معها. إنهم سيزورون البلاد فقط كضيوف لعرفات.

إيران



ملحق هآرتس السياسي
٢٠٠٠/١/١٩
بقلم: تسفى برنيل

حتى آيات الله يداعبون الديمقراطية

المختلفة التي وجهت للسلطات الامريكية من قبل ايران حول إجراءات استضافة المنتخب الايراني، وعلى الرغم من أن عدداً من رجال الدين الايراني شعروا بالإهانة من المعاملة التي قوبلوا بها في المطار .. على الرغم من كل ذلك فقد تم ما يسمى بلغة الدبلوماسية «إتصالاً ثقافياً آخر بين الشعوب».

إنه بمثابة موسم حساس فيما يتعلق بإقامة اللقاءات الثقافية بين ايران وبين الولايات المتحدة الامريكية. ففي الثامن عشر من فبراير، يتوقع اقامة الإنتخابات للبرلمان الايراني، وعلى الرغم من ان الدعاية الانتخابية مسموح بها فقط قبل حوالي اسبوع من الانتخابات، فقد بدأت في إيران بالفعل معركة الهجوم المتبادل بين المحافظين وبين الليبراليين، بين مؤيدي الرئيس محمد خاتمي وبين أولئك التابعين للرئيس الروحي علي خامنئي. إنها أهم معركة سوف تمر بها ايران، حيث ان الملاذ السياسي الأخير الذي يسيطر عليه المحافظون من المحتمل أن ينتقل من بين أيديهم إلى مؤيدي خاتمي. فبعد الانتصار الجارف لخاتمي والذي جرف حوالي ٧٠٪ من أصوات الناخبين في مايو ١٩٩٧، وبعد سقوط المتشددون في الانتخابات البلدية وفي المجالس القومية، لم يتبق غير الـ ٢٩٠ مقعداً في البرلمان، اليوم يوجد بهم غالبية من المحافظين وسوف تبذل الزعامة الدينية كل الجهد للحفاظ عليها.

مجلس المحافظين على الأسوار:

وهكذا خرج هذا الاسبوع مجلس الخبراء الايراني بتحذير مؤداه «أن برلماناً ذا رؤية غربية من الممكن أن يعرض الدولة للخطر». ويدعو المجلس الحكومة للخروج ضد أي

لقد خسرت الزعامة الدينية في إيران الرئاسة والسلطة المحلية. والآن تصارع على عزيمتها الأخير: البرلمان، فالانتخابات التي ستجرى في الثامن عشر من فبراير، سوف تُحدد إذا ما كانت إيران ستتحوّل إلى حليفة للغرب أم أنها ستستمر في كونها الخصم الذين يلعبون معه كرة القدم ولكن يفرضون عليه العقوبات.

الإستاد الرياضي العملاق في كاليفورنيا، جذب إليه يوم السبت حوالي ٥٠ ألفاً من المشاهدين الذين جاؤا لمشاهدة مباراة كرة القدم بين منتخب إيران وبين منتخب الولايات المتحدة الأمريكية. إنها لم تكن مجرد مباراة في كرة القدم، لقد كانت بمثابة حدث تاريخي والذي يحدث للمرة الثانية منذ ثورة الخميني. وحقاً أن ألوان التجميل التي إستخدمها المشاهدون الإيرانيون من أجل تزيين وجوههم بألوان علم دولتهم، والصيحات «إيران .. إيران» خلقت إنطباعاً بأن المشاهدين الجالسين هم فقط مواطني إيران. وجينئذ عندما جاءت الدقيقة السابعة أحرز اللاعب «ناطلي مدويقي» لاعب إيران الهدف الأول، ومرة أخرى تهزم إيران الولايات المتحدة.

نفس اللاعب كان المسئول في اللقاء الرياضي السابق بمباريات موندريال ١٩٩٨، عن إبعاد المنتخب الأمريكي من التصفيات، وذلك عندما أحرز هدفه الثاني - هدف الانتصار - لصالح إيران.

هذه المرة إنتهت النتيجة بالتعادل. وبالنسبة للمشجعين الإيرانيين العديدين ممطى الطائفة الايرانية الكبيرة في الولايات المتحدة والتي تصل للمليون شخص، كانت تلك النتيجة بمثابة إحباط، ولكن في وزارة الخارجية الامريكية تم تسجيل انتصار آخر. فعلى الرغم من الانتقادات

عرض غير أخلاقي في الدولة أو إضعاف لطابعها الاسلامي، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي لتدميرها. «فهذا ما يرغب أعداؤنا في تحقيقه».

ومجلس الخبراء هو هيئة تتضمن ٨٦ عضواً جميعهم رجال دين محافظون يتم تعيينهم حسب «التشريع الاسلامي» لقوانين الدولة ولزعمائها. وعندما يحذرون حكومة خاتمي من فشل ديني، فهم يعرضونه كعبء الاسلام وكحليف للغرب وبالطبع كمن من المحتمل ان يجر الدولة للدمار.

إن هذا المجلس لا يكتفى فقط بالتصريحات، ففي يده وفي أيدي هيئة أخرى - هي مجلس المحافظين على الاسوار والتي تضم ١٦ عضواً ثمانية منهم رجال دين يتم تعيينهم بأيدي خامنئي وثمانية آخرين هم قضاة نوى إتجاهات محافظة - توجد القدرة على تصفية المرشحين الذين يتقدمون للانتخابات. وقد بدأت بالفعل عملية النخل (التصفية) الحادة، ومن مجموع حوالي ٦٨٠٠ مرشح (والذين يضمون ٥٠٥ من النساء) تم رفض حوالي ٧٥٠ مرشحاً، والرفض يمكن أن يكون بسبب الماضي الجنائي للمرشح أو للمستوى الثقافي غير الكافي، كما أنه يمكن ان يرتبط بالمبرر المضاد للاضرار بقيم الاسلام. وفي هذا المبرر يرفض من قال ذات مرة نقداً على الزعيم خامنئي، أو على الإمام الخميني أو على نظام الحكم أو بمن هم معروفون باتباعهم للمواقف الغربية.

ولكى يتخطوا عملية التصفية هذه يقدم الليبراليون ومؤيدو الإصلاح قوائم طويلة من المرشحين والذين جزء منهم ليس في نيته على الاطلاق التنافس أو المعروف مسبقاً بأنهم سيرفضون وذلك لأجل إرباك مجلس حماة الاسوار. فذلك المجلس شأنه شأن الزعامة الدينية يدركون أن المناخ السائد اليوم في ايران لن يتحمل وضعاً للرفض الجماعي من الممكن ان يضر بالشكل الديمقراطي للانتخابات، وهو الشكل الذي يبذل المحافظون جهداً كبيراً لإظهاره وعرضه لاثبات انهم أيضاً ديمقراطيون.

إن رفض حوالي ١١٪ من أعداد المرشحين مازال يمثل نسبة معقولة في إطار قواعد اللعبة المعروفة مسبقاً .. ولكن نسبة مبالغ فيها من الممكن أن يخرج الناس الى الشوارع للتظاهر. فالمحافظون من جانبهم يعرفون أنهم مقدمون على صراع ليس سهلاً وعلى الرغم من تصريحاتهم بأ الغالبية المحافظة سوف تستمر في الحفاظ على قوتها في البرلمان، فإن التقديرات تتوقع هذه المرة حدوث انقلاب. فالسنة الأخيرة لم تكن بأحداثها عاماً ناجحاً للمحافظين من الناحية الجماهيرية.

رافسنجاني يعود:

إن هذا المناخ يجبر المحافظين على البحث عن أساليب غير مباشرة للوصول إلى قلب الجماهير. وواحدة من هذه الأساليب هو عرض تكتل من المرشحين والذين من المحتمل إنتصارهم كنوع من حل الوسط وهو التكتل المحتمل أن

يجرف ناخبين لا يرغبون في التصويت لصالح مرشحين محافظين ولكن من ناحية أخرى ليسوا راضين عن سياسة خاتمي. وهذا التكتل الذي يضم حوالي ١٦٠ عضواً يأتي على رأسه على أكبر هاشمي رافسنجاني.

إن اعلانه عن نيته الدخول لمنافسات الانتخابات كان بمثابة مفاجأة حقيقة ونجح في بلبله وإرباك رؤساء التيارات الرئيسية. فرافسنجاني من ناحية عُرف عنه أنه رجل الإصلاح في المجال الاقتصادي وكإداري ممتاز وكمن لا يرفض العلاقات بين ايران وبين الولايات المتحدة الامريكية. ولكن من ناحية أخرى فإن رافسنجاني الذي كان رئيساً للفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٧ ومن المقربين للغاية لعلّي خامنئي يقف على رأس المجلس لتحديد مصالح الدولة، وهي هيئة محافظة جداً، والتي لم ينجح رافسنجاني في تقليل تشددتها، وهي تعتبر مكملة لمسيرة الخميني في كل ما يتعلق بشئون المجتمع.

والأمر المثير للاهتمام هو انه مع إعلان رافسنجاني عن ترشيحه جرف المديح والطراء من مثل الزعيمين. فقد أعلن خاتمي عن بيده له وأشار الى شخصيته المميزة، وتبنى خامنئي ترشيحه بكلتا يديه على الرغم من أن إبنة رافسنجاني «فائزة رافسنجاني» هي من بين زعماء التيار الليبرالي والتي تنتقد بشدة المؤسسة الدينية.

ورافسنجاني، الذي كان يتولى منصب رئيس البرلمان الإيراني قبل أن ينتخب للرئاسة، يتمنى أن يمهد نجاحه في الانتخابات الطريق فيما بعد لفترة جديدة للرئاسة، وفي الوضع الحالي فإن ترشيحه يثير التيار الليبرالي بالقلق، حيث يخشى ذلك التيار من أن يؤدي ترشيحه إلى تقليص قدرتهم في أن يحصلوا لأنفسهم مقاعد البرلمان. فمن ناحية خاتمي فإن ترشيح رافسنجاني تمثل مشكلة بالنسبة له.

فليس لديه مرشح ليبرالي يستطيع أن يتولى منصب رئيس البرلمان من قبل الليبراليين إذا ما انتصروا. فعبداً نوري، النائب السابق لخاتمي ومن كانت لديه القدرة لأن يكون مرشحاً قائداً، يقضي فترة عقوبته في سجن ورفض ان يقدم أوراقه للترشيح. وكنتيجة لهذا الوضع فإنه اذا ما حظيت مجموعة رافسنجاني على الغالبية فمن المحتمل ان يكون هو الرئيس القادم للبرلمان وبذلك يضمن لخامنئي قواعد في البرلمان، حتى ولو بمقدار أقل مما هي عليه اليوم، فالنسبة لخامنئي فإن رافسنجاني يُعتبر حل وسط يمكن تحمله.

إن تلك الصراعات الداخلية تهم الكثيرين خارج نطاق السياسة الداخلية لإيران، إن نتائج الانتخابات للبرلمان تجذب انتباه واهتمام دول الغرب وبالذات امريكا بسبب انها ستتضمن نقطة الحسم إذا ما كانت إيران ستصبح حليفة غربية في السنوات القريبة أم انها ستستمر في وضع الخصم الذي يلعبون معه كرة القدم ولكن مستمرون في فرض العقوبات عليه.

نحو منهج تفاوضي عربي جديد

عبد الخالق فاروق

الوطني بثمن باهظ وضمنت لإسرائيل خروج أكبر بلد عربي من ساحة المواجهة الجديدة للمشروع الصهيوني في المنطقة لما يزيد عن عقد ونيف من الزمان (٧٧ - ١٩٨٨). بيد أن طول الصراع قد أفرز خريطة سياسية وعسكرية عربية أكثر نشاطاً وأعمق إيماناً بعدالة قضيتها وكان الفرز الوطني في الساحة اللبنانية وداخل فلسطين والتغيير الذي طرأ في البيئة الإقليمية بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كل هذا قد منح قبلة الحياة لقوة المقاومة العربية التي ظن الإسرائيليون أنها قد همدت إلى الأبد بغزوهم لبنان واحتلال عاصمتها في سبتمبر عام ١٩٨٢.

ومع المزايدة الواسعة النطاق التي استخدمت فيها القضية الفلسطينية ومحنة شعبها من قبل النظام العراقي لتغطية غزوه للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، بدأت القوى الدولية المؤثرة في المسرح الدولي تستعد لصياغة شرق أوسط جديد عبر مائدة المفاوضات وبحضور دولي مؤثر وشامل لكل العناصر والفاعليات الدولية والإقليمية بتنظيم مؤتمر مدريد «للسلام الشرق الأوسط» في أكتوبر عام ١٩٩١.

ومنذ ذلك اللحظة انتقلت العملية التفاوضية من إطارها الإقليمي المحدود إلى إطارها الدولي الأكثر شمولاً، ومن خلال الصياغة الأميركية الذكية لمسارات التفاوض (الثنائي والمتعدد) والاشراف الأوروبي والأمريكي باتت العملية كلها مرهونة بالرغبة الدولية في الوصول إلى اتفاقيات سلام تعاقدية بين أطراف أطوال صراع سياسي وعسكري في العصر الحديث.

وإذا كانت القوى الدولية استحقاقات من صيغ السلام التعاقدية المطلوبة في منطقة الشرق الأوسط، كما لإسرائيل فإن الأطراف العربية الحاضرة على خط المواجهة المباشرة للمشروع لديها أيضاً استحقاقات ومتطلباتها. ومن هنا تأتي الإدارة العربية الكفء للتفاوض وفي ظل ادراك لالبس فيه لطبيعة موازين القوى الدولية والإقليمية ومركزنا منها.

وفيما يخص الأوراق التفاوضية في أيدي الأطراف العربية وكيفية تعظيمها، وهي وأن كانت تستدعي حشد للقوى والتضامن العربي - الذي بات متعذراً بالصورة المثلى بعد اختراق كامب ديفيد ثم أوسلو وما بعدها - فأننا لا ينبغي أن نستسلم لمعطيات أوضاع قابلة للتغيير وداعية للعمل النؤوب

برغم الاختلال الاستراتيجي العام بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي لصالح الأخيرة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى بالنسبة لرصيد التطور الاقتصادي والعلمي والعسكري في إسرائيل^(١) فإن المحلل المدقق يستطيع أن يضع يده على نقاط الضعف القتالة في هيكل وبنيان المجتمع الإسرائيلي من منظور الصراعات الاجتماعية الممتدة من ناحية ومن واقع الجراح النازفة لهذا المجتمع سواء في حوده الشمالية (جنوب لبنان) أو داخل فلسطين ذاتها.

وعلى مدار مائة عام من عمر المشروع الصهيوني في فلسطين، نجحت القوى الصهيونية مدعومة من قوى دولية عاتية واستغلالها لضعف وقصور رؤى عربية من تحقيق حلمها الأسطوري بإقامة دولة إسرائيل وإعلانها للوجود في مايو عام ١٩٤٨.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا وهذه الدولة في صراع متعدد المستويات مع محيطها الجغرافي فنجحت أحياناً في جولات الصراع العسكري وتكريس وجوها السياسي ولكنها بالمقابل لم تستطع أن تحقق الأمن والاستقرار لسكان التجمع اليهودي المهاجرين من كل بقاع الأرض مدفوعين بحلم العودة الأسطوري ومتوهمين نهاية لتية يهودي دام الآف السنين^(٢). وكان من أقدار العرب أن يتحملوا وزر خطايا أوروبا تجاه اليهود والمسألة اليهودية على حد تعبير أحد الخبراء البارزين في الصراع العربي الإسرائيلي^(٣) الذين فوجئوا بحجم المخطط واتساع الدائرة الدولية للمشاركين فيه في وقت تغلب على العقل العربي أسلوب الخطابة والخيارات الحدية فأما استعادة كامل التراب الفلسطيني أو خسارة كل شيء.

وعبر محن الحروب وتجربة الصراع العسكري بالحديد والنار نضج العقل الاستراتيجي العربي فأدرك حجم المؤامرة الدولية، واستوعب حقائق موازين القوى واستعاد التوازن السياسي والنفسي بعد نجاحه في تحقيق أول انتصار عسكري جديد في ساحة الحروب النظامية ضد إسرائيل في أكتوبر عام ١٩٧٣.

والصحيح أن العمل السياسي الذي أعقب الحرب، خاصة تحت الحاح أصحاب المصالح المكبوتة طوال العهد الناصري في مصر، قد دفع الرئيس السادات دفعا إلى تسوية متعجلة ومنفردة وغير متكافئة حققت لمصر استعادة كامل ترابها

من جانب الفاعليات الأساسية في الاقليم العربي لتخفيض سقف التنازلات العربية وتعظيم فرص الضغط على الموقف الإسرائيلي العام في المنطقة. وفي هذا نرى أن منهج تفاوضي عربي جديد يستدعي العمل على المحاور التالية:

المحور الأول: الوصول إلى صيغة موحدة لرؤية استراتيجية وإقامة حوار استراتيجي دائم مع أهم فاعليات المنطقة حول العملية التفاوضية وأهدافها. وتضم هذه الفاعليات مصر وسوريا والسعودية والامارات وفلسطين ولبنان والاردن والجزائر.

وعبر هذا التوافق الاستراتيجي يمكن وقف تداعيات الاختراق الاسرائيلي التجاري والدبلوماسي لبعض دول المنطقة وربط التعاملات بالتقدم المتحقق على مسارات التفاوضي والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان يونية ١٩٦٧ ويترتب على هذا التوافق الاستراتيجي في ادارة العملية التفاوضية مجموعة من النتائج.

١ - ضرورة عودة التنسيق الدبلوماسي بين اجهزة الدبلوماسية العربية في المحافل الدولية ليس بهدف رفع شعارات المقاطعة بل التأكيد على مفهوم «المقاطعة المحسوبة» ووفقا لتطور العملية التفاوضية.

٢ - وقف أي خلافات أو مناوشات اعلامية بين دول الفاعليات أو بذل الجهد الفوري لوقف أي مظاهر لخلافات عربية - عربية بشكل جماعي.

٣ - دعم اعلامي ودبلوماسي وقانوني لحركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية على أساس المشروعة الدولية وحق الشعوب في مقاومة المحتل لاراضيها وبمعنى آخر مقاومة الحملة الصهيونية والامريكية المنظمة للصاق وصف الارهاب لكل اعمال المقاومة الوطنية المشروعة للاحتلال الاسرائيلي.

٤ - ممارسة مفهوم تقسيم الادوار بين اطراف الفاعليات العربية وأن يكون واضحا أن لعبة تقسيم الادوار لا تمنح لأحد المتفاوضين الخروج علي النصر والاهداف المتفق عليها استراتيجيا بل أن تكون المرونة في الحركة والاداء التفاوضي (السلطة الفلسطينية - سوريا .. الخ) في إطار الاهداف الاساسية فهناك قضايا التنازل فيها لا يمس هذا الطرف وحده بقدر ما يمس الاوضاع الاقليمية كلها في الحاضر أو في المستقبل (قضية القدس مثلا أو المياه أو التعاون الاقتصادي مع اسرائيل .. الخ).

٥ - كما أن تقسيم الادوار يتطلب سياسة خارجية متوازنة مع الاطراف المؤثرة في الاقليم (ايران - تركيا) بحيث يستفيد كل طرف عربي من العلاقات المتميزة مع كل من ايران أو تركيا لتحديد أي عوامل للخلاف أو الصراع (الخلاف - السوري - التركي) أو (الخليجي - الايراني). والاستفادة من التحول في سياسة ايران من عو تقليدي للعرب ومؤيد لاسرائيل إلى مناصرة للقضية الفلسطينية عموما ومعادي لاسرائيل خصوصا والضغط بشكل جماعي ومنظم لوقف الاطماع الايرانية في بعض جزر الخليج.

المحور الثاني: إدارة العملية التفاوضية المباشرة:

عبر ربع قرن من التفاوض مع اسرائيل تملك المفاوض العربي خبرات بأساليب اسرائيل التفاوضية، طرق التسوية والإطالة ووسائل الاغراق في الاجراءات والمغالطات في الحقائق التاريخية، وهو في تحركه - أي المفاوض الاسرائيلي تحكمه كسب عنصر الزمن لفرض أمر واقع استيطاني يصعب على العرب تغييره بالقوة العسكرية، فكيف يتسنى للمفاوض العربي التحرك لجعل عنصر الزمن يمثل استنزافا لغرور القوة الاسرائيلية؟ نستطيع أن نشير إلى وسائل عربية تمزج بين فنون التفاوض واساليب القتال من أهمها.

١ - صممت الولايات المتحدة وادارتها المتخصصة «عملية مدريد» بألية مزدوجة احدها ثنائية قاصرة على الاطراف العربية التي مازالت في حالة تنازع عسكري وحدودي مع اسرائيل (سوريا - لبنان - الاردن - الفلسطينيون) وأخرى متعددة الاطراف (ميا - الحد من التسليح - التنمية الاقتصادية - البيئة - اللاجئين) وتحرك اسرائيل بسرعات متفاوتة في أليات الثنائية أو المتعددة فهي تتحرك ببطء شديد في الثنائية بينما تتحرك وتتمنى حركة أسرع في المتعددة لما تحققه المفاوضات المتعددة من مصالح صافية لاسرائيل (٤).

لذا يستطيع المفاوض العربي التباطؤ في جلسات المتعددة دون أن يصل إلى أية اتفاقيات من أي نوع مع اسرائيل وربط ما يجري في جلساتها بمدى التقدم في مسارات التفاوض الثنائي والتنازلات الاسرائيلية.

٢ - في ضوء استخدام وسائل المقاومة الوطنية والاسلامية المسلحة ضد احتلال اسرائيل لجنوب لبنان وداخل الضفة وقطاع غزة المحتلين منذ عدوان يونية ١٩٦٧ يمكن أن يكون عنصر الوقت في غير صالح اسرائيل فعبر «الاستنزاف المنهجي» لغرور القوة العسكرية الاسرائيلية وصعوبة تحمل المشروع الصهيوني لخسائر بشرية يومية يمكن إجبار اسرائيل على تقديم تنازلات جدية على مائدة التفاوض الثنائي سواء على المسار السوري - اللبناني أو حتى على المسار الفلسطيني.

٣ - محاصرة التمدد الاسرائيلي في المنطقة والاختراق التجاري والسياسي مع بعض الأقطار العربية تصبح أحد ضرورات الموقف التفاوضي العربي وهو ما يتطلب جهد جماعي منظم من جانب الفاعليات العربية لوقف مثل هذه التداعيات والاختراقات وربط أي تقدم في العلاقات العربية - الاسرائيلية لأي بلد عربي بالمستوى الذي بلغته العملية التفاوضية.

٤ - التفاوض العربي يحتاج إلى خطاب اعلامي مختلف جذريا عن الخطاب الراهن خاصة في الخطاب الاعلامي المصري الذي يتسم بالضعف والمهانة الشديدين وهو ما يؤثر تأثيراً سلبياً على الموقف التفاوضي العربي والمطلوب من أعلام وطني قومي ليس بوقوف الحرب بل دعم المتفاوضين العرب في سوريا ولبنان وأظهار أعمال وجرائم اسرائيل والمستوطنين ضد السكان العرب وفي جنوب لبنان وابرار دور المقاومة البطولي في جنوب لبنان وداخل فلسطين المحتلة.

٥ - يحتاج موقف تفاوضي عربي جديد تعزيز أطر التحرك الدبلوماسي العربي الجماعي والثنائي مع أطراف دولية

كالصين واليابان والإتحاد الأوروبي وروسيا والهند بل وحتى لدى إيران وتركيا، فهي وإن كانت تبدو خلف كواليس العملية التفاوضية التي تديرها بشكل رئيسي للإلويات المتحدة ألا أنها تظل عناصر لها تأثير ولو من بعيد واستحضارها في الصورة الكاملة قد يثمر في مرحلة ما من مراحل العملية التفاوضية.

٦ - الإستغراق الراهن في مشروعى الرشيق أوسطية أو المتوسطية دون أن تحل المشكلة الرئيسية في المنطقة من شأنه أضعاف المفوضين العرب وتفتيت الموقف العربى بأكثر مما هو منقسم بعد كارثة غزو صدام حسين للكويت فى عام ١٩٩٠.

لذا فإن فهمهما لاستراتيجيا أكثر إتزاناً وشمولاً ينبغي أن يماطل فى مناقشة الاجراءات التنفيذية لأيا من هذين المشروعين حتى تنتهى العملية التفاوضية بسلام متوازن على جميع المسارات أما أن تتسابق بعض الدول العربية ومن بينها مصر للحصول على أسبقية حجز مقع فى القطار المتوسطى وأن تتسابق دول عربية أخرى لأسبقية الحجز فى القطار الشرق أوسطى فإنه أمر يهدد كامل الموقف التفاوضى العربى ويخل بتوازنه السياسى والاستراتيجى.

٧ - ينبغى أن تبادر دول الفاعليات العربية لإدخال تعديلات على مؤسسات العمل العربى المشترك، لاضفاء بعض الحيوية على أدائها المتصلب والجامد منذ عشرين عاماً أو يزيد فإدخال هذه التعديلات المؤسسية فى اساليب العمل ومقرطة العمل فيها سيفيد فى إعادة الاعتبار لهذه المؤسسات ويوقف حالة التآكل والانقسام فى الموقف العربى وهو ما سيؤدى بالضرورة لتحسين الموقف التفاوضى العربى.

٨ - من شأن تسليط الضوء بشكل جماعى عربى وفى كل محفل دولى على مخاطر امتلاك اسرائيل لأسلحة نووية واسلحة دمار شامل وشن حملة اعلامية مكثفة أن يؤثر على الركائز الأخلاقية التى تذرعت بها اسرائيل فى اقامة دولتها كدولة لليهود والمستضعفين والمضطهدين وهو ما يصيب لدى بوائر قد تتسع من رأى العام الدولى اخلاقية الدولة العبرية ومشروعيتها وفى هذا الصدد قد يكون من المناسب دعم وتنسيق جهود جماعات الضغط العربية فى المجتمع الأمريكى^(٥).

٩ - بذل الجهود المنظمة فى ضوء الرؤية الاستراتيجية الموحدة لفاعليات الأقليم العربى - لوقف حالات الحروب الأهلية والتفتت والحصار الذى تتعرض له أكثر من بلد عربى يصب فى خدمة الموقف التفاوضى العربى فى مواجهة إسرائيل، فلا شك أن حصار الشعب العراقى والتهديد بتقسيمه والجهد المبذول لفصل جنوب السودان عن شماله وحصار ليبيا وتفجير التناقضات الدموية فى الجزائر كل ذلك من شأنه اضعاف الموقف العربى العام فى مرحلة من أدق مراحل تسوية الصراع الرئيسى فى المنطقة والتمثل فى الصراع العربى - الاسرائيلى والمسألة الفلسطينية. أن وقف تداعيات الموقف العربى العام تصبح والحال كذلك مسئولية جماعية من اطراف التفاوض وغير اطراف التفاوض العربية لدعم المفاوضات.

١٠ - أخيراً التعامل مع المسألة الأيرانية يحتاج إلى مفهوم «الأحتواء الأيجابى» وهو يتطلب موقف منسق من دول الفاعليات العربية للاستفادة من الطموح الأيرانى ووقف

اطماعها فى نفس الوقت.

وكذلك فإن التعامل مع التحولات التركية وتحالف الدولة والمؤسسة العسكرية فيها مع إسرائيل يحتاج إلى جهد عربى جماعى ومنظم لاشعار تركيا بأن ذلك يهد مصالح لها طبيعية اقتصادية واستراتيجية مع العالم العربى.

١ - د. نادر فرجاني «العرب فى مواجهة إسرائيل .. القدرات البشرية والتقنية» طباعة أولى للمناقشة الأولى ١٩٩٨ وكذلك.

- د. محمد عبد الشفيق عيسى، «حول مفهوم التفوق الاسرائيلى فى توازن القوى الأقتصادى مع العرب» ورقة مقدمة لمؤتمر القوات المسلحة المصرية بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب أكتوبر، ١٩٩٨ وكذلك.

- د. نادر فرجاني.

٢ - تناول د. عبد الوهاب المسيرى فى كثير من كتاباته وموسوعته الشهيرة طبيعة ومازق المجتمع الاسرائيلى أنظر مثلاً.

- د. عبد الوهاب المسيرى «الأزمة الصهيونية من منظور اسرائيلى» أهرام ١٧/١٠/١٩٩٧.

- د. عصام الدين جلال «كشف الحساب الختامى ومازق المشروع الصهيونى - والعربى» أهرام ٢/٧/١٩٩٧.

- أحمد تهاى «وما بعد الصهيونية .. توجهات جديدة فى الخطاب الاكاديمى الاسرائيلى» أهرام ٢/٧/١٩٩٧.

- السيد يسين «مفهوم الذات الصهيونية بين الأسطورة والواقع» ١٩٩٨/٢/٥، ١٩٩٨/٢/١٢، ١٩٩٧/٢/٢٦، ١٩٩٧/٢/٢٦.

- لواء طه المجوب «اسرائيل من الداخل وحديث الكارثة» أهرام ٢/١١/١٩٩٧.

- د. محمد السيد سعيد «خطابنا المرتبك حول الصهيونية» أهرام ٥/٩/١٩٩٧.

- د. محمد خليفة حسن «الشخصية الاسرائيلية واتجاهاتها نحو السلام» سلسلة متميزة من المقالات انظر أهرام ٢٥/٩/١٩٩٧.

٢ - د. عبد العليم محمد «مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى» مرجع سابق.

٤ - رصد المحللين الغربيين هذا الاسلوب الاسرائيلى مبكراً انظر مثلاً:

THE Economist, Feb. 1st 7th 1992 P. 52
THE Economist, Nov. 9, 1991.

٥ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك يمكن الرجوع إلى :-

- بولى فندلى «من يجرؤ على الكلام .. اللوى الصهيونى وسياسات امريكا الداخلية والخارجية» بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٥ وكذلك.

- د. حسن بكر «العرب واليهود فى امريكا» كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام العدد (٧٣) ١٩٩٩.

سلام الرادع النووي

أمين اسكندر

انطلقت اسرائيل في مبادراتها لتدمير المفاعل النووي العراقي (تموز) من جوهر مفهومها لما تسميه (امننا القومي)، وهذا المفهوم فريد في نوعه فريدة اسرائيل بين الكيانات السياسية الموجودة في عالم اليوم، ولكنه منسجم مع «الاستراتيجية العليا» للكيان الصهيوني، الرامية إلى تثبيت الكيان والحفاظ عليه متوسعا وقويا. من هنا فإن وعيا صحيحا وموضوعيا لمفهوم «أمن اسرائيل القومي» لا يصح إلا إذا تم استخراج ذلك من طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطانية والعدوانية والتوسعية.

وتمشيا مع الطبيعة الاستيطانية والتوسعية، للكيان الصهيوني، فإن لآلته العسكرية وقوته التدميرية دوراً في تأمين القاعدة لبناء المشروع الصهيوني (اسرائيل الكبرى)، وتجسيد المشروع الامبريالي العام في المنطقة وذلك عبر التوظيف الأمثل لقوة الردع الاسرائيلية لصالح ذلك المشروع الامبريالي.

ونظراً لالتقاء مصلحة الشريكين في المشروع الصهيوني، الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية، على ضرورة بناء الآلة العسكرية الاسرائيلية وتطويرها بشكل مستمر ودائم بحيث تستطيع القيام بالدور الهام الموكل إليها سواء من ناحية الاستيطان أو العدوان، فقد حرصا على توفير كل وسائل القوة لها، ومن هنا كانت الدوافع لقصف المفاعل النووي العراقي - حسب الرؤية الاسرائيلية - «حماية أمن اسرائيل» ومن أجل ذلك الأمن امتلكت (اسرائيل) السلاح الذري، وتحرم الآخرين من امتلاكه بالقوة - مثلما حدث في مفاعل تموز العراقي.

وقد عملت (اسرائيل) منذ تأسيسها في مايو ١٩٤٨، على القيام بأنشطة في مجالات البحث النووي موظفة في ذلك كل الامكانيات السياسية والأمنية والمالية والتقنية، حيث كان البرنامج النووي الاسرائيلي من بدايته تحت اشراف وزارة الأمن التي كان مسئولاً عنها في ذلك الوقت دافيد بن جوريون رئيس الحكومة آنذاك. كما تخصص الكثير من العلماء والفنيين والمهندسين الاسرائيليين في العلوم النووية،

وقد ساعد ذلك على وضع منهاج تعليمي كبير ومتقدم لدراسة العلوم والهندسة والرياضيات في نظام (اسرائيل) التعليمي ولدى (اسرائيل) المعرفة والخبرة لجميع العمليات التي تتم في دورة الوقود النووي، حيث درس الكثير من العلماء الاسرائيليين في وقت مبكر في هولندا وسويسرا وفرنسا وانجلترا وغيرها. ومن المعروف أن حاييم وايزمان كان اختصاصياً في الكيمياء العضوية، وكانت علاقاته حسنة ومتعددة مع علماء الغرب الكبار. وقبل اعلان الدولة كان يخطط لتأسيس منشأة نووية، وبعد الاعلان جاء عدد لا بأس به من العلماء الاسرائيليين ومعهم خبرة طويلة في مجال البحوث النووية، وكان منهم عاموس دي شليت وتالون وجولد رينج ويقتوتيل وجميعهم كانوا أعمدة البرنامج النووي الاسرائيلي في بدايته.

وأحد الاسئلة الهامة المطروحة على نطاق البحث: هل كان القصد من برنامج (اسرائيل) النووي، صناعة الاسلحة النووية أم أن هذا الهدف جاء فيما بعد؟

وبعض النظر عن الإجابة الشافعية المؤكد إن قادة (اسرائيل) حكمتهم نظرتهم العنصرية، كما حكمت نظرتهم للأمن نظرتهم للنوعية في مواجهة الكم - نوعية البشر ونوعية السلاح ونوعية العلم ونوعية التكنولوجيا. الخ، في مواجهة الكم العربي. لذلك كان بن جوريون مؤمناً بأن حيازة الأسلحة النووية هو الطريق لتوفير الأمن الاسرائيلي. وكان ذلك خلف اتخاذ قراره بإنشاء مفاعل ديمونة وهو القائل أمام مجموعة من الصحافيين الاسرائيليين «إنه لا يمكنه تجنب المسؤولية المتمثلة في أن يعطى لإسرائيل خياراً من المحتمل أن يؤمن بقاها في المستقبل»، وقد ظهر من خلال المناقشات التي طرحت وقتها بين الخبراء الاستراتيجيين والعسكريين رأيان: رأى يمثل الأقلية وكان من رموزه إيجال ألون، ويسرائيل جليلي - زعيمى الحزب القومي اليسارى احدثت هعقودا (وحدة العمل) الذى أصبح فيما بعد جزءاً من حزب العمل، وقد عارض ألون مذهب الردع النووي، ودعا إلى تطوير القوى

التقليدية وساق بضع حجج لتفسير معارضته للخيار النووي في كتابه الهام «ستار من الرمل» والذي أعلن فيه أنه منذ حرب ١٩٤٨ وإسرائيل على الدوام أثبتت قدرتها على هزيمة الأسلحة التقليدية - مهما كانت الائتلافات العسكرية العربية - بالإضافة إلى أن الأسلحة التقليدية بوصفها وسيلة للردع أكثر مرونة من الأسلحة النووية، ويمكن وينبغي للطرق التقليدية الإسرائيلية ونظراً إلى مرونتها السياسية والاستراتيجية. أن تردع التحديات العربية لإسرائيل. ورأى ألون أن الأسلحة النووية لكونها أكثر «صلابة» تؤدي إلى اختيار أحد نقيضين، أي إلى نشوء حالة يتم فيها الاختيار بين استعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها. ونظراً إلى أن الأسلحة النووية تعتبر بمثابة السلاح الأخير فذلك يمكن الدول العربية - في رأي ألون - أن تقوم بأعمال عسكرية تقليدية موجهة لن تستفيد فيها إسرائيل من أفضليتها النووية، وذلك سوف يكون سبباً في إضعاف مصداقية الرادع النووي، وسيوسع بالتالي نطاق حركة أسلحة العرب التقليدية.

أما الرأي الآخر والثاني فقد كان لغالبية الخبراء العسكريين وكان من رموزهم بن جوريون وموشي دايان أحد أكبر مؤيدي فكرة السلاح النووي والإعلان عن استراتيجية ردع نووي، حيث أعلن في عام ١٩٦٧ وفي مقابلة مع التلفزيون الفرنسي «أن إسرائيل لديها إمكانيات لتطوير قنبلة الآن» وبعدها في كندا، أعلن أن إسرائيل تحوز القدرات الفنية والعلمية اللازمة لإنتاج قنبلة ذرية وأضلف أن: إسرائيل لن تهدد العرب باستخدامها ولكنها لن تكون أول من يعلن الحرب النووية في الشرق الأوسط. واستمر دايان في الدعوة لاستراتيجية نووية إسرائيلية حتى بعد تقاعده وفي أغسطس ١٩٨٠، صرح دايان «أن التفوق الإسرائيلي النوعي على العرب يتدرج من السلاح النووي إلى السلاح الإلكتروني والتقليدي».

ومن المعروف أيضاً أن الرأي الثاني المتبنى للسلاح النووي، وامتلاك (إسرائيل) له كان قد شمل ثلاث من الرؤى داخله، أولها: الخيار النووي - أي امتلاك كافة مفردات ومكونات السلاح والعمل على تجميعها في وقت مناسب للتهديد، وثانيها: قنابل القبو - والمقصود هو وضع القنابل مجمعة في انتظار القرار في المخازن النووية، وثالثها: الردع العلني - أي إزاحة الستار وكشف النقاب عن امتلاك السلاح النووي والإعلان عن ذلك. ولقد اختارت (إسرائيل) التعبير عن الأولى والثانية بتبنيها «سياسة الغموض» حيال حيافة الأسلحة النووية، فلا هي مصرحة ولا هي نافية، فهي تطلق التصريحات وتسرب الأخبار وتدلّي بالإيحاءات على مدار ما يقرب من أكثر من أربعين عاماً متواصلة لكي تؤكد على ثلاثة عناصر بشكل دائم: (١) إسرائيل لا تحوز أسلحة نووية. (٢) إسرائيل لن تكون أول دولة تدخل السلاح النووي إلى المنطقة. (٣) ولكنها تمتلك القدرة على تصنيعه.

وفي عام ١٩٦٨ عبر ليفي اشكول عن المبدأين الأول والثاني عندما صرح «أن إسرائيل لا تحوز سلاحاً نووياً،

وأنها لن تكون أول من ينتجها في المنطقة». لكن في الخامس من أكتوبر من نفس العام صرح ليفي اشكول بأن «إسرائيل تملك القدرة المعرفية المواتية لتصنيع القنبلة الذرية» وهكذا تم استخدام «استراتيجية الغموض المتعمد».

وكان بن جوريون هو أول من أرسى تلك النظرية ومن بعده تبعه على نفس الطريق قادة إسرائيل. فهو الذي سبق وأعلن عام ١٩٦٠ بعد الجدل الذي أثاره مفاعل ديمونة أن المفاعل يجري إنشاؤه في النقب لأغراض علمية سلمية وصناعية، فضلاً عن استخدامه لتدريب كوادر للعمل في المستقبل في محطات الطاقة الذرية. وكانت (إسرائيل) قد استطاعت امتلاك بنيت أساسية ضخمة - بالإضافة إلى مفاعل ديمونة - مثل جامعة الهندسة التطبيقية (تخنيون) الواقعة في حيفا، ومعهد ركح للفيزياء التابع للجامعة العبرية بالقدس، وجامعة بن جوريون في بئر سبع بالنقب، ومعهد وايزمان للعلوم برحوفوت الذي هو مركز للبحوث الفيزيائية النظرية والتطبيقية. كما أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قد شاركت في الجهود النووية من وقت مبكر، حيث قامت بإنشاء فرع للبحوث النووية تابع لوزارة الأمن بشكل مباشر في معهد وايزمان من عام ١٩٥٠، كما أقامت لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية في يونيو ١٩٥٢، وترأس هذه اللجنة العالم أرنست دافيد برجمان - المندوب بحماس إلى حيافة (إسرائيل) للأسلحة الذرية. ومن المعروف أنه نال جائزة الدولة الأمنية في عام ١٩٦٦، وهذه الجائزة تقدم لمن قدموا خدمات جليلة للأمن الوطني الإسرائيلي. وكان أرنست قد أشار في تصريح له «أن تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية يتضمن الوصول إلى الخيار النووي».

وفي ديسمبر ١٩٧٤ أعلن الرئيس الإسرائيلي إفرام كاتسير في لقاء مع عدد من الكتاب العلميين الأمريكيين والأوروبيين «أن إسرائيل تملك القدرة والارادة اللازمة لبناء سلاح نووي».

وفي نفس العام أعلن اسحق رابين في مقابلة مع التلفزيون البريطاني «أن إسرائيل لن تكون أول من يدخل السلاح النووي للمنطقة رغم أننا لا نتحمل أن نكون ثاني من يفعل ذلك أيضاً».

بعد ذلك كشف فعنونو - الفني الإسرائيلي بمفاعل ديمونة - امتلاك (إسرائيل) للأسلحة النووية، وكان السجن له بعد اختطافه من بريطانيا ثمناً لذلك، ومن قبلها كانت تجمعت مؤشرات عينية تؤكد التفجيرات النووية الإسرائيلية كان منها إشارة الكثير من مؤسسات البحث العسكرية والاستراتيجية في العالم إلى أن إسرائيل قد تجاوزت فعلاً القبة النووية، وقيد أوضح تقرير صادر عام ١٩٦٨ عن وكالة الاستخبارات المركزية التابعة للولايات المتحدة أن إسرائيل تمتلك بالفعل قنابل نووية. وفي عام ١٩٦٩ كتب خبير استراتيجي هو الاستاذ جورج كيستر «بعد بضع سنوات من المساعدة الفرنسية .. يتضمن البرنامج الإسرائيلي

مفاعلا في ديمونة يمكنه ان ينتج من خمسة الى سبعة ميجاوات من الطاقة الكهربائية، أو من خمسة الى سبعة كيلو جرامات من البلوتونيوم (وهو مقدار كاف تقريبا لقنبلة واحدة) في السنة .. وإسرائيل الآن تدنو من الكفاية الذاتية في التكنولوجيا النووية، ولعلها قادرة على الاضطلاع ببناء مفاعلات اكبر للطاقة ومصانع للفصل لإعادة معالجة البلوتونيوم وأيضا مشاريع اكثر تقدما. كما أن انتاج القنابل عن طريق تجميع المواد الانشطارية لا يتجاوز الكفاءة الاسرائيلية.

وكان قد ورد في كتاب «دقيقتان فوق بغداد» انه «يبدو انه منذ بداية السبعينات تتمثل (اهداف اسرائيل) في توسيع ترسانتها النووية، كما ونوعا ايضا، وفي مجال منظومات الاطلاق» ومن الملاحظ أن المؤلفين الثلاثة للكتاب هم الاستاذ عاموس برلمانتر يقيم في الولايات المتحدة وله اتصالاته القوية بإسرائيل. اما المؤلفان الآخران (ميخائيل هاندل وأوري باريوسف) اسراييليان وثانيهما كان طالبا في دراسة الدكتوراه وضابطا في سلاح الجو الاسرائيلي.

وكان أحد أهم العلماء تيودور تيلر قد صرح بعد أن عرضت عليه جريدة «صنداي تايمز» الصور التي التقطها فعنونو من مفاعل ديمونة في عام ١٩٨٦، قال تيلر «ينبغي ألا يكون هناك بعد الآن أي شك في أن إسرائيل وطيعة عقد على الأقل دولة حائزة على الاسلحة النووية».

وهكذا تعددت المؤشرات المؤكدة لإمتلاك اسرائيل للسلاح النووي، وهكذا ربطت (اسرائيل) بين امتلاك السلاح النووي وأمنها، بل بين امتلاك السلاح النووي والسلام مع العرب، وقد جاء عبر قلم الخبير الاستراتيجي والباحث بمركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، شاي فيلدمان - في بحث منشور له بمجلة بوليتكا العدد ١٢ الصادر عام ١٩٨٧ - جاء فيه «سيكون السلاح النووي دافعا إلى السلام، إذ أن امتلاك هذا السلاح سيردع الخصوم عن شن الحرب، وأي سلاح مدمر يساعد في تهديد الخصوم بعقاب شديد. ولن يجد هؤلاء الخصوم أية صعوبة في تقدير أبعاد العقاب المنتظر، ويعتبر مصير هيروشيما وناجازاكي تذكيرا كافيا. وهناك ما هو أكثر من ذلك: سيكون الردع الذي يوفره السلاح النووي ثابتا، لأنه ليس هناك دفاع يحمي من السلاح النووي ... ان السلاح النووي يردع عن شن حروب ويحصن السلام. لكن تأثيره في منع وقوع حروب يمكن ان يتحقق فقط في إطار سياسة سلام شاملة. والتغييرات الإقليمية اللازمة لتحقيق السلام، ستضع إسرائيل داخل حدود يكون الردع النووي على امتدادها أمنيا وموثوقا به وفعالا» وفي عام ١٩٨٤ أطلق وزير العلوم الاسرائيلي - العالم النووي شمان، أحد أهم تصريحاته حيث قال: «إن اسرائيل قررت منذ اليوم الأول أن تبني قدراتها ذاتيا حتى لا تضطر للاعتماد على أحد، وأن هناك سلاحا نوويا تملكه اسرائيل ولكنه بالمعنى الفني ولكن هذا قد يؤدي إلى نوع من سوء الفهم بشأن الوقت المطلوب لتحقيق ذلك خاصة وإن تجاوز العقبة النووية يعطى

مبرراً لأطراف أخرى لتسليح العرب. ولهذا فإن اسرائيل قررت ألا تؤخذ على حين غرة» ويكشف البرفيسور شلومو أهرنسون عن أهمية الربط بين الردع النووي والهيدروجيني والنيوتروني، وذلك من خلال التسوية السياسية، وكان ذلك في بحث منشور له تحت عنوان (فعنونو والقنابل في القبو) «من الممكن الحديث عن احتكار سلاح نووي ينسبته العرب إلى اسرائيل، وكذلك الدول الكبرى، والباحثون المهتمون بذلك، منذ اعوام طويلة»، وبهذا المفهوم فإن فعنونو لم يأت بجديد. لكن الأخطار التي سببها بالعمل المنسوب اليه تكمن في أن الاحتكار النووي الاسرائيلي كان وما زال من الناحية الرسمية - خفيا وغامضا - أي أن اسرائيل وجدت حلاً أصيلاً للمشكلة السياسية والنفسية الخلقية والاستراتيجية المرتبطة بتبني استراتيجية علنية، تلقى بظلالها يوميا لكارثة تامة على شعوب تؤخذ رهينة لحسن سلوك حكوماتها. ويصف الباحثون هذا الحل بأنه «استراتيجية التهديد النووي الخفي الذي ليس من حق العدو أن يتجاهله، ومع ذلك لا يندفع بسببه إلى وضع خطط طوارئ ويوجز أهرنسون ملخص بحثه في مطالبته «ببناء جيش اسرائيلي جديد - صغير - متطور - متحرك جداً، اقليته العظمى من قادة الصفوة ووحدات الصفوة، قادر على الربط بين الردع النووي الخفي والهيدروجيني والنيوتروني، وذلك من خلال السعي نحو تسوية سياسية تتضمن تقديم تنازلات إقليمية والاهتمام أكثر بكرامة العرب والسعي نحو حل وسط عملي بين حقوقهم وحقوقنا، ويمكن لهذا كله أن يثبت وجودنا وبتكلفة أقل من تكلفة الجيش الكبير الذي فشل في لبنان».

والسؤال الآن المطروح على مائدة البحث العربي هو: هل السلام يستند في قيامه على توازن الردع أم على هيمنة الردع من جانب واحد وعندها يكون استسلام، يبحث اصحابه دائما على نقطة التوازن مما يسعج باستمرار الصراع في اللحظة المناسبة لذلك، وهكذا تعد عملية السلام اشكالية بالنظر الى الردع، فهناك توتر كامن بين ما تتطلبه استراتيجية الردع وبين سياسات تقليل التوتر وضبطه من اجل تحقيق السلام واستقراره والمتأمل والدارس للاتفاقيات الموقعة بين (اسرائيل) وكل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف يتكشف له الخلل الكبير في القاعدة المؤسسة للسلام المستقر والعاقل - قاعدة توازن القوى، فنحن أمام طرف يملك الاسلحة النووية بما تفرضه من قانون للردع الشامل والصلب، والأطراف العربية محرومة من امتلاكها عبر ضرب محاولاتها وقتل علمائها مثلما حدث مع العراق وإذا قللت دولة عربية من ذلك فهي محرم عليها ذلك مثل مصر بعد كامب ديفيد، والغريب أن (اسرائيل) رافضة حتى الآن وبعد توقيع معاهدات ثلاث للسلام مع اطراف عربية ثلاثة للانضمام لاتفاقية الحظر النووي ولم تسمح بالتفتيش على مؤسساتها النووية باستثناء المفاعل النووي الصغير في ناحال سوريك.

وهكذا وبعد أن دخل العامل النووي الاسرائيلي حلبة الصراع العربي الاسرائيلي، ولم يستطع العرب مجاراتهم في ذلك صار من غير المستطاع أن يتم تدمير ذلك الكيان حتى يعود الحق لأصحابه. وهكذا كان امتلاكها للسلاح النووي دافعاً قوياً وسنداً عظيماً لوجودها ذاتها، كما كان رادعاً للعرب على مستوى إدارة الصراع، ومساهماً بشكل كبير في فرض شروط التسوية التي تمت مع ثلاث جهات عربية حتى الآن، ولا يجب أن ننسى أن العرب مفتقدون للتوازن على مستوى الرادع التقليدي مما ساهم في اضعاف موقفهم التفاوضي، ولم تكتف (اسرائيل) بذلك الخلل الاستراتيجي المركب من الرادع النووي والتقليدي بل نفذت استراتيجية كاملة للحفاظ على القوة التقليدية العربية تحت حالة الضعف والوهن بل والحصار وذلك عبر اشتراطها في الاتفاقيات المضمونة دولياً ومن اكبر دولة في العالم، الولايات المتحدة الامريكية أن يتم تقليص القوة العسكرية من حيث العدد والعدة مع اشتراط عدم التعاون مع أي طرف في نزاع مع اسرائيل، هذا بالإضافة إلى نزع سلاح مناطق حدودية، ووجود انذار مبكر على الأرض العربية، وتحديد نوعية تسليح القوات في بعض المناطق الحدودية، وفرض التطبيع الاجباري والمشروعات المشتركة لكي يتم تخليق للمصالح الداعمة للسلام بهذا التصور الاسرائيلي. وكثيرة هي التفاصيل التي تؤكد الهوة الواسعة بين قوة اسرائيل وقوة الاطراف العربية في الصراع، وبالذات بعد أن انهار الاتحاد السوفيتي - صديق العرب وممولها بالسلاح التقليدي وحليفها النووي. ورغم أن وجه الصورة المعبرة عن القوة في المنطقة يؤكد لنا هيمنة (اسرائيل) عبر النووي والتقليدي إلا أن الجانب الآخر يكشف لنا صعوبة بل استحالة استمرار ذلك في المستقبل. فلا استقرار لسلام دون توازن قوى وشرعية مستمدة من عدالة الحقوق، فلا هذا ولا ذاك متوافر في التسويات القائمة ومن هنا سوف يظل الصراع مستمراً مهما كانت فترات التوقف وسوف يتم الجري خلف توازن القوى واسترجاع الحق.

ومن هنا فإن تمسك اسرائيل بالرادع النووي - رغم التسويات السائدة - يكشف عن رغبة في امتلاك كل عناصر التفوق المستمرة والدائمة والمرحلية حتى تتمكن من لعب الدور الاقليمي الأكبر في المنطقة في ظل مناخات السلام والتسوية. وتتذرع اسرائيل بالخطر الايراني والعراقي المستمر، بل ووصل الأمر في مرحلة سابقة عبر تصريحات شارون بالخطر الباكستاني، وتكشف تلك التخوفات إن صحت - عن ملامح المجال الحيوي للدور الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط والذي لن يتم إلا بامتلاك ذلك الرادع النووي وكذلك التقليدي، بالإضافة إلى العمل بشكل منظم وفعال في منع أية أطراف عربية من امتلاك تلك الروادع المتعددة وعلى رأسها الرادع النووي، وعن ذلك يقول الخبير الاستراتيجي شاي فيلدمان في كتابه

تحت عنوان «الردع النووي الاسرائيلي: استراتيجية للثمانينات» ان التحول إلى تطبيق استراتيجية نووية تقوم على الردع المفتوح والمباح، من آثاره ان يمنح مطبقه نتائج فعالة. وهذه النتيجة لا تنفصل عن خصائص الأسلحة النووية من حيث كثافة قوتها التدميرية وما يمثل ذلك من عقاب هائل. إن من شأن هذا العقاب المتوقع أولاً: أن يطور لدى الأطراف الاخرى نوعاً من الحساسية البالغة حول تكلفة مواجهة اسرائيل بعد تحولها إلى الردع النووي، وثانياً: انتهاء عمليات سوء الادراك وعدم الوضوح لدى الأطراف العربية. وثالثاً: تسهيل عملية تطوير الادراك العربي إلى الاقتناع بقبول اسرائيل كقوة ذات شأن.

وهكذا تعكس فرضية الباحث ونتائجها هدفاً استراتيجياً اسرائيلياً في اخضاع العربي وتسليمه بقبول امر (اسرائيل) القوية واللاعبة للدور الاقليمي الأول في المنطقة. وتلك هي حقيقة السلاح النووي وتأثيره على مسيرة التسوية ودلالته على السلام في المنطقة، وذلك هو غرض الردع بالسلاح النووي، حيث يتم عن طريقه ثنى الخصم عن محاولة تحقيق هدفه، وتكشف لنا استطلاعات الرأي الواقعة في (اسرائيل) ان الغالبية مؤيدة لامتلاك السلاح النووي، بل ومطالبة به، ومؤمنة بجذواه من منظور تحقيق الأمن المطلق لاسرائيل، وقد كان ذلك واضحاً عندما تم طرح السؤال عام ١٩٨٦ وكان حول استخدام السلاح النووي إن كانت تمتلكه اسرائيل، فقد اجاب ٢٧٪ من العينة بأنهم مستعدون للاعتراف بعدالة استخدام هذا السلاح في ظروف معينة، وقد ازداد هذا العدد حتى بلغ ٥٣٪ في عام ١٩٨٧، ووصل إلى ٨٨٪ عام ١٩٩١. أما حول تطوير القدرات النووية فقد ايد ذلك ٧٨٪ من الاسرائيليين في عام ١٩٧٨، وازدادت هذه النسبة حتى بلغت ٩١٪ عام ١٩٩١.

ويكشف هذا الاستطلاع عن العلاقة العكسية بين مسارات التسوية وبين تطرف الرأي العام الاسرائيلي، فكلما تعمقت مسارات التسوية وارتبط العرب بنهج السلام زاد التعنت الاسرائيلي في امتلاك قوة الردع النووي. وذلك من اجل تحقيق غرض السلام بالقوة الجبرية، على الطرف الآخر، بل ومنع الطرف الآخر من التفكير في محاولة رفض ذلك، ولا يعني ذلك سوى الاستسلام وقبول الأمر الواقع.

لكن المستقبل في ظل تلك المعادلة المختلة والقائمة على اساس من الظلم الواقع على الطرف العربي، والقائمة ايضاً على نفى عدالة حل المشكل، سوف تتقلب في يوم من الأيام لأن استقرار السلم قائم على توازن القوى وعدالة الحل والتسوية من قبل الطرفين وليس طرفاً واحداً.

ومن هنا فإن مستقبل امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية في ظل تلك البيئة المختلة سوف يدفع الطرف الآخر العربي إلى الفعل. فعل الامتلاك النووي، وفعل امتلاك الأسلحة فوق التقليدية الجرثومية والكيميائية. وفعل شن الحروب بالأسلحة التقليدية، وفعل المبادرات المستمرة لنزع السلاح النووي من المنطقة، وكل ذلك يعني استمرار الصراع بأشكال متعددة.

ما الذي يوحد العرب في زمن التسوية؟

هاني عياد

من القوة والحدة ما يكفي لاصابة المجتمع بالتفكك والتحلل، اصف إلى ذلك أن الانتقال من الصراع إلى التعايش، يعنى انحسار نور ونفوذ المؤسسة العسكرية التي تشكل احد اهم الاعمدة التي يقوم عليها المجتمع الإسرائيلي.

لقد كان الرئيس السادات هو صاحب المدرسة التي راحت تقود هذه الحملة وتروج لها، مثلما كان هو صاحب السبق في بدء خطوات التسوية العربية الإسرائيلية. وربما تجلت البداية الأكثر صراحة ووضوحاً لهذه الحملة في خطابه الذي أبدى فيه استعداداه لزيارة إسرائيل، والذي تضمن حديثاً مطولاً عن خوف إسرائيل من السلام، مقابل شجاعته في حرمانها «من هذ السلاح الذي كثيراً ما شهرته في وجهنا في المحافل الدولية وحققت به على حسابنا كثيراً من المكاسب بغير حق» ثم يشير إلى مؤتمر جنيف الذي وضع إسرائيل «لأول مرة منذ قيامها أمام خيار لاتستطيع الافلات منه أو التلاعب فيه ولا تستطيع المضي في خداع الرأي العام أنها راغبة في السلام ولكن العرب هم الرافضون». وفي سياق حديثه عن مؤتمر جنيف الذي كان قد عقد جلسة يتيمة في ديسمبر عام ١٩٧٣ في أعقاب حرب أكتوبر، يضيف الرئيس السادات «التي تخشى جنيف هي إسرائيل، لايجب أن يخشى جنيف أى عربي أبداً لأننا صدرنا الخوف والتمزق والانهازامية والشك والريبه وكل ما كنا نعيشه (يقصد قبل حرب أكتوبر) صدرناه إلى المجتمع الإسرائيلي»^(١).

وراحت الماكينة الدعائية تواصل تبشيرها بحصار المجتمع الإسرائيلي، وتفجير تناقضاته الداخلية بعد أن تضيف إليها تناقضاتنا التي سنصدرها إليه على جناح السلام القادم. ثم تقدم منظرو الحملة خطوة إلى الامام منتقلين من الدفاع إلى الهجوم، فأصبحت مقاومة الاحتلال التي أقرت كل مواثيق العالم بشرعيتها، عقبة في طريق استعادة الحقوق عن طريق المفاوضات وفرض السلام الكفيل بتفجير إسرائيل من داخلها. ولعل محمود

إذا كانت عملية التسوية، التي من المفترض أنها لم تزل متواصلة منذ ما يقرب من ربع قرن وحتى الان، قد خطت أولى خطواتها العملية بزيارة السادات للقدس (١٩٧٧/١١/١٩)، ثم أخذت شكلاً جماعياً منذ مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٢١)، فلعله من الخطأ أن ننظر إليها ونتعامل معها على أنها مجرد مفاوضات بين طرفين تتأرجح بين تقدم على استحياء أحياناً وتراجع أحياناً أخرى ومراوحة في ذات المكان غالباً. ذلك أنه أياً كان الرأي في كيفية إدارة عملية التفاوض والاهداف المنتظرة منها والنتائج التي يمكن أن تسفر عنها فعلاً، فالتسوية في المحصلة النهائية تعنى سيادة قيم معيشية مغايرة تماماً لما هو سائد تشمل مختلف مناحي الحياة اجتماعياً واقتصادياً، ثقافياً وسياسياً. من هنا فإن اخطر ما في التسوية الجارية الان يتمثل في الحملة الاعلامية الايديولوجية المواكبة لعملية التفاوض، والتي ترمى إلى فرض وترسيخ تلك القيم الجديدة فضلاً عن تسويق مرحلة التعايش مع «العدو»، في ظل اتفاقات «السلام» المنتظرة، وهي الحملة التي يبدو أنها قطعت أشواطاً لعلها تفوق ما احرزته المفاوضات من نتائج، دون أن يعنى ذلك أننا ننكر ما توصلت إليه الاطراف المتفاوضة من «انجازات» فعلية على الأرض.

لعل الذاكرة لم تزل تحتفظ بشعارات «الرخاء والسلام»، و«الماء البارد والساخن لكل بيت» والتي لم تكن، في الواقع، سوى القسم المتعلق بالاوضاع الداخلية في هذه الحملة وهي شعارات شديدة الوضوح في دلالاتها ومراميها. ما يعنينا هنا هو الجزء الآخر من هذه العملية الدعائية والذي ارتبط بتأثير التسوية على المجتمع الإسرائيلي. لقد روجت الحملة بداية أن إسرائيل تخشى السلام ولا تقدر على تحمل اعبائه وتبعاته، ثم انتقلت لاحقاً للإجابة على سؤال: لماذا؟ حيث تبين وفق المفاصل الدعائية للحملة أن السلام سوف يؤدي إلى تفجير التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي، وهي تناقضات تبلغ

عباس مهندس اتفاق أوصلو والخبير في التفاوض مع إسرائيل، كان واحداً من أفضل الذين عبروا عن هذه الرؤية عندما حمل المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال مسئولية وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة على حساب شيمون بيريز، وبالتالي - حسب منطق - مسئولية تعثر التسوية وتأجيل فعل التناقضات الداخلية الإسرائيلية المدمر، ولندع «أبو مازن» يعبر عن رؤيته بالفاظه «قد يختلف الإسرائيليون حول أهمية الدين اليهودي ودوره في حياة الإنسان الإسرائيلي، فهناك متدينون وهناك علمانيون، والخلافات بينهم شاسعة وعميقة، وقد يختلف المتدينون فيما بينهم فهناك متشددون (أرثوذكس) وأقل تشدداً (المحافظون) وهناك متساهلون أو معتدلون (الاصلاحيون)، وهناك عنوان لأزمة يثيرها المتدينون ربما كانت أشرس أزمة تمر بها إسرائيل داخلياً وهي الاجابة على السؤال الحائر منذ قرون: من هو اليهودي؟ حيث إن اجابة هذا السؤال تعتبر مصيبة كبرى لأنها ستخرج ٨٠٪ من اليهود خارج إطار اليهودية، وإذا بقي السؤال حائراً فهو عنوان لآلاف مشكلة ومشكلة تواجه اليهود داخل إسرائيل وخارجها يومياً. وقد يختلف اليهود أثنيًا أو عنصرياً، فهناك الاشكيناز ذوو الاصول الاوربية والعرق الارى، وهناك السفارديم الذين يعودون إلى أصول شرقية معظمها عربية، وهناك عنصر ثالث وهو العنصر الروسي المتمثل بالمهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، حيث يعتبرون أنفسهم العنصر الاثنى الثالث باعتبارهم لا ينتمون إلى الاشكيناز ولا إلى السفارديم، وباعتبار أن ٤٠٪ منهم ليسوا يهوداً أصلاً، قلت قد يختلف اليهود حول كل هذه الامور، وهم يختلفون عليها فعلاً، والصراع بينهم على أشده فعلاً. ولكن الذي لا يمكن أن يختلفوا عليه والذي يجعلهم في صف واحد لا يتزحزون عنه هو اضطراب حبل الامن عندهم، وتعرضهم لعمليات عنف وارهاب وقتل، هذه فقط تجمعهم وتجعلهم يصطفون خلف من يرفع شعار حمايتهم منها. لهذا جاءت عمليات حماس والجهاد الإسلامي عشية الانتخابات فساهمت في انتقال أعداد كبيرة من اليهود لتأييد نتنياهو والتخلي عن بيريز الذي اعتبروه متهاوناً في حماية أمنهم، وكانت النتيجة أن جاء إلى سدة الحكم نتنياهو ومعهم كل التطرف واليمين الإسرائيلي»^(١).

ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتعزز الاعتقاد الذي بشرت به هذه الحملة والقائل ببداية تراجع دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وانحسار نفوذها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى خلق مشكلة اضافية إذ أن القادة العسكريين لن يقبلوا بتهميش دورهم في دولة يعتبرون انفسهم صناعاتها وحمايتها، وبالتالي تهجير تناقض آخر داخل المجتمع الإسرائيلي. تماماً مثلما اوحى اغتيال أسحق رابين علي يد متطرف يهودي بأن «السلام» قد وضع إسرائيل بالفعل علي اعتاب الحرب الاهلية!

ليس من الحصافة في شيء أن ننكر أن الماكينة الاعلامية الضخمة بكل ما تملكه من امكانيات دعائية، قد نجحت إلى حد ما في التأثير على العقل الجمعي العربي. ومع ذلك فقد حملت هذه النظرية عوامل ضعفها في داخلها، فهي خلطت بين السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق السلوبة كاملة غير منقوصة، وبين التسوية المؤقتة أو الهدنة التي قد يكون مقبولة لها في ظروف معينة أن تقف عند حدود استعادة بعض الحق، وبين ثنايا هذا الخلط راح الجانب العربي، وعلى مدى ما يقرب من ربع قرن، يفقد أوراق السلام العادل وشروطه ورقة تلو الاخرى.

ورغم أن إسرائيل بالفعل قامت على التوسع والعنوان، بحكم طبيعتها الاستعمارية الاستيطانية، وبحكم وظيفتها الاساسية كحارس للمصالح الامريكية في المنطقة (البريطانية سابقاً)، وحيث تلعب فيها المؤسسة العسكرية دوراً اساسياً ومحورياً، بحكم بنيتها التي فرضتها الطبيعة وحددت الوظيفة، فإن مفهوم السلام معها الذي قدمته الماكينة الدعائية بدا مسطحاً إلى أبعد الحدود، أو هكذا أريد للوجدان العربي أن يستوعبه، حيث اختلطت المعايير ما بين تناطح الدول وصراع المصالح، وبين تقاليد الثأر السائدة في الصعيد، والتي تقضى بانتهاء الخصومة وسقوط الثأر ما أن يدخل «العدو» إلى بيت عدوه!! كما أن «السلام» الذي لم نزل نسعى إليه بدا مفهوماً مجرداً أحادي الجانب، إذ اقتصر على صمت المدافع وسكون الآله الحربية، ولعلنا الآن وبعد مرور أكثر من ربع قرن على حرب أكتوبر، وأكثر من عشرين عاماً على زيارة السادات للقدس يمكننا أن نقرر إلى أي مدى ساد السلام الحقيقي، حتى فيما بين مصر وإسرائيل. ولعل تلك هي الشغرة الأخطر في المنظومة الدعائية التي راحت تروج للسلام الذي تخشاه إسرائيل والمتناقضات التي تهدد بتفجيرها من داخلها، ذلك أن إسرائيل لم تأت إلى المنطقة لتحيا فيها كدولة طبيعية، فما أن نجحت في فرض القبول بها، رسمياً على الأقل، حتى راحت تستعد لإدارة الصراع في شكل مختلف وصورة جديدة، ففي زمن الانترنت والعولمة، لم يعد السلاح هو التعبير الوحيد عن الصراع، وهكذا ظهر مشروع الشرق اوسطية ليعيد تأكيد وحدة المجتمع الإسرائيلي، ويؤجل «تفجير» تناقضاته إلى مرحلة لاحقة، لا تظهر لها حالياً أية معالم لا في المنظور القريب، ولا على المدى الاستراتيجي.

الخطر في الامر أن ما تنبأت الحملة الدعائية بامكانية حدوثه في المجتمع الإسرائيلي، راحت معالمة تتبلور على الجانب العربي، الذي يبدو أن شيئاً لم يكن يوحد أركانه وأقطابه سوى العداء لإسرائيل، ورغم أن التسوية لم تزال مشروعاً لم يصل إلى نهايته بعد، إلا أن افاقها غير الواضحة سرعان ما حولت إسرائيل من عامل توحيد للعرب، إلى مبرر تفرقهم.

لقد كانت مؤسسة القمة العربية، ومنذ ظهورها على خريطة السياسة العربية، تلتئم لمواجهة إسرائيل، بل لعنا لانغالي إن اعتبرنا أن العداء لإسرائيل كان هو المبرر الأقوى لظهورها، لكن منذ انطلاق التسوية الجماعية من مدريد عام ١٩٩١، أصيبت مؤسسة القمة بالشلل التام (إذا ما استثنينا قمة ١٩٩٦، التي انعقدت في ظل سقوط الرهان العربي على نجاح شيمون بيريز في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وتحت وطأة تطرف نتنياهو وعنجهيته) رغم الدعوات المتكررة والمطالب التي لم تتوقف لانعقادها، إذ يبدو كل طرف وكأنه يخشى أن يشاركه الآخرون فيما يعتقد أنه نصيبه من كعكة التسوية!

وهكذا يبدو أن السحر قد انقلب على الساحر! وأن الواقع الراهن يستدعي علاجاً جاداً ومواجهة مسئولة. الشعارات هنا - كما هي دائماً - قد تبدو براقية وجميلة، لكنها بالقطع لا تجدى نفعا، والاحلام الوردية من قبيل التكامل العربي، والمصالح الاقتصادية المشتركة، قد تكون مفيدة لكن في مرحلة لاحقة، ودعونا نتساءل الآن: هل كانت محض مصادفة أن السنوات العشرين الماضية التي سيطرت على الساحة العربية خلالها مفاهيم التسوية واوهام السلام القادم، هي نفسها الفترة التي تفشى فيها الفساد وغابت الديمقراطية، وأصيبت البنى الاجتماعية العربية بقدر هائل من الخلل والاختلال؟ وبالقطع فإن المصادفات لا تكتب تواريخ الشعوب، ولذلك فإنه ليس صدفة أيضاً أن يبقى مشروع التسوية قائماً كل هذه الفترة رغم أنه يحمل في داخله عوامل ضعفه ومبررات سقوطه، لا لشيء إلا نتيجة لما أصاب المجتمعات العربية من فساد وتآكل.

إن المطلوب الآن وبصورة أنية وملحة هو إعادة ترميم تلك البنى الاجتماعية مما أصابها من اهتراء وخلل. لم يعد مقبولاً ولا محتملاً أن تتعرض مجتمعاتنا للتآكل من داخلها بينما الأحزاب السياسية مستكينة لقيود قانون الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني قابضة تحت إرهاب الاتصال بالخارج. وإذا كانت الدكتورة زها بسطامي الاستاذة في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد الأمريكية، لم تزل تدعو مؤسسات المجتمع المدني لكي تحل محل مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية^(١)، فلعل الحري بهذه المؤسسات أن تلعب دورها أولاً في إعادة بناء مجتمعاتها، على الصعيدين القومي والوطني (بالمعنى الجغرافي للكلمتين) لكي تصبح بعدها جديرة بأن تقوم بدور مكتب المقاطعة الرسمي والذي أصيب بالسكته منذ أن وقع السادات معاهدة الصلح مع

إسرائيل عام ١٩٧٩، ثم رضخ للامر الواقع واسقط المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، في زمن التسوية الجماعية بعد مدريد، ولم تزل هيئته منذ سنوات عاجزة عن الاجتماع لعدم اكتمال النصاب القانوني. وهذا الدور هو في حد ذاته تمهيد لكي يقوم المجتمع المدني، في مرحلة تالية، بدوره كاملاً في إعادة تأسيس وعى عربى جديد بمخاطر الصهيونية وبولتها في فلسطين على حاضر ومستقبل العرب، انطلاقاً من حقيقة أن صمت السلاح لا يعنى حلول السلام. وأن المنطقة العربية لا تحتمل العرب وإسرائيل معاً، حتى وإن بدا ذلك ممكناً لبعض الوقت.

إن الفعل النضالي لا يعترف بالتتابع الميكانيكى للمهام، والحديث عما هو آتى وعاجل من قضايا، تربطه بالضرورة علاقة جدلية بالمهام الأخرى، إذ يصعب أن نتصور مجتمعاً احادى الجانب.

الهوامش

(١) من خطاب الرئيس أنور السادات في مجلس الشعب المصري يوم ١١/٩/١٩٧٧. الأهرام ١٩٧٧/١١/١٠.

(٢) الوسط ١٢/٩/١٩٩٨ حوار مع محمود عباس.

(٣) المجتمع المدني العربى امام الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، زها بسطامى، الحياة اللندنية ٢٦/٩/١٩٩٣.

مقياس السلام - ١٩٩٩. نظرة تحليلية

سعيد عكاشة

تتباين اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي فيما يتعلق بقضية السلام، وهو أمر طبيعي في ظل مجتمع يتمتع بحيوية سياسية كبيرة وتتصارع داخله عشرات الاحزاب والكتل المختلفة في انتماءاتها الايديولوجية. إلا أن الأمر لا يقتصر فقط على الصراع السياسى بمعناه الدقيق، فهناك أيضاً الانقسامات الجيلية (نسبة إلى تعبير الجيل) والعرقية، والطائفية .. وكلها تلعب دوراً في تحديد موقف الفرد والجماعة من قضية السلام.

وإذا كنا سنتناول موقف الرأي العام الاسرائيلي من «السلام» والمشكلات المتعلقة به خلال عام ١٩٩٩، فمن المهم أن نحدد أولاً العناصر الثابتة والمتغيرة التى تؤثر فى آراء الجمهور الاسرائيلي، وقد ذكرنا من قبل حقيقة إنقسام الاسرائيليين عرقياً وطائفيّاً وجيلياً، وهو ما نغنيه بالعناصر الثابتة، أما العناصر المتغيرة فهى الاحداث التى تقع وتؤدى إلى تجذير هذه الانقسامات، أو اضمحلالها ظاهرياً. وعلى سبيل المثال سنلاحظ أنه خلال عام ١٩٩٩ تأثرت اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي بأحداث عديدة، مثل إشعال المعركة الانتخابية منذ شهر «مارس» وقد أظهرت هذه المعركة التى تمحورت حول تبادل الاتهامات بين الاحزاب الكبرى حول الموقف من وحدة القدس، إن قطاعاً كبيراً من هؤلاء الذين يقدمون أنفسهم بوصفهم «علمانيين» لا يختلفون فى موقفهم من وحدة المدينة عن اشد الجماعات الدينية تطرفاً فى إسرائيل، وهو ما يعنى ليس فقط أن هناك شبه إجماع على ضرورة إبقاء القدس مدينة موحدة، بل يعنى أيضاً أن بعض المواقف «الفكرية» والايديولوجية، قد تتصادم مع مواقف سياسية أو رؤى ذات طبيعة «ثقافية» - أى متعلقة بالثقافة السائدة - وأن الغلبة ليست بالضرورة للمواقف الفكرية. كذلك سنجد أن حدثاً تذكاريّاً مثل الاحتفال بمرور عشرين عاماً على توقيع إتفاق السلام بين مصر وإسرائيل (وقع عام ١٩٧٩)، قد أثر فى وجهة نظر الجمهور الاسرائيلي حيال اتفاقات السلام التى يمكن أن توقع مستقبلاً مع أطراف

عربية أخرى، وقد أظهر استطلاع شهر «فبراير» أن اغلب الاسرائيليين يرون أن نموذج السلام مع مصر غير كاف للاطمئنان وتوقيع اتفاقات شبيهة مع سوريا أو الفلسطينيين. إن مثل هذا التأثير الذى يعزى إلى الخبرة التاريخية كان حاضراً أيضاً عندما تعلق الأمر باستطلاع وجهة نظر الرأي العام الاسرائيلي فى الموقف من عرب إسرائيل، وكان استطلاع سبتمبر قد جرى فى ظل الحوادث التى شارك فيها بعض عرب إسرائيل والتى هدفت إلى تنفيذ عمليات فدائية داخل الخط الأخضر، فقد دعمت هذه الحوادث من نزعة الشك لدى الشعب اليهودى تجاه العرب الاسرائيليين. وهى نزعة كانت سائدة ومسيطرة منذ تأسيس الدولة، حتى أن من رأوا انه من الضرورى إدماج العرب فى المجتمع الاسرائيلي، لم يتخلوا عن نزعة الشك هذه وأظهرت إجاباتهم ذلك بوضوح، وفيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية ونشوء دولة للفلسطينيين اعرب أكثر من ٥٧٪ من المستطلعين عن إعتقادهم بأن عرب إسرائيل سيكونون موالون لهذه الدولة !!

إن تأثير العناصر المتغيرة على وجهات نظر الجمهور الاسرائيلي فيما يتعلق بقضية السلام، تعتبر مسألة شائكة ومعقدة، ويحتاج الأمر لدراسات مطولة من خلال استطلاعات الرأي على مدى عشرة اعوام مثلاً لمعرفة مدى تأثير هذه العناصر بدقة على العناصر الأخرى الثابتة. ولذلك ليس أمامنا إلا فحص استطلاعات عام ١٩٩٩ اعتماداً على العناصر الثابتة وحدها.

• القضايا المتعلقة بالسلام:

يمكن حصر القضايا المتعلقة بالسلام حسب أهميتها من واقع استطلاعات الرأي خلال عام ١٩٩٩ على الوجه التالى:

- ١ - قضية القدس، وتحديد الموقف من تقسيمها.
- ٢ - قضية الدولة الفلسطينية كمبدأ.
- ٣ - قضية الانسحاب من الجولان.
- ٤ - قضية الانسحاب من جنوب لبنان.

٥ - قضايا الاستيطان.

٦ - قضايا الحدود، والمياه، واللجئين.

٧ - مستقبل العلاقات بين إسرائيل والعرب.

من المهم ملاحظة أن قضية السلام عامة قد حظت بالأولوية على كل ما عداها من قضايا، ففي استطلاع شهر «يناير» وجد أن ترتيب هذه القضايا كان على الوجه التالي:

١ - دفع مسيرة السلام ٣٨٪.

٢ - التقليل من حدة التوتر السائد في اوساط الشعب ٢٥٪.

٣ - دفع عجلة النمو الإقتصادي ٢٣٪.

٤ - رفع مستوى النزاهة في الأداء الحكومي ٩٪.

إن رؤية أكثر من ثلث الشعب الإسرائيلي للسلام باعتباره القضية ذات الأولوية لا يعد أمراً غريباً، لأن الأغلبية تعتقد أن السلام حتى لو لم يكن الأهم في سلم الاهتمامات، فإن له علاقة أكيدة بالأهداف الأخرى، فالتوتر السائد بين العلمانيين والمتدينين، وبين الإشكناز والسفارديم يجد لنفسه مخارج في قضية السلام، بمعنى أن الحرص أحياناً على عدم ظهور هذه الانقسامات اجتماعياً، يدفع أصحابها للتعبير عن مواقفهم في قضية السلام، وهكذا نجد أنعدام رضا السفارديم عن أوضاعهم الاجتماعية الأقل من مثيلتها للإشكناز يترجم إلى مواقف معتلة تجاه السلام من جانب الإشكناز، والعكس صحيح بالنسبة للسفارديم الذي قادهم مناحم بيجين منذ عام ١٩٧٧ للربط بين التشدد في المواقف الوطنية، وبين إمكانية تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وردم الفجوة بينهم وبين الإشكناز، وهو أمر له جذوره العميقة، حيث يعتبر الإشكناز أنفسهم أصحاب التضحيات التي قادت لتأسيس الدولة، ويحاول السفارديم حالياً تقديم أنفسهم بأنهم الذين سيحافظون على حدود هذه الدولة ويمنعون تقليصها، وبذلك يبدو كما لو أن عنادهم في مواجهة احتمالات تقديم تنازلات في أرض إسرائيل، سيتساوى مع تضحيات الإشكناز السابقة. كذلك كثيراً ما يحاول العلمانيون والمتدينون إخفاء حقيقة أن الصراع بينهم صراع فكري بالدرجة الأولى وله جوانبه الاجتماعية والسياسية بالدرجة الثانية، والنتيجة أن حرارة الصراع تبدو أعلى في قناة السلام وما يتعلق به من مزايا وتنازلات، ولنتذكر أن رئيس الوزراء الراحل اسحاق رابين قد أعلن ذات مرة غاضباً «أن التوراة ليست سفر لتسجيل الأراضي» ووقتها كان الصراع بين المستوطنين وأغلبهم من المتطرفين الدينيين وبين حكومة العمل - ذات التوجهات العلمانية - هو حول شرعية التنازل عن أرض إسرائيل من وجهة نظر دينية، وفي أغلب الأحيان كان الصراع بين العلمانيين والمتدينين يشهد داخل قضية السلام، ولكن تخفيف احتقانه كان يتم في الساحة الاجتماعية بإعطاء المتدينين والمستوطنين مزايا اقتصادية أوسع.

في الاتجاه ذاته، سنجد أن أغلب الإسرائيليين يعتقدون أن السلام هو المدخل الملائم لدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تقليل نفقات التسليح وافتتاح الأسواق العربية

أمام البضائع الإسرائيلية، كما أن السلام من شأنه أن يقلل من قبضة الحكومة وجهازها الإداري المترهل والذي يجد شرعية بقاءه في استمرار التوتر مع العرب على المجتمع عامة. ويكفي أن نشير إلى أن الحسابات السياسية المعقدة بالنسبة للأحزاب الكبيرة في إسرائيل وخشيتها من تشدد الأحزاب الدينية مثل «شاس» في قضية السلام تجعلها تتجاوز عن تقديم بعض الذين يرتكبون قضايا «فساد» مالي مثل أرييه درعي - زعيم شاس السابق - إلى المحكمة، وهو ما يجعل الإسرائيليين يعتقدون أن بلادهم تشهد فساداً لا يقل عما تشهده بلدان محكومة بأسوأ النظم الديكتاتورية.

ورغم أن السلام كما أوضحت استطلاعات شهر يناير يحظى بالأولوية إلا أن ذلك كان واضحاً من جانب قطاعات بعينها أكثر من القطاعات الأخرى، ففي نفس هذا الشهر ووفق التصنيف الذي يقدم به الإسرائيليين أنفسهم بعيداً عن ولائهم السياسية وجدنا أن السلام احتل مكانة متدرجة في اوساط المجتمع الإسرائيلي على الوجه التالي:

١ - العلمانيين ٤١٪.

٢ - المتسكنين بالتقاليد ٣٦٪.

٣ - المتدينين ٣٢٪.

٤ - الحريديم ٢٥٪.

ولم تتغير هذه النسب كثيراً خلال عام ١٩٩٩ إلا في بعض الاوقات التي شهدت أحداثاً طارئة، مثل ما حدث في شهر فبراير عندما نظم المتشددون دينياً مظاهرة ضد المحكمة العليا وطالبوا بتقليص صلاحياتها، وقد أظهرت استطلاعات الرأي حينها أن قضية السلام تراجعت مؤقتاً، واحتلت قضية معالجة خطر إنقسام المجتمع بين المتدينين والعلمانيين المرتبة الأولى حيث رأى ٦٢٪ من المستطلعين أن هذه القضية هي الأهم بالمعالجة الآن.

* الموقف من قضية القدس:

كما ذكرنا من قبل هناك شبه إجماع على ضرورة إبقاء القدس موحدة، وحتى من يوافقون على التوصل إلى تسوية بشأنها ليسوا مستعدين سوى لإعطاء المسلمين حقوق إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في المدينة، وكان من المثير في هذا الشأن أن ٤٩٪ ممن يصنفون أنفسهم كعلمانيين رفضوا التوصل إلى أي تسوية مع العرب في هذا الشأن، وبطبيعة الحال يلغى ذلك أي حديث عن الانقسامات السياسية، فإذا كان أغلب العلمانيين يميلون لتأييد الأحزاب اليسارية فإن وجود حكومة يسارية أو يمينية لا يؤثر في تغيير استطلاعات الرأي، وقد أوضحت استطلاعات شهر يناير أن ٨٤٪ من مجمل الجمهور الذي تم استطلاعه لا توافق على تقسيم المدينة، وأظهر استطلاع شهر «مارس» - رغم أنه لم يتناول هذه القضية مباشرة - أن نسب الموافقين على إقامة دولة فلسطينية تنخفض إذا ارتبطت بإعلان القدس عاصمة لها، وقال ٦٢٪ ممن شملهم الاستطلاع أن القدس يجب أن تكون موحدة حتى لو قامت

الدولة الفلسطينية مستقبلاً.

وفي شهر «أكتوبر» أعرب ٧١٪ عن إعتقادهم بأن قضية القدس مستعصية على الحل، وفي شهر نوفمبر ظلت النسب كما هي، وأظهر استطلاع هذا الشهر أن ٦١٪ من الذين يقدمون أنفسهم بوصفهم علمانيين يعتقدون أن «القدس» هي التي ستعطل التسوية، وينبع ارتفاع هذه النسبة من إدراك العلمانيين أكثر من غيرهم مدى أهمية المدينة سواء لليهود أو العرب وهو ما يجعلهم متشائمين من إمكان حل هذه القضية في القريب العاجل.

* الدولة الفلسطينية كمبدأ:

على الرغم من أن احتمال إنشاء دولة فلسطينية كان أمراً قائماً في المجتمع الاسرائيلي عند توقيع اتفاقات اوسلو عام ١٩٩٢، ففي أعقاب ذلك مال اغلب الاسرائيليين للاعتقاد بأن الاتفاق سيؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية، إلا أن هذا الاعتقاد لم يصاحبه إيمان حقيقي بعدالة قيام هذه الدولة، أي أن الاغلبية اعتبرت نتيجة يجب تقبلها بغض النظر عن الموقف منها، وهو الأمر الذي أخذ يتعدل تدريجياً، حتى أن استطلاع شهر مارس ١٩٩٩ أظهر أن ٦٢.٢٪ من الجمهور يتوقع ظهور الدولة الفلسطينية قريباً، كما أعرب ٥٥.٦٪ عن إعتقادهم بأن إنشاء الدولة الفلسطينية يعتبر أمراً عادلاً، كما انخفضت نسبة من يعتقدون أن نشوء هذه الدولة سيكون خطراً على أمن اسرائيل ووصلت في شهر فبراير إلى حدود ٤٨٪، وكدليل على تقبل المجتمع الاسرائيلي لفكرة نشوء الدولة الفلسطينية اعتبر ١٤٪ فقط في شهر «أكتوبر» أن هذه المسألة يمكن أن تعيق استكمال مسيرة التسوية، وفي شهر «نوفمبر» وصلت نسبة من يؤيدون قيام الدولة إلى ٥٧٪ من اليهود، و٦٠٪ من عرب اسرائيل، وعلى الرغم من الموقف المتشدد لليمين الاسرائيلي نجد أن ٤٠٪ ممن صوتوا لنتنياهو قد أعربوا في «نوفمبر» ١٩٩٩ عن موافقتهم على قيام دولة فلسطينية.

* قضية الانسحاب من الجولان:

الاعتقاد السائد في اوساط المحللين السياسيين أن قضية الانسحاب من الجولان، ليست معضلة باعتبار أن اعتقاد الاسرائيليين في كونها جزءاً من اراضي اسرائيل التاريخية غير موجود، وبالتالي فإن الخلاف حولها سيكون خلافاً على القضايا الأمنية والترتيبات الخاص بها، وحتى مسألة المياه يمكن حلها بطريق أو بآخر، غير أن هذا الاعتقاد ليس له اساس عميق في الواقع فقد أظهر استطلاع شهر ديسمبر ١٩٩٩، أن ٤٩٪ من الاسرائيليين يعتبرون الجولان جزءاً من أرض الأجداد، أي أنهم ليسوا مستعدين اساساً لتقبل فكرة الانسحاب منها، لذلك سنجد أن نفس الاستطلاع يظهر إرتفاع نسب من يخشون الانسحاب من الجولان لما سيؤدي إليه من تأثيرات على مصادر المياه (٧٩٪) أو الخطورة الأمنية التي ستترتب عليه (٧٣٪)، أو تفكيك المستوطنات (٦٤٪)، والملاحظ أن نسبة من يؤيدون الانسحاب الشامل من الجولان مقابل اتفاق سلام غير مرتفعة إلا في اوساط ممن صوتوا لكثلة قائمة اسرائيل

واحدة التي رأسها باراك في الانتخابات الاخيرة حيث أعرب ٥٨٪ في استطلاع ديسمبر عن موافقتهم على ذلك، أما من صوتوا للحزب المؤتلفة حالياً مع باراك فقد تدنت النسب في اوساطهم بفعلى سبيل المثال لا يؤيد سوى ٢٥.٥٪ من شاس هذه الصفقة. والمفدال (٢٣.٥٪)، ويسرائيل باعلياه (١٨٪)، وهذا يعني أنه حتى لو أراد باراك الانسحاب من الجولان، فسوف يواجه مشكلة مع بعض شركائه في الائتلاف، باستثناء حزب «ميرتس» الذي يوافق ٥٧٪ ممن صوتوا له في الانتخابات الاخيرة على الانسحاب الشامل.

وسوف نلاحظ ايضاً أن الاستطلاع الأخير - جرى في شهر يونيو - قد تزامن مع تبادل المسؤولين السوريين والاسرائيليين التصريحات المعتدلة التي تتم عن رغبة في التوصل إلى تسوية بأسرع وقت ممكن، وهو ما أثر على اتجاهات الجمهور الاسرائيلي آنذاك. وإذا قارنا الوضع قبل صدور هذه التصريحات وبعدها سنجد أنه على حين لم تزد نسبة من ايدوا فكرة الانسحاب الشامل من الجولان عن (١٥٪) في شهر «فبراير»، فإن هذه النسبة ارتفعت في شهر يونيو إلى حدود ٤٠٪، ويظل هناك مشكلة أن اغلب الاسرائيليين لا يتقنون في الرئيس حافظ الاسد ويعتقدون أنه يتاور فقط من أجل تحسين وجه سوريا دولياً، وقد أظهر استطلاع شهر «ديسمبر» أن ٦٢٪ من الجمهور الاسرائيلي يعارض فكرة التوصل إلى سلام مع سوريا، ويعود ذلك إلى أن اغلب الاسرائيليين يعتقدون أنه حتى لو توصلت اسرائيل لاتفاق سلام شامل مع سوريا فإن ذلك لن يعني إنهاء الصراع التاريخي مع العرب، حيث أعرب (٣٩٪) عن اعتقادهم في ذلك.

* قضية الانسحاب من جنوب لبنان:

في ١٩٩٩/٢/٢ كتب دافيد مكوفسكي في هارتس (المختارات ابريل ١٩٩٩) قائلاً «منذ ١٧ عاماً وهم يقولون في الجهازين السياسي والعسكري أنه لا يوجد حل سريع في لبنان، وحتى الآن حدثت ضربات كثيرة هناك، والقليل من الخطط طويلة الأجل، وفي هذه الايام السابقة للانتخابات يجب مطالبة الزعماء الإعلان صراحة وبشكل تفصيلي عن مواقفهم من هذا الموضوع الهام».

لا توجد في اسرائيل قضية مثيرة للجدل مثل هذه القضية، وعلى الرغم من إنقسام المجتمع الاسرائيلي حولها، لا توجه الجهات التي تقوم باستطلاعات الرأي اسئلة محددة في هذا الاتجاه !! وخلال احتفاله بفوزه في الانتخابات الاخيرة أعلن «باراك» أنه سيقوم بسحب القوات الاسرائيلية العاملة في جنوب لبنان في خلال عام على الأكثر (تحل نهاية المدة في يوليو القادم)، والواضح أن اغلب الاسرائيليين يحاولون الابتعاد عن هذه القضية لإدراكهم أن المسألة مرهونة بالتسوية على المسار السوري، ويعرفون أن لبنان وحده غير قادر على اتخاذ قرار بشأن التسوية مع اسرائيل، ومن ثم فإننا لو اتخذنا مقياس شهر ديسمبر ١٩٩٩ للسلام لوجدنا أن ٥٥٪ ممن استطلعوا

يفضلون بقاء الوضع مع سوريا على ما هو عليه لأنهم يؤمنون أنه لا يوجد تهديد قادم من جهة الجولان، ولكن البقية - وإن لم تفصح عن أسباب قبولها الانسحاب الشامل أو الجزئي - فتبدو متخوفة من اندلاع الحرب مع سوريا، ويبدو أن سبب ذلك هو جنوب لبنان والخسائر التي تلحق بجيش الدفاع هناك.

* قضية الاستيطان:

هذه القضية شأنها شأن الانسحاب من جنوب لبنان، حيث لا يوجد إهتمام من جانب مصممي استطلاعات الرأي للتساؤل عنها، وقد أظهر مقياس السلام لشهر أكتوبر ١٩٩٩ أن احتمالات أن تعيق قضية إزالة المستوطنات أو بقائها عملية السلام مع الفلسطينيين والسوريين، لم تزد عن (٥٪) وعندما وجه السؤال عن التصرف الواجب اتباعه إذا أمرت الحكومة بإخلاء بعض المستوطنات، أجاب ٨٧٪ بأنهم سيحتجون في إطار القانون (أي تقديم دعاوى احتجاجية وتنظيم مظاهرات)، فيما أجاب ١٤٪ بأنهم سيلجأون للعصيان المدني غير العنيف (رفض الخدمة العسكرية أو الخروج في المظاهرات دون الحصول على تصريح)، وأجاب ٩٪ بأنهم سوف يستخدمون القوة في مثل هذه الحالة، وعموماً يمكن القول إن الحكومة الاسرائيلية نفسها اعلنت مراراً بأن مسألة المستوطنات تخضع لمعايير أمنية وبعضها سيزال وبعضها الآخر سيبقى، وهو أمر ربما طمأن المجتمع الاسرائيلي كثيراً فترك القضية برمتها إلى الحكومة.

* قضايا الحدود والمياه واللجئين:

لم يحظ هذا الموضوع أيضاً بأهمية كبيرة في اوساط الجمهور الاسرائيلي، وإن كان استطلاع الرأي في يناير ١٩٩٩ قد أوضح أن ٥٢٪ من الجمهور يؤيد الانسحاب الجزئي لحدود يحددها الجيش والحكومة من الضفة الغربية فيما أيد ١٥٪ فقط فكرة الانسحاب من الضفة الغربية بأكملها، وفيما يخص مسألة المياه اوضح ٦٪ من المستطلعين في شهر أكتوبر أنهم يعتقدون بأن هذه القضية ستعوق التوصل إلى اتفاق مع العرب ولكن هذه النسبة ترتفع في حالة الحديث عن المياه في المسار السوري، حيث أوضح ٧٩٪ في شهر ديسمبر بأنهم يتخوفون من أن تؤدي هذه القضية إلى عرقلة الاتفاق. وفي قضية اللاجئين أشار ٥٪ فقط في استطلاع أكتوبر إلى أنها قضية خطيرة ولها الأولوية على كل ما عداها من قضايا. وإجمالاً يمكن القول أن هذه القضايا لها طابع «نفسى» وقليلين هم من يفهمونها في وضوح، لذلك لم يكن هناك تركيز عليها في استطلاعات الرأي.

* مستقبل العلاقات بين إسرائيل والعرب:

ذكرنا من قبل أن استطلاع شهر فبراير ١٩٩٩ قد أوضح أن معظم الاسرائيليين قد اعتقدوا - بعد عشرين عاماً على توقيع اتفاق السلام مع مصر - بأن هذا النموذج

هو الذي سيسود في التجارب الأخرى مع العرب، أى أن السلام مع الدول العربية سيكون سلاماً بارداً، ففي استطلاع شهر «ديسمبر» وجدنا أن نسبة المؤمنين بأن التوقيع على إتفاق سلام مع سوريا ستؤدي إلى إنهاء الصراع التاريخي مع العالم العربي قد بلغت ٣٧٪ في حين اعرب ٢٤٪ عن أنهم لا يثقون أو لا يعرفون مدى إمكانية حدوث ذلك، ورأى ٣٩٪ أن توقيع اتفاق سلام لن يؤدي إلى إنهاء الصراع. وفي استطلاع شهر «نوفمبر» اعرب ٦٥٪ من الجمهور عن رغبته في اغلاق الحدود بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المنتظرة، وربما أظهرت أيضاً استطلاعات الرأي حول مدى تقبل اليهود لفكرة اندماج عرب اسرائيل في المجتمع والتي لم تزد عن ٥٠٪ أن هناك حاجزاً حقيقياً بين الطرفين لا يقوم على المشاكل الامنية والاقتصادية، بل يقوم على العداء التاريخي بين الطرفين وعدم رغبة كليهما في الانفتاح على الآخر.

* خلاصة ونتائج:

استعرضنا سابقاً موقف الرأي العام الاسرائيلي من العديد من القضايا الخاصة بالسلام ووجدنا أن القضية الوحيدة التي يوجد فيها تقدم حقيقى في مزاج الشعب الاسرائيلي في اتجاه السلام الحقيقى، هي قضية إقامة الدولة الفلسطينية باعتبارها إجراء «عادل» يصلح الظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني. ويبدو أن حكومة باراك ستواجه إشكالا حقيقياً في تحركاتها على كافة المسارات ولن يكون بوسعها حسم اغلب القضايا إما بسبب ارتفاع نسب الرفضين لتقديم أى تنازلات على كل الجبهات داخل الاحزاب الشريكة في الائتلاف، وإما لأن الجمهور الاسرائيلي قد عبر مراراً عن عدم ثقته في أن تتخذ حكومة لا تتصف بالطابع القومى قرارات مصيرية خطيرة، ففي استطلاع شهر ابريل ١٩٩٩ ومع قرب موعد الانتخابات الاسرائيلية سيطرت على الشارع الاسرائيلي قضية نوع الحكومة التي ينبغي أن تقوم، فاعتقد ٥٩٪ ممن شملهم هذا الاستطلاع أن حكومة وحدة وطنية ستنجح أكثر، فيما فضل ٣٤٪ تشكيل حكومة من العمل أو الليكود، وعندما وجه سؤال عن مدى تقبل الجمهور للقرارات المحتملة حول هذه الاتفاقات سواء أكانت الحكومة حكومة «عمل» أو ليكود. وفيما يخص السلام مع سوريا على وجه التحديد، أظهر استطلاع شهر «ديسمبر» أن هناك ٨٨٪ من الجمهور يؤيد إجراء استفتاء حول أى اتفاق يتم التوصل اليه، ومعنى ذلك أن أغلب الجمهور الاسرائيلي لا يثق في الحكومات الاسرائيلية سواء أكانت من العمل أو الليكود، ولأنه فقد الأمل في إقامة حكومة وحدة وطنية منذ إعلان باراك عن تشكيله لحكومته فقد توجه بقوة نحو خيار الاستفتاء حتى يضمن عدم التفريط في أى شىء بدون الرجوع اليه مباشرة.



مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الراى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت اولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة اقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.

- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.

- الكتب والكتيبات: اصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

- «ملف الأهرام الاستراتيجى»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).